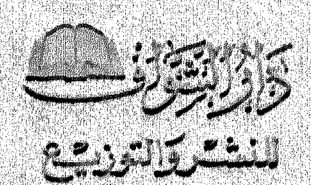
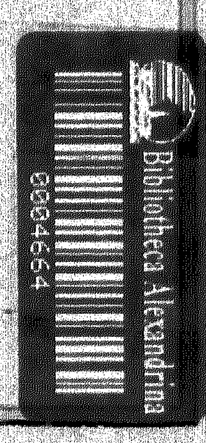
الوسيط في تاريخ النحو العربي

تأليف

الدكتور عبد الكريم محمد الأسعد
أستاذ النحو وتاريخه في قسم اللغة العربية
كلية الآداب . جامعة الملك سعود . الرياض



دار الشروق
للنشر والتوزيع



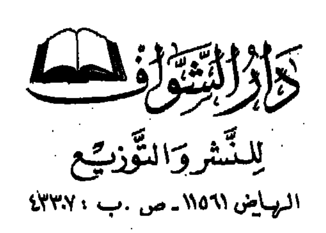
الوسيط

في تاريخ النحو العربي



الوسيط في تاريخ النحو العربي

تأليف
الدكتور عبد الكريم محمد الأسعد
أستاذ النحو وتاريخه في قسم اللغة العربية
كلية الآداب - جامعة الملك سعود - الرياض



دار الشواف
للنشر والتوزيع
الرياض ١١٥٦١ - ص . ب : ٤٣٣٠٧

الطبعة الأولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

DAR
AL-SHAWAF PUB. & DIST.

دار
الشواف للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض ١١٥٦١ - ص.ب ٤٣٣٠٧ - شارع الثلاثين العليا - س.ت ٢٧٨٢٠ - ت: ٤٦٢٢٦٣٠ - ٤٦٢٢٦٦٧ - تلكس ٤٠١٢٤٩ إس جي - فاكس: ٤٦٢٢٨٦٦
Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh 11561 - P.O.Box 43307 - 30Th St. Oleya. - C.R. 27820 - Tel. 4622630 - 4622667 - Telx. 401249 SJ. Fax. 4622366

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم معالي الدكتور عبد العزيز الخويطر
وزير المعارف

خير من يعرف معلومات مادته ، ويحيط بمصادرها ، ويشعر بأهمية هذه المصادر ، وبمدى الحاجة إليها ، هو أستاذ الجامعة ، الذي يصرف همّه ، في المعتاد ، إلى تعليم الطلاب ، وتثقيفهم ، ويقصر جهده على القيام بالبحث العلمي الجاد المتواصل ، بغية استقصاء الحقائق ، ووضعها أمام الطلبة والباحثين .

وعندما يقضي أحد الأساتذة فترة من عمره يجمع ويستقصي ويحلل ويُقارن ، ويخرج في النهاية كتاباً وافياً في حقله ، محيطاً بموضوعه ، مستجيباً إلى تطلع المتخصصين ، تكون فرحة المتلقي ممن يقدّر هذا العمل فرحة كبرى .

من هنا كانت فرحتنا بهذا الكتاب الجديد عن النحو والنحاة متساوية مع المجهود الحسن المبذول فيه ، والنتيجة الطيبة المتوصّل إليها .

إن من عرف النحو ، أو اطلّع على شيء من سيرة أقطابه ، ثم وجد في نفسه شوقاً إلى المزيد فيهما لا يلبث أن يستشعر العناء الذي سيقابله ، والمشقة التي سيكابدها في تحقيق هدفه ، وربمّا أحسّ بشيءٍ من خيبة الأمل في هذا السبيل ، لأنّ ما قيل عن النحو أو تاريخه جاء متفرقاً ، وتعليلات أكثر مسائله جاءت موغلة في المنطق ، يشوبها في كثيرٍ من الأحيان نظر سفسطائي ، وتحكيك جدليّ ، وبعض الآراء فيه ينقض بعضها بعضاً ، ولن يستطيع - أمام هذا كلّه - إلا المتخصص ، الشديد التخصّص ، أن يزيد الصورة

وضوحاً ، وأن يضع صُوًى على الطريق تهدي إلى ما هو أقوم في هذا السبيل .

وإذا كان لجمهرة السابقين من أهل النحو ، والمشتغلين بتاريخ رجاله ومدارسه ـ ولا سيما من كان منهم متأخراً في عصور التخلف ـ عذرهم في عدم تنقية هذا العمل مما شابه ، وفي عدم جمعه ، وإحسان عرضه في صياغات واضحة ، وكتب متخصصة ، فإنّ الباحثين المعاصرين لا يعذرون في زمننا هذا زمن التخصص الدقيق ، والدراسات الموجّهة ، والفرص المتاحة ، ولا تقف تعلاّتهم على قدمين .

وإني لأظنّ أن ما أقدم عليه هذه الأيام الأخ الاستاذ الدكتور عبد الكريم بن محمد الأسعد في هذا الكتاب الماثل بين يدي القارىء يعدّ عملاً متميّزاً في هذا الباب ، نرجو أن يكون قد أضاف به إلى نظرائه ، كما نرجو أن يشجع في الوقت نفسه آخرين على إيفاء أمثال هذه البحوث فيما بعد المزيد من الدرس والتتبع والتحليل ، وردّ الظواهر إلى أسبابها ، ورصد النتائج التي قد تأتي منها ، ومقارنة جهود العرب في نحوهم مع جهود علماء اللغات الأخرى ، في قواعد لغاتهم .

لقد حاول الدكتور عبد الكريم ، في نهجه الذي اتبعه ، أن يوفّي موضوعه حقّه ، وحرص على أن يستقصي الحقائق عن النحويين، ولم يكن ذلك في حقيقة الأمر سهلاً ، كذلك التزم ، كلما وجد إلى ذلك سبيلاً ، بأن يحلّل طرفاً مناسباً من المسائل النحوية ، ويقارن بين الآراء فيها ، ويرجّح ما وسعه الترجيح ، وذلك ليكشف ما يكمن خلف الأخبار والآراء في بعض الأحيان من فوائد ومرام قد تفوت القارىء المجتاز السريع .

وقد وقف المصنّف أيضاً وقفات تأمل ، أعطى على أثرها أحكاماً دقيقة صائبة في أطراف من فروع النحو ، وأوضح من خلالها الكثير مما مرّ به هذا العلم منذ بدايته ، وفي خلال تطوره ، وأبان الكثير من أخبار رجاله ، وكشف عن العديد مما قاموا به ، وأبدعوا فيه . ولكنّ النهج الذي اتبعه الدكتور عبد الكريم اعتمد أكثر ما اعتمد على جمع ما تفرّق في موضوعه ، وهو يهدف من ذلك إلى إراحة القارىء ، وإلى أن يفتح للمستزيد المزيد من الأبواب ، وإلى أن يمهّد له طريق الوصول إلى ما يريد ، ومراجع المؤلف ومصادره الكثيرة التي اعتمد عليها ، واستفاد منها ، وسجّلها ، كفيلة بالإرشاد إلى ذلك .

ومع أن الدكتور عبد الكريم ألقى الضوء في مقدمته على منهجه الذي أوضحنا شيئاً من معالمه ، وزدنا عليه ما حجبه تواضعه ، فإننا نرى أنه يعدّ من قبيل الإفراط في التواضع قوله في المقدمة :

« ولا أزعم أني أتيت بجديد ، وإنّما هي معلومات جمعتها من مصادرها ومراجعها ،

ووضعت كل جزءٍ منها مع قرينه ، وأحسنت على ما أرجو وضعها وعرضها وبيانها مع تعليقات مناسبة فتح الله بها ربما بدا طرف منها ممتزجاً مع غيره ، مختلطاً بسواه ، محتاجاً إلى التنقيب عنه ، لكنه لا يخفى على فطنة القارىء الحصيف ، ولا ينأى عن عينه الفاحصة » .

وأيّاً ما كان الأمر ، فلقد بذل المؤلف جهداً مشكوراً ، سوف يبقى مذكوراً ، وسيجد طالب العلم في كتابه هذا ذخيرة تعينه ، وعلماً يطمئن إليه ، لما فيه من دقة الاختيار ، وسلامة التمحيص ، وحسن الأداء .

لقد تحدّث الدكتور عبد الكريم في كتابه هذا عن النحو وفضله ، وبيّن القصد منه ومن درسه ، ثم تحدث عن الثقافة العربية ونشاطها ، والنحو وجه زاهر من وجوه هذه الثقافة . كذلك تحدث عن جمع اللغة العربية وتدوينها، وعن القبائل التي أخذت اللغة عنها ، محاولاً من خلال ذلك كلّه تصوير الجوّ الإجتماعي واللغوي والثقافي الذي أرهص بنشوء النحو ، ونحوه من سائر علوم الآلة ، فضلاً عن علوم الثقافة الإسلامية الأخرى .

ثم تطرّق إلى ظهور اللحن وانتشاره ، ونشأة النحو وزمانها ومكانها ، وأول من وضعه ، ومبتدأ تسميته بالنحو ، وتطوّره .

ثم تكلّم عن مدارس النحو ، وطبقات رجالها وأخبارهم ، وما جرى بينهم من اتفاق واختلاف .

واستمرّ يثري هذا الحقل بمعلوماتٍ قيّمة حتى انتهى إلى المرحلة التي توقّف فيها التأليف في النحو أو كاد ، إما لكفاية ما كُتب ، أو لعجز الباحثين التقليديين عن تصنيف المؤلفات الإبداعية في هذا العلم ، لما شاب الحياة بأخرةٍ من الجمود ، أو لأسبابٍ إجتماعية أو سياسية أو ثقافية متنوعة .

ولقد استقصى الدكتور عبد الكريم في الترجمات ما امتاز به بعض المترجَم لهم ، وأظهر بقوة ما برّزوا فيه ، وسلّط أنواراً كاشفة على مجهود كل واحد من النحاة في النحو ابتداعاً أو توسعة أو اختصاراً ، وغاص على أسباب تقدُّم من تَقَدَّم منهم في الميدان ، كذلك أدلى برأيه فيما اختلف فيه بعض العلماء من نسبة هذا الكتاب إلى فلانٍ أو فلان ، وكشف عن أنّ فلاناً في كتابه قد أخذ جلّ كتاب فلان أو أخذه كلّه وغيّره وادّعاه .

ومهما يكن من أمر فإنّ قارىء هذا المصنَّف سوف يشعر أنّه يقوم فعلاً بسياحة ممتعة في حقول يانعة ، لأنّ الحديث عن النحاة بالتفصيل - مع قدرٍ مناسب من التحليل - لا بدّ أن يشدّ القارىء ، ويجعله على وجه الخصوص في شوقٍ إلى معرفة تفاصيل مفيدة عن حياتهم ، وهي تفاصيل قد لا يعرفها كثيرون ، وستكون بلا شك تفاصيل ممتعة وجذّابة ،

وفيها من المفاجآت والطرائف ما قد يخطر على البال أو لا يخطر .

على أنّ قراءة كتب النحو ، وما يتصل بها من الكتب التي تؤرّخ له ، لا تخلو من شحذ للذهن ، وتوسعة للمدارك ، لأن الجدل الدائر في كتب النحو بخاصة يرتكز في حقيقة الأمر ـ بصرف النظر عن قيمته في ذاته ، أو جدواه في أثره ـ على أسس قوية وثابتة من العمل العقلي ، والجهد الذهني ، وإنّ المطلع على محاولات فطاحل النحويين ، وعلى تخريجاتهم للأساليب اللغوية التي خرج ظاهرها عن القواعد الموضوعة ، والأصول والقوانين المتعارف عليها ، ومحاولات كل واحد منهم أن يعود بالصيغة الظاهرة عن طريق التأويل والحمل ، إلى أحد أصول النحو المتعارف عليها ، المسلّم بها لثباتها وانتظامها وتواترها ، سيجد عقله وكأنّه كرة يتقاذفها لاعبان أو لاعبون ، إذا أدلى أحدهما أو أحدهم بتعليل وجد الدارس أنّه يتفق معه فيه ، ثم لا يلبث هذا الدارس أن يَعْجَبَ من نقض الآخر لرأي الأول في المسألة نفسها ، ومما أعطاه من تعليل مخالف ، يقوم على قاعدة أخرى ، هي بدورها من القواعد المتعارف عليها ، ويبقى الدارس يلتفت يميناً ويساراً حتى يُجْهَد منه الأخدعان ، ويجد أنّه في مسألة واحدة قد تراءى له الصواب صوابين ، والحقّ حقّين ، وهو لم يستفد من مناظرات هؤلاء العلماء ومجادلاتهم في الحقائق النحوية فحسب ، وإنّما استفاد أيضاً من طرقهم الفائقة ، وأساليبهم القويّة ، في إتقان إدارة الجدل ، وإحسان الحوار والنقاش ، بما ينطوي عليه ذلك من المفاجأة ، ويستدعيه من حسن التنبّه ، ودقّة التحفز .

أذكر ـ ونحن في دار العلوم بجامعة القاهرة ـ ندرس النحو ، أنّا كنّا لا نملّ من متابعة ما يسمّيه أساتذتنا الأجلاء « بالعقارب » في النحو ، ويبدو أنهم سمّوها بذلك لأنها مخبأة تحت ما هو ظاهر من انتظام قواعد النحو ، كما تختبىء العقارب تحت الأحجار ، أو لأنّ مجيئها في الامتحان كان مزعجاً لنا نحن الطلاب الذين لا نغرف من البحر الذي يغرفون منه ، ولا نستطيع الغوص مثلهم على درر النحو ، أو اكتناه أسراره ، والكشف عن خفايا مسائله ، على النحو الذي يفعلون ـ رحمهم الله ـ في ثقة واقتدار .

ولا أظنّ أن طالباً جامعيّاً درس النحو لم يقف يوماً يتابع ـ على سبيل المثال ـ الأوجه الإعرابية والبنائية المتعددة في « أيّ » ليطبق ذلك على قوله تعالى : ﴿ أيّهم أشدّ ﴾ متأمّلاً ومحلّلاً قول ابن مالك :

أيّ كما وأعربت ما لم تضف ... وصدر وصلها ضمير انحذف
إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وإن لم يُسْتَطَل ... فالحذف نزرٌ وأبَوا أن يختزل

الى آخر الرجز في هذا الموضوع .

ولا أظنّ أيضاً أنّ أحداً من الدارسين لم يتعامل مع ما في شرح الأشموني وحاشية الصبّان من صعب المسائل ودقيقها، وعويص العبارات وعميقها ، فضلاً عن البحوث الكثيرة المطلوبة التي ينبغي أن يذهب الطالب فيها إلى ما هو أبعد ، نقلاً وجمعاً وتحقيقاً وتثقيفاً وتحكيكاً ونقداً واستنتاجاً واستخلاصاً .

دخل علينا استاذ النحو ذات مرّة ونحن في السنة الثالثة من كلية دار العلوم ، وفي أثناء محاضرته ذكر لنا أنه كان مع زملائه الأساتذة في غرفة استراحتهم بالكلية ، فجرى الحديث عن كلمة « أبداً » ، فقال أحدهم : إنّها لا تأتي إلا للنفي ، وأمّن الباقون في أول الأمر على ذلك ، ثم فجأة تذكّر أحدهم قول الله تعالى : ﴿ خالدين فيها أبداً ﴾ ، وأنّ « أبداً » في الآية للإثبات ، بل للإثبات الدائم ، فدُهش الباقون ممّا وقعوا فيه من الغفلة عن حقيقة قد يدركها حافظُ «جزءَ عمّ»، شادٍ في النحو ، ليس له من تحصيل الإعراب وفنونه نصيب كبير .

إنّ الذين درسوا النحو ، وقرأوا كتبه وهضموها ، لا يسعهم إلا أن يتعلّقوا به ويحبّوه ، وإلاّ أن يفرحوا إذا رأوا جديداً يؤلف فيه ، أو في تاريخه .

وللعرب أن يفخروا بأنّ ما اخترع من علوم الآلة لخدمة لغتهم ، وفي مقدّمتها علم النحوّ ، لا يماثله في الإتقان ، وجودة الاستقصاء ، وبراعة الاستنتاج ، ما كُتب عن أيّة لغة أخرى ، وذلك على الرّغم من كلّ ما رمي به الدرس والتصنيف اللغويّ والنحويّ في العربية من عيوب ، وما نُسب إليه من مثالب .

وإذا كان النحو في اللغات الأخرى قد خدمها على نحو أو آخر ، فإنّ النحو العربي يتميّز بإيغال أصحابه - بعد النحاة الأوائل ، وباستثناء فريق من المجدّدين فيه فيما بعد كعبد القاهر وابن مضاء القرطبي وأضرابهما - في التحليل والتعليل والتركيب والتدليل والتخريج والتأويل ونحو ذلك من العمليات العقلية ، ممّا جعله ثريّاً بالمنطق والتفلسف في كلّ جوانبه ، ومع أنّ النحاة على وجه العموم طعّموا نحوهم بالفلسفة ، وأدمجوه في المنطق ، وخلطوه بوجوه البلاغة التقليدية ، وأوغلوا في بعض العصور في تعقيد أساليبه ، فإن حياته الخصبة - على الرغم من هذا الذي عدّه كثيرون عيباً - لم تكن لتماثلها في خصوبتها حياة ثانية للنحو في اللغات الأخرى .

والرسول يختار عادة بعناية فائقة ، يختار حكيماً كُفأً للمهمّة الموكولة إليه ، عاقلاً رزيناً ، قوله واضح ، وأدبه ظاهر ، ليؤدي أمانة الرسالة بين المرسِل والمرسَل إليه كاملة ، ولتأتي هذه الرسالة بالثمرة المرجوّة منها ، واللغة - أيّة لغة - هي رسول فكر المتكلّم إلى ذهن السامع ، فينبغي لها أن تؤدِيَ الغرض منها كاملاً ، ولا بدّ من أجل ذلك أن تكون صافية

واضحة دقيقة صحيحة فصيحة جميلة ، وأن تكون كذلك متناسقة منتظمة منسجمة ممثلة للفكر السليم الذي تحمله ، ولنبل القصد الذي ترمي إليه ، وهذا لا يتأتّى إلا إذا كانت مرتبطة بأصولها ، متّكئة على جذورها ، منطلقة منها، ملتزمة بالمحافظة عليها ، مستقيمة على قواعدها وقوانينها في الأداء .

واللغة العربية أوْلَى اللغات بذلك ، لأنّها وعاء القرآن الكريم ، والسنّة المحمدّية المطهرّة ، ووعاء أدبنا وتاريخنا وتراثنا العلمي .

وقد حرص الرسول ﷺ ، والخلفاء الراشدون من بعده ، على الدعوة إلى الابتعاد عن اللحن ، وعلى الالتـزام بسلامـة الأداء ، وكتب التراجم والمصنّفات في تاريخ النّحو مليئة بتوجيهاتهم ونقودهم وأحكامهم ونصائحهم ، واستنكارهم لكلّ خروج عن القواعد ، ولكل لحن وخطأٍ في التعبير ، وسيجد القارىء في خلال حديث المؤلف عن اللحن قصصاً متعددة ، وأمثلة كثيرة على ما نقول، مما يُغنينا عن ذكر المزيد منها هنا .

لكلّ ما ذكرنا كان حرص الرعيل الأول من علماء اللغة والنحو ، الذين عرفوا حقّ العربيّة ، لغة القرآن ، والذين أدركوا أهميّة صيانة أساليبها ، على أن يضعوا ضوابط السلامة التي تحمي من الزلل فيها ، وعلى أن يشدّدوا على الالتزام بهذه الضوابط ، من أجل حماية اللغة من الخطأ واللحن والفساد ، ومن أجل وصل ماضيها بحاضرها ، والمحافظة على مستقبلها ، ومن أجل وقاية الدين والإبقاء على شعلة الحضارة الإسلامية وهّاجة ، وحتى لا تتلاشى أو تضعف فيتلاشى أصحابها العرب أو يضعفوا .

لهذا كلّه ، ينبغي لنا الاعتزاز بجميع علوم الآلة ، وفي مقدّمتها علم النحو ، والمحافظة عليها ، لأنّها حصون حماية العربية ، وأسلحة الذود عنها . وينبغي لنا كذلك أن ندرس تاريخ النّحاة ، ومدارسهم ، وأن نعرف عن أحوالهم وآثارهم وأخبارهم ما لا يجوز أن يفوتنا ، أو أن نغفل عنه .

من هذه الزاوية فإن كتاب الأستاذ الدكتور عبد الكريم الأسعد هذا الذي سمّاه « الوسيط في تاريخ النحو العربي » يعدّ مفيداً لأنّه لبنة في البناء العظيم للنحو وتاريخه ، نرجو أن ينال عليه ـ إن شاء الله ـ الأجر والثواب ، جزاءً وفاقاً ، على ما بذله فيه من جهدٍ واضح ، وتكرّماً من الله وعطفاً على ما أخذه على عاتقه في هذا الطريق النّبيل .

والله من وراء القصد ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

عبد العزيز الخويطر

الرياض في ٤ /٩/ ١٤١١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

في قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الملك سعود بالرياض مادّة مقرّرة على الطلاب تُسمّى « تاريخ النحو العربي » أو « المدارس النحوية » ، وأعتقد أنّ هذه المادة مقررّة أيضاً في سائر أقسام اللغة العربية في الجامعات الأخرى، وهي فيها جميعاً مادة اختياريّة ، ليس لها - فيما أعرف - كتاب مقرر ولا شبه مقرّر ، ومبناها ومدارها - في الواقع - موضوعات موجزة شتّى مستنبطة من كتب مختلفة تتراوح بين المصادر القديمة والمراجع الحديثة تُلقى على الطلاب من أساتذتهم ، فيحملهم إيجازها على الرجوع إلى الأصول يستجلونها الغامض ويستزيدون منها ما ينقصهم أو يفصّلون بمعلوماتها الضّافية ما أوجز بين أيديهم على ما تقضي بذلك سنن الدراسة الجامعية . ولقد سألني أكثر من طالب أكثر من مرّة ، ثم ألحّ عليّ السائلون من الدارسين مراراً وتكراراً أن أضع لهم كتاباً أحاول أن أجمع فيه بين الإحاطة وشبه الإيجاز في موضوعات هذه المادة ، وأن أغنيهم به إلى حدّ كبير عن الرجوع الكثير إلى الأمّات ، فقبلت ذلك متردّداً متهيّباً ، ثم عزمت عليه ، فشرعت فيه وأنا أضع نصب عينيّ أن يكون كتابي كغيره من المراجع الحديثة واحداً منها لا يتقدّمها ، ولا يتميّز عن بعضها إلّا بالخبرة التي يمكن أن أكون قد اكتسبتها من تدريس هذه المادة في أكثر من فصل دراسيّ لطلّاب هذا القسم من هذه الكلية في هذه الجامعة ، وقد جُلت في هذا المصنّف في الإطار الأكثر مناسبة والأقرب من فهوم الطلاب والأدنى إلى طلبهم دون شطط بتطويل لا تدعو إليه الحاجة أو إخلال بإيجاز لا يفي بما يجب أن يحصّله الطالب من المعلومات ويوقع في التقصير ويحمل على المؤاخذة .

ولقد عرضت محتوياته على من أحترم وأقدّر معالي الدكتور عبد العزيز الخويطر الذي أطمئن إلى علمه ، وأعلم دقّته وحرصه ، وأدرك حبّه للمعرفة ، وأعرف اختصاصه بالتاريخ وبعلوم العربية وإلمامه بهما على حدّ سواء ، بالإضافة إلى احترافه التعليم تدريساً وإشرافاً وإدارة ، والذي أتوق من أجل ذلك كلّه إلى معرفة رأيه فيما أكتب ، فأنعم فيها النظر وأطال الفحص والتقليب على الرغم من ضيق وقته وجسامة مسؤولياته وتشعّبها ، وقد أظفرني ذلك منه بملاحظاتٍ سديدة ، وتوجيهاتٍ صائبة ، ونقود سعدت بها سواء ما كان منها متفقاً مع رأيي أو مختلفاً .

ثم إنّ هذا الكتاب الماثل الآن بين يدي القارىء ليس مقرّراً ولا شبيهاً بالمقرّر على أحد ، وإنّما هو عاملٍ مساعد لمن يرغب من الدارسين ، وباب إضافيّ أفتحه لمن يريد منهم أن ينظر في أبعد ممّا يُلْقى عليه في المحاضرة الجامعية ، ولا أزعم أنّي أتيت فيه بجديد ، وإنّما هي معلومات جمعتها من مصادرها ومراجعها ووضعت كلّ جزء منها مع قرينه وأحسنت - على ما أرجو - رصفها وعرضها وبيانها مع تعليقاتٍ مناسبة فتح الله بها ربّما بدا طرف منها ممتزجاً مع غيره مختلطاً بسواه محتاجاً إلى التنقيب عنه ، لكنّه لا يخفى على فطنة القارىء الحصيف ولا ينأى عن عينه الفاحصة .

وقد أسميت هذا الكتاب « الوسيط في تاريخ النحو العربي » لعلّه يحبّب الطلاب في هذه المادّة ويرغّبهم في أن يتوسّعوا في مطالعة هذا التاريخ ومتابعة وقائعه والاطّلاع على سِيَر واحدٍ من أهمّ علوم الآلة وعلى سيرة أقطابه الذين قدّموا من خلال مدارسهم النحوية للعلوم اللغوية وللدرّس النحوي في العربية فوائد جلّى خلدت على الزمان في أسفارٍ ليس لها - فيما أعلم - مثيل في نحو أيّة لغة من لغات البشر أو في تاريخه ، والله من وراء القصد

المؤلف

الرياض في ١٧ / ٤ / ١٤١١ هـ
٤ / ١١ / ١٩٩٠م

فضل النحو

« حَدَّث أبو بكر بن مجاهد المتوفَّى في سنة ٣٢٤ هـ ، قال : كنت عند أبي العبّاس ثَعْلَب فقال : يا أبا بكر اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا ، واشتغل أصحاب الحديث بالحديث ففازوا ، واشتغل أهل الفقة بالفقه ففازوا ، واشتغلتُ أنا بزيد وعمرو فليت شعري ما يكون حالي في الآخرة ؟ فانصرفت من عنده فرأيت تلك الليلة النبي ﷺ في المنام فقال لي : أقرىء أبا العبّاس عنّي السّلام وقل له أنت صاحب العلم المستطيل »[1] .

« قال أحمد بن عطاء المتوفَّى في سنة ٣٦٩ هـ : أراد أنّ الكلام به يكمل والخطاب به يجمل ، أو أراد أنّ جميع العلوم مفتقرة إليه »[1] .

لعلّ هذه النادرة تبعث في طالب النحو الرغبة الصادقة في الإقبال عليه والأخذ بمحاسنه ، فإنّه يحزّ في نفوسنا ما نراه من فتور همم الطلاب في هذا العلم الجليل زعماً منهم أنّ الغرض المنشود منه لا يتكافأ مع ما يعانونه في مسائله وخلافاته المذهبية والشخصيّة ، وقد غرب عنهم أنّه سلّم الفهوم وعلم العلوم ، وفاتهم أنّ الطالب لا يتذوّق فنّاً من الفنون ويسير فيه على هدى وبصيرة إلّا إذا كان آخذاً من هذا العلم بطرف »[2] .

---

(١) الأنباري ، نزهة الألباء ٢٣١ .

(٢) انظر محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٢٦٢ .

علم النحو

نبحث الآن في علم النحو العربي من نواحيه المختلفة ، في نشأته وطبقات رجاله وأصله وغير ذلك مما يتّصل بأوضاعه ومسائله المتعددة ، ويجمل بنا ابتداءً أن نتخّذ من تعريف النحو أساساً ومنطلقاً لكلّ ذلك .

١) فقد عرّفه ابن جني المتوفّى في سنة ٣٩٢ هـ بقوله : « هو انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير[1] والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك »[2] .

٢) وتحدّث عبد القاهر الجُرْجاني[3] المتوفى في سنة ٤٧١ هـ عن النحو حديثاً رأى فيه أنّ دائرته يجب أن تكون أوسع من البحث في الإعراب وضبط أواخر الكلمات وأنّها يجب أن تمتدّ لتشمل نظم الكلام ، لذلك تكلّم في النظم وإطباق العلماء على تعظيم شأنه وتفخيم قدره والتنويه بذكره ، قال عبد القاهر : « واعلم أن ليس النظم إلاّ أن تضعَ كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعملَ على قوانينه وأصوله ، وتعرفَ مناهجه التي نُهِجَت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رُسِمَت لك فلا تخلّ بشيءٍ منها »[4] ، ثم ضَرَبَ أمثلة للجمل الإسمية والفعلية وللشرط وللحال ولأنواع من التقديم والتأخير ، وقال بعد ذلك : « فلست بواحدٍ شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأً إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم ، إلاّ وهو معنى من معاني النحو قد أُصيب به موضعه

---

(١) المقصود بالتحقير التصغير .

(٢) ابن جني ، الخصائص ١ : ٣٤ .

(٣) هو مؤسس علوم البلاغة في كتابيه المشهورين « أسرار البلاغة » و« دلائل الإعجاز » ، وهو أيضاً من كبار أئمة اللغة والنحو ، له كتاب « العوامل المائة » في النحو ، « انظر ترجمته في القِفْطي ، إنباه الرواة ٢ : ١٨٨ » .

(٤) عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ٦٤ ، ٦٥ .

ووضع في حقّه ، أو عُومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه ، واستُعمل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كلاماً قد وُصف بصحّة نظم أو فساده أو وصف بمزيّة وفضل فيه ، إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزيّة وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتّصل بباب من أبوابه »[1] .

٣) واختار الأشموني المتوفّى في سنة ٩٢٩ هـ في أوّل شرحه على ألفية ابن مالك تعريفاً للنّحو هو « العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصّلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها ، والمراد به هنا ما يرادف قولنا علم العربية لا قسيم الصرف ، وهو مصدر أريد به اسم المفعول أي المنحو كالخلق بمعنى المخلوق » .

٤) وذكر الخضري الدمياطي المتوفى في سنة ١٢٨٧ هـ في مطلع حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك أنّه « يطلق على ما يعمّ الصرف تارة وعلى ما يقابله أخرى ، ويعرّف على الأول بأنّه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال وحال تركيبها كالإعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط لنحو النواسخ ، وحذف العائد ، وكسر إنّ أو فتحها ونحو ذلك ، وعلى الثاني يخصّ بأحوال التركيب » .

وقد اختلفت هذه التعريفات كما هو واضح في تحديد دائرة القواعد النحوية ، فمن العلماء من رأى أن تشمل هذه القواعد أساليب اللغة من جميع نواحيها ، ومنهم من قصرها على ضبط أواخر الكلمات ومعرفة بنيتها واشتقاقها وتصرّفها ، ولعلّ منشأ هذا الخلاف في تحديد دائرة علم النحو راجع إلى صلة هذا العلم بالفروع الثقافية العربية الأخرى ، فإنّ علم النحو فرع من العلوم العربية ، وقد كانت هذه العلوم في أوّل الأمر تشمل النحو واللغة والأدب ثم اتّسع نطاقها فشملت الأخبار والسّير ثم ازدادت فروعها عدداً فأصبحت تشمل اللغة والأدب والصرف والنحو والاشتقاق والخطّ وقرض الشعر والعروض وإنشاء الخطب والرسائل والأخبار والسّير والتاريخ والمعاني والبيان ، أمّا البديع فذيل لا قسم برأسه . ولقد كان الأساس الذي يرتكز عليه البحث في هذه العلوم كلّها هو كلام العرب ، فكان الباحثون يجولون فيه من جميع نواحيه ليتعرّفوا على الأساليب والتراكيب وعلى الشعر وأوزانه وقوافيه وعلى الكلمات وبنيتها وضبط أواخرها وعلى غير ذلك ، وكان البحث في النحو في الأدوار الأولى للثقافة العربية ممتزجاً دائماً بالبحث في اللغة والأدب ، وممتزجاً بعلم القراءات وبأخبار العرب وتاريخهم في كثير من الأحوال ، فكان كثير من

---

(١) أنظر الهامش السابق .

العلماء تشمل ثقافتهم وبحوثهم هذه الفروع الخمسة ، لذلك وجدنا منهم مَنْ جَمَعَ في مؤلفاته بين المسائل النحوية والصرفية واللغوية والأدبية وبين ما له صلة بأخبار العرب وتاريخهم كالمبرد المتوفى في سنة ٢١٦هـ في كتابه الكامل ،وسبب ذلك أنّ مسائل النحو والصرف إنّما هي ظاهرة من الظواهر التي تعتري الكلمات حالة إفرادها أو تركيبها وتستأنس بالشواهد اللغوية والأدبية من كلام العرب أو بالآيات القرآنية على مختلف قراءاتها ، وانّ البحث في هذه الشواهد جميعاً من شتى نواحيها ممّا يقتضيه إتمام البحوث النحوية .

ثم اقتضت طبيعة التدرّج والتعمّق في البحث أن يستقلّ النحو عن الفروع العربية الأخرى وأن ينفرد به بعض العلماء وأن تظهر فيه بحوث ومؤلّفات مستقلّة حصرت مسائله وبسطت أصوله وفروعه وذكرت ما فيها من خلاف وساقت الشواهد لتعزيز ذلك .

ولا يعني هذا أنّه أصبح من الميسور أن نبحث في الخصائص النحوية الإعرابية وحدها دون أن نمسّ المعنى ، وأنّه أصبح سهلاً كذلك أن نفهم المعنى دون أن نفهم ما ينطوي عليه الإعراب من معاني الفاعلية والمفعولية ومن المواطن المبّينة للذات وللحال وللزمان والمكان وغير ذلك ، فليس من الخير إذن للّغة وهي أداة التعبير أن نفصل علومها بعضها عن بعض في أذهان الدّارسين حتى لو استقلّ النحو عن غيره من فروع العربية الأخرى في الوقت الحاضر فاللفظ والمعنى متلازمان، ولا تجيء القواعد النحوية إلاّ في خلال الأساليب والتراكيب ، فالبحث في الكلمات واشتقاقها ، والجمل وتركيبها ، والأساليب وأنواعها ، كلّ هذا ينبغي أن تسير مسائله جنباً إلى جنب حتى تتحقق الغاية التي تتعاون العلوم العربية على الوصول إليها ، من هنا وجب تعليم النحو متصلاً بالفروع العُربية الأخرى خاصّة تلك التي تتعرّض لألوان الأساليب وفنون البيان .

ولّما كان كتابنا هذا في تاريخ النحو ومدارسه وتراجم رجال هذه المدارس فإنّنا سنقصر كلامنا فيه على التراث الخاص بعلم النحو بمعناه العام ، وهو التراث المحدّد الأطراف الذي تركه المتقدّمون لنا في كتب النحو والصرف التي بين أيدينا ، وهي كتب ومتون وشروح وحواشٍ وتعليقات وتقريرات ورسائل وبحوث تفوق الحصر ، وذلك من حيث نشأة المسائل النحوية والصرفية ونموّها وأساليب البحث فيها وصلتها بالثقافة العربية مع الاهتمام بالجوانب التاريخية ، وذلك على الرغم ممّا ذكرناه من أنّ علم النحو بمعناه الشامل للناحيتين الإعرابية والصرفية ليس - على اتساعه - كلّ خصائص اللغة العربية ، إنّما هو جانب من خصائص هذه اللغة ، وهو جانب جليل الشأن له كثير من الأهمية لأنّه الجانب الذي كان تسرّبُ اللحن إليه منبّهاً الأذهان لوضع القواعد النحوية لاجتناب هذا اللحن ..

الثقافة العربية ونشاطها

لم تنشأ اللغة العربية تامة التكوين ناضجة مكتملة بل قطعت مراحل متعددة في نموّها وتهذيبها ، فقد كان العرب قبل الإسلام يتوارثون لغتهم جيلاً عن جيل ، وكانت طريقتهم في ذلك المشافهة والمحاكاة ، ولم تكن لهم كتب مدوّنة ولم يكن للّغة علوم تخوض في أساليبها ووجوه النطق بها ، وكان عمادهم في الجاهلية حسّهم المرهف وذوقهم الفطري الصافي لأنّ ثقافتهم آنذاك كانت محدودة لا تعدو النظر فيما أحاط بهم في بيئتهم من مظاهر طبيعية وفيما وجد فيها من نبات وحيوان وفيما اتصّل بحياتهم في حلّهم وترحالهم . ثم جاء الإسلام فجمع شملهم وهذّب عاداتهم وقوّم طباعهم ووسّع أفقهم وحفزهم إلى البحث في ضروب من المعارف وبخاصة المتّصلة بالقرآن الكريم وتفهمّه ، وبالدين وما فيه من أحكام وآداب ونُظمُ ، وكانت بلدان الحجاز مثابة للناس ، يزورون المدينة ، ويقصدون مكة للحج ، فيزداد تعارفهم وتقوى الصلة بينهم ، وكان لمكّة إلى جانب مركزها الديني والاجتماعي مركز تجاريّ فقد كانت على طرق تجارية تصلها شمالاً وجنوباً بالشام واليمن وغيرهما ، وكان أهلها يرحلون رحلتي الشتاء والصيف[1] للتجارة ، كلّ ذلك كان داعياً إلى أن يفد إلى مكة والمدينة كثير من القبائل ، ولا يخفى ما لهذا من أثر في إثراء اللغة بلهجات القبائل المختلفة وفي المكانة الاجتماعية لسكّان هذه البقاع .

وفي عصر الدولة الأموية انتقل مركز الخلافة إلى دمشق ، وكانت النّعرة العربية ما تزال ناشطة والاعتزاز بالعروبة بالغاً حدًّا عظيماً ، وكانت المملكة الإسلامية عربية الصبغة فالولاة والحكّام والعمّال من العرب ، والسيطرة العامة للعرب في جميع المناصب إلّا بعض الأطبّاء والكتبة ونحوهم .

ثم جاءت الدولة العباسية فكان للعناصر غير العربية شأن في إدارتها وسياستها وجميع مرافقها ، وازداد اختلاط الفرس بالعرب وامتزجوا بهم ، ولا شكّ أنّ هذا

---

(١) رحلة الشتاء إلى اليمن ورحلة الصيف إلى الشام ، وكانوا يستعينون بالرحلتين في كلّ عام للتجارة على المقام بمكة لخدمة البيت الذي هو فخرهم ، قال تعالى : لإيلاف قريش : إيلافِهم رحلة الشتاء والصيف : فليعبدوا ربَّ هذا البيت : الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف . لإيلاف : مصدر آلَفَ يُؤالِفُ ، إيلافِهم : تأكيد لفظي ، فليعبدوا : الفاء زائدة وقد تعلّق الجار والمجرور « لإيلافِ » بهذا الفعل .

الإختلاط الشامل كان له أثره في اللغة العربية ، فبعد أن كانت سليقة أصبحت تنال بالتعلّم والدرس ، ولذا عكف كثير من الأعاجم على دراسة هذه اللغة ، وذلك لحاجتهم إلى ما يقوّم ألسنتهم ويكسبهم المقدرة البيانية التي يجارون بها العرب الخلّص ، وبعد أن برعوا فيها انصرفوا إلى التأليف والتدوين في شتى نواحيها ، لهذا نجد كثيراً من المؤلفات في اللغة وفي فروعها ممّا أخرجته عقول غير عربية من العناصر التي امتزجت بالعرب في العصر العباسي .

وممّا زاد العناصر غير العربية نشاطاً وجعل أثرها قويّاً انتقال الخلافة إلى العراق ثم تأسيس بغداد ، وبلاد العراق كانت موطناً لحضارات قديمة لها علوم ومعارف كثيرة ، وسكّانها هم بقايا أمم لها من هذه الحضارات نصيب ، وقد ازداد شأن هذه البلاد بعد الإسلام وامتلاك العرب لها وإقامة الأمصار فيها ، فقد اجتمعت فيها عناصر مختلفة من الشعوب على تباين أجناسهم ودياناتهم ، وكان لكلّ هؤلاء نصيب من الاشتغال بالعلوم الإسلامية ومزاولة الثقافة العربية ، فكان من الطبيعيّ أن يكون ما ينتجون من علم وليد عقليات لها في الأصل حظّ كبير من العلوم ، ولهذا كان العراق أهمّ مراكز الثقافة في الحياة العقلية بين البلدان العربية في العصر العباسي ، وكانت البصرة والكوفة تموجان بالباحثين والعلماء وطلّاب العلم في شتّى الفروع الثقافية التي نشّطها ظهور الإسلام وفي مقدّمتها الاشتغال بدراسة القرآن الكريم وتفسيره وتفهّمه من جميع النواحي ، وقد استدعى ذلك دراسة لغوية وأدبية وعناية بجمع الشواهد من أشعار العرب وكلام البدو لتأييد ما ورد في القرآن من أساليب وألفاظ وتراكيب .

نشط كلّ ذلك وبحث العلماء في اللغة والأدب والتفسير والشريعة والنحو وغيرها ، وكان حظّ الموالي والعناصر غير العربية من ذلك كثيراً كما ذكرنا ، كذلك كان من بين العلماء الذين زاولوا العلوم العربية والدينية مَنْ لهم إلمام بثقافات أخرى كالثقافة الفارسيّة والسّريانيّة ، ومن لهم اتجاهات عقليّة خاصة في التفكير والبحث تبعاً لما تعوّدوه في لغاتهم وما درجوا عليه في معارفهم ومعتقداتهم السابقة وما طبعوا به في نشأتهم وحياتهم قبل الإسلام ، فأثّر ذلك في آرائهم وإتجاهاتهم بشكلٍ ظاهر وغير ظاهر ، وسنعرض لبعض هؤلاء في أحاديثنا القادمة .

جمع اللغة وتدوينها

اشتغل العلماء والرواة في العصر العباسي بجمع اللغة ، وكان لهم في ذلك طريقان : أولهما : الشعر العربي القديم الذي يرويه الروّاة ، وثانيهما : مشافهة الأعراب الذين كانوا يفدون إلى المدن أو الذين كان العلماء والرواة يذهبون إليهم في بواديهم . وقد تحرّى مَنْ جمعوا اللغة وشواهدها الصواب على قدر ما استطاعوا ، لكنّ جهودهم لم تكن مكلّلة بالصفاء والوثوق في جميع نواحيها ، فقد اقترنت بها عوامل نجم عنها بعض الشوائب وشيء من الانحراف ، ومن هذه العوامل ما يأتي :

١) كان همّ من جمعوا اللّغة أن يسجّلوا أكبر قدر من ألفاظها من شتى لغات العرب دون أن يهتمّوا كما يجب بتحديد هذه اللغات وإيضاحها والفصل بينها ونسبتها إلى أصحابها دائماً .

٢) أخذ بعضهم اللغة في بعض الأحيان عن الكتب ، وقد كانت هذه الكتب غير منقوطة ، أو كان النّسّاخ يَغْفَلون عن نقطها ، فنشأ عن ذلك أنواع من التصحيف والاختلاف .

٣) لم يكن رواة اللغة في درجة واحدة من حيث التحرّي والثقة بهم فيما يروون .

٤) الشّعر الموضوع الذي قَصَدَ به واضعوه أن يعزّزوا رأياً أو يبرهنوا على وجهة نظر ، وقد وضع المولّدون كثيراً من هذا ودسّوه على الأئمة فرواه هؤلاء واحتجّوا به .

٥) عدم تحديدهم معاني الألفاظ تحديداً تامّاً يرفع اللّبس عنها ويزيل الشبهة منها .

٦) اختلاف اللهجات وتباين طريقة النّطق جعل بعض من يروون الشعر أو ينشدونه ينطقون به على مقتضى لهجتهم وبطريقة نطقهم الخاصّة بهم فنجم عن هذا شيء من الاختلاف .

وهذه العوامل ونحوها تستدعي من الباحث النظر والتحرّي والحرص على أن يزن اللغة بميزان يبعد بها عن المزالق ومواطن الانحراف .

القبائل التي أُخِذَتْ عنها اللغة العربية الفصيحة

الفصيح في اللغة العربية عند الرواة هو ما كثر استعماله في ألسنة العرب وفشا في أكثر

لغاتهم ، وقد جمعت اللغة الفصيحة من قبائل شتّى ولهجات مختلفة ، ولذا ظهرت فيها صيغ متباينة ، ونجد أمثلة كثيرة لهذا التباين في جموع التكسير والمصادر وغير ذلك ممّا هو مدوّن في كتب اللغة والنحو والصرف .

ولم تكن القبائل العربية في درجة واحدة من الفصاحة وصفاء العروبة فقد آختلط بعضها بعناصر غير عربية وعاش في بيئاتٍ كانت سبباً في تسرّب الدخيل والأساليب غير الصافية إلى ألسنة أبنائها ، ولهذا كان الرواة الثقات يتحرّجون أن يأخذوا شيئاً من اللّغة إلّا عمّن خلصت عروبتهم ، وآستقامت ألسنتهم وسلمت من العجمة وصفت من الشوائب والانحراف وأمنت طغيان الصبغة الأجنبية .

والعرب قسمان : القحطانية والعدنانية ، فالقحطانيون هم عرب اليمن ويُنسبون إلى يعرب بن قحطان ، وقد نزحت بعض قبائلهم إلى الشمال والشرق من جزيرة العرب ، فنزل بعضهم اليمامة والبحرين وعُمان والحجاز ، ونزل بعضهم مشارف العراق والشام ، ومن قبائل القحطانيين حمير وغسّان ولخم والأزد وكندة وطيء . أمّا العدنانيون فهم عرب الشمال ، منازلهم في تهامة ونجد والحجاز ، ويرجع نسبهم إلى عدنان ، ومن قبائل العدنانيين أنمار ومُضَر وربيعة وإياد ، وقد تفرّعت هذه القبائل إلى قبائل أخرى ، وآشتهرت مضر على وجه الخصوص بالفصاحة حتى عُرفت اللغة العربية بالمضريّة ، ومن أشهر قبائل مضر قبيلة كنانة ، ومن بطونها قريش ، ثم قبائل تميم وقيس وأسد وهذيل وضبّة ومزينة ، وتحت كلّ قبيلة من هذه بطون وأفخاذ[1] ، ومن قبائل العرب العدنانين والقحطانيين على السواء قبائل لم يخرجوا من ديارهم ويسمّون « الأرحاء »[2] لأنهم لم ينزحوا عن أوطانهم بل داروا فيها كالأرحاء ، ومنهم قبيلة تميم وقبيلة أسد وقبيلة طيء .

وكانت قريش[3] أجود العرب لغة وأكثرهم أيضاً انتقاءً للأفصح من لغاتهم ، وقد أتيحت لها فرص الانتقاء حين كانت وفود العرب تفد إلى مكة للحج أو للتجارةوتتحاكم

---

(١) الفخذ الجماعة من الأقارب دون البطن ، والبطن دون القبيلة .

(٢) جمع رَحَى .

(٣) قريش : هو النَّضْر بن كِنَانة ومَنْ وَلَدَه ، وقيل قريش هو فِهْر بن مالك ومَنْ وَلَدَه ، وأصل « القَرْش » بمعنى الكسب والجمع ،فعله قَرَش يقرِش من باب ضرب ، وتَقَرَّشوا إذا تجمعوا ولهذا المعنى سميت قريش القبيلة ، وقيل قريش تصغير قِرْش وهو نوع من الأسماك الكبيرة وبه سمّي النَّضْر أو فِهْر ، والقَرْش ما جمع من هنا وهناك وجمعه قُرُوش ، والجُبْنُ القَرِيش نوع منه يابس قليل الدسم ، وينسب إلى قريش القبيلة بحذف الياء فيقال قُرَشيّ ، وربّما نسب إليه من غير تغيير فيقال قريشيّ وهو القياس ، وقريش إن أريد به الحيّ صُرِفَ لأنّه علم مذكر وإن أريد به القبيلة لم يصرف للعلمية والتأنيث .

إلى قريش ، فكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغتها تتخيّر من كلام هؤلاء الوفود وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم وأفصح ألفاظهم وأسهلها على اللسان .

والذين أُخِذَ عنهم اللسان العربيّ من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غير هؤلاء من سائر قبائل العرب ، وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضريّ قطّ ، ولا عن سكّان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فلم يؤخذ من لخم ولا من جذام لأنهم كانوا مجاورين لأهل مصر وهم من القِبْط ، ولا من قضاعة وغسّان وإياد لأنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب و النمّر لأنّهم كانوا بالجزيرة[1] مجاورين لليونان ، ولا من بكر لأنّهم كانوا مجاورين للنّبَط والفرس ، ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكّان البحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكّان اليمامة ولا من ثقيف وسكّان الطائف لمخالطتهم تجارّ الأمم المقيمين عندهم ، ولا من أهل حواضر الحجاز كالمدينة ومكّة لأنّ الرواة الذين نقلوا لغة العرب صادفوهم حين ابتدأوا ينقلونها قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم[2] .

---

(١) هي جزيرة الشام ، تقع في أقصى الشمال الشرقي من سوريا بمحاذاة نهر الفرات على الحدود التركية ، وهي من أكثر المناطق الزراعية خصوبة .

(٢) انظر السيوطي ، الاقتراح ١٩ ـ ٢٠ .

نشأة النحو

نطق العرب في الجاهلية وصدر الإسلام بلغتهم سليقة وسجيّة ، ولم يكونوا في ـ
إلى قواعد يضبطون بها الألسنة أو يتعرّفون بها على الأساليب ، بل كان عمادهم في
المحاكاة المبنيّة على الفطرة السليمة ، يشبّ الناشىء منهم فتملأ العبارات الصحيحة س
ويُطْبَعُ بها لسانه ، فتجود قريحته بسليم التراكيب ومنسجم العبارات .

ولمّا اتسع ملك العرب وترامت أطرافه وازداد اختلاط العرب بغيرهم من العن
غير العربية ، ودخل الأعاجم تحت لواء المملكة الإسلامية ، نشأ عن هذا ما هو معلو
تفشّي اللحن ، فخشي القوّام على اللغة ومن يغارون عليها أن يستفحل الخطب ويُص
اللغة وأصولها ما يذهب بمقوّماتها ويضعف شأنها ، ففكّروا في وضع قواعد تص
اللّسان ، فقام أبو الأسود الدؤلي المتوفى في سنة ٦٩ هـ وأخذ صبغاً يخالف لون المداد ا
كُتب به المصحف ووضع به علامات الشكل وجعلها نقطة فوق الحرف للفتحة ونقطة
الحرف للكسرة ونقطة بين يدي الحرف للضمّة ، وجعل للمنوّن نقطتين ، وترك الساك
ووضع الخُطّة في ذلك ثم أمر الكتّاب أن يسيروا على هذا النمّط حتى أتمّ المصحف .

ولمّا أرادوا نقط الحروف لتمييز بعضها من بعض من حيث الاعجام والاهمال
كانت حينذاك مهملة رأوا أن يفرّقوا بين النُقط التي للإعجام والنُقط التي للشّكل فجـ
كلًّا منها بلون خاص ، ثم عدلوا عن ذلك وجعلوا للشّكل علامات أخرى هي حروف
صغيرة ، فالضمّة واو صغيرة والكسرة ياء صغيرة والفتحة ألف مائلة ، ولكنّ هذا ا
وضعوه من هذه القواعد في أول الأمر كان ـ على الرغم من أهميته ـ قليلاً ، ولم يكن
لصون القرآن الكريم من أن تزلّ في ضبطه الألسنة ، وقد حمل هذا العلماء فيما بعد
الاتجاه إلى تنمية النحو ووضع أبوابه وتفصيل مسائله ، فنشطوا في هذا الاتجاه ، و

جهدهم في البحث ، وكان لهم الفضل في التحقيق والتمحيص ، وكان ميدان النشاط والبحث بلاد العراق ، وفي مدينتي البصرة والكوفة على وجه الخصوص .

من مظاهر اللّحن الذي كان سبباً في وضع النحو

بدأ اللّحن أولاً في الإعراب على يد الموالي والمتعرّبين منذ عهد الرسول ﷺ ، واستمرّ في عهود الخلفاء الراشدين وبني أُمية ، قال أبو الطيّب اللغوي المتوفى في سنة ٣٥١ هـ : « واعلم أنّ أوّل ما اختلّ من كلام العرب فأحْوَجَ إلى التّعلّم الإعرابُ لأنّ اللّحْنَ ظهر في كلام الموالي والمتعرّبين من عهد النبي ﷺ فقد روينا أنّ رجلاً لَحَنَ بحضرته فقال : أرشدوا أخاكم »[١] . وذكر ياقوت الحموي[٢] المتوفى في سنة ٦٢٦ هـ في كتابه « معجم الأدباء »[٣] أنّه روي عن الشّعبي أنّه قال : « لأن أقرأ وأُسْقِط[٤] أحبّ إليّ مِنْ أن أقرأ وألْحَن »[٥] .

وروي أنّ عمر بن الخطّاب مَرَّ على قومٍ يسيئون الرّميَ فقرّعهم فقالوا : إنّا قومٌ متعلّمين ، فأعرض مغضباً وقال : والله لخطؤكم في لسانكم أشدّ عليّ من خطئكم في رميكم »[٦] .

وقال ابن جنيّ المتوفى في سنة ٣٩٢ هـ : « رووا أن أحد ولاة عمر[٧] كتب إليه كتاباً لحن[٨] فيه ، فكتب إليه عمر أنْ قَنِّعْ[٩] كاتبك[١٠] سوطاً[١١] .

---

(١) أبو الطيب اللغوي ، مراتب النحويين ٥ ، وفي الخصائص ٢ : ٨ « ارشدوا أخاكم فإنّه قد ضلّ » .

(٢) أصله من بلاد الرّوم وأُسِر من بلاده صغيراً وابتاعه في بغداد تاجر اسمه عسكر الحموي فانتقلت النسبة إليه من مولاه « انظر ترجمته في الزركلي ، الأعلام ٩ : ١٥٧ » .

(٣) إسم الكتاب « إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب » وقد اشتهر باسم « معجم الأدباء » .

(٤) أي أترك بعض كلماتٍ ممّا أقرأ .

(٥) ياقوت ، معجم الأدباء ١ : ٨٩ .

(٦) معجم الأدباء ١ : ٦٧ .

(٧) هو أبو موسى الأشعريّ وكان والي عمر بالبصرة .

(٨) اللّحن كان في كتابة كاتب الوالي « من أبو موسى الأشعري » .

(٩) قَنِّعْ : أي أضربْ .

(١٠) الكاتب اللاّحن هو الحُصَيْن بن أبي الحُرّ العنبري .

(١١) الخصائص ٢ : ٨ .

وذكر ابن قتيبة المتوفى في سنة ٢٧٦ هـ في كتابه « عيون الأخبار »[١] أنّ أعرابيّاً سمع مؤذناً يقول : أشهد أنّ محمداً رسولَ الله بنصب رسولَ، فقال : ويحك ، يفعل[٢] ماذا ؟ .

وذكر القِفطي المتوفى في سنة ٦٤٦ هـ في كتابه « إِنْبَاه الرواة على أَنْبَاهِ النحاة »[٣] أنّ أبا عمرو بن العلاء مرّ بالبصرة فإذا أعدال[٤] مطروحة مكتوب عليها « لأبو فلان » فقال أبو عمرو : « يا ربِّ ، يلحنون ويرزقون »[٥] .

وروي أنّ أعرابيًّا دخل السوق فسمعهم يلحنون فقال : العجبُ ، يلحنون ويربحون[٦] .

وقد انتشر اللّحن حتى أعدى الخاصّة فأصبح من لا يلحنون يعدّون على الأصابع ، قال الأصمعيّ المتوفى في سنة ٢١٦ هـ : «أربعة لم يلحنوا في جدّ ولا هزل : الشعبيّ ، وعبد الملك بن مروان ، والحجّاج بن يوسف ، وابن القرية ، والحجّاج أفصحهم »[٦] .

وانتقل اللحن من الحاضرة إلى البادية ، قال الجاحظ المتوفى في سنة ٢٥٥ هـ : « قالوا وأوّل لحن سُمِعَ بالبادية هذه عصاتي وأوّل لحن سُمع بالعراق حَيٌّ على الفلاح »[٧] .

وقد كان فشوّ اللحن السبب العام لوضع قواعد النحو ، قال ابن خلدون المتوفى في سنة ٨٠٨ هـ في مقدّمته « لمّا جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول ، وخالطوا العجم ، تغيرّت تلك الملكة بما أَلْقَى إليها السَّمْعُ من المخالفات التي للمتعرّبين ، والسمع أبو الملكات اللّسانية ، ففسدت بما أُلقي إليها ممّا يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع ، وخشي أهل الحلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً ويطول

---

(١) إسم الكتاب « عيون الأخبار في الأدب والمحاضرات » .

(٢) ابن قتيبة ، عيون الأخبار ٢ : ١٥٩ .

(٣) يقال أَنْبَهَهُ غيرُهُ يُنْبِهُهُ إِنْبَاهاً بمعنى نَبَّهَهُ يُنَبِّهُهُ تنبيهاً ، ويُقال نَبُهَ الرَّجُلُ أي شَرُفَ واشتهر من باب حَسُنَ يَحْسُنُ فهو نبيه ونابِهٌ والجمع أَنْبَاه ونُبَهاء والمصدر نباهة « انظر الرازي ، مختار الصحاح ٦٤٤ » .

(٤) العِدْل : نصف الحِمْل يكون على أحد جَنْبَي البعير وجمعه أعدال وعُدُول « أنظر مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز ٤٠٩ » .

(٥) إنباه الرواة ٢ : ٣١٩ .

(٦) انظر معجم الأدباء١ : ٨٠ ، ومحمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة١٠ .

(٧) الجاحظ ، البيان والتبيين ٢ : ٢١٩ .

العهد فينغلق القرآن والحديث على الفهوم ، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطّردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه منها بالأشباه مثل انّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع ، ثم رأوا تغيّر الدلالة بتغيّر حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعراباً وتسمة الموجب لذلك التغيّر عاملاً وأمثال ذلك ، وصارت كلّها اصطلاحات خاصة بهم فقيّدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة ، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو »[1] .

(١) ابن خلدون ، المقدّمة ٥١٥ .

زمان وضع النحو ومكانه

ذهب أحمد بن فارس المتوفى في سنة ٣٩٥ هـ في أوائل كتابه « الصاحبي »[1] إلى أنّ العرب قبل الإسلام كانوا يتأمّلون مواقع الكلام وأنّ كلامهم ليس مجرّد استرسال وسليقة بل كان عن خبرة بقانون العربية ، لذلك فإنّ النحو قديم فيهم ولكنّ الأيام أبلته ثم جدّده الإسلام على يد أبي الأسود بإرشاد علي بن أبي طالب ، بل لقد غلا ابن فارس غلوّاً شديداً فنسب للعرب العاربة معرفتهم بمصطلحات النحو بتوقيف مَنْ قَبْلَهم حتى آنتهى الأمر إلى الموقّف الأوّل وهو الله الذي عَلّم آدم الأسماء كلّها[2] .

والتحقيق الذي عَوّلَ عليه الجمهور وهو الرّاجح أنّ علم النحو قد وضع في الصدر الأوّل للإسلام لأنّه لم يكن قبل الإسلام ما يحمل العرب على النظر إليه لأنهم كانوا حينذاك ينطقون عن سليقة جبلوا عليها ، في حين أنّهم بعد الإسلام اختلطوا بالفرس والروم فحَلّ بلغتهم من اللحن ما جعلهم يهرعون إلى وضع النحو .

أمّا مكان وضع النحو ففي العراق ، لأنّه كان موطناً لحضارات قديمة وعلوم ومعارف سابقة ، ولأنّه يقع على حدود البادية ، ولأنّه ملتقى العرب وغيرهم توطّنه الجميع لرخاء الحياة فيه ممّا أدّى إلى أن يصبح أظهر بلد انتشر فيه وباء اللحن الداعي إلى وضع

---

(١) هو كتاب « الصاحبي في فقه اللغة العربية وسَنَنِ العرب في كلامها » وقد سمّى ابن فارس كتابه هذا بالصاحبي لأنّ العلاقة بين المؤلّف والصاحب بن عبّاد كانت وطيدة وكان من ثمار هذه العلاقة الوطيدة كتابه هذا في فقه اللغة الذي وسمه باسمه وقال في مقدّمته « وإنّما عنونته بهذا الاسم لأنّي لمّا ألّفته أودعته خزانة الصاحب الجليل كافي الكفاة ، عَمّرَ اللهُ عِرَاصَ العلم والأدب والخير والعدل بطول عمره ، تجمُّلاً بذلك وتحسُّناً ، إذ كان ما يقبله كافي الكفاة من علم وأدب مَرْضيّاً مقبولاً ، وما يرذُلُه أو ينفيه منفياً مرذولاً ، ولأنّ أحْسَنَ ما في كتابنا هذا مأخوذ عنه ومُفَادٌ منه » .

(٢) أنظر ابن فارس ، الصاحبي ٦ ـ٩ ، ١٠ ـ ١٥ .

النحو في حين لم يكن لعرب الجزيرة حاجة لهذا العلم لأنّ لغتهم ما برحت فصيحة .

أوّل ما وُضِعَ من أبواب النحو

اختلف العلماء في أوّل ما وضع من أبواب النحو على رأيين :

١ ـ ذهب الجمهور إلى أنّ أوّل ما وُضع من أبوابه هو ما وقع اللحن فيه ، ثم استمرّ الوضع بعد ذلك على النمط نفسه ، ولأنّ هناك رواياتٍ كثيرة فيما وقع اللحن فيه فإنّ تعيين الباب الموضوع أوّلاً منوط بالرواية التي قوي سندها من بين الروايات ، وسنفصّل القول في هذا بعد قليل .

٢ ـ وذهب بعض العلماء إلى أنّ أوّل ما وُضع من أبواب النحو ما كثر دورانه على اللّسان ، وذلك على الرغم من أنّ الفكر والاستنباط كانا متّجهين آنذاك إلى إستخراج القواعد من الكلام لداعي اللحن على وجه العموم بصرف النظر عن قرب ذلك أو بعده من الجاري بكثرة على الألسنة ، وبهذا يكون الموضوع أوّلاً من أبواب النحو ما كثر جريان اللّسان به ثم ما يليه وهكذا ، ولذا قالوا إنّ الموضوع أوّلاً الفاعل ثم المفعول به ثم المبتدأ والخبر وهكذا .

واضع النحو

اختلف العلماء في واضع النحو بين عليّ بن أبي طالب وأبي الأسود الدؤلي ، قال الأنباري المتوفى في سنة ٥٧٧ هـ في كتاب « نزهة الألبّاء »[١] : « أوّل من وضع علم العربية[٢] وأسّس قواعده وحدّ حدوده أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي ، وسبب وضع عليّ لهذا العلم ما رَوَى أبو الأسود قال : دخلت على أمير المؤمنين عليّ فوجدت في يده رقعة ، فقلت : ما هذه يا أمير المؤمنين ؟ فقال : إنّي تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء[٣] فأردت أن أضع لهم شيئاً

(١) الألبّاء جمع لبيب .

(٢) المقصود بعلم العربية علم النحو .

(٣) يعني الأعاجم .

يرجعون إليه ويعتمدون عليه ، ثم ألقى إليَّ الرقعة وفيها مكتوب : الكلام كلّه اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى ، والفعل ما أنبىء به والحرف ما جاء لمعنى ، وقال لي : أنح هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك ، واعلم يا أبا الأسود أنّ الأسماء ثلاثة : ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر ، وإنّما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر[1] وأراد بذلك الاسم المبهم[2] ، قال أبو الأسود : ثم وضعتُ بابي العطف والنعت ثم بابَي التعجب والاستفهام إلى أن وصلت إلى باب إنّ وأخواتها ما خلا لكن ، فلّما عرضتها على الإمام عليّ أمرني بضمّ لكن إليها وكنتُ كلّما وضعت باباً من أبواب النحو عرضته عليه إلى أن حصّلت ما فيه الكفاية ، قال : ما أحسن هذا النحو الذي نحوت ، فلذلك سُمّي النحو نحواً »[3] .

وروي أنّ سبب وضع عليّ لهذا العلم أنّه سمع أعرابيّاً يقرأ : لا يأكله إلّا الخاطئين[4] ، فوضع النحو[5] .

وروي أنّ أبا الأسود جاء إلى زياد[6] أمير البصرة فقال : إنّي أرى العرب قد خالطت

---

(١) ليس المقصود بمضمر المستتر بل المقصود مقابل الاسم الظاهر كمحمد وشجرة ونحوهما وهو الضمير .

(٢) الاسم المبهم كاسم الإشارة فهو لا يتّضح إلّا بالمشار إليه ، والاسم الموصول الذي لا يتّضح إلّا بالصّلة ، واسم الشرط الذي لا يتضح إلّا بشرطه وجوابه ، ويعدّ أيضاً من الإسم المبهم ما لا يتّضح المراد منه إلّا بذكر المضاف إليه نحو : قبل وبعد وأوّل وآخر وشبه ومثل وغير :

(٣) الأنباري ، نزهة الألباء ٤ ـ٥ .

(٤) الآية ٣٧ من سورة الحاقة ، والصواب « لا يأكله إلّا الخاطئون » .

(٥) إنظر نزهة الألباء ٨ .

(٦) هو الخطيب الفصيح والقائد الحازم والسياسي الداهية والمتحدث اللّبق ، قال عنه عمرو بن العاص « لله درّ هذا الغلام ، لو كان أبوه من قريش لساق العرب بعصاه » ولذلك اختير في عصر الخلافة الراشدة وعصر معاوية بعد ذلك لكثير من المهام الكبرى ، فكان والياً على عدّة أمصار من الدولة الإسلامية منها العراق وفارس وخراسان ، وهو مجهول النسب ، فتارة يسمّى زياد بن سميّة ، وأخرى زياد بن عبيد الرومي ، وثالثة زياد بن الأمير ، ورابعة زياد بن أبي سفيان ، وخامسة زياد بن أبيه ، وهكذا اختلف الناس في نسبه ، وسبب هذا الخلاف هو أنّ « سميّة » أمّ زياد كانت مملوكة لدِهقّان « بكسر الدال ، لفظ معرّب ، إنْ جَعَلْتَ النون أصلية صرفْتَه وإن جعلتها زائدة لم تصرفه » فارسيّ ، وقد مرض هذا الدُّهقان فاستدعى الحارث بن كلدة الطبيب الثقفي ليعالجه ، وعندما شفي رأى أن يهب سميّة لهذا الطبيب نظير علاجه ، وولدت سمية عند الحارث « نفيعاً » فلم يلحقه بنسبه ، ثم ولدت « نافعاً » فألحقه بنسبه بعد الإسلام ، بعد ذلك زوّج الحارث سميّة لغلامه « عبيد » الرومي فولدت عنده زياداً ، وفي أثناء ذلك تمّت علاقة بينها وبين أبي سفيان في الجاهلية شهد عليها ساقٍ يُدعى أبو مريم ، فلّما جاء الإسلام واشتهر زياد بين الناس ، اعترف أبو سفيان لعليّ بن أبي طالب أنّ زياداً هذا من صلبه ، فقال له عليّ « وما يمنعك من إستلحاقه ؟» قال أبو سفيان :=

هذه الأعاجم وفسدت ألسنتها ، أفتأذن لي أن أضع للعرب ما يعرفون به كلامهم ؟ فقال له زياد : لا تفعلْ ، قال فجاء رجل إلى زياد فقال: أصلح الله الأمير ، توفي أبانا وترك بنوناً ، فقال زياد : أدع لي أبا الأسود ، فلّما جاءه قال له : ضع للنّاس ما كنت نهيتُك عنه ففعل[1] .

وروي[1] أيضاً أنّ أبا الأسود قالت له ابنته : ما أحسنُ السماءِ! فقال لها: نجومُها ، فقالت : إنّي لم أرد هذا ، وإنّما تعجبت من حسنها ، فقال لها : إذن فقولي ما أحسنَ

= « أخاف الأصلع » يقصد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وهكذا ظلّ زياد ينسب إلى أمّه ، أو إلى عبيد الرومي ، أو يقال له زياد الأمير لأنّه كان من عمّال عليّ وابنه الحسن على بعض الأعصار ، وقد ضايقتْ شهرة زياد معاوية فأرسل إليه كتاباً هدّده فيه بالتّعرض لنسبه بين العرب ، وهنا جمع زياد الناس وقال لهم « العجب كلّ العجب من ابن آكلة الاكباد ـ يقصد أمّ معاوية التي يقال إنّها مضغت كبد حمزة عمّ النبيّ بعد استشهاده في موقعة أحد ـ ورأس النفاق ـ يقصد معاوية ـ يخوّفني بقصده إيايّ ، وبيني وبينه ابن عم الرسول ﷺ ـ يقصد علياً ـ أما والله لو أذن لي الإمام عليّ في لقائه لوجدني قويّاً ضرّاباً بالسيف » واستمرّ زياد على تأييده لعليّ حتى إذا سلّم الحسن أمر المؤمنين لمعاوية امتنع زياد بفارس ولم يدخل في طاعة معاوية ممّا جعل معاوية يستميله ليأمن شرّه فاستلحقه إلى أبيه « أبي سفيان بن حرب » وأصبح يسمّى « زياد بن أبي سفيان » واستمرّت هذه التسمية إلى عصر الدولة العباسية حين ردّ المهدي بن المنصور نسب زياد وأبطل حكم معاوية بعد أن مضت عليه مدة طويلة ، وأصبح يعرف بعد ذلك بزياد بن أبيه ، ولاستلحاق معاوية زياداً إلى والده أبي سفيان قصة ، فقد حدث هذا حين جمع معاوية القوم كشهود فقال بعضهم إنّه سمع أبا سفيان الذي كان آنذاك قد مات يقرّر نسب زياد إليه ، وقد شهد بعلاقة سميّة أمّ زياد بأبي سفيان في الجاهلية رجل هو الساقي أبو مريم الذي قال « أنا أشهد أنّ أبا سفيان حضر عندي وطلب مني بغيّاً ، فقلت له ليس عندي إلاّ سميّة ، فقال ائتني بها فأتيته فخلا معها » ثم خاض في تفاصيل أثارت حفيظة زياد فهبّ واقفاً وقال « مهلاً أبا مريم ، إنّما بعثت شاهداً ولم تبعث شاتماً » ، وخطب معاوية وحكم باستلحاق زياد بنسب أبيه أبي سفيان ليجيء المهدي بعد عشرات السنين فينقض هذا الكلام فيصبح زياد بن أبيه . وقد اختلف الباحثون في هذه القضية فرأى الشيخ عبد المتعال الصعيدي أنّ ما فعله معاوية إنّما صدر عن اجتهاد وتحرٍّ للحق ، ورأى الدكتور طه حسين أنّ معاوية ارتكب خطأ كبيراً بما فعله وأنّ من كان حوله احتمل خطأه خوفاً من بطشه أو رغبة في ماله وأنّ كثيراً منهم أظهر القبول وأضمر الإنكار وأنّ كثيراً منهم أيضاً تحفظ فلم يستطع أن ينسب زياداً إلى أبي سفيان ، ورأى الأستاذ سامح كريّم أنّ استلحاق زياد إلى أبي سفيان قرار سياسيّ بالدرجة الاولى وأنّ معاوية يهدف به إلى كسر شوكة زياد الذي استفحل أمره وقتئذٍ وإلى إزالة خطره على معاوية ودولته ، وقد أراد أن يقلّل باستلحاقه بأبيه أبي سفيان من غلوائه حين يوقظ في النفوس وعلى الألسنة أمر نسبه من جديد وهو في أوج قوته التي كان معاوية يخشى منها ، والدليل على ذلك كما يقول الأستاذ سامح ازدياد بطش زياد الذي كان نتيجة عقدة نفسية أدركته بعد هذا الاستلحاق لأنّه كان يعرف رأي المسلمين في نسبه الجديد وانكارهم له واستهزاءهم به ، وكان يعلم أنّ العرب عامة لا تسخر من شيء كما تسخر ممّن يُدّعى لغير أبيه ، وقد حمله هذا على أن يسوس الناس بالخوف والذعر .

(١) انظر نزهة الألباء ١٠ .

السماء !! فحينئذٍ وضع النحو ، وأوّل ما رسم منه باب التعجب .

ويذهب من يرون أنّ أوّل من وضع النحو هو عليّ بن أبي طالب إلى تأييد ما يرون بأنّ أكثر الروايات تُسْنِدُ إلى أبي الأسود ، وأبو الأسود يُسْنِدُ إلى عليّ ، وهناك رواية صريحة في هذا ، فقد روي عن أبي الأسود أنّه سُئل فقيل له : من أين لك هذا النحو ؟ فقال : لَفِقْتُ[1] حدوده من عليّ بن أبي طالب[2] .

أمّا من يرون أنّ أوّل من وضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي فإنهّم يذهبون إلى أنّ وضع النحو أمر خطير يقتضي من القائم به صدوفاً عن مشاغل الحياة ووقتاً طويلاً يصرفه في تقصيّ كلام العرب وإعمال الفكر واستخراج القواعد ، وحياة الإمام عليّ تقضّت في النضال العنيف ، فبعيد أن يواتيه الوقت الكافي للنّهوض بأعباء هذا العمل العظيم ، وهم يستدلّون على ما يقولون به من نسبة الوضع إلى أبي الأسود بما ذكره القِفْطي من أنّ ابن النديم محمد بن إسحاق ذكر أنّ رجلاً بمدينة الحَدِيثة[3] اسمه محمد بن الحسين كان جمّاعة للكتب وقد آلت إليه خزانة صديق له كان مُسْتَهْتَراً[4] بجمع الخطوط القديمة ، قال ابن النديم : فرأيتها وقلّبتها فرأيتُ عجباً إلّا أنّ الزمان قد أخلقها وعمل فيها عملاً ، دَرَسَها[5] وأحْرَفَها[6] . . . ورأيت ما يدلّ على أنّ النحو من أبي الأسود ، ما هذه حكايته ، وهي أربع أوراق . . . ترجمتها : هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود[7] .

وهناك رأي يوفّق بين الرأيين وهو أنّ لعليّ فضلَ إرشاد أبي الأسود والاشراف عليه وتقرير ما صحّ في استنتاجه وإرشاده إلى الأساس ، وأنّ لأبي الأسود فضلَ القيامُ بوضعه على ضوء هدي الإمام .

ولكنّ أحد الباحثين أنكر أن يكون النحو عربيّاً في نشأته وذهب إلى أنّه منقول من لغة اليونان لأنّ وضعه في العراق إنّما كان بعد خلاط العرب للسُّريان وتعلّمهم ثقافتهم ، وللسُّريان نحو قديم ورثوه عن اليونان[8] .

---

(١) لَفِقْتُ : اي اخذتُ .

(٢) انظر نزهة الألباء ١١ .

(٣) هي حديثة الفرات وبها قلعة حصينة في وسط الفرات وقد وجد بها كثير من العلماء جيلاً بعد جيل .

(٤) المستَهْتَرُ بالشيء : المولَع به .

(٥) دَرَسَها : اذهَبَ معالمها ، وفي الفهرست لابن النديم « أَدْرَسَهَا » والمعنى واحد « انظر الفهرست ٤٠ »

(٦) أَحْرَفَهَا : اي غيَّرها .

(٧) أنظر إنباه الرواة ١ : ٧ - ٩ .

(٨) انظر جرجي زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ١ : ٢٢١ - ٢٢٣ .

وأنكر بعض المستشرقين أن يكون أبو الأسود واضع علم النحو وقالوا : « ليس حقّاً أنّ أبا الأسود واضع النحو العربي »[1] لأنّ عصره في نظرهم لا يتواءم وهذه الاصطلاحات والقواعد النحوية المرتّبة وإنّما هي وليدة عصر متأخّر عنه تطوّر فيه التعليم حتى صار الحال مناسباً لهذه الاصطلاحات والقواعد .

وصرّح فريق آخر من المستشرقين بأنّ نشأة النحو كانت عربيّة ، وأنّه قد تأثّر بعد دور التكوين العربي بما عند اليونان من تنظيم في التقسيم والتعريف والتعليل ، لكنّ هذا الفريق لم يحدّد اسم واضعه الأول من العرب ، قال ليتمان في محاضراته : « أبدع العرب علم النحو في الإبتداء ولا يوجد في كتاب سيبويه إلّا ما اخترعه هو والذين تقدّموه ، ولكن لمّا تعلّم العرب الفلسفة اليونانية من السّريان في بلاد العراق تعلّموا أيضاً شيئاً من النحو »[2].

أما الأستاذ أحمد أمين فإنّه يقول : يظهر لي أنّ نسبة النحو إلى أبي الأسود لها أساس صحيح ، وذلك أنّ الرواة يكادون يتّفقون على أنّ أبا الأسود قام بعملٍ من هذا النمط[3] وهو أنه ابتكر شكل المصحف ، وواضح أنّ هذه خطوة أوّلية في سبيل النحو تتمشّى مع قانون النشوء ويمكن أن تأتي من أبي الأسود ، وواضح كذلك أنّ هذا يلفت النظر إلى النحو ، فعَمَلُ أبي الأسود يسلم إلى التفكير في الإعراب ووضع القواعد له ، وأن هذه الأمور لمّا توسّع العلماء فيها بَعْدُ وسمّوا كلامهم نحواً سحبوا اسم النحو على ما كان قبلُ من أبي الأسود وقالوا إنّه واضع النحو للشّبه في الأساس بين ما صَنَعَ وما صَنَعُوا ، وربّما لم يكن هو يعرف اسم النحو بتاتاً ، إنّما الذي كان له الفضل الأكبر في ذلك الخليل بن أحمد ذو العقل الجبّار المبتكر الذي قلّ أن يوجد له نظير في علماء ذلك العصر ، وهو الذي عمل النحو الذي نعرفه إلى اليوم[4].

وعلى هذا النحو يذهب الشيخ محمد الطنطاوي إلى أنّ أبا الأسود أُلْهِمَ هذا الفنّ ووضع تعاليمه التي يُنْسَجُ على منوالها ، وأنّه لم يبتكر ما نراه الآن في كتب النحو من تعريفاتٍ ومصطلحات وتقاسيم لأنّ طبيعة عهده السّابق على عهد المقنّنين تقتضي مجرّد اتجاهه إلى أبواب هذا العلم إجمالاً حسبما تقتضيه الفطرة العربية ، وهذا كافٍ في اعتباره

---

(١) انظر دائرة المعارف الإسلامية ١ : ٤٢٢ .

(٢) انظر أحمد أمين ، ضحى الإسلام٢ : ٢٨٦ - ٢٨٧ ، ٢٩٠ .

(٣) أي من نمط النحو .

(٤) انظر ضحى الإسلام٢ : ٢٨٦ -٢٨٧ ، ٢٩٠ .

المؤسّس له ، ثم إنّ النحو تطوّر بمسايرة الزّمن ، وأُضيف إليه من كلّ طبقة ما ضخّمه وصيّره فنّا مستكمل الدعائم مرتّب الأبواب منظّم التقاسيم ، على أنّ النهضة بهذا العلم في هذه النواحي كان عمادها الخليل بن أحمد ، فعلى يديه انتظم شتات النحو والتأم عقده واتخذ تعليمه دوره الفنّي ، ومع هذا فإنّ عناصره الأساسية التي اهتدى إليها أبو الأسود بتعليم عليّ وإقراره لم تتغيّر ولم تتبدّل[1] .

(١) انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٢٢-٢٣ .

متى سُمِّي علم النحو بهذا الاسم ؟

جرت الألسنة قديماً بلفظ النحو فقد اصطلح على تلقيب يوحنّا الإسكندراني النصراني الذي عاش في زمن الرسول وأدرك فتح عمرو بن العاص لمصر بيحي النحوي[1] ، ومع ذلك فقد سُمِّي هذا العلم في البداية « العربية » ، قال ابن سلاّم : « وكان أوّل من استنّ العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي »[1] ، وقال ابن قتيبة : « أول من وضع العربية أبو الأسود »[1] ، وقال ابن حجر : « أوّل من ضبط المصحف ووضع العربية أبو الأسود »[1] .

والمشهور أنّ مردّ تسمية هذا العلم باسم النحو هو قول عليّ بن أبي طالب لأبي الأسود لمّا عرض عليه ما استنبطه واهتدى إليه من بعض أسسه « ما أحسن هذا النحو الذي نحوت !! انح هذا النحو »[2] .

ولكنّ الذين تداولوا هذا الاسم واصطلحوا على تلقيب هذا العلم به ونشروا لفظ النحو وأذاعوه هم علماء الطبقة الثانية من نحاة البصرة والكوفة مثل ابن أبي إسحاق المتوفى في سنة ١١٧ هـ وعيسى بن عمر المتوفى في سنة ١٤٩ هـ ، وأبي عمرو بن العلاء المتوفى في سنة ١٥٤ هـ وهم من البصرة ، ومثل الكسائي المتوفى في سنة ١٨٩ هـ وهو من الكوفة ، فقد اشتهرت عن هؤلاء مؤلفات اتسمت بأنّها نحويّة وصُرِّح فيها باسم النحو .

---

(١) انظر ابن منظور ، لسان العرب ١٥ : ٣٠٩ ، وابن النديم ، الفهرست ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٢٣ ، وضحى الإسلام ٢ : ٢٨٧ .

(٢) انظر نزهة الألباء ٥ .

تدّرج النحو بعد النّشأة

روى لنا التاريخ أنّ البصريين هم الذين تعهّدوا النحو بعد انتهاء مرحلة الوضع المبكّرة بالعناية والرعاية قرابة قرن كانت فيه الكوفة منصرفة عنه إلى رواية الأشعار والأخبار والملح والنوادر ، ثم تكاتف البصريون والكوفيون على استكمال قواعده مع التنافس في ذلك تنافساً لم يلبث أن أصبح شديداً قرابة قرنٍ آخر من الزمان خرج بعدها علم النحو تامّ الأصول كامل العناصر الرئيسة ، وانتهى الاجتهاد فيه تقريباً ، وقد ازدادت حدّة المنافسة العلمية بين البلدين حتى بلغت حدّ التعصّب في كثير من الأحيان ، ساعد على ذلك ونّماه ما كان سائداً عند أهلهما من التعصّب السياسي ، يقولُ أحمد أمين : « بدأ الخلاف هادئاً بين الرؤاسي في الكوفة والخليل في البصرة ، ثم اشتدّ بين الكسائي في الكوفة وسيبويه في البصرة ، وصار لكلّ مدرسة علم تنحاز إليه كلّ فرقة ، ويظهر أن العصبية العلمية بين المدرستين كانت مؤسسة على العصبية السياسية التي ظهرت بين البلدين »[1] فقد كان الكوفيون يميلون في الجملة سياسيّاً إلى دولة بني العبّاس بينما كان البصريون منصرفين عنها . ثم التأم عقد الفريقين في بغداد التي ازدهرت لوجود مقرّ الخلافة العباسية فيها فنشأ المذهب البغداديّ ، وبعد ذلك شعّ نور النحو في سائر البلاد الإسلامية كالأندلس والمغرب ومصر والشام . وهكذا نشأ ما اصطلح الباحثون على تسميته بالمدارس النحوية ، وهي مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ومدرسة بغداد والمدرسة الأندلسية التي تشمل دراسة النحو في الأندلس والمغرب والمدرسة المصرية التي تشمل دراسته في مصر والشّام .

مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة

كانت بلاد العراق كما ذكرنا من قبل موطناً للنشاط العلمي ، فيها نشأت العلوم العربية ، وبفضل جهود السّابقين من علمائها نمت واتّسع أفقها واكتمل بناؤها ، وكان مركز النشاط العلمي في البداية في مدينتي البصرة والكوفة اللّتين أُنشئتا في خلافة عمر بن الخطاب في حوالي سنة ١٤ هـ . وقد اتجهت كلٌّ من المدينتين وجهة خاصة في أساليب البحث النحويّ وطرق الاستنباط ومبلغ الاعتداد بالشواهد العربية وغير ذلك ، ونشأ عن

(١) ضحى الإسلام ٢ : ٢٩٤ .

هذا أن أصبح لكلٍّ منهما مذهب له طابع خاص ، وتباعدت بينهما على الزمان مسافة الخلاف في كثير من المسائل . ولهذا الخلاف أسبابه ، فإنّ المدينتين متباينتان من عدّة وجوه : في الموقع ، وفي ميول السّكان وطباعهم ، وفي درجة الصّفاء في العروبة ، وفي منهج البحث الذي سارت عليه كلٌّ منهما .

أمّا في الموقع : فإنّ البصرة تقع على طرف البادية في مكان قريب من العروبة الصافية ومن مساكن العرب الخلّص في قلب الجزيرة ، وقد نشأ أهل الأصقاع التي اختطت فيها هذه المدينة في ظلال الحرية التي درج عليها العرب وألفوها ، ولم يمتدّ إليهم من التأثير الأجنبيّ ما يطفىء جذوة العروبة أو ما يلين قناتهم فظلّوا على ما هو معلوم عن العرب من نزوع إلى الصّلابة ونفور من الإذعان وميل إلى الاعتداد بالذات والتعلّق بالعروبة وأساليبها الصافية .

وهناك عامل جغرافيّ آخر كان له أثر في البصرة وهو قرب المربد منها ، والمربد أشهر أسواق العرب في الإسلام ، وهو مثل سوق عكاظ في الجاهلية ، وقد كان مجتمع الأعراب ، فيه يتبادلون مع أهل البصرة المنافع والآراء ويلتقي الحاضر بالبادي ويتّسع المجال للقاء العلماء البصريين أعرابَ البادية وللأخذ عنهم .

أمّا الكوفة فكانت أبعد عن جزيرة العرب من البصرة ، وقد أُنشئت في مكان امتدّ إليه النفوذ الأجنبيّ وأثّر فيه ، فهي قريبة من الحيرة مقرّ العرب المناذرة ، وبين هؤلاء والفرس صلات وعلاقات ، وكان لهذا أثره في أهل الكوفة وفي طباعهم ، لذلك كانوا أقرب إلى الإذعان والخضوع واللّين والتساهل ، وكان فيهم أيضاً صبغة من الاتجاهات الفارسية في العلوم ومناهجها .

وأمّا في الطباع والميول : فإنّ سكّان البصرة كانوا أصلب عوداً وأصعب مراساً وكانوا يناصرون الأمويين ، فيما كان الكوفيون أميل إلى الطاعة والهدوء ، وكانوا يناصرون عليّاً الذي كان قد هبط إلى الكوفة واتّخذها حاضرة له ، ثم أصبح أهل الكوفة فيما بعد عوناً للدولة العباسية في بسط نفوذها ، ولهذا كافأهم الخلفاء العباسيّون ووزراؤهم بهباتهم وآثروهم وقرّبوهم ، واختار منهم هؤلاء الخلفاء مؤدّبين لأولادهم ، فقد كان الكسائيّ الكوفي يعلّم الرشيد وابنيه الأمين والمأمون ، وكان الفرّاء الكوفي تلميذ الكسائي يعلّم أولاد المأمون ، وكان ابن السّكيت الكوفي تلميذ الفرّاء يؤدّب أولاد المتوكل ، إلى غير ذلك .

وأمّا صفاء العروبة : فإنّ سكّان البصرة كانوا أعرق في الفصاحة لأنّهم من قبائل أصفى لغة ، وكانوا فوق هذا على صلة بالبادية يرحلون إليها لمشافهة أهلها والأخذ عنهم ، ولذا كان المعين الذي استمدّ منه البصريون اللغة العربية معيناً صافياً غزيراً بعيداً عن الشوائب نقيّاً من آثار الشكّ وعوامل الضعف ، وكانت الشواهد التي اعتمدوا عليها صحيحة موفورة مطّردة .

وأمّا سكان الكوفة فلم تكن بيئتهم في الصفاء اللغوي الذي كـان لبيئة البصريين ، ولم تتهيّأ لهم العوامل التي تجعل منابع لغتهم نقيّة ، فقد أخذوا عن قبائل أقلّ فصاحة ، وجاء اشتغالهم بالنحو متأخراً عن اشتغال البصريين .

وأمّا منهج البحث : فإنّ البصريين وضعوا نصب أعينهم إقامة قواعد عامة وتأسيس قوانين كلية للّغة في الرفع والنصب والجرّ والجزم وغير ذلك يلتزمونها ويريدون أن يسير الناس عليها في دقة وحزم وذلك على الرغم من معرفتهم بأنّ اللغات لا تلتزم القواعد العامة دائماً بل تقع فيها عادة مسائل لا تجري على القانون الكليّ الموضوع وخصوصاً اللغة العربية التي هي لهجات قبائل متعددة تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً ، لذلك كان هؤلاء البصريون يأخذون من أجل تحقيق غرضهم بالشواهد الموثوق بصّحتها الكثيرة النظائر المسموعة من الفصحاء باطّراد ، فكانت قوانينهم وقواعدهم التي أقاموها على هذه الشواهد أقرب إلى الصحة والدقة ، أما ما ورد من صحيح كلام العرب مخالفاً لقواعدهم النحوية فإنّهم كانوا يؤولونه لينسجم معها أو يحكمون عند عجزهم عن التأويل بأنّه شاذ عن القاعدة يقبل لأنّ قائله ممّن يحتجّ بهم لكنّه يحفظ ولا يُقاس عليه ، أو يرمون هذا المخالف بأنّه مصنوع لا يلتفت إليه ، أو لحن من مولّد ينبغي أن يطرح ، ولذا كثر عندهم ما قلّ عند الكوفيين من التأويل والحكم بالشذوذ والضرورة ، بل لقد تجرّأ البصريون على أكثر من ذلك فخطّأوا أحياناً بعض العرب من أهل الاحتجاج في أقوالهم أو في قراءاتهم إذا لم تجر على القواعد ، فهم مثلاً إذا رأوا « إنَّ » تنصب الاسم وترفع الخبر في كلام العرب ثم رأوها في بعض المواضع لا تفعل ذلك مع الوثوق بصحة ما سمع نحو قراءة « إنّ هذان لساحران »[1] التي قرأ بها غـيرُ أبي عمرو بن العلاء من السبعة ألزموا الناس بترك ذلك وباتّباع الأكثر

(١) هذه القراءة جارية على سنن العربية حتى لو بدا على ظاهرها غير ذلك ، وهي على كلّ حال قراءة مشكلة لأنّ إنَّ يجب إعمالها بإتفاق النحاة ، وقد أجيب عن الاشكال بخمسة أوجه أظهرها أنّ لغة بعض القبائل استعمال المثنى بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً . « انظر في تفصيل هذه الأوجه الخمسة ، عبد الكريم الأسعد ، الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب١ :٩١ » .

الأغلب المطّرد وحده وهو قراءة واحد من السبعة فقط هو أبو عمرو « إنّ هذين لساحران » لموافقتها قواعدهم ، فهم بذلك قد فضّلوا القانون النحويّ وآمنوا بسلطانه وجروا على القاعدة النحوية وأهدروا ما خالفها حتى لو كان مسموعاً صحيحاً .

أمّا الكوفيون فلم يسلكوا هذا المسلك وكانوا أسلس في النهج العلمي وأكثر تساهلاً ، لذلك رأوا أن يحترموا كلّ ما صحّ سماعه من العرب ولو كان لا ينطبق على القواعد العامة وأجازوا القياس عليه ، بل جعلوا هذا الشذوذ أساساً لوضع قاعدة عامّة جديدة ، قال ابن دَرَسْتَويه النحوي البغدادي المتعصّب للبصريين « كان الكسائي يسمع الشاذّ الذي لا يجوز إلّا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد بذلك النحو »[1] .

وقد اعتمد الكوفيون أيضاً على الشعر المصنوع ، وعلى الشّعر المنسوب لغير قائله دون أن يهتمّوا بالتمحيص ، كذلك اكتفوا بالشاهد الواحد يَبْنُونَ عليه حكمهم ويستنبطون القاعدة منه ، بل لقد ترخّصوا أحياناً فأخذوا بالقياس النّظري على مقتضى الرأي حين أعوزتهم الشواهد المسموعة فوصلوا بذلك إلى بعض قواعدهم دون اعتماد على شاهد مرويّ أو أثر مسموع ، وقد أدّى بهم كلّ هذا إلى أن يقلّ عندهم التأويل والحكم بالشذوذ والضرورات .

ومّما اعتدّ به الكوفيون أيضاً شعر الأعراب الذين فسدت فيهم السليقة بسبب الاختلاط بالحَضَر وقد حمل هذا البصريين على أن يكثروا من إنكار شواهدهم والإعراض عنها ، فإذا أضفنا إلى ذلك أنّ الكوفيين كانوا أكثر رواية للشّعر بصورة عامة وأنّ الشّعر المصنوع لديهم أكثر من الشّعر المصنوع عند البصريين أدركنا مقدار الخلف بين الفريقين في مسلكهم ، وعرفنا لماذا كان البصريون أكثر اعتداداً بأنفسهم وأكثر شعوراً بالثقة فيما يروون وأشدّ ارتياباً فيما يرويه الكوفيون ، وانجلى أمامنا السبب الذي جعل الكوفيّ يأخذ عن البصريّ شواهده في حين كان البصريّ يتحرّج أن يأخذ عن الكوفيّ الشواهد ، ومن أجل هذا درج البصريون على الفخر كثيراً بما أحسّوا به من التفوّق على الكوفيين ، رَوَى محمد بن يزيد عن المازني عن أبي زيد الأنصاري البصري أنه قال « قدم الكسائي البصرة فأخذ عن أبي عمرو ويونس وعيسى بن عمر علماً كثيراً صحيحاً ثم خرج إلى بغداد

---

(١) انظر السيوطي ، بغية الوعاة ٢ : ١٦٤ .

فقدم أعراب الحُطَمَة فأخذ عنهم شيئاً فاسداً فخلط هذا بذاك فأفسده »[1] ، وقال اليزيدي البصري في الكسائي وأصحابه من الكوفيين :

كنّا نقيس النحو فيما مَضَى على لسان العرب الأوّلِ
فجاءنا قوم يقيسونه على لُغَى أشياخ قُطْرَبُّلِ
إنّ الكسائيّ وأصحابه يرقَونْ في النحو إلى أسفَلِ[2]

وفخر الرياشي البصري على الكوفيين بقوله : « إنّما أخذنا اللغة من حَرَشَةِ[3] الضِّباب وأَكَلَةِ اليرابيع وأخذوا اللغة من أهل السّواد وأكلة الشّواريز وباعة الكواميخ »[4] ، أي نحن أخذنا اللغة عن البدو الخُلّص ، والكوفيون أخذوها عن عرب المدن .

وهكذا نشأ الخلاف بين البصريين والكوفيين بناءً على الفروق التي ذكرناها ، وبسبب هذه الفروق أيضاً استقرّ في الأذهان أنّ البصريين كانوا في القواعد النحوية أرسخ قدماً وأكثر تنظيماً وأوسع علماً وأولى بالثقة ، وأنّ طريقتهم كانت أقوى سلطاناً على اللّغة ، وأنّ شواهدهم كانت أكثر خضوعاً للانتقاء واتّصافاً بالدّقة فيه ، خلافاً للكوفيين الذين وُصِفُوا بخلاف هذا كلّه ورُمُوا بأخذهم بكلّ شاهد سمع من العرب مهما كانت درجته مما جعل البصريين أشبه بالمحافظين المتمسّكين بالقديم الثابت ، والكوفيين أشبه بالأحرار أو المجدّدين الذين يتلّمسون التوسّع ويجرون وراء الابتكار .

على أنّ سياسة العباسيين بعد قيام دولتهم اقتضت ظهور الكوفيين ـ بصرف النظر عن مناهجهم في الدرس النحوي ـ لأنهّم كانوا من أنصار هذه الدّولة ، ولذا عَزَّ جانبهم في بغداد وانتشر مذهبهم ورجحت في المناظرات حججهم .

---

(١) انظر السِّيرافي ، أخبار النحويين البصريين ٥٦ .

(٢) انظر البغية٢ : ١٦٣ ـ ١٦٤ .

(٣) حَرَشَة : جمع حَارِش ، يُقال · حَرَش الضَّبَّ من باب ضرب حَرْشاً وتَحْراشاً أي صاده وذلك بأن يحرك يده على باب جُحْره ليظنّه الضبُّ حيّةً فيُخْرِجَ ذنبه ليضربها فيأخذه ، اليرابيع : مفرده يَربوع بفتح الياء على وزن يَفْعُول ، وهو يشبه الفأرة لكن ذنبه وأذناه أطول منها ورجلاه أطول من يديه ، والعامة تقول جَرْبُوع بالجيم المفتوحة ، ويطلق اليَربوع على الذكر والأنثى ، الشواريز : جمع شِيراز كدينار وهو اللّبن الرائب المصفّى الثَّخين ، الكواميخ : جمع كامَخ وهو مخلّل يُشَهِّي الطعام وهو معرَّب وربّما كسرت الميم في المفرد ، ويجوز جمعه أيضاً على كوامخ . « انظر الفيروز ابادي ، القاموس المحيط١ : ٢٧٧ ، ٢ : ١٨٥ ، ٢٧٨ ، والجوهري ، الصحاح ٣ : ١٢١٥ » .

(٤) انظر القِفطي ، إنباه الرواة ٢ : ٣٧١ .

وممّا ينبغي لنا أن لا نستغربه وقوعُ التنافس بين مدينتين رئيستين في إقليم واحد ، بل ينبغي أن لا نستغرب أيضاً أن يكون هذا التنافس شديداً ، فهذا من طبائع الأمور ومألوف الأشياء ، وهو لشدّته لا بدّ أن يهدف إلى التفوّق ، وربّما تحوّل بسبب هذه الشدّة إلى عداء لا يخلو من الأحقاد ، ويبدو أنّ هذا كلّه حدث بين البصرة والكوفة منذ بداية المطاف إلى نهايته ، فكان ميدان التنافس بينهما السياسة أوّلاً ثم العلم ، وصاحَبَ هذا التنافسَ كثيرٌ من التناقض بما يحملاه في العادة من تقاذف بالتهّم ورمي بالعيوب ، لذلك ردّ أحد الباحثين نشأة النحو الكوفي إلى خوف الكوفيين من أن « تنماع شخصيتهم في البصريين إن لم يكن لهم نحو خاصّ ، وبينها ما بينهما من دواغل [1] وإحن ، فدعاهم ذلك إلى تنظيم نحوهم على نمط خاص لا ينتحون فيه إنجاه البصريين »[2] .

ولقد خاض الباحثون قدامى ومحدثين في الحديث عن خصائص الدرس النحويّ في المدرستين وأفاضوا القول في ذلك عارضين بالتفصيل طابع الدرس النحويّ في كلّ منهما وسماته وخصائصه ومصطلحاته ومصادره التي انفرد بسببها جميعاً عن قسيمه ، ومبيّنين مواقف أهل المصرين من استعمالات العرب اللغوية ومن طرائقهم في النظر والتحليل والقياس والتعليل وإعمال العوامل وفي معالجة قضايا النحو الكلية ومسائله الفرعية واستنباط أحكامه من أدلّته ، وهم في أحاديثهم عن البصريين لا يخرجون عن القول :

١) بأنّ الدرس النحويّ في البصرة هو أقدم أنواع هذا الدرس على الاطلاق ، وأنّ النحاة البصريين سبقوا نحاة الكوفة في الاشتغال بالنحو قرابة قرن من الزمان لم يكن فيه للكوفيين اشتغال بسوى النوادر والملح والطرائف الأدبية والسير والأخبار ورواية المأثور من الشعر والنثر ونحو ذلك .

٢) وأنّ البصريين حرصوا على أن يقتصروا في أخذهم النصوص اللغوية على الأعراب الفصحاء الذين يحتجّ بكلامهم ، وعلى الرواة المقطوع بالثقة فيهم ، حتى انهم كانوا لذلك « يأنفون أن يرووا عن الكوفيين لضعفهم وتعلّقهم بالشاذ وارتفاعهم عن البوادي الفصيحة ، وكانوا لا يرون الأعراب الذين يحكون عنهم حجّة في العربية لأنّهم غير خلّص »[3] .

---

(١) مفرده دَغَل بفتحتين وهو الفساد مثل الدَّخَل « انظر مختار الصحاح ٢٠٦ » .

(٢) محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ١١٦ .

(٣) الرافعي ، تاريخ آداب العرب ١ : ٤٣٤ .

٣) وأنّ البصريين وقفوا من القراءات القرآنية أيضاً الموقف المتشدد نفسه فتمحّلوا في محاولاتهم إكراه النصوص القرآنية في بعض الأحيان على قبول معانٍ خاصة وأوضاع بعينها لتطابق قواعدهم وتتلاءم معها ، وأخضعوا القراءات « لأصولهم وأقيستهم فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه وما لم يوافق رفضوه ، بل ربّما حكموا على القراءة بالوهي وعلى القارىء بالوهم »[١] .

٤) وأنّهم تأثّروا بالمعارف العقلية تأثّراً عميقاً حتى سُمُّوا « أهل المنطق تمييزاً لهم عن نحاة الكوفة »[٢] وحتى أصبحت « الصبغة العامة للمذهب البصريّ أنّه مذهب حاول أن يُدْخِلَ مسائل النحو في بودقة المنطق »[٣] ، وقد تمثّل تأثّرهم هذا بحرصهم على الحدود والرسوم وإكثارهم من التأويل والتقدير والتوجيه حين يصطدم أصل من أصولهم بسماع غير مشهور في محاولة « لحمل هذا المسموع على ما يتمشّى مع قواعد المنطق العام بالرّغم من مخالفته لمنطق اللغة وواقعها »[٤] ، كما تمثّل تأثّرهم في ميلهم الشديد إلى القياس واعتدادهم به واعتمادهم عليه وعنايتهم البالغة به والتزامهم الدّقة في إجرائه وفي إقامة علله محتكمين في هذا وذاك إلى الموازين العقلية ومتأثّرين بالمنهج الفلسفي ولكن مع حرصهم الفائق على أن يجري القياس على المسموع الفصيح المطرّد فحسب ، لهذا امتنعوا من القياس على الشاذ لأنّه مع فصاحته قليل أو نادر كما امتنعوا من القياس النظري عند انعدام الشاهد .

٥) وأنّهم شغلوا برغبتهم في التقنين والتقعيد بسبب تأثّرهم بالمنهج الكلامي السائد آنذاك عن أن يهتمّوا بمادة اللغة لذاتها فصرفوا اهتمامهم بهذه المادة إلى محاولة إخضاعها لما وضعوه من قوانين وقواعد لها ، وهي قوانين وقواعد اعتمدت على أسس فلسفية وتأثّرت بالروح المنطقية ، وسرعان ما أصبح نحوهم مليئاً بحشودٍ من هذه القوانين والقواعد ، وبأقيسة كثيرة سيقت لها العلل العقلية ، وأصبحنا نرى للقوانين قوانين أخرى ، وللعلّة الأولى عللاً ثواني وثوالث وراءها ، وقد أدّى هذا كلّه إلى تقنين أصول المذهب البصري في قوالب ثابتة مضبوطة وإلى وضع قواعده في قوانين دقيقة محدّدة ممّا جعلها تتّسم بالإطراد والتعميم ، وجَعَل نحوهم « صارماً يقلّ فيه التجويز

---

(١) عبد الفتاح شلبي ، أبو عليّ الفارسي ٤٤٥ .

(٢) دي بور ، تاريخ الفلسفة في الإسلام ٣٨ .

(٣) عبد العال مكرم ، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويه ٩١ .

(٤) كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ٥٥ .

على حين يكثر التجويز ظاهراً عند الكوفيين وفيه كثيرٌ من الترخّص والإباحة »[1] ، كذلك أدّى إلى أن يكونوا « أقيس إذا راعينا الكيف »[2] ، وأن يكون قياسهم أصحّ « لأنّهم لا يلتفتون إلى كلّ مسموع ولا يقيسون على الشاذ »[3] .

٦) وأنّهم تشدّدوا في الالتزام بما وضعوه من القوانين فلم يكترثوا بما جاء من كلام العرب مخالفاً لها ووقفوا منه مواقف تتأرجح بين الرفض الكامل له أو عدّه في الشعر من قبيل الضرورة أو تأويله بما يتفق وقوانينهم أو عدّه شاذّاً يحفظ ولا يقاس عليه حين لا يخضع لأيّة فئة من الفئات السابقة[4] ، وذهبوا في هذا الشاذ إلى أنّ قائله نحا به نحواً خلاف ما يظهر منه ، وردّوه إلى أصولهم بالتأويل لأنّه ينبغي حمل الأقلّ على الأكثر وليس العكس ، أو حفظوه إذا أعياهم تأويله ولم يقيسوا عليه أي اقتصروا على قبوله وحده لأنه سمع من العرب فلا يسعهم اطّراحه .

وهم في أحاديثهم عن الكوفيين لا يخرجون عن القول :

١)بأن نحوهم تميّز بميل أهله ابتداءً من شيخهم الكسائي إلى الترخُّص في الأحكام النحوية ، وعدم التشدّد في تطبيق قواعد النحو وقوانينه ، وإلى القياس على ما عدّه البصريون شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه لمخالفته أصولهم النحوية .

٢)وأنّ موقفهم هذا كان نتيجة طبيعية لموقفهم من المرويات اللغوية من جهة ، ومن القراءات القرآنية من جهة أخرى .

فهم في الأولى قد اهتمّوا اهتماماً شديداً بتتبع هذه المرويات وتسامحوا في أخذها عن كلّ واحد « ولو كان أعرابية رعناء » على حد قول المبرّد[5] ، فوصِفوا لذلك بأنهم « علاّمون بأشعار العرب مطّلعون عليها[6] » ، ثم انهم أخضعوا أصولهم لما سمعوه أو أقاموا أصولاً جديدة عليه حتى لو كان ما سمعوه قليلاً أو نادراً ، فقد كانوا « إذا سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه »[7] وكانوا « إذا سمعوا

---

(١) عبد الفتاح شلبي ، أبو عليّ الفارسي٤٤١ .
(٢) سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ١٩٨ .
(٣) السيوطي ، الاقتراح٨٤ .
(٤) انظر عفيف دمشقيه ، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ١٢٦ .
(٥) انظر أحمد مكي الأنصاري ، أبو زكريا الفراء ٣٥٨ .
(٦) انظر السيوطي ، الاقتراح٨٤ .
(٧) انظر السيوطي ، همع الهوامع١ : ٤٥ .

لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً »[1] ، لذلك لم يخطّئوا أحداً من العرب ولم يحملوا كلام أيٍّ منهم على الضرورة أو التأويل أو الشذوذ ، وحرصوا على احترام كل ما روي عنهم والأخذ به حتى لو خالف قواعدهم ، فأخذوا عن أعراب سواد[2] بغداد من أعراب الحُطَمَة[3] والحُلَيْبَات[4] ، وعن أعراب سواد[2] الكوفة من تميم وأسد وأهل اليمن « وهم عند البصريين من غير أهل الفصاحة وممّن لا يجوز الأخذ عنهم[5] » فكثرت بذلك قواعدهم واتسعت مصادرهم .

وهم في القراءات لم يخرجوا عن هذا الإطار ، فقد التزموا بالقراءات المختلفة واعتدّوا بها وبَنَوا قواعدهم عليها ، ولم يسمحوا لأنفسهم بتأويلها أو التردّد في قبولها مهما كانت درجتها ، لأنهم كانوا يؤمنون بأنّ كل قراءة سنّة متّبعة يلزم الاعتداد بها والمصير إليها ، وأنّ أئمة القرّاء لا يعملون في شيءٍ من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل والرواية[6] .

٣) وأنّ الكوفيين التزموا بهذا المنهج في المرويات اللغوية وفي القراءات القرآنية لقوة صلتهم بالمنهج اللغوي ولحرصهم على الانتفاع من المصادر اللغوية مهما كانت منزلتها وأكثرها مصادر رفض البصريون الاعتماد عليها ، ولما عرف عنهم من إيثار الاعتماد على النقل وتقديمه على العقل بسبب تأثّرهم بمنهج القرّاء ، إذ كانت الكوفة آنذاك مهبط المشتغلين بالقراءة والإقراء وأكبر مدارس قراءة القرآن ومدارسته ، ممّا جعلهم أقلّ من البصريين تأثّراً في درسهم النحويّ بالفلسفة والمنطق ، وأقرب منهم إلى الاعتماد على كلّ كلام العرب والاحتجاج بأيّ شيء سمعوه من شعرهم ونثرهم ، وأكثر منهم تسامحاً فيمن يحتج بكلامبهم من الأعراب ويوثق بنقلهم من الرواة ، وأكثر حرصاً على تفسير الظواهر الإعرابية تفسيراً أدنى إلى طبيعة اللغة نفسها ، وأشدّ ميلاً إلى الاستقصاء في اللغة ، وأكثر عزوفاً عن التأويلات وخاصة البعيد منها الذي يخالف الظاهر كما يدلّ عليه مثلاً قول الكسائي حين سُئل عن شذوذ « أيّ » الموصولة

---

(١) انظر الهامش السابق .

(٢) سواد بغداد وسواد الكوفة أي قراهما « انظر مختار الصحاح ٣٢٠ » .

(٣) الحُطَمَه : هم رعاة الإبل الجفاة « انظر ابن منظور ، لسان العرب ١٢ : ١٣٩ » .

(٤) بنو حَلَمَةَ قبيلة ، وحُلَيّات بضمّ الحاء موضع وهنّ أكمات ببطن فَلْج ، وحُلَيْمَة أيضاً موضع « انظر لسان العرب ١٢ : ١٤٩ » .

(٥) مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ١١٦ ـ ١١٧ .

(٦) انظر محمد بن الجزري ، النّشر في القراءات العشر١ : ١٠ ـ١١ .

في استعمالاتها عن سائر أخواتها الموصولات «.أي كذا خلقت »[١] ، وجَعَلَهم كذلك أحرص من البصريين على الابتعاد عن التقدير والحذف ونحوهما إلّا حين تحملهم الضرورة على ذلك حملًا يحرصون معه على عدم الإغراب فيهما ، وأقلّ منهم إندفاعاً إلى الأخذ بأساليب أهل الكلام وأبعد منهم عن الاعتداد بأحكام العقل وعن اتباع التوجيهات الغريبة المصطنعة .

٤) وأنهم على الرغم من هذا المنهج اللغوي ومن إيثارهم النقل وركونهم إليه استعملوا القياس وهو عملية عقلية تركيبيّة، بل توسّعوا فيه فقاسوا على ما اعتدّوا به من المرويات الشاذّة التي سمعوها ، وعلى الشاهد الواحد الذي لم يرد غيره في كلام العرب ، ممّا أدّى إلى أن يصبح لهم قواعد بعدد ما جمعوا من شواهد[٢] ، وأنّهم لم يكتفوا بذلك بل أخذوا أيضاً بالقياس النظريّ في بعض الأحيان ، وأقاموا عليه بعض قواعدهم دون اعتماد على شاهد ألبتة سواء أكان هذا الشاهد موجوداً أم أعوزهم وجوده ، مترخّصين في هذا القياس على مقتضى الرأي وحده ، وبهذا كانوا أكثر قياساً من البصريين في الكمّ ، وأقلّ منهم إتقاناً له في الكيف ، وأكثر تسمّحاً في استيفاء شروطه الصارمة .

٥) وأنّهم قبلوا بعض مصطلحات البصريين[٣] وأضافوا إليها مصطلحات أخرى ، فعلوا ذلك بعيداً عن التعمّل الفلسفيّ ، حتى العوامل التي أقرّوا كالبصريين[٤] بوجودها وبدورها في الإعراب لم يمنحوها خصائص العلّة العقلية ولم يفلسفوها كما فعل البصريون ، وهم إنّما فعلوا هذا وذاك لأنّهم كانوا في معالجاتهم للقضايا النحويّة يلتزمون بالمنهج اللغوي الذي يعتمد على الرواية ويستبعد المنطق .

٦) وأنّهم وجّهوا اهتمامهم إلى الاستعمال نفسه وإلى دوره وتأثيره في بنية الكلمة المستعملة أكثر من أيّ شيءٍ آخر ، خلافاً للبصريين الذين قدّموا تحكيم الأصول والقواعد على الجريان اللغوي وآثروا الالتزام بقوانينهم على غيرها من المناهج والتوجّهات ، وهذا

---

(١) انظر الرضي ، شرحه على كافية ابن الحاجب٢ : ٤١ .

(٢) انظر سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ١٩٦ .

(٣) وقع الخلاف أيضاً بين الفريقين في بعض المصطلحات ، فقال البصريون الصفة والبدل وواو المعية ولا النافية للجنس ، وقال الكوفيون النعت والترجمة وواو الصرف ولا التبرئه .

(٤) أقرّ الكوفيون كالبصريين بالعوامل وأثرها إقراراً تاماً ، وأضافوا إلى العوامل الموجودة أخرى معنوية جديدة كالخلاف والصّرف والجوار ، واختلفوا مع البصريين في بعض العوامل كعامل رفع المبتدأ والخبر .

واحد من أهمّ الفروق ـ التي سبق الحديث عنها أكثر من مرّة والتي يجدر التنويه بها دائماً ـ بين نحاة البلدين في منهجي درسهم النحوي ، ولأهمية هذا الفرق نمثّل له بما ذهب إليه الكوفيون من أنّ السّين التي تدخل على الفعل الدالّ على المستقبل نحو « سأفعل » أصلها سوف ، في حين ذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها ، ثم أخذ كلّ فريق في التدليل على مذهبه ، فدّلل الكوفيون عليه بثلاثة أمور :

أحدها أنّ السبب كثرة استعمال سوف في كلام العرب وجريها على ألسنتهم وأنّهم أبداً يحذفون لهذا السبب وقد فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال في : لا أدْرِ ولم أُبَلْ ولم يكُ وخُذْ وكُلْ التي أصلها : لا أدري ولم أُبالِ ولم يكن وأُؤْخُذْ وأُؤْكُلْ فكذلك في سوف حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً لمّا كثر استعمالها في كلامهم .

والثاني أنّه قد صَحَّ عن العرب أنّهم قالوا في « سوف أفعل » « سَوْ أَفْعَلُ » فحذفوا الفاء ومنهم من قال « سَفَ أفعل » فحذف الواو ، وإذا جاز أن تحذف الواو تارة والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما في الحذف لكثرة الاستعمال أيضاً .

والثالث أنّ السّين تدلّ على ما تدلّ عليه سوف من الاستقبال فلمّا شابهتها في اللفظ والمعنى دلّ على أنّها مأخوذة منها وفرع عليها .

إن هذه الأدلة الثلاثة تعني بوضوح تأثّر كلمات اللغة عند الكوفيين بعوامل التطور من خلال كثرة دورانها على الألسنة ، خلافاً للبصريين الذين دّللوا على مذهبهم بأدلّة يتضح منها التأثّر بالمنطق والاحتكام إلى أصولهم التي وضعوها وإلى قانون القياس العقلي الصارم ، فهم قد ذهبوا إلى أنّ الأصل في كلّ حرف يدلّ على معنى أن لا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلاً في نفسه ، والسّين حرف يدلّ على معنى فينبغي أن يكون أصلاً برأسه غير مأخوذ من سوف ولا مقتطع منها ، لأنّ الأصل عدم الاقتطاع والحذف[1] .

١) وأنّ الكوفيين جعلوا مصادر نحوهم أربعة هي : النحو البصري الذي اعتمدوه في البداية منطلقاً إلى منهجهم الجديد المتميّز ، ولغات الأعراب حتى تلك التي رفض البصريون قبولها ، والشّعر الجاهلي والإسلامي والمحدث ، والقراءات التي قبلوها جميعاً على اختلاف درجاتها .

---

(١) انظر في هذه المسألة أبا البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف٢ : ٦٤٦ .

طبقات النحاة البصريين والكوفيين

كان علم النحو في أوّل نشأته محدود الدائرة ، وكان ممتزجاً كما ذكرنا من قبل باللغة والأدب ، لأنّ الباحثين الأوّلين في اللغة كانوا يعمدون إلى القرآن الكريم وإلى المأثور من كلام العرب فيبحثون فيهما من شتّى النواحي اللغوية والأدبية والنحوية ، ويتتبّعون خصائص اللغة في مفرداتها وتراكيبها ومعانيها ، لذلك كانت أكثر مؤلفاتهم في أدوارها الأولى صورة تجمع أطرافاً من هذه البحوث المختلفة .

ثم أخذ ميدان النحو يتّسع وعلم النحو ينمو نموّاً متدرّجاً ،واتجه بعض العلماء إلى أن يخصّوه بعنايتهم فاهتموا بتحقيق مسائله حتى برزت بحوثه مستقلّة ودوّنت كتب تعرّضت لمسائل النحو وحدها ، وظلت هذه الكتب تتدرّج وتنمو حتى وصلت إلى ما بأيدينا الآن من مصنّفات ألمّت بجميع أطراف البحوث النحوية ووصلت في تمحيصها إلى أعمق حدود البحث والاستيعاب .

وكانت دراسة النحو تسير في البصرة والكوفة على حسب النهج المعروف في تلك العصور وهو التلقّي الشفهي ، أو التلقّي المقرون بالإملاء ، أو قراءة بعض المؤلفات الموجودة ، فكان المتعلّم يأخذ عن أستاذه ما يلقيه ، أو ما يمليه ، أو ما يقرؤه من كتب يشرح عباراتها ويعلّق على مسائلها ويُجَلِّي شواهدها ويضيف إلى كلّ ذلك ما يعنّ له من رأي وما يتجه إليه من غرض ، ثم ينشط الطلاب إلى البحث والدرس بعد أن تكتمل معلوماتهم وبعد أن يأخذوا من العلم بنصيب فيتصّدون بدورهم للتعليم ويَقْصِدُ إليهم في حلقات الدرس وأماكن البحث والمناقشة طائفة من الطلاب يأخذون عنهم ويروون ما سمعوا وما دّونوا وهكذا دواليك ، وبذلك نشأت للنحاة طبقات أو مدارس متعاقبة أخذ اللاحقون منهم فيها عن السابقين ، وقد تشكلّت من البصريين سبع طبقات ومن الكوفيين خمس طبقات ، واحتملت هذه الطبقات جميعاً أعباء البحث في النحو وذلّل رجالها صعابه ووصلوا به في نهاية القرن الثالث الهجري إلى وضع ألموا فيه بجميع مسائله ومحّصوها تمحيصاً شاملاً دقيقاً .

وسنذكر فيما يأتي هذه الطبقات وأهمّ رجالها ومجمل جهودهم :

طبقات البصريين

الطبقة الأولى البصرية

يعدّ نصر بن[1] عاصم وعَنْبَسَة[2] الفيل ويحيى[3] بن يَعْمُر وعبد الرحمن[4] بن هرمز وميمون[5] الأقرن رجال هذه الطبقة وهم جميعاً قد تتلمذوا على أبي الأسود الدؤلي فهو أستاذهم ورائدهم وشيخ طبقتهم ، لذلك نخصّه وحده بترجمة مسهبة .

أبو الأسود الدؤلي[6] :

هو إمام هذه الطبقة ، واسمه ظالم بن عمرو ، من الدُّئِل ، بطن من كنانة ، كان من سادات التابعين ، حضر إلى البصرة في عهد عمر بن الخطاب ، صحب عليّاً وشهد معه موقعة صفّين ، كان أعلم أهل عصره بكلام العرب ، وكان علويّ الرأي والهوى يجاهر

---

(1) انظر في ترجمته : الزُّبيدي ، طبقات النحويين واللغويين27، والسيرافي ، اخبار النحويين البصريين 20 ، والأنباري ، نزهة الألباء 14 ، وأبا الطيب اللغوي ، مراتب النحويين 13 ، وياقوت ، معجم الأدباء 19 : 224 ، والقِفطي ، إنباه الرواة3 : 343 .

(2) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي11 ، والزُّبيدي 29 -30 ، والسيرافي 23 ، والأنباري12 ، ومعجم الأدباء 16 : 133 ، وإنباه الرواة2 : 381 ، والسيوطي ، بغية الوعاة 2 : 233 .

(3) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي 25 ، والزُّبيدي 27 -29 ، والأنباري 16 ، والسيرافي 22 ، ومعجم الأدباء 20 : 42 ، وبغية الوعاة 2 : 345 ، والجاحظ ، البيان والتبيين 1 : 377 .

(4) انظر في ترجمته الزُّبيدي 26 ، والسيرافي 21 ، والأنباري 15 ، وإنباه الرواة 2 : 172 .

(5) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي 11 ، والزبيدي 30 ، والسيرافي 22 ، ومعجم الأدباء 19 : 209 ، وإنباه الرواة 3 : 337 ، وبغية الوعاة 2 : 309 .

(6) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي 6 ، والسيرافي 13 ، والزبيدي 21 ، والأنباري 6 ، والقِفطي1 : 13 ، ومعجم الأدباء 12 : 34 .

بتشيّعه وهواه فيمدح عليّاً بالقصائد الحسّان وعمّال البصرة من قبل معاوية يشقّون عليه حتى بنو قشير الذين جاورهم وصاهرهم بزواجه منهم امرأته أمّ عوف سبّوه ونالوا من عليّ إيلاماً له وقذفوه ليلاً بالحجارة ، قال المبرّد : « كان بنو قشير عثمانية وكان أبو الأسود نازلاً فيهم فكانوا يرمونه بالليل فإذا أصبح شكا ذلك فشكاهم مرّة فقالوا له : ما نحن نرميك ولكن الله يرميك، فقال: كذبتم والله لو كان الله يرميني لما أخطأني»[١]، علّم أولاد زياد بن أبي سفيان « بن أبيه » وهو والي العراق .

والمشهور أنّ أبا الأسود هو أوّل من وضع النحو بتعليم الخليفة عليّ وتوجيهه ، وأوّل من دوّن فيه ، وقد أخذ عنه خمسة ممّن أسهموا أيضاً في وضع أسس علم النحو وهم : نصر بن عاصم الليثي[٢] ، وعَنْبَسَة بن مَعْدَان الفيل[٣] المَهْري ، وعبد الرحمن بن[٤] هرمز ، وميمون الأقرن[٥] ، ويحيى بن يَعْمُر العَدْواني[٦] .

وقد أقرّ العلماء متقدّمين ومتأخرين بأنّ أبا الأسود هو الذي ابتكر ضبط المصحف بعلامات وَضَعَها ، فقد بعث إليه زياد بن أبيه ثلاثين كاتباً فآختار منهم واحداً من عبد القيس كان فطناً حاذقاً وقال له : خذ المصحف فإذا رأيتني فتحتُ شفتيَّ بالحرف فآنقط نقطة واحدة فوقه ، وإذا كسرتهما فانقط واحدة تحته ، وإذا ضممتهما فآجعل النقطة بين يدي الحرف ، فإن أتبعتُ شيئاً من ذلك غُنّةً ـ أي تنويناً ـ فآجعل مكان النقطة نقطتين ، وأخذ يقرأ القرآن في أناة والكاتب يضع النقط بمداد يخالف لونُه لونَ المداد الذي كُتبت به الآيات ، وكلّما أتمّ صفحة أعاد أبو الأسود نظره عليها حتى ضَبَطَ المصحف كلّه على هذا النهج .

وقد أخذ الناس في زمانه هذه الطريقة عنه وشكلوا بها الحروف ، وكانوا لا يضعون

---

(١) المبّرد ، الكامل ٣ : ٢٠٥ .

(٢) كان فقيهاً عالماً بالعربية ، قرأ القرآن على أبي الأسود وتوفي في سنة ٨٩ هـ في أيام الوليد عبد الملك .

(٣) كان أبرع تلاميذ أبي الأسود وتاريخ وفاته غير معروف إلّا أنّه عاصر الفرزدق الذي هجاه لتفضيله جريراً عليه فلعلّ وفاته كانت حول المائة الأولى للهجرة ، وقد لُقّب بالفيل لأنّ أباه كان يروّض فيلاً للحجّاج فَغَلَبَ عليه اللقب ثم انتقل منه إليه .

(٤) كان من أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش ، توفي في الإسكندرية في سنة ١١٧ هـ .

(٥) كان أحد أئمة العربية الخمسة تلاميذ أبي الأسود الذين يرجع إليهم في المشكلات ، لا تعرف سنة وفاته .

(٦) ولّاه يزيد بن المهلّب القضاء بخراسان ، وكان شيعيّاً فصيحاً بليغاً يستعمل الغريب في كلامه ، وعالماً بالقرآن والنحو ولغات العرب ، أخذ عنه عبد الله بن أبي إسحاق ، وهو من التابعين لقي عبد الله ابن عمر وعبد الله بن عبّاس وغيرهما من الصحابة ، يُعدّ أحد قرّاء البصرة ، توفي فيها في سنة ١٢٩ هـ .

على الحرف الساكن شيئاً ، وقد تفنّن الناس بعد أبي الأسود في شكل النقط فجعلوها مربّعة أو مدوّرة مسدودة الوسط أو خاليته ، وآخترعوا كذلك علامات للحرف المشدّد وللسكون ، وكلّ ذلك كان بمداد مخالف في اللون لمداد الكتابة .

وربّما كانت هناك صلة بين ما فعله أبو الأسود من هذه العلامات التي قَصَدَ بها إلى اعراب المصحف وضبط قراءته وبين ما هو معروف في تاريخ اللّغات السّامية من أنّ السّريان هم الذين آبتدعوا علامات الحركات في لغتهم ثم أخذها عنهم سائر الساميين ومنهم العرب وكانت هذه العلامات نقطاً فوق الحرف أو تحته أو في وسطه .

وأيّاً ما كان الأمر فإنّ عمل أبي الأسود كان خطوة محمودة في تاريخ الخطّ العربي وتاريخ ضبط الكتابة العربية ، وقد تبعتها خطوات وصلت بالخطّ وضبطه إلى الحالة التي هو عليها الآن ، وهكذا فقد أعجم أبو الأسود القرآن[1] بالنقط على النحو الذي ذكرنا لدفع التحريف والخطأ في الإعراب وذلك في خلافة معاوية ، ثم قام تلاميذه الخمسة وفي مقدّمتهم نصر بن عاصم أو يحيى بن يعمر بإعجام حروف القرآن كالجيم والخاء والغين[1] بالنقط لدفع التصحيف وتمييزاً لهذه الحروف المعجمة من الحروف المهملة وذلك بأمر الحجّاج في عهد عبد الملك بن مروان . وكان علماء هذه الطبقة البصرية الأولى وفي مقدّمتهم أبو الأسود محيطين باللّغة والقراءات إلى جانب معرفتهم بالنحو الذي كان على عهدهم في دور التكوين لم يظهر من مسائله الكثير ، ويُقال إنّ أبا الأسود قد وضع من أبواب النحو بابي العطف والنعت ، ثم بابي التعجب والاستفهام ، ثم باب إنّ وأخواتها ، ثم أبواباً أخرى .

وممّا يروى أنّ ابنة أبي الأسود قالت لأبيها : ما أحسنُ السماءِ ، وهي تقصد التعجّب ، فأجابها : « نجومُها » فقالت له : إنّي أقصد التعجب فقال لها قولي « ما أحسنَ السَّماءَ ! » ثم وضع باب التعجب وباب الاستفهام ، ومن الواضح الفرق بين إعراب الأسلوبين . توفي أبو الأسود بالبصرة في الطاعون الجارف في سنة ٦٩ هـ ، وقيل إنه توفي في خلافة عمر بن[2] عبد العزيز وعمره خمس وثمانون سنة .

---

(١) يُسمّى عمل أبي الأسود نَقْطَ الإعراب ويسمّى عمل تلاميذه نَقْطَ الإعجام تمييزاً لها بعضها عن بعض ، وقد أُطْلِقَتْ على علامات النَّقْط الخاصة بالإعراب أسماء تفرّق بينها وقد آشتقّوها من كلمات أبي الأسود لكاتبه « فتحتُ شَفَتَيّ وكسرتُها وضممتُها » فُسمِّيَتْ على التوالي الفتحة والكسرة والضّمة .

(٢) هو الخليفة الأمويّ العادل المتوفي في سنة ١٠١ هـ ، ولي الخليفة في دمشق في سنة ٩٩هـ ، ومدّة خلافته سنتان ونصف

الطبقة الثانية البصرية

١) عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي[1] :

يعدّ من أشهر علماء هذه الطبقة ، كان إماماً في العربية والقراءة ، أخذ عن نصر بن عاصم ويحيى بن يَعْمُر ، وعاصره عيسى بن عمرو أبو عمرو بن العلاء ، بلغ الغاية في النحو حتى قال فيه يونس : هو والنحو سواء ، كان كثير السؤال للفرزدق والاعتراض عليه والإعنات له في شعره ، رَوَى أبو عمرو بن العلاء أنّ عبدالله بن أبي إسحاق سمع الفرزدق المتوفى في سنة ١١٤ هـ ينشد في مديحه لبعض بني مروان :

وعَضّ زمانٌ يا بنَ مروانَ لم يَدَعْ من المال إلاّ مُسْحَتاً أو مُجَرَّفُ[2]

فقال له : على أيِّ شيء ترفع « مجرّفُ » ؟ فقال : على ما يسوؤك وينوؤك ، قال أبو عمرو فقلت للفرزدق : أصبتَ وهو ـ أي رفع مجرّف ـ جائز على المعنى ، أي « لم يبقَ إلاّ مجرّفُ » وهذه الجملة الفعلية معطوفة بأو على جملة « لم يَدَعْ من المال إلا مسحتاً » الفعلية ،

---

(١) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ١٢ ، والزبيدي ٣١ ، والسيرافي ٢٥ ، والأنباري ١٨ ، والقفطي٢ : ١٠٤ .

(٢) مُسْحَت ومُجَرَّف : أي مستأصَل والمقصود قليل ، اعترضه لرفعه قافية البيت وكان حقّها النصب لأنها معطوفة كما يتبادر على كلمة مسحتاً المنصوبة ، أو بعبارة أدقّ لأنّ القياس النحويّ يحتّم ذلك ويوجبه ، ويظهر أن الفرزدق قصد إلى الاستئناف حتى لا يحدث في البيت إقواء يخالف به حركة الرويّ في القصيدة وهي الضمّة ، وهذا تأويل آخر إلى جانب تأويل أبي عمرو بن العلاء الذي سنذكره ، ومقتضى هذا التأويل أنّ أو ليست حرف عطف كما هي على تأويل أبي عمرو وإنّما هي حرف إستئناف ، ومجرّفُ خبر لمبتدأ محذوف والتقدير « هو مجرّفُ » ، ويجوز أيضاً أن تكون « أو » حرف عطف والجملة الإسمية « هو مجرّف » معطوفة على الجملة الفعلية « لم يدع من المال إلاّ مسحتاً » وهذا جائز وإنْ كان خلاف الأوْلى لعدم التجانس بين الجملتين المتعاطفتين في الاسمية والفعلية .

والاستثناء في الجملتين المتعاطفتين مفرّغ لأنّ الكلام منفيّ والمستثنى منه محذوف ومسحتاً مفعول ليدع ومجرّفٌ فاعل ليبق المقدّرة ، وكان ابن أبي إسحاق أوّلَ من علّل النحو ، وأشدَّ الناس اهتماماً بالقياس وعملاً به ، تكلّمَ في الهمز حتى عمل فيه كتاباً ممّا أملاه ، توفي في البصرة في سنة ١١٧ هـ في أيام هشام بن عبد الملك .

عيسى بن عمر الثقفي[1] :

يعدّ كذلك من أشهر علماء هذه الطبقة ، كان مولى خالد بن الوليد ، نزل في ثقيف فنُسب إليهم ، أخذ النحو عن عبدالله بن أبي إسحاق وغيره ، وأخذ عنه النحو الخليل بن أحمد وسيبويه ، كان ثقة عالماً بالعربية والنحو والقراءة ، له صحبة مع أبي عمرو بن العلاء وجرت بينهما مسائل ومجالس ، عُرف بولعه بالغريب والتشادق ، استودعه خالد القسري والي العراق للخليفة الأموي هشام بن عبد الملك وديعة فلما نُزِعَ خالد عن ولاية العراق وتقلّدها يوسف بن عمر الثفي استدعاه من البصرة لأخذ الوديعة فأنكرها ولما اشتدّ عليه ضرب السّياط جعل يقول : « والله إنْ كانت إلاّ أثيّاباً في أسيفاط قَبَضَها عشّاروك »[2] ، وهو الذي قال حين سقط عن حماره واجتمع عليه الناس « مالي أراكم تكأكأتم عليَّ كتكأكئكم على ذي جِنّة ، افرنقعوا عنّي » ، وهو صاحب الكتابين « الجامع » و« الإكمال » في النحو ، وقد نوّه الخليل عن فضلهما بقوله :

ذهب النحو جميعاً كلُّه غيرَ ما ألّفَ عيسى بنُ عمرْ
ذاك إكمالٌ وهذا جامعٌ فهما للنّاس شمسٌ وقمرْ

وقد رتّب هذين الكتابين وهذّبهما وجعل أساس ما فيهما الذّائع الأكثر من كلام العرب وسمّى ما شذّ عن ذلك لغات، وكان عيسى بن عمر يطعن على العرب ويخطّىء المشهورين منهم مثل النابغة الذبياني في بعض أشعاره، ولعل السبب في هذا أنّه كان متشدّداً متقعّراً في اللغة كما ذكرنا .

ويظهر أنّه كان إلى جانب ذلك يميل إلى الإدّعاء ، فقد رَوَى الأصمعيّ قال : قال

---

(١) انظر في ترجمته : أبا الطيب ٢١ ، والزبيدي ٤٠ ، والسيرافي ٣١ ، والأنباري ٢١ ، والقفطي ٢ : ٣٧٤ ، ومعجم الأدباء ١٦ : ١٣٦ ، وابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١ : ٢٢٤ .

(٢) التصغير في أثيّاب وأسيفاط للتحقير والتقليل ، وأثيّاب تصغير أثواب وأسيفاط تصغير أسْفاط وهو جمع سَفَط بفتحتين ، والعشّار : قابض العُشْر ، أي آخذ الزكاة التي هي العشر وجابيها من الناس ، والمقصود من قوله « إن كانت إلاّ أثيّاباً في أسيفاط » أي فهي لا تستحق أن تضربني لحقارتها ، والمقصود من قوله « قبضها عشّاروك » أي وفوق حقارتها فقد استلمها عشّاروك .

عيسى بن عمر لأبي عمرو بن العلاء : أنا أفصح من مَعَدّ بن عدنان ، فقال له أبو عمرو : لقدّ تعدّيت ، فكيف تنشد هذا البيت :

قد كُنَّ يَخْبَأْنَ الوجوهَ تَسَتُّرا فاليومَ حين بَدَأْنَ للنُّظّار

أو بَدَيْنَ للنّظّار ، فقال عيسى : بَدَأْنَ ، فقال له أبو عمرو : أخطأت ، يُقال بدا يبدو إذا ظهر ، وبدأ يبدأ إذا شرع في الشيء ، والصواب حين بَدَوْنَ للنّظار وإنّما قصد أبو عمرو تغليطه ، لأنه لا يُقال في هذا الموضع بَدَأْنَ ولا بَدَيْنَ بل بَدَوْن .

لزمته علّة من الضّرب الذي أصابه بقيّة حياته حتى توفي في البصرة في سنة ١٤٩ هـ في خلافة أبي جعفر المنصور.

٣) أبو عمرو بن العلاء[١] :

هو أحد أشهر علماء هذه الطبقة الثانية البصرية ، اشتهر بالقراءة واللغة وأيّام العرب ولهجات القبائل ، أخذ النحو عن نصر بن عاصم وغيره ، عامّة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية ، قال عنه الأصمعي : جلست إلى أبي عمرو عشر حِجَج[٢] فلم أسمعه يحتّج ببيت إسلامي ، عنه أخذ أكثر نحاة عصره وكذا رواته وأدباؤه، لكنّه مع هذا لم يترك أثراً مكتوباً ذلك أنّه لمّا تنسّك أحرقها وتفرّد للعبادة ، قال بعضهم سألت أبا عمرو : أخبرني عمّا وضعتَ ممّا سمّيته عربيّة ، أيدخل فيه كلام العرب كلّه ؟ قال : لا ، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجّة ؟ قال : أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغات . وكان أبو عمرو أكثر من غيره تسليماً للعرب وارتياحاً حين يظفر بشاهدٍ يهديه إلى شيءٍ جديد ، فقد رُويَ عنه أنّه قال : كنتُ هارباً من الحجّاج وكان يشتبه عليَّ ضبط كلمة « فرجه » هل هي بالفتح أو[٣] بالضمّ فسمعت قائلاً يقول :

ربّما تكره النفوس من الأمـ ـر له فَرْجَةٌ كحلّ العقال

بفتح الفاء ، ثم قال : ألا إنّه قد مات الحجّاج ، قال أبو عمرو : فما أدري بأيهما كنت أشدّ فرحاً ، بقوله : فَرْجه أو بقوله مات الحجّاج .

---

(١) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ١٣ ، والزبيدي ٣٥-٤٠ ، والسيرافي ٢٨ ، ونزهة الألباء٢٤ ، ومعجم الأدباء ١١ : ١٥٦ ، وابن العماد١ : ٢٣٧ ، وابن النديم ، الفهرست ٤٨ .

(٢) الحِجّة بكسر الحاء السّنة والجمع حِجج بكسر الحاء أيضاً ، ويقال ذو الحِجّة وجمعه ذواتُ الحِجّة .

(٣) يقال فَرجه بفتح الفاء بين الأمرين وفُرجه بضمّها بين الجبلين .

توفي في الكوفة في سنة ١٥٤ هـ عائداً من دمشق في خلافة المنصور العباسى .

***

ولقد اهتمّ رجال هذه الطبقة البصرية الثانية بالتعليل والقياس ، وزادت عنايتهم بجمع الشواهد واتجهوا إلى وضع المزيد من القواعد النحوية بعد الاستقراء وتتبّع الكثير ممّا نطق به العرب ، وفي خلال هذا التّتبع والجمع كانوا يجدون من شعر الشعراء ما هو على خلاف الكثير المطرد ، فكان بعضهم يتخذ هذا وسيلة لتخطئة العرب والطعن عليهم كما فعل عبد الله بن أبي إسحاق كثيراً في قصصه المشهورة مع الفرزدق وغيره وكما فعل أحياناً عيسى بن عمر الذي خطّأ الشاعر المشهور النابغة الذبياني في بعض أشعاره ، وكان بعضهم الآخر يحكم عليه بالصحة مع الشذوذ فيقبله ويحفظه ولا يقيس عليه مثل أبي عمرو بن العلاء .

ولقد بقي النحو في عهد هاتين الطبقتين البصريتين الأولى والثانية في دور التكوين وفي مرحلته الأولى على الرغم من كلّ ما ذكرناه عنهما وأوردناه من الجهود الطيّبة في تراجم رجالهما ، كذلك عُدّت هذه الجهود التي بُذلت في خدمة النحو على أيدي علماء هاتين الطبقتين الأساس الأول الذي أقامت عليه الطبقات التالية بناء هذا العلم ، كما أنّ المؤلفات والأبحاث القليلة المصنّفة في عهد هاتين الطبقتين كانت ما تزال مزيجاً من النحو واللغة والأدب ، لأنّ هذه الفروع من الثقافة العربية لم يكن قد تميّز بعضها من بعض بعد .

الطبقة الثالثة البصرية

١) الأخفش الأكبر[١] :

من علماء هذه الطبقة الأخفش الأكبر أو الكبير ، وهو أبو الخطّاب عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة ، وهو أوّل الأخافشة الثلاثة المشهورين[٢] ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وطبقته ، ولقي الأعراب وأخذ عنهم ، أخذ عنه أبو عبيدة معمر بن المثنّى ، وأخذ عنه أيضاً سيبويه ، ولولا سيبويه ما عُرِفَ ، لأن الأخفش الأوسط الذي أخذ عن سيبويه هو المشهور ، وللأخفش الأكبر أشياء غريبة ينفرد بها ، وهو أوّل من فسّر الشعر تحت كلّ بيتٍ وما كان الناس يعرفون ذلك قبله وإنّما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسرّوها ، لم يُعْرَفْ تاريخ وفاته .

٢) الخليل بن أحمد[٣] :

هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي[٤] أو الفُرْهودي[٥] الأزدي ، شيخ هذه الطبقة بدون منازع ، وُلد بالبصرة ، كان من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ، أخذ عنه سيبويه ، وعامّة الحكاية في كتابه عنه ، وكلّ ما قال فيه سيبويه: « سألتُهُ أو

---

(١) انظر في ترجمته : القفطي ٢ :١٥٧، والزبيدي ٤٠ ، الأنباري ٤٣ .

(٢) ويليه الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة المتوفى في سنة ٢١٥هـ ، والثالث الأخفش الأصغر أو الصغير أبو الحسن عليّ بن سليمان المتوفى في سنة ٣١٥هـ ، وهناك كثيرون غير هؤلاء تلقّبوا بهذا اللقب .

(٣) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ٢٧ ، والزبيدي ٤٧ ، والسيرافي ٣٨ ، والأنباري ٤٥ ، والقفطي ١ : ٣٤١ ، وابن العماد١ : ٢٧٥ ، ومعجم الأدباء ١١ : ٧٢ ، والبغية ١ : ٥٥٧ .

(٤) منسوب إلى شخص هو الفراهيد بن مالك بن فَهْم ، وقيل الفراهيد : صغار الغنم وهي جمع فُرْهُود .

(٥) منسوب إلى شخص هو فُرْهود بن شّبانه بن مالك بن فَهْم ، والفُرْهود في الأصل ولد الأسد أو ولد الوعل .

قال » من غير أن يذكر قائله فهو الخليل ، اجتمع الخليل وعبد الله بن المقفّع ليلة يتحدّثان إلى الغداة فلما تفرّقا قيل للخليل : كيف رأيت ابن المقفّع ؟ قال : رأيت رجلاً علمه أكثر من عقله ، وقيل لابن المقفع : كيف رأيت الخليل ؟ فقال : رأيت رجلاً عقله أكثر من علمه . ساح الخليل في بوادي الجزيرة العربية وشافه الأعراب في نجد والحجاز وتِهَامة إلى أن ملأ حقيبته ثم آب إلى مسقط رأسه البصرة وآعتكف في داره دائباً على العلم فنبغ في العربية وبلغ الغاية في تصحيح القياس وفي استخراج مسائل النحو وتعليله ، تعهّد النحو في نشأته ، وله فضل النهوض به كما لأبي الأسود فضل تكوينه ، قال الزُّبيدي عنه « هو الذي بسط النحو ومدّ أطنابه وسبَّب علله وفَتّق معانيه وأوضح الحِجاج فيه حتى بلغ أقصى حدوده وآنتهى إلى أبعد غاياته ثم لم يرضَ أن يؤلّفَ فيه حرفاً أو يرسُمَ منه رسماً نزاهةً بنفسه وترفّعاً بقدره ، إذ كان قد تُقُدِّمَ إلى القول عليه والتأليف فيه ، فَكَرِهَ أن يكون لمن تقدّمه تالياً وعلى نظر من سبقه محتذياً ، واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه ولقّنه من دقائق نظره ونتائج فكره ولطائف حكمته فحمل سيبويه ذلك عنه وتقلّده وألّف فيه الكتاب الذي أعجز من تقدم قبله كما آمتنع على مَنْ تأخرَّ بعده »[1] ، وقال محمد بن سلّام : « سمعت مشايخنا يقولون لم يكن للعرب بعد الصحابة أذكى من الخليل بن أحمد ولا أجمع »[2] ، وقال أبو الطيِّب اللغوي : « كان أعلم الناس وأذكاهم وأفضل النّاس وأتقاهم »[2] .

ويعدّ الخليل واضع فنّ الموسيقى العربيه ، وواضع علم العروض والقافية ، وله مأثرة الشّكل العربيّ المستعمل الآن ، وتجد بحوثه في القياس ومسائل النحو والعلل منبثّة في أوّل معجم أُلّف في اللغة وهو كتاب « العين » ، وقد سمّاه مؤلِّفهُ الخليل بهذا الاسم لأنّه بدأ بالكلام فيه على حرف العين ، ورتب حروفه طبقاً لمخارجها مبتدئاً من الحلق فاللسان فالأسنان فالشّفتين ، وقد أوضح هذا المعجم وجوه التصريف في الكلمات ، والمهملَ والمستعمل منها ، وشَرَحَ معاني المستعمل ، وجمع فيه ما كان معروفاً في أيّامه من أحكام اللغة وقواعدها وشروطها ، وساق في ثنايا الشرح كثيراً من الشّواهد من شعر العرب .

كان الخليل فقيراً زاهداً والناس يثرون من علمه وكتبه، وجّه إليه سليمان بن عليّ عمّ أبي العباس السّفّاح ووالي فارس والأهواز رسولاً لتأديب ولده فأخرج الخليل إلى الرسول

---

(١) انظر السيوطي ، المزهر ١ : ٨٠ - ٨١ .

(٢) انظر أبا الطيب اللغوي ، مراتب النحويين ٢٨ .

خبزاً يابساً وقال : ما دمت أجده فلا حاجة بي إلى سليمان ، فقال الرسول : فما أبلغه عنك ؟ فقال أبياتاً مطلعها :

أبلغ سليمانَ أنّي عنه في سَعَةٍ   وفي غِنَى غير أنّي لستُ ذا مال

توفي بالبصرة متأثراً بصدمة في رأسه من سارية في سنة ١٦٠ هـ أو في سنة ١٧٠ هـ أو في سنة ١٧٥ هـ وله أربع وسبعون سنة على الغالب .

٣) يونس بن حبيب[1] :

هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضَّبيّ مولى بني ضَبَّة ، من أكابر النحويين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وسمع من العرب ، وأخذ عنه سيبويه وحكى عنه في كتابه ، وأخذ عنه الكسائيّ والفرّاء ، كانت له حلقة في المسجد الجامع في البصرة يؤمّها العلماء والأدباء وفصحاء الأعراب ، وله مذاهب خاصة في النحو وأقيسة فيه تفرّد بها ، وهي جميعاً منتشرة في كتب النحو ، قضى حياته لم يتزوّج ولم يتسرَّ ، توفي بالبصرة في سنة ١٨٢ هـ ، في خلافة الرشيد وهو ابن ثمانٍ وثمانين سنة .

***

ولقد واكب هذه الطبقة البصرية الثالثة ، الطبقةُ الكوفية الأولى ، وشيخ هذه الطبقة هو :

أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي[2] :

مولى محمد بن كعب القرظي ، وهو ابن أخي معاذٍ الهرّاء ، ولقّب بالرؤاسي لكبر رأسه ، نشأ بالكوفة وورد البصرة فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر من علماء الطبقة الثانية البصرية ثم قفل إلى الكوفة واشتغل فيها بالنحو مع عمّه معاذ الهرّاء فتكوّنت بهما الطبقة الأولى الكوفية ، صنّف كتاباً في الجمع والإفراد ، وكتاباً في معاني القرآن ، وكتاب الوقف والابتداء الكبير ، وكتاب الوقف والابتداء الصغير ، وكتاب التصغير ، وكتاب الفيصل في النحو ، ومع هذا كلّه قيل إنّه لم يكن بشيء إذا قورن بعلماء البصرة .

يعدّ الرؤاسي بكتابه « الفيصل » أوّل من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو ، روي أنّ الخليل بعث إلى الرؤاسي يطلب منه كتابه هذا فأرسله إليه ، وقد نقل سيبويه في كتابه

(١) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ٢١ ، والسّيرافي ٣٣ ، والأنباري ٤٩ ، وابن العماد١ : ٣٠١ ، ومعجم الأدباء٢٠ : ٦٤ .

(٢) انظر في ترجمته : الزبيدي ١٢٥ ، والأنباري ٥٤ ، وأبا الطيب اللغوي ٢٤ ، والفهرست ١٠٢ ، والزجاجي ، مجالس العلماء ٢٦٦ ، ٢٦٩ .

عنه كما نقل عن أهل بلده من البصريين ، ومع هذا وذاك فقد كان رأي الكسائي الكوفي فيه أنّه كتاب مختصر قليل القيمة .

على كل حال إنّ بدء النحو في الكوفة دراسة وتأليفاً يرجع إلى الرؤاسي ، وهو رأس الطبقة الأولى الكوفية كما ذكرنا ، توفي بالكوفة في عهد الرشيد ولم يذكر أحد سنة وفاته .

معاذ الهرّاء[1] :

من علماء الطبقة الكوفية الأولى ، وهو عمّ الرؤاسي ، ومولى محمد بن كعب القرظي أيضاً ، لقّب بالهرّاء لأنه كان يبيع الثياب الهرويّة وهي المنسوبة إلى بلدة « هراة » بخراسان ، ذهب إلى البصرة وتلقّى عن علمائها ثم رجع إلى الكوفة وآشتغل فيها مع آبن أخيه في النحو ، أخذ عنه الكسائيّ والفرّاء ، وكان صديقاً للكميت بن زيد الشاعر المشهور ، اشتهر بولعه بالأبنية وغلب عليه الاشتغال بها حتى عدّه السيوطي واضع علم الصرف ، لم يوقف له على مصنَّف ، عُمِّرَ طويلاً وتوفي في الكوفة في سنة ١٨٧ هـ في خلافة الرشيد .

***

ويعدّ من السّمات المشتركة الظاهرة في الدرس اللغويّ في عهد الطبقة الثالثة البصرية والطبقة الأولى الكوفية اتّساع البحث عند علمائهما في أبنية الكلمات وفي الاشتقاق وهما من البحوث الصرفية كما هو واضح وذلك إلى جانب النشاط القويّ لعهد هاتين الطبقتين في البحوث النحوية ، ولكنّ علماء الكوفة خاصة اهتمّوا بعلم الصرف أكثر من اهتمامهم بالنحو وسبقوا البصريين في الدرس الصرفي في حين اهتمّ البصريون بعلم النحو أكثر من اهتمامهم بالصرف وسبقوا الكوفيين في الدرس النحويّ .

كذلك ازدادت في عهد هاتين الطبقتين فكرة القياس وفكرة التعليل نموًّا واهتمّ العلماء في البصرة والكوفة وعلى رأسهم الخليل بن أحمد بتصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليلها ، وبحوث الخليل في هذه النواحي منبثّة في كتابه « العين » .

كما كان للكوفيين في طبقتهم الأولى شيء من التأليف في النحو والصرف ، وقد ذكرنا في ترجمة الرؤاسي أنّه أوّل من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو سمّاه « الفيصل » ، وأنّه وضع كذلك عدّة كتب في الصرف .

---

(١) انظر في ترجمته : الزبيدي ١٢٥ ، والأنباري ٥٢ ، والقفطي ٣ :٢٨٨ ، والفهرست ١٠٢ .

الطبقتان الرابعة البصرية والثانية الكوفية

تميّزت علوم اللغة العربية في عهد هاتين الطبقتين بعضها من بعض ، وأخذ كلّ علم منها يتّجه اتجاهاً مستقلاً ، وبدأ بعض العلماء ينقطعون إلى بعضها ، فانقطع سيبويه مثلاً إلى النحو ووضع كتابه فيه .

وقد نشط أيضاً في عهد هاتين الطبقتين التنافس بين المذهبين البصري والكوفي ، وازدادت المناظرات والجدل والنقاش وتحقيق المسائل النحوية واللغوية ، من ذلك ما حدث بين سيبويه والكسائي حين قدم سيبويه إلى بغداد ، وما جرى بين الكسائي واليزيدي عند الرشيد ، وغير ذلك .

وفيما يأتي تراجم لأهمّ نحاة هاتين الطبقتين في البصرة والكوفة .

أ) الطبقة الرابعة البصرية

١) سيبويه[١] :

هو شيخ هذه الطبقة وإمام البصريين قاطبة بل إمام النحاة جميعاً متقدّمين ومتأخّرين في كلّ العصور بلا منازع ، وهو أشهر عالم يدور آسمه على ألسنة الدارسين لقواعد اللغة العربية ، وله في نفوسهم من الإجلال وا لتقدير ما ليس لنحويّ سواه ، يمجّدون آراءه ، ويرونها في المكان الأول من العمق والإصابة ، وهو أبو بِشْر[٢] ، أو أبو الحسن عمرو بن عثمان بن قَنْبَر[٣] مولى بني الحارث بن كعب[٤] ، ولا نعرف من آبائه إلّا آثنين هما أبوه عثمان وجدّه قَنْبَر ، وقَنْبَر اسم عربيْ قحّ ، وروي قُنْبُر بضمّ القاف ثم فتح النون فسكون الباء ، وروي أيضاً قَنْبَرَة[٣] بالتاء . ويبدو أنّ أباه وجدّه هما اللّذان دخلا في الإسلام وسُمّيا بأسماء عربية ، وأنّه لم يكن لأجداده الفرس بعد قنبر من الخطر ما يدفع المؤرخين إلى حفظ أنسابهم ، أمّا أمّه فكانت فارسية أيضاً بدليل أنّها لقّبت ابنها هذا اللقب الفارسيّ الصريح الذي عُرف به في التاريخ ، وبدليل هجاء بشّار بن برد له بأنّه ابن الفارسيّة ، وقد صار لقبه « سيبويه » أشهر من آسمه وهو عمرو ، وأشهر من كنيته وهي أبو بشر أو أبو

---

(١) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ٦٥ ، والسيرافي ٤٨ ، والزبيدي ٦٦ ، والأنباري ٦٠ ، والقفطي ٢ : ٣٤٦ ، والبغية ٢ : ٢٢٩ ، والخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ١٢ : ١٩٥ ، ومعجم الأدباء ١٦ : ١١٤ ، ووفيات الأعيان ٣ : ٤٦٤ ، والزجاجي ، مجالس العلماء ٨ ، ١٥٤ ، والفهرست ٨٢، وآخره هاء ساكنة ، والعجم يقولون سيبويه بضمّ الباء وسكون الواو وفتح الياء لأنّهم يكرهون أن يقع في آخر الكلمة « وَيْه » لأنّها للندبة .

(٢) أبو بشر هو الأشهر .

(٣) بفتح القاف وسكون النون وفتح الباء بدون هاء وهو الراجح ، أو بهاء .

(٤) وقيل إنّه هو وأسرته مَوَالٍ لآل الربيع بن زياد الحارثي ، وقيل آلَ ولاءُ سيبويه لآل الربيع بعد بني الحارث .

الحسن ، ومعنى هذا اللقب الذي كانت أمّه ترقصه به في صغره « رائحة التفاح » ، وقد لقّب به لأنّه كان جميلاً ذا وجنتين كالتفاح ، أو لأنّه كان جميل الرائحة حتى أنّ من يقربه كان يشمّ فيه رائحة التفاح ، أو لأنه كما قال الزُّبيدي « حدثني أبو عبدالله بن طاهر العسكري قال : سيبويه اسم فارسيّ ، فالسّي ثلاثون ، وبويه رائحة ، فكأنّه في المعنى ثلاثون رائحة » ، أما المستشرق هارت فقد ذهب في كتابه « الأدب العربي » إلى أنّ صيغة « سيبويه » قد يكون مدلولها التصغير في اللغة الفارسية فيكون معنى اللقب إذن « التفاحة الصغيرة » . وفي الحق أنّ هذه التعليلات كلّها ليس لها قيمة كبيرة ولا داعي إليهـا لأن الأسماء لا تُعَلَّل كما يُقال .

ولا سبيل إلى تحديد سنة ميلاد سيبويه فقد أغفلها المؤرخون جميعاً ، ولكنّ التاريخ ذكر من أساتذته عيسى بن عمر الذي يكاد المؤرخون يجمعون على أنّه توفي في سنة ١٤٩ هـ ، قال ياقوت : « وما يكون قد أخذ عنه إلاّ وهو يعقل ، ولا يعقل حتى يكون بالغاً »[١] ، فإذا حسبنا لبلوغ سيبويه سنّ الرشد أربعة عشر عاماً كان لنا أن نضع ميلاد سيبويه في العام الخامس والثلاثين بعد المائة ، ويكون عيسى بن عمر من أوائل الأساتذة الذين أخذ عنهم سيبويه[٢] .

ويروي بعض المؤرخين أنّه وُلد بالبيضاء التي يصفها ياقوت في معجم البلدان بأنّها مدينة مشهورة بفارس وأنّها أكبر مدينة في كورة[٣] اصطخر ، وإنّما سُميت بالبيضاء لأنّ لها قلعة تَبِينُ من بُعْد ويُرَى بياضها ، وبينها وبين شيراز ثمانية فراسخ[٤] .

نشأ بالبصرة ولم يطلب النحو أوّل ما طلب بل طلب الفقه ، والآثار أي الحديث ، وتاريخ الغزوات ، قال نصر بن عليّ : كان سيبويه يستملي على شيخه البصريّ حمّاد بن سَلَمة ، فقال حمّاد يوماً : قال ﷺ : « ليس من أصحابي إلاّ مَنْ لو شئتُ لأخذت عليه ، ليس أبا الدرداء »[٥] ، فقال سيبويه : « ليس أبو الدرداء » وظنّه اسم ليس ، فقال له حمّاد : « لحنت يا سيبويه ، ليس هذا حيث ذهبتَ وإنّما ليس هنا استثناء » فقال سيبويه « لا جَرَم لأطلبَنَّ علماً لا تلحّنني فيه أبداً » وطَلَب النحو ، وهكذا كان هذا التأنيب نقطة

(١) ياقوت ، معجم الأدباء ١٦ ، ١١٥ .
(٢) انظر أحمد أحمد بدوي ، سيبويه ، حياته وكتابه٧ .
(٣) الكُورَة : المدينة أو الصُّقْع .
(٤) الفرسخ ثلاثة أميال ، والميل عشر غَلَوات ، والغَلْوَة مائة باع .
(٥) أبو الدرداء هو عويمر بن عامر المتوفى في سنة ٣٢هـ في خلافة عثمان .

تحوّل في حياته العلمية فلم يكتفِ بالفقه والآثار بل ضرَب في النحو خاصة بسهم كبير كما نظر أيضاً في غيره من العلوم ، قال ابن عائشة[1] : « كنّا نجلس مع سيبويه النحويّ في المسجد وكان شابّاً نظيفاً جميلاً قد تعلّق من كلّ علم بسبب وضرب في كلّ أدب بسهم مع حداثة سنّه وبراعته في النحو فبينا نحن ذات يوم إذ هبّت ريح فأطارت الورق فقال لبعض أهل الحلقة : انظر أيُّ ريح[2] هي ؟ وكان على منارة المسجد تمثال فرس ، فنظر ثم عاد فقال : ما ثبتتْ على حال[3] ، فقال سيبويه : العرب تقول في مثل هذا قد تذاءبت الريح ، وتذاءبت أي فَعَلَتْ فِعْلَ الذئب ، وذلك أنّه يجيء من ها هنا وههُنا ليخيّل[4] ، فيتوهّم الناظر أنّه عدّة ذئاب »[5] ، وهذه الرواية تدلّ على علم سيبويه باللغة وعلى أنّ منهجه التعليمي اعتمد التطبيق العملي فيما كان يلقيه من القواعد والنظريات ، ويؤكّد لنا علمَه الواسع بها كثيرٌ من فصول كتابه ، ولا سيّما فصول الصرف فيه ففيها من غريب الكلمات ما يدلّنا على محصوله الكبير في اللغة .

ولكنّ سيبويه كرّس معظم وقته لعلم النحو فنبغ فيه وشهر به ، وكتابه فيه أوّل كتاب وصل إلينا في ذلك العلم ، ويعدّ الخليل بن أحمد أعظم أساتذته أثراً فيه كما يعدّ سيبويه أبرع تلاميذ الخليل في النحو وأوثقهم وأكثرهم اتصالاً به وأخذاً عنه .

ومن أساتذة سيبويه أيضاً في هذا العلم عيسى بن عمر مؤلّف كتابي الجامع والإكمال الذي أخذ عن أبي عمرو بن العلاء تلميذ يحيى بن يعمر أحد تلامذة أبي الأسود الدؤلي .

ومنهم أبو زيد الأنصاري تلميذ أبي عمرو بن العلاء أيضاً ، وقد عاش أبو زيد بعد سيبويه نيفاً وثلاثين سنة ورأى المجد الذي أدركه تلميذه بتأليف الكتاب، وقد نقل عنه سيبويه فيمن نقل فكان أبو زيد يقول مفتخراً بذلك : كان سيبويه غلاماً يأتي مجلسي وله ذؤابتان ، فإذا سمعتَه يقول : حدّثني من أثق بعربيّته فإنّما يعنيني . ومنهم يونس بن حبيب تلميذ أبي عمرو بن العلاء أيضاً وقد عاش كذلك بعد سيبويه ، ويروى أنّه لما مات سيبويه قيل ليونس : إنّ سيبويه قد ألّف كتاباً في ألف ورقة من علم الخليل ، قال يونس : ومتى سمع سيبويه هذا كلّه من الخليل ؟! جيئوني بكتابه ، فلمّا نظر فيه ورأى كلّ ما حكى قال :

---

(١) هو عبد الله بن محمد بن حفص المعروف بابن عائشة لأنّه من ولد عائشة بنت طلحة توفي في سنة ٢٢٨هـ ، «انظر نزهة الألباء ، هامش ص ٦٣» .

(٢) أي من أيّة جهة تهبّ ؟ .

(٣) أي هي تهب تارة من هنا وتارة من هناك وتارة من هنالك .

(٤) وفي رواية ليَخْتِلَ .

(٥) نزهة الألباء ٦٣ .

يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل في جميع ما حكاه عنه كما صدق فيما حكاه عنّي .

ومن أساتذة سيبويه في اللغة أبو الخطّاب الأخفش الأكبر أستاذ أبي عبيدة مَعْمَر بن المثنى .

ومنهم أيضاً أبو عمرو بن العلاء .

ويذكر لنا التاريخ من زملاء سيبويه ثلاثة نبغوا على يد الخليل بن أحمد : النّضر بن شُمَيْل وكان أبرع تلاميذ الخليل في اللغة ، ومؤرِّج السَّدُوسي وكان أبرعهم في الشّعر ، وعليّ بن نصر الجهضمي وكان أبرعهم في الحديث . ويعدّ سيبويه أعلم المتقدّمين والمتأخرين بالنحو ، ولم يوضع فيه مثل كتابه ، وهو الكتاب الذي لم يسبقه أحد إلى مثله لأنّه أوّل كتاب جامع لأصول النحو ، ذكره الجاحظ فقال : لم يكتب الناس في النحو كتاباً مثله وجميع كتب الناس عيال عليه »[1] لذلك صار عمدة العلماء بعده فعكفوا على قراءته ، وكان يُقال بالبصرة قرأ فلان الكتاب فيُعْلَم أنّه كتاب سيبويه .

توجّه سيبويه إلى بغداد في عهد الرشيد لمنازلة الكسائي الكوفي ، وقصد فور وصوله وزير الرشيد يحيى بن خالد البرمكي ، وربّما كانت شهرة البرامكة بالبذل والعطاء هي التي جذبت إليه سيبويه ، ولقد كان الباعث على تلك الرحلة الطموح إلى نيل المجد المادّي والأدبي فقد كان الكوفيون إلى ذلك الحين يستأثرون بهبات الخلفاء والأمراء والوزراء وبالقيام على تربية أولادهم ، فطمع سيبويه في أن يفتح أبواب هؤلاء جميعاً للبصريين وأن يشارك الكوفيين حظّهم وكان واثقاً بنفسه الثقة كلّها مؤمناً بتفوّقه وقدرته على الغلب والظّفر فأراد أن يبرهن للملوك والأمراء والوزراء على أنّ البصريين يفوقون الكوفيين فعمد إلى رئيسهم مؤمناً بأنّ انتصاره عليه انتصار للبصرة على الكوفة ومن وراء هذا النصر يجلس هو على قمّة المجد الأدبيّ ويظفر بما يرغب فيه من المال والثراء ، ورغبته فيهما واضحة حتى ليروى أنّه بعد أن أخفق في مناظرته مع الكسائي سأل عمّن يبذل من الأمراء والولاة ويرغب في النحو فقيل له : طلحة بن طاهر بن الحسين والي خراسان في أيام المأمون ، ويروى أيضاً أنّ الكسائي قال ليحيى البرمكي ولهجة الشماتة والانتصار بادية عليه بعد أن كان قلبه يرتجف عندما سمع برغبة سيبويه في الحضور إلى بغداد : أصلح الله الوزير ، إنّه قد وفد إليك من بلده مؤمِّلاً فإن رأيت أن لا تردّه خائباً ، فأمَرَ له بعشرة آلاف درهم .

---

(1) انظر القفطي ، إنباه الرواة ٢ : ٣٥١ .

ويبدو ان ذهاب سيبويه لبغداد لمنازلة الكسائي قد تمّ ولسيبويه من العمر نيّف وثلاثون سنة ، وقيل إنّه مات بعد هذه الرحلة بقليل ، والراجح أنّه عاش بعدها نحو عشر سنوات .

وهكذا فارق سيبويه بغداد مقهوراً بعد أن خاب أمله في النصر على أثر فشله في مناظرته مع الكسائي ، وعزّ عليه أن يعود إلى البصرة[1] بعد هذا الخزي والخذلان كما عزّ عليه أن يذهب إلى الكوفة لأنّه أعظم منافس لأساتذتها فضلاً عن أنه لا يثق كثيراً بعلمائها ويرى أنّ شطراً ممّا يستنبطون منه قواعدهم النحوية مكذوب مختلق ، فأزمع الرحلة إلى وطنه يقيم فيه علّه يجد الراحة ، وحين وصل إلى ظاهر البصرة في طريقه إلى الوطن استقدم تلميذه الأخفش وبثّ إليه حزنه ، ويظهر أنّ الصدمة كانت شديدة عليه فلم يحتملها إذ لم يلبث كما قيل أن توفي غمّاً بالذَّرَب[2] بعد أن أعجله الموت قبل أن يصل إلى بلده « البيضاء »[3] ووافاه الأجل وهو في ريعان شبابه قبل جلّ شيوخه في « شيراز » أو في « ساوه » بالقرب منها ، وممّا يدلّ على أثر الصّدمة في نفسه أنّه كان يتمثّل عند موته بقوله :

يؤمّل دنيا ليبقى[4] بها فمات المؤمّل قبل الأمل

روى الأصمعيّ أنّ سيبويه مدفون بشيراز وأنّه قرأ على قبره هذه الأبيات وهي لسليمان بن يزيد العَدَوي :

ذهب الأحبّة بعد طول تزوار ونأى المزار فأسلموكَ وأقشعوا
تركوكَ أوحش ما تكون بقفرة لم يؤنسوك وكربةً لم يدفعوا
قُضيَ القضاءُ ، وصرت صاحب حفرة عنك الأحبّة أعرضوا وتصدّعوا

أمّا سنة وفاته فقد قال الأنباري إنّه مات في أيّام الرشيد[5] ، ثم نَقَلَ عن ابن قانع قوله : مات سيبويه بالبصرة[6] في سنة ١٦١ هـ ،ونَقَلَ أيضاً عن المَرْزُبَانيّ قوله : أخبرنا أبو بكر بن دريد أنّ سيبويه مات في سنة ١٨٨هـ ،ثم ذَكَرَ أنّه قرىء على ظهر كتاب لأحمد بن[7]

---

(١) وقيل إنّه عاد إلى البصرة ثم ذهب منها إلى فارس « انظر الفهرست ٨٢ » .

(٢) هو فساد المعدة ، وهو ما يسمّى الآن بالقرحة ، والذَّرب في الأصل من أسماء الأضداد يطلق على فساد المعدة وعلى صلاحها .

(٣) وقيل إنّه وصل إليها ومات فيها « انظر وفيات الأعيان ٣ : ٤٦٤ » .

(٤) وفي رواية « نؤمّل دنيا لتبقى لنا » .

(٥) بويع هارون الرشيد بالخلافة في سنة ١٧٠ هـ وبقي خليفة حتى توفي في سنة ١٩٣ هـ .

(٦) علّق المَرْزُبانيّ على قول ابن قانع هذا بأنّه « وهم في الموضع والتاريخ جميعاً » « انظر نزهة الألباء ، هامش ٦٦ » .

(٧) توفي أحمد بن سعيد هذا في سنة ٣٠٦هـ .

سعيد الدمشقي النحويّ مؤدّب أولاد الخليفة المعتزّ أنّ سيبويه مات[1] في سنة ١٩٤هـ[2].
والأرجح عندي أنّ وفاة سيبويه كانت في سنة ١٨٠هـ وهو ما نقله ياقوت[3] عن المَرْزُبانيّ، لأنّ كثيراً من الرّواة عليه ، ولأنّ سيبويه مات قبل الكسائيّ بقليل والإجماع منعقد على أنّ الكسائيّ لم يمت[4] قبل سنة ١٨٢ هـ . وإنّي لمستضيء أيضاً بما أرجّح بما ذهب إليه المَرْزُباني من أنّ ابن قانع قد وهم في قوله بوفاة سيبويه في سنة ١٦١ هـ لأنّ سنّ[5] سيبويه حينئذٍ لم تكن قد تجاوزت الخامسة والعشرين بكثير ، وجمهور المؤلفين على أنّه نيّف على الأربعين[6] وهو الصحيح ، فعلى أنّه مات في سنة ١٨٠هـ،تكون سنّه زهاء خمس وأربعين سنة وهو المعقول بموازنة التواريخ .وعلى القول بوفاة سيبويه في سنة ١٨٠هـ يكون أحمد أمين قد وهم حين قال إنّ سيبويه مات وله بضع وثلاثون[7] سنة لأنّنا ذكرنا أنّه أخذ عن عيسى بن عمر الذي توفي في سنة ١٤٩ هـ فيكون سيبويه حينئذٍ في المهد[8] صبيّاً .

ولقد كان سيبويه ذكيّاً متوقّد الذكاء ، ذا عقل منطقيّ متّزن يحسن التفريع والتعليل ، وكتابه خير دليل على ذلك ، ثم هو طموح لم يرض بحظّه في البصرة وأنّه أصبح شيخها بل أبى إلّا أن يكون وحيد دهره لا عالم فوقه في العالم الإسلامي ، وإلى جانب طموحه كان واثقاً بنفسه تمام الثقة يؤمن بقدرته في النحو قدرة فائقة ، قال أبو عثمان المازني : حدّثني الأخفش قال : حضرت مجلس الخليل فجاءه سيبويه فسأله عن مسألة وفسّرها له الخليل فلم أفهم ما قالا ، فقمت وجلست لسيبويه في الطريق ، فقلت له : جعلني الله فداءك ، سألتَ الخليل عن مسألة فلم أفهم ما رَدَّ عليك ففهّمنيه ، فأخبرني بها فلم تقع لي ، فزجرني وتركني ومضى ، وذهابه إلى بغداد وطلبه مناظرة الكسائي تدلّنا على هذا الخلق الثابت في نفسه ، ولكنّه لم يكن مع ثقته بنفسه وطموحه من المتعجرفين الذين تملّ عشرتهم ويكره قربهم بل كان محبّباً إلى نفس سامعيه ومُجالسيه ، والروايات الكثيرة تدلّ

---

(١) ذكر ابن الجوزي أيضاً أن سيبويه مات في سنة ١٩٤ هـ وعمره اثنتان وثلاثون سنة « انظر وفيات الأعيان ٣ : ٤٦٤ » .

(٢) انظر الأنباري ، نزهة الألباء ٦٦ .

(٣) انظر ياقوت ، معجم الأدباء ١٦ : ١١٥ .

(٤) قيل ان الكسائيّ مات في سنة ١٨٢هـ وقيل في سنة ١٨٣هـ وقيل في سنة ١٨٩هـ « انظر نزهة الألباء ٧٤ » .

(٥) السنّ إذا عنيت بها العمر مؤنثة لأنها بمعنى المُدّة ، والسِّن من الفم مؤنثة أيضاً ، وجمعها أسنان .

(٦) قال ثعْلَب : قدم سيبويه العراق في أيّام الرشيد وهو ابن نيّف وثلاثين سنة وتوفي وعمره نيّف وأربعون سنة بفارس « انظر معجم الأدباء ١٦ : ١١٥ » .

(٧) انظر أحمد أمين ، ضحى الإسلام٢ : ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٨) انظر ياقوت ، معجم الأدباء ١٦ : ١١٥ .

على ظرفه وكياسته ، حدّث ابن النّطّاح قال : كنت عند الخليل بن أحمد فأقبل سيبويه فقال الخليل : مرحباً بزائر لا يُمَلّ . قال : وكان كثير المجالسة للخليل ، وما سمعت الخليل يقولها لغيره .

وكان إلى جانب ذلك على ما يظهر مفرط اليأس إذ يئس ، فلم يستطع أن يقاوم الصدمة التي مني بها عندما أخفق في رحلته إلى بغداد ، ولعلّه أراد أن يحارب اليأس الذي حلّ به ، فقيل إنّه سأل عن أمير له في النحو أرب ، فأُشير عليه ببني طاهر في خراسان ولكنّ الألم الذي حزّ في نفسه ولم يفارقه حال بينه وبين الترحال إلى غير وطنه حيث وافته المنيّة هناك في خاتمة المطاف .

ولا يروي لنا التاريخ شيئاً عن زوجة لسيبويه أو ولد ، وأغلب الظنّ أنّه لم يتزوّج ، بل وهب نفسه للعلم وكرّس حياته كلّها للتعليم ، وكلّ ما يذكره التاريخ له من الأقارب أخ واحد لا غير ، روي أنّه لمّا آعتلّ سيبويه وضع رأسه في حجر أخيه فبكى أخوه لمّا رأى ما به فقطرت من عينه قطرة على وجه سيبويه ففتح عينيه فرآه يبكي فقال :

أُخَيَّيْنِ كُنَّا فرّق الدهر بيننا ... إلى الأمد الأقصى ومن يأمن الدهرا

وهكذا لم يترك سيبويه ذريّة من بعده ، ولكنّه ترك كتاباً واسماً سوف يبقيان ما بقيت اللغة العربية .

ولقد نال سيبويه في حياته من الشهرة وذيوع الصّيت ما لم ينله قبله إلّا أستاذه العظيم الخليل بن أحمد ، ولم تقف شهرته عند العلماء بل كان مشهوراً كذلك بين العامة يتأثّرونه ويقلّدونه ، فقد روي أنّ رجلاً قال لسمّاك بالبصرة : بكم هذه السمكة ؟ قال : بدرهمان ، فضحك الرجل ، فقال السّمّاك : ويلك ، أنت أحمق ، سمعت سيبويه يقول : ثمنها درهمان .

وقد ترك سيبويه من بعده إلى جانب كتابه العظيم مجموعة من نوابغ التلاميذ كأبي الحسن الأخفش الأوسط وأبي علي قطرب ، كما شغل المترجمين على مرّ العصور بسيرته وأخباره وكتابه ، وأقدم ترجمة لسيبويه جاءت في كتاب « أخبار النحويين البصريين » للسيرافي المتوفى في سنة ٣٦٨ هـ وهي ترجمة موجزة ، ثم في كتاب « الفهرست » لابن النديم المتوفى في سنة ٣٨٥ هـ ، وكانت ترجمة موجزة أيضاً ، وفي تاريخ بغداد للخطيب البغدادي المتوفى في سنة ٤٦٣ هـ ترجمة لسيبويه فيها بعض الطوّل ، وكتبَ الأنباريُّ الذي يتعصّب للكوفيين المتوفى في سنة ٥٧٧ هـ في كتابه « نزهة الألبّاء » ترجمة تشبه إلى حدّ كبير ترجمة الخطيب البغدادي ، أمّا ياقوت صاحب « معجم الأدباء » المتوفى في سنة ٦٢٦ هـ

فقد عقد فيه لسيبويه فصلاً مطوّلاً هو أطول ما كُتب عن سيبويه إلى ذلك الحين ، ومن الكتب التي ذكرناها أخذ ابن خلّكان المتوفى في سنة ٦٨١ هـ ترجمته لسيبويه في كتابه « وفيات الأعيان » ، وأخذ السيوطي المتوفى في سنة ٩١١ هـ ترجمته لسيبويه في كتابه « بغية الوعاة » من كتب الذين تقدّموه ، ومن كتب السابقين أخذ المحدثون من أمثال مصطفى صادق الرافعي وجورجي زيدان أحاديثهم عن سيبويه ، أمّا أحمد أمين فقد تحدّث في كتابه « ضحى الإسلام » حديثاً مجملاً عن كتاب سيبويه في خلال تناوله نشأة النحو والتأليف فيه ومدرستي البصرة والكوفة ، وذكر أنّ دراسة الكتاب وتحليله يحتاجان إلى فصل مُطوّل .

وأمّا المستشرقون فقد كتب المستشرق الفرنسي « هارت » عن سيبويه في كتابه « الأدب العربي » ، وترجم المستشرق الفرنسي « سِلْفِسْتَرَ دي ساسي » في كتابه « التحفة السنيّة في علم العربية » بعض فصول الكتاب إلى الفرنسية ، ونشر المستشرق الفرنسي « دِرَنبور » الكتاب في مجلّدين كبيرين في ألف صفحة كبيرة مع ترجمته إلى الفرنسية وكتب عليه مقدّمة وتعاليق مفيدة بهذه اللغة ، ونقل الدكتور « ياهن » الكتاب إلى الألمانية وطبعه في برلين .

وهكذا شغل سيبويه الناس من كلّ الأجناس في كلّ الأزمان والبقاع ، ولم يكن ذلك ليحدث لولا أنّ سيبويه قد برع في النحو حتى بزّ أترابه فيه ليصير بذلك إمام نحاة البصرة غير مدافَع بل إمام النحاة جميعاً كما سبق أن ذكرنا ، ولولا أنّه جمع في كتابه العظيم ما تفرّق من أقوال من تقدّمه كالأخفش الأكبر في اللغة، وكعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء في النحو والصرف ، وكالخليل الذي أناب سيبويه في رواية الفنّ عنه فكان كتابه سجلاً لآراء الخليل الكثيرة فيه ، وكيونس الذي أكثر سيبويه من النقل عنه لاطمئنانه إليه حتى انه نقل عنه أبواباً برّمتها بالإضافة إلى أنّه كثيراً ما كان يسأله للتثبت ممّا سمعه من غيره .

ويكفي سيبويه فخراً أنّه لم يكن جمّاعاً لآراء السابقين فحسب ، بل كانت له أيضاً شخصية قوية ظهرت في موازنته بين آراء العلماء التي كان يحكيها في المسائل النحوية ثم في الحكم بينها بالترجيح ، كما ظهرت في ابتداعه بعض القواعد اعتماداً على سماعه من العرب الخلّص ، وفي ترتيب الكتاب حاوياً عناصر الفنّ كلّها ، وفي تبويبه واضعاً كلّ شيء وما يتّصل به معه ، ولا يعيبه في ذلك أنّهما ترتيب وتبويب على غير المألوف في عصرنا ، كذلك ظهرت شخصيّة سيبويه القوية في حسن تعليله للقواعد ، وجودة ترجيحه عند الاختلاف ، وفي استخراجه الفروع من القياس الذي امتلأ به الكتاب ، وفي حرصه على الشواهد الوثيقة من القرآن والنثر والشّعر لدعم الأحكام التي يقرّرها وتثبيتها ، فقد كان

الشّعر الذي احتجّ به في كتابه للجاهليين والمخضرمين والإسلاميين والمجهولين[1] ، ولم يتجاوز هؤلاء إلى المحدثين[2] ، ولا ينقص من قيمة شواهده أنّه لم يحتجّ بالحديث الشريف إلاّ قليلاً .

ولقد دهش الناس عند ظهور الكتاب فجأة على صورته الرّائعة من سيبويه الشابّ فشكّوا في أمانته العلمية إلى أن شهد يونس بأنّ سيبويه قد صدق في جميع ما قاله فيه ، ولم يلبث أن صار لفظ « الكتاب » علماً عليه بالغلبة وسمّي « قرآن النحو » إكباراً له ممّا جعل العلماء يتهيّبون ردحاً من الزمن وضع كتاب جديد في النحو بعده ، قال المازني : « من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستَحِ »[3] ، وقد طوّف الكتاب وسار في البلدان فانتقل من البصرة إلى الكوفة ثم إلى بغداد فالشام ومصر فالأندلس ولقي من علماء هذه البلدان جميعاً حفاوة بالغة واستفرغ عنايتهم به فانكبّوا عليه يشرحه أو يشرح شواهده بعضهم ويختصره آخرون وينقده غيرهم .

٢) اليزيدي[4] :

من علماء الطبقة الرابعة البصرية ، وهو أبو محمد يحيى بن المبارك مولى بني عديّ ، نشأ بالبصرة وتلقّى فيها عن أبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق والخليل ويونس ، خلف أبا عمرو في التدريس في البصرة ، اشتهر باللغة والنحو والأخبار ، وكانت له أشعار في مدح النحويين البصريين وهجاء النحاة الكوفيين ، ذهب إلى بغداد عند يزيد بن منصور الحميري خال الخليفة المهدي فأدّب أولاده ونسب إليه ولقّب باليزيدي من ذلك الحين ، ثم سرى هذا اللقب في أولاده[5] وأحفاده من بعده ، ولم يلبث يزيد أن وصله بالرشيد فاختصّه الخليفة بتأديب ولده المأمون في الوقت الذي كان الكسائي يؤدّب ولده الأمين ، درّس اليزيديّ في مساجد بغداد إلى جانب الكسائي فتولّدت بينهما المنافسة العنيفة ،

---

(١) الشاهد المجهول القائل يحتج به عند الجمهور مخافة أن يكون في واقع الأمر لشاعر من أهل الاحتجاج ، لكن شريطة أن يثبت قطعاً أنّه ليس لشاعر محدث لا يحتج به .

(٢) يبدأ الشعراء المحدثون من بشّار برد المتوفى في سنة ١٦٧هـ على قول ، ومن إبراهيم بن هَرْمَة المتوفى في سنة ١٧٦هـ على قول آخر وهو الراجح .

(٣) انظرالأنباري ، نزهة الألباء ٦٣ .

(٤) انظر في ترجمته : الأنباري ٨١ ، والزبيدي ٦١ ، والفهرست ٥٠ .

(٥) اشتعل بعض أولاد اليزيدي بالنحو ، فقد روي أنّ ابنه إبراهيم بن يحي بن المبارك اليزيدي المتوفى في سنة ٢٢٥هـ كان نحوياً وكان كذلك شاعراً ، ومن شعره :

أنا المذنبُ الخطّاءُ والعفوُ واسعٌ ... ولو لم يكن ذنبٌ لما عُرِفَ العفوُ

وحدثت بينهما مناظرات ظفر اليزيدي في كثير منها ، ومع ذلك رثا اليزيديُّ الكسائيَّ حين مات قبله ، له مختصر في النحو ، توفي بمرو في سنة ٢٠٢ هـ .

٣) الأصمعي[١] :

وهو أيضاً من علماء الطبقة الرابعة البصرية ، أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب ، كان صاحب لغة ونحو ، إماماً في الأخبار والنوادر والملح والغريب ، وكان الرشيد يسمّيه شيطان الشعر لكثرة ما يحفظ منه ، وهو من أهل البصرة وقدم بغداد في أيّام الرشيد ، أخذ في البصرة عن الخليل وغيره ، توفي في سنة ٢١٣ هـ أو في سنة ٢١٦ هـ أو في سنة ٢١٧ هـ في خلافة المأمون بمدينة مَرْو وهو ابن إحدى وتسعين سنة .

٤) أبو زيد الأنصاري[٢] :

من علماء هذه الطبقة ، كان من أئمة الأدب ، غلبت عليه اللغة والنوادر والغريب ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وكان سيبويه إذا قال : سمعت الثقة ، يريد أبا زيد سعيداً الأنصاري ، ومن مؤلفاته كتاب « النوادر في اللغة » توفي في سنة ٢١٤ هـ أو في سنة ٢١٥ هـ في خلافة المأمون وله أربع وتسعون سنة .

٥) أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى[٣] :

هو كذلك من علماء هذه الطبقة ، كان عالماً بجميع العلوم ، قال الجاحظ عنه « لم يكن في الأرض خارجيّ ولا جَمَاعيّ أبْصَرَ بجميع العلوم منه » ، أرسل إليه الفضل بن الربيع ليستفيد من علمه فحضر إليه في بغداد من البصرة ، جمع الرشيد بينه وبين الأصمعي في بغداد وسألهما عن صفة الخيل ، أشهر كتبه « مجاز القرآن » ، اختلف في وفاته اختلافاً شديداً فقيل إنّه توفي في سنة ٢٠٧ هـ أو في سنة ٢٠٨ هـ ، وقيل توفي في سنة ٢٠٩ هـ هو ابن ثلاث وتسعين سنة ، وقيل توفي في سنة ٢١٠ هـ أو في سنة ٢١١ هـ وقد قارب المائة ، وقيل : توفي بالبصرة في سنة ٢١٣ هـ في خلافة المأمون وله ثمان وتسعون سنة .

---

(١) انظر في ترجمته : الزبيدي ١٦٧ ، والأنباري ١١٢ ، والسيرافي ٥٨ ، وأبا الطيب اللغوي ٤٦ .
(٢) انظر في ترجمته : الزبيدي ١٦٥ ، والأنباري ١٢٥ ، والسيرافي ٥٢ ، وأبا الطيب اللغوي ٤٢ .
(٣) انظر في ترجمته : الزبيدي ١٧٥ ، والأنباري ١٠٤ ، والسيرافي ٦٧ ، وأبا الطيب اللغوي ٤٤ .

ب) الطبقة الثانية الكوفية

الكسائي[1] :

هو أبو الحسن عليّ بن حمزة شيخ هذه الطبقة ، يعدّ المؤسس الحقيقي للمذهب الكوفيّ ، مولى بني أسد ، فارسي الأصل ، نشأ بالكوفة وأخذ النحو والصرف فيها عن الرؤاسيّ والهرّاء وسِنُّه آنذاك كبيرة ، وكان سبب تعلّمه النحو وهو كبير أنّه جاء يوماً وقد مشى حتى أعيا ، فجلس إلى قوم فيهم علم وفضل وكان يُجالسهم كثيراً فقال : قد عَييتُ ، فقالوا : تُجالسنا وأنت تلحن ، فقال : كيف لحنت ؟ فقالوا له : إنت كنتَ أردتَ من التّعب فقُلْ أَعْيَيْتُ ، وإن كنتَ أردت من انقطاع الحيلة والتحيّر في الأمر فقل عييت ، فأنف من هذه الكلمة وقام من فوره فسأل عمّن يعلّم النحو واللغة فأرشدوه إلى الرؤاسيّ والهرّاء فلزمهما حتى أنْفَدَ ما عندهما ، ثم توجّه إلى البصرة فتلقّى فيها عن عيسى بن عمر ، ثم لقي فيها الخليل بن أحمد فأعجب به إعجاباً شديداً وجلس في حلقته فقال له رجل من الأعراب : تركت أسداً وتميماً وعندهما الفصاحة وجئت إلى البصرة ؟! فحمله هذا على أن يسأل الخليل : من أين أخذتَ علمكَ هذا ؟ فأجابه : من بوادي الحجاز ونجد وتِهامة ، فخرج الكسائيّ إليها وجابها وأنفذ خمس عشرة قنينةً من الحبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه ، ولمّا قضى وطره انحدر إلى البصرة فوجد الخليل قد مات وخلفه يونس بن حبيب فجلس في حلقته ومرّت بينهما مسائل أقرّ له بها يونس وصدّره في موضعه ، ثم آب إلى بلده الكوفة بعد أن أصبح إماماً في النحو واللغة والقراءات ، وأخذ بعد ذلك ينشر هذه العلوم

---

(١) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ٧٤ ، والزبيدي ١٢٧ ، والأنباري ٦٧ ، والقفطي ٢ : ٢٥٦ ، والفهرست ١٠٣ ، ومعجم الأدباء ١٣ : ١٦٨ ، وابن العماد ١ : ٣٢١ .

بين تلاميذه الكثيرين ومنهم أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو الحسن عليّ الأحمر[1] ، ومحمد بن سَعْدان الضّرير ، واللِّحياني ، وهشام بن معاوية الضرّير ، والفراء الذي كان أعظم هؤلاء التلاميذ في النحو على الاطلاق ، كما أخذ يصنّف الكتب الحسان ، ومن أشهرها في النحو وأغلاط العامّة : « مختصر النحو » و« الحدود في النحو » و« ما تلحن فيه العوام » .

وعلى يد الكسائي بدأت الفوارق تتكاثر في النحو والصرف بين البلدتين المتنافستين ، وبعلمه ودروسه ومؤلفاته المتعددة في النحو والقرآءات والأدب والنوادر ولحن العامة وغيرها تقوّى المذهب الكوفي وبدأ يناهض المذهب البصري .

وقد جعل هذا كلُّه صيتَ الكسائيّ مدوّياً واسمَه منتشراً ممّا حمل الخليفة المهديّ في بغداد على أن يستقدمه ويضمّه إلى حاشية ابنه الرشيد ، وقد احتضنه الرشيد بعد الخلافة أيضاً ليؤدّب ولديه الأمين والمأمون وأصبح من جلسائه المؤانسين ، وبذلك بدأ المذهب الكوفيّ يسود في بغداد ، وتكاثر أتباعه وعزّ علماؤه فيها ، فعزَّ ذلك على علماء البصرة فجاءوا بغداد يناهضونهم ، ووقعت بين الفريقين مناظرات كثيرة مشهورة ، منها مناظرات الكسائي مع سيبويه واليزيدي وغيرهما .

صاحَبَ الكسائي الرشيدَ مع الفقيه الحنفي محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة في إحدى رحلاته إلى فارس ، وفي رَنْبُوَيْه على الطريق توفي هو ومحمد بن الحسن معاً في يوم واحد ، فقال الرشيد : اليوم دفنت الفقه والنحو برنْبُوَيْه ، وكان ذلك في سنة ١٨٩ هـ على الأرجح .

---

(١) هو غير أبي محرز خلف بن حيّان البصري المعروف بخلف الأحمر الذي كان مولى أبي بُرْدَةَ بن أبي موسى الذي أعتق أبويه الفارسيين .

الطبقة الخامسة البصرية

١) الأخفش الأوسط[1] :

يعدّ الأخفش الأوسط إمام هذه الطبقة ومن أكابر النحويين البصريين ، وهو أبو الحسن سعيد بن مسعده مولى بني مُجَاشِع بن دَارِم ، وهو أوسط الأخافشة الثلاثة المشهورين وأشهرهم في النحو ، فقبله أبو الخطاب الأخفش الأكبر شيخ سيبويه ، وبعده أبو الحسن الأخفش الأصغر تلميذ المبرّد وثعلب ، ولشهرته ينصرف إليه الحديث عند ذكر اسمه مجرّداً من الوصف في كتب النحو ، فإن قُصِدَ غيره وجَبَ ضمّ الأكبر أو الأصغر إليه وفاق المطلوب .

وُلد ببَلْخ [2] ونشأ وأقام بالبصرة ، وتلقّى مع سيبويه عن شيوخه سوى الخليل ، ثم أخذ عن سيبويه مع كبر سنّه وزيادة عمره على عمر سيبويه فكان أنحى تلاميذه ، لم يقرأ سيبويه الكتاب على أحد ولا قرأه عليه أحد سواه ، فليس لكتاب سيبويه طريق إلّا الأخفش ، ولم يُسْنَد كتاب سيبويه إليه إلّا بطريق الأخفش ، وإليه يرجع الفضل في استبقائه ونشره ، كما يرجع الفضل في إقبال العلماء على الأخفش إلى الكتاب ، وبعد موت سيبويه كان الأخفش ضنيناً بكتابه لنفاسته ، ومع ذلك فقد قرىء الكتاب عليه ، قرأه عليه تلميذاه الجرمي والمازني اللّذان توهّما أنّ الأخفش يهمّ بأن يدّعيَ الكتاب لنفسه فتشاورا واتفقا على قراءته عليه بالأجر ، فقبل بعد أن أغرياه بالأجر المجزي الذي دفعه الجرمي لأنّه كان مثرياً ، ومن ثمّ أظهرا أنّه لسيبويه وأشاعا ذلك فكانا بهذا السبب المباشر

---

(١) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ٦٨ ، والسيرافي ٥٠ ، والزبيدي ٧٢ ، والأنباري ١٣٣ ، والقِفطي ٢ : ٣٦ ، والفهرست ٨٣ ، ومعجم الأدباء ١١ : ٢٢٤ ، وابن العماد ٢ : ٣٦ ، والبغية ١ : ٥٩٠ ، والذين تلقّبوا بالأخفش كثيرون وأشهرهم ثلاثة ، وآخِر مَنْ تلقّب بهذا اللقب محمد سعيد البغدادي وهو نحويّ من أهل بغداد توفي في السّماوة في نحو ١٢٨٣هـ وله شرح على ألفية السيوطي في النحو .

(٢) هي قاعدة خُرَاسان ، ويقال إنّها تقع في وَسَط الإقليم .

في تأكيد نسبته لصاحبه إذ لم يتمكّن أبو الحسن الأخفش من أن يدّعيَ الكتاب كمّا كان يُظنّ به .

ثار الأخفش الأوسط راوي كتاب سيبويه وتلميذه لهزيمة أستاذه على يد الكسائي في بغداد في المناظرة المشهورة بينهما في المسألة[1] الزنبورية فسافر من البصرة إليها للانتقام من الكسائي ، وصلّى خلفه في مسجده ثم سأله متحرّشاً أمام تلامذته الفرّاء وأبي الحسن الأحمر وغيرهما ، وأكثر من تخطئته في إجاباته حتى همّ تلامذته بالوثوب عليه فمنعهم الكسائي وأجلسه بجانبه وأكرمه فاستحال تحرّشه محبّة له وبقي بجواره في بغداد ينعم ببقيّة حياته وصار مؤدّب أولاده وقرأ له كتاب سيبويه سِرّاً ، قال الأخفش في وصف ما حدث « لما ناظر سيبويه الكسائي ورَجعَ وجّهَ إليَّ فعرَّفني خبره معه ومضى إلى الأهواز فوردت بغداد فرأيتُ مسجد الكسائي فصلّيت خلفه الغداةَ ، فلما انفتَلَ من صلاته وقَعَدَ وبين يديه الفراء والأحمر وابن سَعْـدان سلّمت وسألته عن مائة مسألة فأجاب بجوابات وخطّأته في جميعها ، فأراد أصحابه الوثوب عليَّ ، فمنعهم ولم يقطعني ما رأيتُهم عليه عمّا كنت فيه ، فلمّا فرغتُ قال لي : بالله أما أنت أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدة ؟ قلت : نعم ، فقام إليَّ وعانقني وأجلسني إلى جنبه ثم قال : لي أولاد أحبّ أن يتأدّبوا بك ويتخرّجوا عليك وتكون معي غيرَ مفارقٍ لي ، فأجبته إلى ذلك ، فلمّا اتّصلت الأيام بالاجتماع . . . قرأ عليَّ كتاب سيبويه سرّاً ووهب لي سبعين ديناراً » ، وهكذا استطاع الكسائي بدهائه أن يلويَ الأخفش عن قصده ، وليس عليه في ذلك من بأس بعد هزيمته لسيبويه رأس البصريين .

وقد تغيرّت عصبيّة الأخفش بسبب العشرة بينه وبين الكسائيّ ، فـاتّفَـقَ مـع الكوفيين كثيراً في آرائهم ، وكان أكثر البصريين موافقة للكوفيين ، وكتُبُ النحو ملأى بالمسائل التي اتفق معهم فيها ، كذلك تغيرّت نزعته البصرية السماعية إلى النزعة الكوفية القياسية ، بل أسرف في القياس فعوّل على النظريّ منه في كثير من المسائل وزاد على الكوفيين في ذلك ، والمخالفات التي خرج فيها عن الفريقين معتمداً على قياسه النظريّ غير متقيّد فيها بقانون السماع كثيرة ، ولقد كـان لتحلّله من التقليد أثر في آرائه المتغيرّة ممّا جعل له أحياناً رأيان فصاعداً في المسألة الواحدة ، له عدّة مؤلفات منها في النحو : المقاييس ، الأوسط ، توفي ببغداد في سنة ٢١٥ هـ .

---

(١) سيتمّ الحديث عن هذه المسألة بالتفصيل فيما بعد

٢) قُطْرُب[1] :

هو من أعلام هذه الطبقة ، وهو أبو عليّ محمد بن المستنير ، وُلد ونشأ بالبصرة وتلقّى عن عيسى بن عمر وسيبويه وغيرهما إلّا أنّ اتصاله بسيبويه كان أكثر ، كان كلّما خرج سيبويه من بيته سحراً[2] وجده على بابه ، فيقول له : « إنّما أنت[3] قُطْرُبُ ليل » ، فأطلق عليه هذا اللقب ولصق به ، حذق الجدل والكلام ومال إلى مذهب المعتزلة ، له تصانيف كثيرة منها في النحو كتاب « العلل » ، توفي ببغداد في سنة ٢٠٦ هـ على المشهور . .

---

(١) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ٦٧ ، والسيرافي ٤٩ ، والزبيدي ٩٩ ، والأنباري ٩١ ، والقفطي ٣ : ٢١٩ ، وابن العماد ٢ : ١٥ ، ومعجم الأدباء ١٩ : ٥٢ .

(٢) السَّحَر : قبيل الصبح .

(٣) القطرب : دُوَيْبّة لا تستريح نهارها سعياً .

الطبقة الثالثة الكوفية

١) الفرّاء[1] :

واكبت هذه الطبقةُ في الكوفة الطبقةَ الخامسةَ البصريةَ ،ويعدّ الفرّاء إمام رجال هذه الطبقة من الكوفيين ، وهو أبو زكريّا يحيى بن زياد ، مولى بني أسد ، لُقّب بالفرّاء لأنّه كان يفري[2] الكلام ، وُلد بالكوفة من أصل فارسيٍّ ، وتلقّى عن الكسائي ، كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب وأيّام العرب وأخبارهم وأشعارهم ، وكان عالماً أيضاً بالطبّ والفلسفة والنجوم ، قيل فيه « الفراء أمير المؤمنين في النحو » وهو القائل « أموت وفي نفسي شيء من حتى » لأنّ ما بعدها يأتي مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً[3] .

ذهب إلى بغداد واتّصل بالمأمون وأصبح مؤدّب ابنيه ، وفي يوم تنازعا إلى نعليه أيّهما يقدّمهما ثم اصطلحا على أن يقدّم كلّ واحد منهما فردة .

اقترح عليه المأمون أن يؤلّف كتاباً يجمع فيه أصول النحو وما سُمِعَ من العرب وهيّأ له داراً خاصة تتوافر فيها كلّ أسباب الراحة والنعيم فكان يُملي والورّاقون يكتبون ، وأخرج للمأمون كتاب « الحدود » بعد عامين ، ثم خرج الفراء إلى الناس وبدأ يملي كتابه « معاني القرآن » فخزنه الورّاقون بعدّ أن فرغ من إملائه ليكسبوا به ، وقالوا : لا نخرجه إلى أحد

---

(١) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ٨٦ ، والزبيدي ١٣١ ، والأنباري ٩٨ ، وابن العماد٢ : ١٩ ، والفهرست ١٠٤ ،ومعجم الأدباء ٢٠ : ٩ ، وبغية الوعاة ٢ : ٣٣٣ .

(٢) فَرَى يَفْري الكلام فَرْياً من باب ضرب يضرب أي قطعه لإصلاحه ، وأَفْرَى الأديمَ يُفْرِيه إفْرَاءً قطعه على جهة الإفساد .

(٣) إذا قلت « أكلتُ السمكةَ حتى رأسُها » فما بعد حتى مبتدأ خبره محذوف تقديره مأكولٌ وحتى ابتدائية ، وإذا قلت« أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها » فما بعد حتى معطوف على ما قبلها وحتى حرف عطف بمعنى الواو ، وإذا قلت « أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها » فما بعد حتى مجرور بها وهي حرف غاية وجرّ بمعنى إلى وفي دخول الغاية في المُغيَّا خلاف في الحرفين. ، فعلى دخولها فيه تكون حتى وإلى بمعنى مع ، وليس هذا بالمختار ، والصحيح عدم دخول الغاية في المغيَّا فيهما .

إلاّ لمن أراد أن ننسخه له على أنّ كلّ (خمسة أوراق) بدرهم ، فشكا الناس إلى الفرّاء فجلس يملي كتابَ معانٍ آخر أتمَّ شرحاً ، فلمّا علم الورّاقون جاءوا إليه وقالوا : نحن نُبْلِغُ الناسَ ما يحبّون فننسخ كلَّ (عشرة أوراقٍ) بدرهم .

وللفرّاء مؤلفات كثيرة كان يمليها على تلاميذه ، أشهرها كتاب « معاني القرآن » وكتاب « المذكر والمؤنث » ، توفي ببغداد في سنة ٢٠٧ هـ .

٢) هشام بن معاوية الضّرير(١) :

من تلاميذ الكسائي ، مَضَى في أثر أستاذه يُكْثِرُ من الاتّساع في الرواية والقياس والخلاف على البصريين ، تصدَّرَ للتدريس والإملاء على الطلاب ، أدّب بعض أبناء الأثرياء وذوي الجاه وأصحاب المناصب الرسمية في بغداد ، ألّف في النحو ثلاثة كتب هي « الحدود » و« المختصر » و« القياس » ، له آراء كثيرة تدور في كتب النحو لم يخرج فيها عن الكوفيين ، وهو يتّفق في بعضها مع أستاذه الكسائي ، ويخالفه في بعضها ، وينفرد برأي خاصّ في شطرٍ آخر منها .

له بعض الآراء التي أَغْرَبَ فيها إغراباً بعيداً ، منها :

- ذهابه إلى أنّ النونَ في « مؤدِّبني » ونحوها تنوين لا نون وقاية ، وقد رُدّ ذلك بأنّها لو كانت تنويناً لما دخلت « أل » على اسم الفاعل في قولنا « المؤدِّبني » لأنّ أل والتنوين لا يجتمعان .

- تجويزه ومعه ثَعْلَب الجمع بين الفاعل والمفعول في نعتٍ واحد في مثل قولنا « ضَارَبَ زيدٌ عَمْراً الظريفان أو الظّريفَين » نظراً إلى المعنى إذ كلّ واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى ، إلاّ أنّ هشاماً يُغَلِّب مراعاة جانب الفاعل لأنّه معتمد في الكلام فيرفع النعت ، وثَعْلَباً يسوّي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى .

في حين أنّ جمهور النحاة لا يجيزون الجمع بين الفاعل والمفعول في نعتٍ واحد . توفي هشام في سنة ٢٠٩ هـ .

٣) الأحمر(٢) :

من أعلام الطبقة الثالثة الكوفية ، وهو أبو الحسن عليّ بن المبارك ، وفي رواية

(١) انظر في ترجمته : الأنباري ١٦٤ ، والقفطي ٣ : ٣٦٤ ، والفهرست ١١٠ ، ومعجم الأدباء ١٩ : ٢٩٢ ، والبغية ٢ : ٣٢٨ .

(٢) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ٨٩ ، والزبيدي ١٣٤ ، والأنباري ٩٧ ، والقفطي ٢ : ٣١٣ ، ومعجم

عليّ بن الحسن ، المعروف بالأحمر ، كان جنديًّا من رجال النوبة على باب الرشيد ، ثم سَمَتْ نفسه إلى العلم فكانّ يترصّد الكسائي عند حضوره للرشيد ويسير في ركابه يستفيد منه المسائل حتى عدّ في أصحابه ، ناظر سيبويه في مسجد الكسائي عند مقدمه بغداد ، ولّما أُصيب الكسائي بالوَضَح[1] وكره الرشيد ملازمته أولاده طلب منه اختيار نائب عنه فأشار عليه باختيار الأحمر بدلاً منه وقد كان ، أملى الأحمر شواهد نحويه ، واجتمع عليه الطلاب ، صنّف كتاب « التصريف » ، مات بطريق الحجّ في سنة ١٩٤ هـ .

٤) اللِّحْيَاني[2] :

هو أيضاً من أعلام الطبقة الثالثة الكوفية ، وذكره الزبيدي في الطبقة الثانية من الكوفيين ، وهو أبو الحسن عليّ بن المبارك ، لقّب باللحياني نسبة إلى بني لِحْيَان بن هُذَيل ، وقيل : سُمّي بذلك لِعظَم لحيته ، أخذ عن الكسائي والفرّاء وأبي الحسن الأحمر ، اشتهر بالنوادر وله كتاب بهذا الاسم ، من نوادره أنّه حكَى عن بعض العرب أنّهم يجزمون بلن وينصبون بلم وأنّ قراءة من قرأ ﴿ ألم نشرحَ لك صدرك ﴾ بفتح الحاء ، هي على هذه اللغة ، توفي في سنة ٢٢٠ هـ .

***

ثم جاءت بعد ذلك الطبقتان السادسة البصرية والرابعة الكوفية ، وهما طبقتا الشرح والتكميل ووضع الاصطلاحات المحدّدة ، وقد سلك علماؤهما بالنحو مسلكاً طبعه بطابع فيه كثير من التغيير المنهجي والشكلي والتأليفي ، فقد تغيرّت لغة التأليف ومنهجه ووضعت اصطلاحات وعبارات في المصنّفات لم تكن من قبل ، وهي التي ما تزال مستعملة إلى الآن .

= الأدباء ١٣ : ٥ ، وبغية الوعاة ٢ : ١٥٨ ، والأحمر في الأصل صفة الرجل الذي فيه الحمرة ، وممّن تلقّب بلقب الأحمر إلى جانب صاحبنا النحوي الكوفي المترجّم له : أبو محرز خلف بن حيّان الراوية البصري ، وهذان هما أشهر من عرف بهذا اللقب ، وممّن عرف بهذا اللقب أيضاً : أبو عمرو الشّيباني إسحاق بن مرار المتوفى في سنة ٢٠٦هـ ، وأبو يعقوب إسحاق بن محمد النخعي الزنديق المتوفي في سنة ٢٨٦هـ ، وأسامة بن عثمان الطولوني .

(١) أي البَرَص .

(٢) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ٨٩ ، والزبيدي ١٩٥ ، والأنباري ١٧٦ ، والقفطي ٢ : ١٥٥ ، ومعجم الأدباء ١٤ : ١٠٦ ، والبغية ٢ : ١٨٥ ، والمزهر ٢ : ٤١٠ .

الطبقة السادسة البصرية

١) المازني[1] :

هو شيخ هذه الطبقة ، وهو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازنيّ ، مولى بني سَدُوس ، وُلد بالبصرة وتربّى فيها في بني مازن بن شيبان بن ذُهْل فنسب إليهم ، كان إمام عصره في النحو والأدب ، أخذ عن أبي عبيدة معمر بن المثنى وأبي زيد الأنصاري والأصمعي والأخفش الأوسط ، قال الناس : لم يكن بعد سيبويه أعلم من المازنيّ بالنحو ، جرت بينه وبين التَّوَّزيّ مناقشة في إعراب بيت غنّته جارية في حضرة الخليفة الواثق في سامّراء[2] وسألهما عنه ، فقد اتفق أنّه - أي المازني - أُشْخِصَ إلى الواثق ، وكان السبب في ذلك أنّ جارية غَنَّت :

أَظَلُومُ إنّ مُصَابَكُم رجلاً أهدى السَّلامَ تحيَّةً ظُلْمُ[3]

فردّ عليها بعض الناس نصبَها رجلاً وتوهَّمَ أنّه خبر إنَّ مرفوع ، فقالت الجارية : لا أقبل هذا ، وقد قرأْتُه على أعلم الناس بالبصرة أبي عثمان المازني ، فتُقُدِّم[4] بإحضاره ، ثم أُحْضِرَ التَّوَّزي وكان في دار الواثق ، وكان التوّزيّ قد قال : « إنّ مصابكم رجلٌ » توهّماً أنّه خبر إنّ كما توهَّمَ بعضُ الناس ، فقال له المازنيّ : كيف تقول[5] : « إنّ ضَرْبَكَ زيداً ظُلْمٌ ؟ » فقال التوّزي « حسبي » وفهم المقصود[6] .

وقد أصاب المازني بعد أن استقدمه الخليفة الواثق من البصرة إلى سامراء نُجحاً

---

(١) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ٧٧ ، والسيرافي ٧٤ ، والزبيدي ٨٧ ، والأنباري ١٨٢ ، والقفطي ١ : ٢٤٦ ، وابن العماد ٢ : ١١٣ ، ومعجم الأدباء ٧ : ١٠٧ ، والفهرست ٩٠ ، والبغية ١ : ٤٦٣ .

(٢) هي مدينة « سُرَّ مَنْ رَأى » وكانت مقر الخلافة آنذاك .

(٣) نُسِبَ هذا البيت إلى عبد الله بن عمر العَرْجيّ الشاعر الأمويّ المتوفى نحو سنة ١٢٠ هـ ، ونُسِبَ أيضاً إلى الحارث بن خالد المخزوميّ الشاعر الأمويّ المتوفى في سنة ٨٠هـ ، وكلاهما ممّن يحتجّ بشعره في إقامة القواعد النحوية .

(٤) أي أُمِرَ .

(٥) أي تُعْرِبُ .

(٦) وهو أنّ « رجلاً » بالنصب معمول لمصابكم المصدر الميمي الذي هو بمعنى إصابتكم المصدر الأصلي المعتاد ،

عظيماً حتى حمله الواثق على اختبار العلماء ورغّبه في البقاء فاعتذر عن عدم البقاء وعاد إلى البصرة مرعيّ الجانب من الواثق ثم من أخيه المتوكّل بعده ، وقد أبى المازنيّ على طول باعه في النحو والصرف التصنيف فيهما في بداية الأمر وكان يقول آنذاك « من أراد أن يصنّف كتاباً في النحو[1] بعد كتاب سيبويه فليستحي »، لكنّه ألّف بعد ذلك كتاباً في علل النحو ، وآخر في التصريف ، والثاني مشهورٌ شَرَحَه ابنُ جنيّ شَرْحَهُ المعروف « المنصف على تصريف المازني » ، توفي بالبصرة في سنة ٢٤٧ هـ ، من شعره :

شيئان يَعْجِزُ ذو الرياضة عنهما رأي النساء وإمرة الصبيان

٢) الجَرْمي[2] :

من علماء الطبقة السادسة البصرية ، وهو أبو عُمَر صالح بن إسحاق ، مولى بني جَرْم من قبائل اليمن ، لقّب بالجرمي لنزوله فيهم ، نشأ بالبصرة وتعلّم على شيوخها النحو واللغة فقد أخذ اللغة عن أبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة معمر بن المثنى والأصمعي وسمع النحو من يونس والأخفش الأوسط ، ولم يَلْقَ سيبويه ، زامن المازني في عصره وتلقّيه ، يعدّ من أعلام اللغة والنحو وحفظتهما ، لقّب بالنبّاج[3] « بالجيم » لكثرة مناظرته في النحو ورفع صوته فيها فإنّ النبّاجَ هو الرفيع الصوت .

له في النحو مختصر مشهور ، ويُقال إنّه كان كلّما صنّف منه باباً صلّى ركعتين ودعا بأن يُنْتَفَعَ به ويبارَكَ فيه لأنّه كان صاحب دين وورع ، وله أيضاً كتاب اسمه « فرخ كتاب سيبويه » ، ورد بغداد وأقام فيها حتى مات في سنة ٢٥٥ هـ في خلافة المعتصم .

٣) التَّوَّزي[4] :

من رجال هذه الطبقة ، وهو أبو محمد عبدالله بن محمد التَّوَّزي من تَوَّز بلد

= كما أنّ « زيداً » مفعول به للمصدر الأصلي المعتاد « ضَرْبُكَ » ، وتوجيه المازني هو الصّواب كما هو واضح ، أمّا خبر إنّ فهو « ظُلْمُ » في البيت والمثال ، وليس « رجلٌ » في البيت أو « زيدٌ » في المثال كما قد يُتَوَهم برفعهما خطأً .

(١) يقصد النحو بمعناه العام الذي يشمل الصرف .

(٢) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ٧٥ ، والأنباري ١٤٣ ، والسيرافي ٧٢ ، والقفطي ٢ : ٨٠ ، وابن العماد ٢ : ٥٧ ، ومعجم الأدباء ١٢ : ٥ ، ووفيات الأعيان ٢ : ٤٨٥ ، والبغية ٢ : ٨ .

(٣) وفي المزهر ٢ : ٤٢٨ « قال ابن دَرَستويه في شرح الفصيح : كان أبو عمر الجرمي يلقّب بالنبّاح ـ بالحاء ـ لكثرة مناظرته في النحو وصياحه » .

(٤) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ٧٥ ، والسيرافي ٨٥ ، والأنباري ١٧٢ ، والزبيدي ٩٩ ، والقفطي ٢ : ١٢٦ ، والفهرست ٥٧ ، والبغية ٢ : ٦١ .

بفارس ، مولى قريش ، كان عالماً بالنحو واللغة والأدب ، أخذ اللغة والأدب عن أبي عبيدة والأصمعي ، وقرأ على الجرمي كتاب سيبويه ، قال المبرّد : « ما رأيت أحداً أعلم بالشعر من أبي محمد التوزي » ، تزوّج بأمّ أبي ذكْوان النحوي[1] وكان هذا إذا قيل له « ما كان التّوزي منك ؟ » أجاب : « كان أبا إخوتي » .

توفي في بغداد في سنة ٢٣٣ هـ أو في سنة ٢٣٨ هـ في خلافة المتوكل ، وقد هجاه بعضهم بقوله :

يا مَنْ يـزيـد تَمَقُّتًا ... وتَبَغُّـضًا في كلِّ لحظةْ
واللهِ لو كُنتَ الخليلَ ... لما كَتَبْنا عنكَ لفظَهْ

٤) السِّجِستاني[2] :

هو أيضاً من علماء هذه الطبقة البصرية ، وهو أبو حاتم سهل بن محمد ، نشأ بالبصرة ودخل بغداد فسأله أحدهم عن قوله تعالى : ﴿ قُوا أنفسَكم ﴾[3] ما يُقال منه للواحد ؟ فقال أبو حاتم : قِ ، فقال السائل : فالاثنين ؟ فقال : قِيا ، قال : فالجمع ؟ قال : قُوا . قال السائل : فاجمع لي الثلاثة ، قال أبو حاتم : قِ قِيا قُوا ، وكان في ناحية المسجد رجلٌ جالس معه قماش ، فقال لواحد : احتفظ بثيابي حتى أجيء ، ومضى إلى صاحب الشرطة وقال : إنّي ظفرتُ بقومٍ زنادقة يقرؤون القرآن على صياح الدّيك ، قال السجستاني : فما شعرنا حتى هجم علينا الأعوان فأخذونا إلى مجلس صاحب الشرطة ، فسألَنَا فتقدمتُ إليه وأعلمتُه بالخبر ، وقد اجتمع خلق كثيرون ينظرون ما يكون ، فعنّفني وعذلني وقال : مثلك يطلق لسانه عند العامة بمثل هذا !! وعمد إلى أصحابي فضربهم وقال لا تعودوا إلى مثل هذا ، فعاد أبو حاتم إلى البصرة سريعاً ولم يُقم ببغداد ولم يأخذ عنه أهلها .

كان جمّاعاً للكتب يتّجر فيها ، وكان إماماً في اللغة والشعر والعروض ، أخذ اللغة عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي ، وأخذ عنه علماء عصره كابن دريد والمبرد ، قرأ كتاب سيبويه مرتين على الأخفش الأوسط ، لكنّه لم يكن حاذقاً للنحو كحذقه للّغة والشعر ، وكان إذا التقى هو والمازنيّ في دار عيسى بن جعفر الهاشمي تشاغل وبادر بالخروج خوفَ أن

---

(١) أبو ذكوان من نحاة عصر المبرد ، إسمه قاسم بن إسماعيل ، لكنّ كنيته أشهر من اسمه .

(٢) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ٨٠ ، والسيرافي ٩٣ ، والزبيدي ٩٤ ، والأنباري ١٨٩ ، والقفطي ٢ : ٥٨ ، وابن العماد ٢ : ١٢١ ، والفهرست ٥٨ ، ومعجم الأدباء ١١ : ٢٦٣ ، والبغية ١ : ٦٠٦ .

(٣) من آية ٦ من سورة التحريم .

يسأله مسألة في النحو ، ومن شعره :

كبدَ الحسود تقطّعي قد باتَ مَنْ أهوى معي

له مصنفات كثيرة منها : إعراب القرآن ، الإدغام ، المقصود والممدود ، توفي في البصرة في سنة ٢٥٠ هـ في خلافة المستعين وقد قارب التسعين .

٣) الرِّياشي[1] :

يعدّ كذلك من علماء هذه الطبقة ، وهو أبو الفضل عبّاس بن الفرج ، مولى محمد بن سليمان الهاشمي ، لقّب بالرّياشي لأنّ أباه كان عبداً لرجلٍ اسمه رِيَاش فانتقل اللّقب من أبيه بعد الشهرة إليه ، نشأ بالبصرة ، كان كثير الرواية للشّعر كما كان شاعراً ، أخذ النحو عن المازني وسمع منه كتاب سيبويه وكان المازني يقول : « قرأ عليّ الرياشي الكتاب وهو أعلم به منّي » ، وأخذ اللغة عن الأصمعي وكان يحفظ كتبه وكتب أبي زيد الأنصاري كلّها ، ثم صار من كبار النحويين واللغويين ، أخذ عنه المبرّد وابن دريد ، لم يصنّف في النحو شيئاً .

قتله الزّنج في فتنتهم المعروفة في البصرة في سنة ٢٥٧ هـ في خلافة المعتمد وقصّة ذلك أنّهم دخلوا عليه المسجد بأسيافهم وهو قائم يصلّي الضحى ، فضربوه بالأسياف وقالوا : هات المال ، فجعل يقول : أيّ مال ؟! أيّ مال ؟! حتى مات ، ولمّا خرج الزنج من البصرة دخل الناس مسجده فإذا به ملقى مستقبل القبلة وإذا جميع خَلْقِهِ صحيح سويّ ولم يتغيّر له حال إلاّ أنّ جلده قد يبس ولصق بعظمه وذلك بعد مقتله بسنتين . من شعره :

شفاءُ العَمَى حُسْنُ السؤالِ وإنّما يطيلُ العمى طولُ السكوتِ على الجَهْلِ

فكن سائلاً عمّا عَنَاكَ فإنّما خُلِقْتَ أخا عقلٍ لتسألَ بالعقلِ

---

(١) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ٧٥ ، والسيرافي ٨٩ ، والزبيدي ٩٧ ، والأنباري ١٩٩ ، والقفطي ٢ : ٣٦٧ ، وابن العماد ٢ : ١٣٦ ، والفهرست ٥٨ ، ومعجم الأدباء ١٢ : ٤٤ ، والبغية ٢ : ٢٧ ، والمزهر ٢ : ٤١٩ ، ٤٢٣ .

الطبقة الرابعة الكوفية

١) ابن سَعْدان[1] :

هو من علماء الطبقة الرابعة الكوفية ، وهو أبو جعفر محمد بن سَعْدان الضَّرير ، نشأ بالكوفة وأخذ عن علمائها ، اشتهر بالنحو والقراءات وله كتب فيهما منها « الجامع » و«المجرَّد» ، كان يقرأ بقراءة حمزة[2] ثم اختار لنفسه ففسد عليه الأصل والفرع ، أخذ القراءات عن أهل مكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة ونظر في الاختلاف ، توفي في يوم عيد الأضحى في سنة ٢٣١ هـ ، في خلافة الواثق بن المعتصم وله ولد يُقال له ابراهيم من أهل العلم .

٢) ابن السِّكِّيت[3] :

هو شيخ هذه الطبقة التي واكبت الطبقة السادسة البصرية ؛ وهو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السِّكيت ، والسكيت لقب أبيه إسحاق ، وقيل : إنّه لقبه لأنّه كان كثير الصَّمت ، كان مؤدّب ولد الخليفة المتوكّل ، أخذ عن الفرّاء وابن الأعرابي وغيرهما ، وهو لغويّ أكثر منه نحويّاً ، قال المبرّد : « ما رأيت كتاباً خيراً من كتاب يعقوب بن السّكيت في إصلاح المنطق » ، توفي في سنة ٢٤٣ هـ في خلافة المتوكّل ، ومن شعره :

ومِنَ النّاس مَنْ يحبُّكَ حُبًّا ظاهر الحبُّ ليس بالتقصير
فإذا ما سألتَهُ نصفَ فَلْسٍ أَلْحَقَ الحبُّ باللطيف الخبير

---

(١) انظر في ترجمته : الزبيدي ١٣٩ ، والأنباري ١٥٤ ، والقفطي ٣ : ١٤٠ ، والفهرست ٧٥ ، ومعجم الأدباء ١٨ : ٢٠١ ، والبغية ١ : ١١١ .

(٢) هو حمزة بن حبيب الزيّات الكوفي أحد القرّاء السبعة المتوفى في سنة ١٥٦ هـ .

(٣) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ٩٥ ، والزبيدي ٢٠٢ ، والقفطي ١ : ٢٢٠ ، وابن العماد ٢ : ١٠٦ ، والفهرست ٧٢ ، ومعجم الأدباء ٢٠ : ٥٠ ، والبغية ٢ : ٣٤٩ ، والمزهر ٢ : ٤١٢ .

٣) الطُّوَال [1] :

يعدّ من علماء هذه الطبقة الكوفية ، وهو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالله ، نشأ في الكوفة وسمع من الكسائي والفراء والأصمعي وغيرهم ، قدم بغداد ، ولم يشتهر له تصنيف ، توفي في سنة ٢٤٣ هـ .

٤) ابن قادِم [2] :

هو من علماء هذه الطبقة في الكوفة ، وهو أبو جعفر محمد بن عبدالله ، وقيل اسمه أحمد ، أخذ عن الفرّاء وحذق النحو وتعليله ، وكان عارفاً بالقراءات والحديث ، أدّب عبدالله بن المعتز قبل أن يلي الخلافة ، وأخذ عنه ثَعْلَب ، حُكِيَ عن أحمد بن إسحاق بن بُهْلُول المتوفى في سنة ٣١٧ هـ أنّه دخل هو وأخوه بغداد فدار على حلقات الدروس يوم الجمعة فوقف على رجل يتلهّب ذكاء ويجيب عن كلّ ما يُسْأل عنه ، فقلنا : من هذا ؟ قالوا : ثَعْلَب ، فبينا نحن كذلك إذْ ورد شيخ يتوكّأ على عصا ، فقال ثَعْلَب لأهل الحلقة : أَفْرِجُوا للشيخ ، فأفرَجُوا له حتى جلس إلى جانبه ، ثم إنّ سائلاً سأل ثَعلباً عن مسألة فقال : قال الرؤاسيّ فيها كذا وقال الكسائيّ كذا وقال الفرّاء كذا وقال هشام كذا وقلتُ أنا كذا ، فقال له الشيخ : لا تراني أعتقد فيها إلاّ جوابك ، فالحمدلله الذي بلّغني فيك هذه المنزلة ، فقلنا : مَنْ هذا الشيخ ؟ فقيل : أستاذه ابن قادم .

من مصنّفاته : « الكافي » و« المختصر » وهما في النحو ، وكتاب غريب الحديث ، توفي ببغداد في سنة ٢٥١ هـ .

---

(١) انظر في ترجمته : القفطي ٢ : ٩٢ ، والفهرست ٦٨ ، والبغية ١ : ٥٠ ، ويقال للّرجل إذا كان أهوج الطّول طُوَالٌ وطُوَّال .

(٢) انظر في ترجمته : الزبيدي ١٣٨ ، ومعجم الأدباء ١٨ : ٢٠٩ ، والبغية ١ : ١٤٠ .

الطبقتان السابعة البصرية والخامسة الكوفية

وصل النحو في عصر هاتين الطبقتين المتعاصرتين إلى الغاية ورُتِّبت مسائله ونُظِّمت أبوابه وكان ذلك في أواخر القرن الثالث الهجري .

وقد كثر اجتماع علماء هاتين الطبقتين من البصريين والكوفيين في بغداد ، وعاصرهم أيضاً فريق كبير من علمائها .

وأهم رجال الطبقة السابعة البصرية هو المبرّد ، وأهم رجال الطبقة الخامسة الكوفية هو ثَعْلَب .

١) الطبقة السابعة البصرية

المبرّد[1] :

هو شيخ هذه الطبقة ، وهو أبو العبّاس محمد بن يزيد ، عربيّ الأصل من بني ثُمَالَةَ بطن من أَزْدِ شَنُوءة ، وُلد بالبصرة وأخذ عن المازنيّ والجرميّ وأبي حاتم السجستاني إلاّ أنّ أغلب تلقّيه عن المازنيّ ، ثم نبه قدره في البصرة وآنتهت إليه رياسة النحو فيها وأصبح شيخ أهلها في العربية ، وإليه انتهى علمهما بعد طبقة الجرميّ والمازنيّ ، لقّبه المازنيّ بالمبرِّد بكسر الراء المشدّدة أي المثبِّت للحق وذلك لحسن تأتّيه في العلل ، فقد سأله المازنيّ لّما صنّف ـ أي المازنيّ ـ كتابه الألف واللام عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب فقال له المازنيّ : قم فأنت المبرِّد ، وقد حرّف الكوفيون اللقب فيما بعد سخرية وفتحوا الرّاء ، هذا كلام السيوطي في البغية ، أمّا ابن خلّكان فقد روى في الوفيات أنّ المبرَّد سُئل عن سبب هذا اللقب بفتح الرّاء فقال : كان سبب ذلك أنّ صاحب الشرطة قد طلبني للمنادمة والمذاكرة فكرهت الذهاب إليه فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني وجاء رسول صاحب الشرطة يطلبني فقال لي أبو حاتم : ادخل في هذا يعني غلاف[2] مُزَمَّلَة فارغاً ، فدخلت فيه وغطّى أبو حاتم رأس الغلاف ثم خرج إلى الرسول وقال له : هو ليس عندي ، فقال : أُخْبِرْتُ أنّه دخل إليك ، فقال له ادخل الدار وفتشها إن شئت ، فدخل فطاف في كلّ موضع منها ولم يفطن لغلاف المُزَمَّلَة ، ولما خرج جعل أبو حاتم يصفّق ويُنادي : المبرَّد المبرَّد بفتح الراء وتسامع الناس بذلك فلهجوا به ، ورُوي أنّ مردّ فتح الراء هو حسن وجهه إذ يُقال رجل مُبَرَّد ومُقَسَّم ومُحَسَّن إذا كان حسن الوجه ، وقيل : إنّه المبرَّد بفتح الراء فقط لأنّه حين وضع كتاب « الروضة » وقصد فيه إلى أخبار الشعراء المحدثين لم يختر لكلّ شاعر

---

(١) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ٨٣ ، والسيرافي ٩٦ ، والزبيدي ١٠١ ، والأنباري ٢١٧ ، والقفطي ٣ : ٢٤١ ، وابن العماد ٢ : ١٩٠ ، والفهرست ٩٣ ، ومعجم الأدباء ١٩ : ١١١ ، والمزهر ٢ : ٤٢٧ ، والبغية ١ : ٢٦٩ ، ووفيات الأعيان ٤ : ٣١٣ .

(٢) المُزَمَّلَة : وعاء لتبريد الماء يشبه ما نسمّيه الآن الزّير « انظر الفيروزابادي ، القاموس المحيط ٣ : ٤٠١ » .

إلّا أبرد ما وجد له فقد اختار لأبي نواس مثلاً أبياتاً مجهولة لا يعرفها أحد من أبرد شعره ، واختار لأبي العتاهية أبياتاً تقتل من بردها ، وقد حقّق الشنقيطي هذا اللقب وآقتنع أنّه بكسر الراء فقط وكان يتبرّم بمن يفتحونها ويقول :

والكسر في راء المبرّد واجب وبغير هذا ينطق الجهلاء

وذلك على الرغم ممّا روي عن المبرد نفسه أنّه كان كثيراً ماينشد دفاعاً عن فتح الراء قوله :

لا تكرَهَنْ لقباً شُهِرْتَ به فلرُبَّ محظوظٍ من اللّقب
قد كان لُقِّبَ مرَّةً رجلٌ بالوائليّ فعُدَّ في العرب

وآراء المبرّد في النحو مستفيضة في الكتب ،وكان لا يتقيّد بآراء قومه البصريين حين يبدو له رأي آخر ، كما كان يخطّيء بعض الأساليب لسعة أفقه في الآطلاع ، وقد اشتهر بتعقّبه لسيبويه على الرغم من أنّه بصريّ مثله ، ويعدّ المبرّد آخر الكبار في المدرسة البصرية ، سافر إلى بغداد وأقام فيها معاصراً لفريقٍ كبير من علماء البصرة والكوفة الذين أقاموا هناك ، وقد اتّصل في بغداد بالخلفاء والأمراء منافساً ثعلباً إمام الكوفيين ذا المكانة هناك فوقعت بينهما العداوة والبغضاء ، وجرت بينهما مناظرات ومجادلات منها أنّ بعض الناس سألوا ثَعْلَباً أن يكتب لهم مصحفاً على مذهب أهل التحقيق ، فكتب « والضُّحَى » بالألف المقصورة ، ومن مذهب الكوفيين أنّه إذا كان أوّل الكلمة ضمّةً كُتبت بالألف المقصورة وإن كانت الكلمة من ذوات الواو ، أمّا البصريون فيكتبون ذوات الواو بالألف وإن كان أوّل الكلمة ضمّةً ، فنظر المبرّد في ذلك المصحف فقال : ينبغي أن يكتب « والضُّحا » بالألف لأنّه من ذوات الواو، فجمع ابن طاهر بينهما ، فقال المبرّد لثعلب : لِمَ كتبتَ والضحى بالياء ؟ قال : لضمّ أوّله ، فقال له : ولِمَ إذن تَضُمُّ أوّله لأنه من ذوات الواو ثم تكتبه بالياء ؟ فقال : لأنّ الضمّة تشبه الواو وما أوّله واو ويكون آخره ياء فتوهّموا أنّ أوّله واو فكتبوا الكلمة بالياء ، فقال أبو العبّاس المبرّد : أفلا يزول هذا التوهّم إلى يوم القيامة ؟! .

وقال الزجاج : لمّا قدم المبرّد بغداد جئتُ لأناظره وكنتُ أقرأ على أبي العبّاس ثعلب فعزمت على إعناته ، فلمّا باحثته ألجمني بالحجّة وطالبني بالعلّة وألزمني إلزامات لم أهتدِ إليها فاستيقنت فضله واسترجحت عقله وأخذت في ملازمته .

بلغ المبرّد يوماً أنّ ثَعْلباً نال منه فقال في ذلك :

ربّ من يعنيه حالي وهو لا يجري ببالي[1]
قلبه ملآن مني وفؤادي منه خالٍ[2]

فلمّا بلغ ذلك ثعلباً لم يُسْمَع منه بعد ذلك في حقّ المبرّد كلمة قبيحة .

وقد دام النفور بينهما حتى توفي المبرِّد فرثاه ثعلب . وللمبرّد تآليف كثيرة نافعة منها في النحو : كتاب المقتضب[3] المشهور ، والمدخل في كتاب سيبويه ، ومعنى كتاب سيبويه ، وشرح شواهد كتاب سيبويه ، وكتاب الردّ على سيبويه ، وكتاب الزيادة المنتَزَعة من كتاب سيبويه ، وكتاب الاشتقاق ، وكتاب المذكّر والمؤنث ، ومعاني القرآن ويُعْرَفُ بالكتاب التّام ، وكتاب احتجاج القُرّاء ، وإعراب القرآن ، ومعنى كتاب الأوسط للأخفش ، والمدخل في النحو ، وكتاب الإعراب ، وكتاب التصريف ، وكتاب البلاغة ، وقواعد الشعر ، وله في تاريخ النحاة « طبقات النحويين البصريين وأخبارهم » ، وله في الأدب كتابه المشهور « الكامل » ، توفي في بغداد في سنة ٢٨٥ هـ في خلافة المعتضد .

(١) القافية في هذا البيت اسم وهو ضمير ياء المتكلم .
(٢) القافية في هذا البيت هي حرف الياء المحذوف والمعوّض عن ضمّته المقدّرة عليه للثقل بتنوين ، وليست القافية اللّام المنوّنة نفسها كما قد يُتَوَهّم إذ لو كانت كذلك لوقع الاختلاف في القافية بين البيتين .
(٣) لهذا الكتاب قصة « قال أبو عليّ الفارسي نظرتُ في المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلّا بمسألة واحدة وهي وقوع إذا ـ ويقصد الفجائية إذا ربطت الجواب بالشرط في الجملة الأسمية بدل فاء الجواب ـ جواباً للشرط في قوله تعالى : ﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾ « من آية ٣٦ من سورة الروم » ، ويزعمون أنّ سبب عدم الانتفاع به أنّ هذا الكتاب أخذه ابن الراوندي الزنديق عن المبرّد وتناوله الناس من ابن الرّاوندي فكأنه عاد عليه شؤمه فلا يكاد ينتفع به .

ب) الطبقة الخامسة الكوفية

ثَعْلَب[1] :

هو شيخ هذه الطبقة التي واكبت الطبقة السابعة البصرية ، وهو أبو العبّاس أحمد بن يحيى المعروف بثَعْلَب ، مولى بني شيبان ، وُلد ببغداد ونشأ فيها وعاصر هناك فريقاً كبيراً من علماء البصرة والكوفة، تلقّى عن ابن الأعرابي المتوفى في سنة ٢٣٢ هـ الذي كان أحد العلماء باللغة والمشار إليه فيها والذي كان يزعم أنّ الأصمعي وأبا عبيدة معمر بن المثنى - وهما من هما - لا يعرفان من اللغة قليلاً ولا كثيراً، وتلقّى أيضاً عن ابن قادم وغيره ، تزعّم ثَعْلَب رياسة النحو للكوفيين ، وكان إمامهم في زمانه ليس في النحو فقط بل في اللغة أيضاً ، ويعدّ آخر الكبار في المدرسة الكوفية، أخذ عنه عليّ بن سليمان الأخفش الأصغر ، كان سريع الحفظ ذا حافظة واعية يستظهر ما يقرأه ، فحفظ كتب الكسائي والفرّاء واستطاع أن يقرأ بنفسه كتاب سيبويه ، اتصل بالخلفاء والأمراء في بغداد ، أدّب ابن الخليفة المعتزّ ، التقى في بغداد بالمبرّد زعيم البصريين آنذاك الذي نافسه شرف الرياسة العلمية والمنزلة عند الخلفاء والأمراء فكانت بينهما مناظرات ومجادلات كما ذكرنا من قبل ، وكان المبرّد يتطلّب لُقْيا ثعلب كثيراً فيراوغه ويتلكّأ عن قبول التحدّي ، من مصنفاته النحوية : اختلاف النحويين ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، حدّ النحو ، وله في اللغة : الفصيح ، وقد خطّاه الزّجاج في بعضه ، ومن مصنّفاته الأدبية : مجالس ثَعْلَب ، توفي في بغداد من صدمة دابّة له في الطريق لم يسمع وقع حوافرها وراءه لصممه وذلك في سنة ٢٩١ هـ .

---

(١) انظر في ترجمته : أبا الطيب اللغوي ٩٥ ، والزبيدي ١٤١ ، والأنباري ٢٢٨ ، والقفطي ١ : ١٣٨ ، وابن العماد ٢ : ٢٠٧، والفهرست ١١٦ ، ومعجم الأدباء ٥ : ١٠٢ ، والبغية ١ : ٣٩٦ .

وجوه الخلاف بين البصريين والكوفيين

ذكرنا فيما سبق الأسباب التي نشأ عنها الخلاف بين الفريقين ، وتحدّثنا عن منهج كلٍّ منهما في البحث والاحتجاج ، ومسائل هذا الخلاف مبسوطة في مواضعها من كتب القواعد النحوية ، وقد جمع الأنباري طائفة منها في كتابه « الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » فشرح مائة وإحدى وعشرين مسألة تدور حول أنواع من الخلاف ، منها ما يرجع الخلاف فيه إلى العامل ، ومنها ما يرجع الخلاف فيه إلى الإعراب والبناء ، ومنها ما يرجع الخلاف فيه إلى الحقيقة اللغوية أو النحوية لبعض الكلمات ، ومنها ما يرجع الخلاف فيه إلى التقديم والتأخير في نسج الجملة وترتيب كلماتها ، ومنها ما يرجع الخلاف فيه إلى غير ذلك من شتّى النواحي الإعرابية والصرفية .

وفيما يأتي طائفة من مسائل الخلاف توضّح وجوه الرأي عند الفريقين وأساليبهم في البحث وطرائقهم في الاستدلال .

١) وقوع الفعل الماضي حالاً :

مذهب الكوفيين أنّه جائز ، وإليه ذهب الأخفش الأوسط من البصريين ، ومذهب البصريين أنّه لا يجوز .

وحجّة الكوفيين النقل[١] والقياس .

أمّا النقل ففي القرآن الكريم : ﴿ أو جاءوكم حَصِرَتْ صدورُهم ﴾[٢] ، فَحَصِرَتْ فعل ماض وهو مع فاعله في موضع الحال ، والتقدير « حَصِرَةً[٣] صدورُهم » والدليل على هذا التقدير عند الكوفيين قراءة مَنْ قرأ ﴿ أو جاءوكم حَصِرَةً صدورُهم ﴾

---

(١) النقل هو السماع مطلقاً قرآناً كان أو كلاماً للعرب شعراً ونثراً .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة النساء ، حَصِرَتْ صدورُهم : أي ضاقت .

(٣) حَصِرَة : صفة مشبّهة وهي مشتقّة على ما ينبغي للحال .

وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضّل عن عاصم[1] .

وقال أبو صخر الهُذَلي :

وإنّي لتعروني لذكراكِ هِزّةٌ[2] كما انتفض العصفور بلّله القَطْرُ

فجملة «بلّله القطر» التي فعلها ماضٍ في موضع الحال .

وقد احتجّ الكوفيون أيضاً بقياسين .

أمّا القياس الأول فهو أنّ كلّ ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً من المعرفة نحو «مررت برجلٍ قاعدٍ» و«مررتُ بالرجل قاعداً» ، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة بالاجماع بين البصريين والكوفيين نحو «مررتُ برجلٍ قَعَدَ» فينبغي قياساً أن يجوز وقوعه حالاً من المعرفة نحو «مررتُ بالرجل قَعَدَ» . ويؤيّد هذا القياس عند الكوفيين ويقوّيه قياسٌ آخر قاسوه أيضاً وهو أنّا أجمعنا بصريين وكوفيين على أنّه يجوز أن يُقام الفعل الماضي مُقام الفعل المستقبل كما في قوله تعالى ﴿ وإذ قالَ الله يا عيسى بنَ مريم ﴾[3] أي «يقولُ» في المستقبل ، وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز قياساً أن يقام الماضي مقام الحال[4] فيقع حالاً .

وحجّة البصريين أنّ الفعل الماضي لا يدلّ على الحال فلا يقوم مقامه ، لأنّ ما يوضع موضع الحال إنّما هو ما يصلح أن يُقال فيه الآن أو الساعة كالفعل المضارع مثلاً نحو «مررت بزيد يضربُ» و«نظرت إلى عمرو يكتبُ» ، وهذا لا يصلح في الفعل الماضي إذ لا يُقال الآن أو الساعة مع هذا الماضي ، فينبغي لذلك ألّا يكون الفعلِ الماضي حالاً ، ولهذا

(١) القراء السبعة هم : في الشام عبد الله اليحصبي المعروف بابن عامر المتوفى في سنة ١١٨هـ ، وفي مكة عبد الله بن كثير المتوفي في سنة ١٢٠هـ ، وفي الكوفة عاصم بن أبي النّجود المتوفي في سنة ١٢٧هـ ، وفي البصرة أبو عمرو بن العلاء المتوفي في سنة ١٥٤هـ ، وفي الكوفة أيضاً حمزة بن حبيب الزيات المتوفي في سنة ١٥٦هـ ، وفي المدينة نافع بن عبد الرحمن المتوفى في سنة ١٦٩هـ ، وفي الكوفة كذلك عليّ بن حمزة الكسائي المتوفى في سنة ١٨٩هـ ، وقيل إنّ السابع في البصرة وهو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي المتوفي في سنة ٢٠٥هـ وليس السابع الكسائي ، واشتهرت بعد هذه السبع ثلاث قراءات تمّت بها عشراً وهي قراءة يعقوب المذكور على الراجح أو الكسائي على المرجوح ، وقراءة يزيد بن القعقاع المشهور في كتب القراءات بأبي جعفر المتوفي في سنة ١٣٢هـ ، وقراءة خلف بن هشام المتوفى في سنة ٢٣٩هـ ، أمّا ما وراء ذلك من القراءات فيعدّ شاذاً .

(٢) وفي رواية «نُفْضَةٌ» والمعنى واحد .

(٣) من الآية ١١٦ من سورة المائدة ، أي يقول الله لعيسى في يوم القيامة .

(٤) بدليل كون الحال والمستقبل من معاني الفعل المضارع .

لم يجز أن يُقال « ما زال زيدٌ قامَ » و« ليس زيدٌ قامَ » لأنّ ما زال وليس فعلان ماضيان يطلبان الحال وقام لا تدلّ على الحال لأنّها فعل ماضٍ ، فلّما لم يجز هذان المثالان دلّ ذلك على أنّ الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً .

ولا يُحْتَجُّ على البصريين بأنّ الماضي إذا دخلت عليه « قد » نحو « مررت بالرجل قد قعد » جاز أن يكون حالاً باتفاق البصريين والكوفيين ، لأنّ « قد » هي التي تقرّب الماضي من الحال وليس الفعل نفسه بمعنى الحال لأنّه فعل ماضٍ والماضي لا يدلّ بطبيعته على الحال .

ويردّ البصريون على الكوفيين في استشهادهم بالآية بأنّه لا حجّة لهم فيها من أربعة أوجه :

أ ـ أن تكون « حَصِرَتْ صدوُرهم » صفة ثانية لقوم المجرورة في أوّل الآية ، وأوّل الآية هو قوله تعالى : ﴿ إلاّ الذين يَصِلُونَ إلى قومٍ بينكم وبينهم ميثاق ﴾[1] ثم جاءت ﴿ أو حَصِرَت صدورهم ﴾[2] .

ب ـ أن تكون « حَصِرَت صدورهم » صفة لقومٍ مقُدّر والتقدير « إلاّ الذين يَصِلُونَ إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق ، أو جاءوكم قوماً حَصِرَت صدورهم » والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بإجماع الفريقين .

ج ـ أن يكون « حصرت صدورهم » خبراً بعد خبر ، كأنّه قال : « أو هم جاءوكم » ثم أخبر مرة ثانية فقال : « حصرت صدورهم » ويكون التقدير « هم جاءوكم ، هم حصرت صدورهم » فهم مبتدأ وجاءوكم خبر أوّل وجملة حصرت صدورهم خبر ثانٍ .

د ـ أن تكون جملة « حصرت صدورهم » محمولةً على الدعاء، وليست في موضع نصب

---

(١) « قومٍ » موصوف ، و« بينكم وبينهم ميثاق » صفة أولى ، و« حَصِرَتْ صدورهم » صفة ثانية .

(٢) قال تعالى : ﴿ ودّوا لو تكفرون كما كفروا فتكونونَ سواءً فلا تتّخذوا منهم أولياءَ حتى يهاجروا في سبيل الله فإن تَوَلّوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليّاً ولا نصيرا * إلاّ الذين يَصِلُونَ إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاء وكم حصرت صدورُهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم الآيه . . . ﴾ . ودّوا : أي المنافقون ، فخذوهم: اي بالأسر ، يَصِلُونَ : أي يلجؤون ، إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق : أي عهدٌ بالأمان لهم ولِمَنْ وَصَلَ إليهم ، أوالذين جاءوكم وقد حصرت صدورهم اي ضاقت عن أن يقاتلوكم مع قومهم ، أو يقاتلوا قومهم معكم ، اي ممسكين عن قتالكم وقتالهم ، فلا تتعرّضوا لهم بأخذ اي بأسر ولا قتل .

حال ، فكأنّه قال : « ضَيَّقَ اللهُ صدورَهم » كما يُقال : « جاءني فلانٌ وسَّعَ الله رزقَه » فاللفظ لفظ الماضي ومعناه دعاء وإذا كان الدعاء من الله تعالى فإنّ المقصود به إيجاب ذلك عليهم ، وعلى هذا تكون جملة « حصرت صدورهم » لا موضع لها من الإعراب لأنّها جملة دعائية .

ويرّد البصريون على الكوفيين احتجاجهم بالبيت بأنّ قول الشاعر « كما انتفض العصفور بلّله القطر » إنّما جاز مجيء الماضي فيه حالاً لأن الأصل « قد بلّله القطر » « وقد » تقرّب الماضي من الحال ، إلاّ أنّ « قد » حُذفت لضرورة الشعر ، فلمّا كانت « قد » مقدّرة نزّلت منزلة الملفوظ بها ولا خلاف بين الفريقين في أنّه إذا كان مع الفعل الماضي « قد » فإنّه يجوز أن يقع حالاً .

وأمّا قول الكوفيين إنّ الماضي يصلح أن يكون صفة للنكرة ولذا يصلح أن يقع حالاً من المعرفة قياساً على جواز مجيء قائم أو قاعد صفة للنكرة وحالاً من المعرفة فهذا القياس فاسد لأنّه إنّما جاز أن يقع نحو قائم أو قاعد حالاً من المعرفة لأنّه اسم فاعل ، واسم الفاعل يراد به الحال لذاته بخلاف الفعل الماضي فإنّه لا يراد به الحال لذاته فلم يجز أن يقع حالاً .

وأمّا قول الكوفيين إنّه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل ولهذا جاز أن يقوم مقام الحال ، فهذا القياس لا يستقيم وذلك لأنّ الماضي إنّما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع فقط على خلاف الأصل بدليل يدل عليه كقوله تعالى : ﴿ وإذ قال الله يا عيسى بنَ مريمَ ﴾ فلا يجوز فيما عداه لأنّا ينبغي أن نبقَى فيما عداه على الأصل ، فكذلك يقوم الماضي مقام الحال على خلاف الأصل فقط ولكن لدليل يدلّ عليه ، وذلك إذا دخلت على الماضي « قد » أو كان الماضي وصفاً لمحذوف ولم يجز فيما عداه لأنّا بقينا على الأصل فيه[1] .

٢) عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض :

نحو مررتُ بكَ وزيدٍ ، أجازه الكوفيين ورجّح ابن مالك مذهبهم ، ومنعه البصريون ، وحجة الكوفيين أنّ ذلك قد جاء في التنزيل وكلام العرب ، قال تعالى : ﴿ واتقوا الله الذي تساءَلُونَ به والأرحامِ ﴾[2] بخفض الأرحامِ وهي قراءة أحد السبعة

(١) انظر الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ١ : ٢٥٢ ـ ٢٥٧ .

(٢) القراءة الأصلية وهي قراءة بقية السبعة ولا شاهد فيها على ما نحن فيه وهي القراءة التي أخذ بها البصريون ﴿ واتقوا الله الذي تَسَّاءلون به والأرحامَ ﴾ والمعنى على هذه القراءة « اتقوا الله الذي تَسَّاءلون به فيما بينكم حيث يقول بعضكم لبعض أسألك بالله وآتقوا الأرحامَ أن تقطعوها » أمّا على قراءة حمزة فيكون المعنى « اتقوا

وهو حمزة ، وقال تعالى : ﴿ ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكمْ فيهنّ وما يُتلى عليكم في الكتاب ﴾ [1] فموضع « ما » الموصولة خفض لأنّه عطف على الضمير الذي هو في محلّ جرّ في « فيهنّ » وقال تعالى : ﴿ وصدٌّ عن سبيل الله » وكفرٌ به ، والمسجدِ الحرام ﴾[2] فعطف المسجد على الهاء في به ، وقال الشاعر :

فاليوم قد[3] بتَّ تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ[4]

فالأيام معطوف على الكاف في بك والتقدير « بك وبالأيّام » وقال الآخر :

أكرُّ على الكتيبة لا أبالي أفيها كان حتفي أم سواها[5]

فعطف الشاعر « سواها » بحرف العطف « أم » على الضمير المجرور محلاً في « فيها » والتقدير « أم في سواها » .

وحجة البصريين في منع ما ذهب إليه الكوفيون أنّ الجارّ مع المجرور بمنزلة شيء واحد ، والضمير إذا كان مجروراً أي إذا كان ضمير جرّ اتّصل بالجار لفظاً ولم ينفصل منه أبداً ، بخلاف ضمير الرفع وضمير النّصب فإنّهما قد يتصلان برافعهما وناصبهما وقد ينفصلان ، فإذا عطفت اسماً ظاهراً على الضمير المجرور فكأنّك قد عطفتَ هذا الاسم على الحرف الجارّ أيضاً وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

وحجتهم أيضاً أنّ النحاة اتفقوا على أنّه لا يجوز عطف الضمير المجرور على المظهر المجرور فلا يجوز أن يقال « مررتُ بزيدٍ وكَ » فكذلك ينبغي أن لا يجوز العكس فلا يقال

= الله الذي تَسَاءلونَ به وبالأرحام » لأنّهم كانوا يتناشدون بالرحم أيضاً كما يتناشدون بالله ، وتمام الآية ﴿ إنّ الله كان عليكم رقيباً ﴾ « آية ١ من سورة النساء » .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء ، ويستفتونك : أي يطلبون منك الفتوى في شأن النساء وميراثهن قل لهم الله يفتيكم فيهنّ وما يتلى عليكم في الكتاب ، أي القرآن من آية الميراث .

(٢) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة

(٣) وفي رواية ثانية « قرّبْتَ » بمعنى أخذتَ وشرعت بدلاً من « قد بتَّ » وفي رواية ثالثة « أنشأتَ » .

(٤) من شواهد سيبويه التي لم يعزها أحد لقائل معيّن ، والمعنى قد شرعت أو قرّبت الآن أيّها الرجل تشتمنا وتذمّنا وتنال منّا بالصّريح بعد ذمّك وسبّك فينا بالكناية ،وقد كانت قبل ذلك بينناوبينك محبّة عظيمة لاتقتضي ذلك ، وحيثما صدر فينا منك ما ذكر ، وإن كنتَ فعلتَ ذلك ، ففارقنا لأنّ هذا ليس بعجيب منك لأنّك أهله وليس عجيباً من هذا الزمان الذي فسد كلُّ مَنْ فيه ، والفاء في قوله « فاذهب » واقعة في جواب شرط مقدّر أي « إن تفعل ذلك فاذهب » والفاء في قوله « فما » للتعليل .

(٥) المعنى : أفي هذه الكتيبة أي أبسبب هذه الكتيبة كان هلاكي أم في كتيبة أخرى أي بسبب كتيبة أخرى ، وقائل هذا البيت هو قيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلى والمعروف أيضاً بقيس بن الملوّح العامري المتوفى في سنة ٦٨ هـ .

« مررتُ بكَ وزيدٍ » لأنّ الأسماء سواء كانت ضمائر أو أسماء ظاهرة مشتركة في أحكام العطف فما لا يجوز أن يكون معطوفاً لا يجوز أن يكون معطوفاً عليه .

وأمّا جواب البصريين عمّا استشهد به الكوفيون من قراءة حمزة فقد قالوا في تأويل هذه القراءة إنّه لا حجّة للكوفيين في قوله تعالى : ﴿ تساءَلُونَ به والأرحامِ ﴾ من وجهين :

أحدهما أن الأرحام ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور ، وإنّما هو مجرور بالقسم والتقدير : أقسمُ والأرحامِ أي أقسم بالأرحام فالواو واو القسم والجرّ وذلك على عادة العرب في تعظيم الأرحام والقسم بها وجواب القسم هو قوله تعالى في آخر الآية « إنّ الله كان عليكم رقيباً » .

والوجه الثاني أنّ «الأرحامِ » مجرور بباءمقدّرة غير الباء الملفوظِ بها، وحذفت لدلالة الأولى عليها ، والتقدير «وبالأرحامِ » ولهذا الحذف شواهد كثيرة فالعرب تقول : ما كلُّ بيضاءَ شحمةً[1] ولا سوداءَ تمرةً[1] ، يريدون : ولا كلُّ سوداءَ تمرةً[1] ، فيحذفون « كلّ » الثانية لدلالة الأولى عليها ، وقال أبو دؤاد الإيادي :

أكُلَّ امرئٍ تحسبين[2] امرءاً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارا[3]

أراد « وكلَّ نارٍ » فاستغنى عن تكرير « كلّ » .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهنّ وما يُتْلَى عليكم في الكتاب ﴾ فإنّه لا حجّة للكوفيين بالآية من وجهين :

أحدهما : أنّا لا نسلّم أنّه في موضع جرّ وإنّما هو في موضع رفع بالعطف على « اللهُ » والتقدير « الله يفتيكم فيهنّ ويفتيكم فيهنّ ما يتلى عليكم وهو القرآن » وهو أوجه الوجهين .

والثاني : أنّا نسلّم أنّه في موضع جرّ ولكن بالعطف على اسم ظاهر هو « النساء » من

---

(١) بنصب شحمة وتمرة على أنّ ما حجازية تعمل عمل ليس ، وبرفعهما على أنّ ما تميمية مهملة وهما خبران للمبتدأ « كلُّ » .

(٢) بكسر السين وفتحها في المضارع وهو بمعنى تظنّين ، أما حسب الماضي بمعنى ظَنَّ فهو بكسر السين فقط .

(٣) الهمزة للاستفهام الإنكاري ، كلَّ مفعول أول مقدّم لتحسبين وامرىء مضاف إليه ، تحسبين فعل مضارع وياء المخاطبة فاعل ، امرءاً مفعول به ثانٍ ، ونارٍ : الواو حرف عطف والمعطوف محذوف والتقدير « وكلَّ نارٍ » ، توقّدُ فعل مضارع أصله تتوقّد فحذفت إحدى التاءين للتخفيف ، والجملة صفة لنار ، ونارا معطوف على امرءاً السابق والمعطوف على المنصوب منصوب .

قوله : ﴿ يستفتونك في النساء ﴾ لا على الضمير المجرور في « فيهنّ » .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ وصدٌّ عن سبيل اللهِ وكفرٌ بهِ والمسجدِ الحرامِ ﴾ فلا حجة للكوفيين فيه أيضاً إذ « المسجدِ » مجرور بالعطف على اسم ظاهر هو « سبيلِ » لا بالعطف على « به » والتقدير « وصدٌّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام » ، والمعنى والسّياق يؤيّدان ذلك لأنّ إضافة الصدّ عن المسجد أكثر وأولى في الاستعمال من إضافة الكفر به . ألا ترى أنّ العرب يقولون « صددتهُ عن المسجد » ولا يكادون يقولون « كفرتُ بالمسجد » .

وأمّا قول الشاعر « فإذهب فما بكَ[1] والأيامِ من عجب » فلا حجة للكوفيين فيه كذلك لأنّه مجرور على القسم لا بالعطف على الضمير والتقدير « أقسم والأيامِ » بمعنى أقسم بالأيام ، وجملة القسم لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جملة قسم من جهّة ، ولأنها من جهة أخرى معترضة بين المبتدأ المؤخّر وهو « عجَبٍ » المجرور لفظاً بمن الزائدة المرفوع محلاً وخبره المقدَّم وهو الجار والمجرور « بك » ، والجملة المعترضة لا موضع لها من الإعراب .

وأمّا قول الشاعر « أفيها كان حتفي أم سواها » فلا حجة فيها للكوفيين كما يقولون لأنّ « سوى » منصوبة على الظرفية المكانية أو مجرورة بفي مقدّرة وليست مجرورة على العطف على الضمير المجرور محلاً في « فيها » .

٣) العامل في المفعول به النصب :

ذهب جمهور الكوفيين إلى أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل والفاعل جميعًا .

وذهب البصريون إلى أنّ الفعل وحده هو العامل في الفاعل والمفعول به معاً ، أي هو عامل الرفع في الأول وعامل النصب في الثاني .

وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ العامل في الفاعل هو الفعل وأنّ العامل في المفعول به هو الفاعل فهو الذي نصبه .

وذهب أبو الحسن عليّ الأحمر من الكوفيين إلى أنّ عامل النصب في المفعول به هو معنى المفعولية ، وأنّ عامل الرفع في الفاعل معنى الفاعلية .

وهذا يعني أنّ العامل عند الجميع ـ ما عدا الأحمر ـ هو عامل لفظيّ ، وأنّه عند

---

(١) ما نافية تميمية مهملة ، ولا يجوز أن تكون حجازية عاملة عمل ليس لأنّ شرط الحجازية أن لا يتقدّم خبرها على اسمها .

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ : ٤٦٣ ـ ٤٧٤ .

الأحمر عامل معنويّ في الفاعل والمفعول به على حدّ سواء .

وحجج جمهور الكوفييْن هي :

ـ أنّه لا يكون مفعول به إلّا بعد فعل وفاعل ، فيكون عامل النصب في المفعول به هو الفعل والفاعل معاً .

ـ وأنّه لو كان الفعل وحده هو عامل النصب في المفعول به ـ كما يقول البصريون ـ لكان يجب أن يليه المفعول به مباشرة وأن لا يُفْصَلَ بينهما بأيّ فاصل .

ـ وأنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد بدليل أنّ علامة إعراب الفعل في الأفعال الخمسة تقع بعد الفاعل ، ولولا أنّ الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل لما جاز أن يقع إعراب الفعل بعد الفاعل .

ـ وأنّ آخر الفعل الماضي يُبْنَى على السكون إذا اتّصل به ضمير الفاعل نحو ضربْتُ كراهة اجتماع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة، ولولا أنّ ضمير الفاعل بمنزلة حرف من الفعل نفسه لما سكنت لام الفعل لأجله .

أما حجج البصريين فهي :

ـ أنّ الفعل وحده له تأثير في العمل باتفاق الفريقين ـ أي البصريين والكوفيين ـ أمّا الفاعل فهو اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل في حدّ ذاتها عند الفريقين ، وهو حين اقترن بالفعل على أنّه فاعل له ما زال باقياً على أصله في الاسمية ، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل .

ـ وأنّ ارتباطَ ما لا تأثير له في العمل وهو الفاعل مع ما له تأثير في العمل وهو الفعل واجتماعَهما معاً في تركيب واحد ينبغي أن لا يكون له تأثير في إعمال الفاعل كالفعل ومعه في المفعول به على ما يقول به جمهور الكوفيين .

وقد أجاب البصريون عن حجج جمهور الكوفيين بما يأتي :

ـ إنّ قول جمهور الكوفيين إنّ الناصب للمفعول به هو الفعل والفاعل جميعاً لأنّه لا يكون إلّا بعدهما لا يدلّ على أنّهما معاً العاملان فيه ، لأنّ الفاعل كما ذكرنا اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل دائماً .

وبهذا يبطل أيضاً قول من ذهب من الكوفيين إلى أنّ الفاعل وحده هو العامل في المفعول به .

ـ وإنّ ما قاله جمهور الكوفيين من « أنّه لو كان الفعل وحده هو عامل النصب في المفعول به لكان يجب أن يليه المفعول به مباشرة وأن لا يفصل بينهما بأيّ فاصلٍ » باطل ، فإننا وهم معنا مجمعون على أنه يجوز أن يُقال : « إنّ في الدار زيداً » و« إنّ عندك لعَمْراً » فنُصِبَ الاسم بإنّ ولم يَلِهَا فكذلك ها هنا ، وإذا لم يلزم ذلك في الحرف وهو أضعف من الفعل لأنّه فرع عليه في العمل فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى أولى .

أمّا ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية ومعنى الفاعلية فظاهر الفساد لأنّه لو كان الأمر كما زعم الأحمر لوجب أن لا يرتفع ما لم يسمّ فاعله أي نائب الفاعل في نحو « ضُرِبَ زيدٌ » لعدم وجود معنى الفاعلية فيه ، ولوجب أن يُنْصَبَ الاسم في نحو « مات زيدٌ » لوجود معنى المفعول به فيه[1] .

٤) مجيء كما بمعنى كيما :

ذهب الكوفيون إلى أنّ كما تأتي بمعنى كيما أي بمعنى التعليل ، وهم ينصبون بكما التي هي بمعنى كيما الفعل المضارع الواقع بعدها ولا يمنعون جواز الرفع[1] .

واستحسن المبرّد البصري ما ذهب إليه الكوفيون .

وذهب البصريون إلى أنّ كما لا تأتي بمعنى كيما أي لا تكون للتعليل ، وأنّه لا يجوز لذلك نصب ما بعد « كما » بل ينبغي رفعه[1] .

والخلاصة أنّ البصريين والكوفيين معاً يقولون بجواز نصب المضارع ورفعه بعد « كيما » ، ويختلفون في المضارع بعد « كما » ، فالبصريون يقولون برفعه[1] فقط لأن كما لا تأتي بمعنى كيما عندهم ، والكوفيون يقولون بجواز[1] رفعه وجواز نصبه لأنّ كما تأتي بمعنى كيما عندهم .

وحجج الكوفيين هي :

ـ أنّ نصب الفعل المضارع عندهم بعد « كما » هو على تقدير أنّ كما مثل كيما وحُذفت الياء من كما تخفيفاً .

ـ وأنّ ما في كما وفي كيما عندهم في حالة النصب زائدة غير كافّة .

---

(١) انظر الإنصاف ١ : ٧٨ - ٨٢ .

(١) رفع الفعل المضارع بعد كيما وبعدكما التي هي بمعناها هو عند البصريين والكوفيين على تقدير أنّ « ما » زائدة وكافة فيهما عند الفريقين .

ـ وأنّ نصب الفعل المضارع بعد كما جاء كثيراً في كلام العرب ، قال صخرُ الغَيِّ بن عبد الله الهُذَلي :

جاءَتْ كبيرٌ كما أُخَفِّرَها والقومُ صيدٌ كأنّهم رَمِدُوا[1]

أراد كيما أُخفِّرَها ، ولهذا المعنى أي بسبب معنى التعليل في كما انتصب الفعل المضارع أُخَفِّرَها .

وقال الشاعر[2] :

وطَرْفَكَ إمّا جئتنـا فاصرفَنَّهُ كما يحسِبوا أنّ الهوى حيث تنظُرُ

وقال الآخر[3] : لا تظِلمُوا الناسَ كما[4] لا تُظْلَمُوا[5] .

وقال عَدِيٌّ بن زيد العِبَادي :

إسْمَعْ حديثاً كما[4] يوماً تُحَدِّثَهُ عن ظهر غَيْبٍ إذا ما سائل سألا[6]

وحجّة البصريين أن الكاف في كما هي كاف التشبيه والجَر ، وليست كما هي كيما

---

(١) أخفِّرَها بتضعيف الفاء أي امنَعَها وأُجيرَها وأُؤَمِّنَها وأكونَ لها خفيراً ، والصِّيد بكسر الصّاد جمع أَصْيَد وهو الوصف من الصَّيَد بفتح الصاد والياء وهو الكِبْر والطموح ، وأصل الصَّيَد داء يأخذالإبل أي يصيبها في رؤوسها فترفعها وتسمو بها ، فإذا كان الصَّيَد في الرجّل كان من كبر وطموح وليس من مرض ، وقد عدّ الكوفيون كما بمعنى كيما مؤلفة من كي الناصبة للمضارع وما الزائدة غير الكافة ، وهذا البيت من قصيدة لصخر ، وكان صخر قد قتل جاراً لبني الرّمداء فحرّض أحد بني الرمداء قومه على صخر ليطالبوا بدم القتيل فبلغ ذلك صخراً فقال القصيدة .

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة ، وقيل هو جميل بن معمّر العذري صاحب بثينه ، والطَّرف العين ، وإمّا مركّبة من إن الشرطية وما الزائدة المؤكِّدة ، واصرفَنّه : أي حوّله إلى جهة أخرى غير جهتنا .

(٣) هو من أرجوزه لرؤبة بن العجّاج ، والعجّاج توفي في سنة ٩٧هـ في الدولة الأموية ، وابنه رؤبة توفي في سنة ١٤٥هـ في أوائل الدولة العباسية ، ورؤبة ـ وكذلك أبوه ـ من فصحاء العرب الذين يحتجّ بكلامهم ، قال الزمخشري : هو ـ أي رؤبة ـ من أمضغ العرب للشّيح والقيسوم ، يريد بذلك تحقيق كونه بدوّياً ، وليس حقيقة المضغ لأنّ هذين النبتين لا يمضغها الآدميون .

(٤) كما بمعنى التعليل .

(٥) استدل الكوفيون بهذا أيضاً على أنه لا يضرّ الفصل بين كما الناصبة والفعل المضارع المنصوب بكما بلا النافية .

(٦) استدّل الكوفيون بهذا البيت أيضاً على أنّه لا يضرّ الفصل بين كما الناصبة والفعل المضارع المنصوب بكما بالظرف ، إسْمَع : بمعنى احفظ ، إذا ما سائل سألاَ : ما حرف زائد ، وجواب اسم الشرط « إذا » محذوف يفسّره المذكور ، والتقدير « إذا سأَلَ سائلٌ سألاً تحدّثُه عن ظهر غيب » .

التي حذفت ياؤها تخفيفاً ، وقد أُدخِلَتْ على الكاف ما الزائدة فكفّتها عن العمل وهو الجرّ وجُعِلاَ بمنزلة حرف واحد ، كما أدخلت ما الزائدة على رُبَّ فكفّتها عن العمل وهو الجرّ وجُعِلاَ بمنزلة حرف واحد ، ويلي « كما » الفِعلُ كربّما لزوال صفة حروف الجرّ عنهما ، وكما أنهم لا ينصبون الفعل بعد « ربّما » فكذلك لا ينصبونه بعد « كما » .

وأجاب البصريون عمّا احتج به الكوفيون من الأبيات بأنّه لا حجّة لهم فيها جميعاً .

فالبيت الأول روي بالرفع « كما أخفُرُها » وهي الرواية الصحيحة ، وقد رواه الفراء وهو من أصحابهم واختار بعد أن رواه الرفع فيه .

والبيت الثاني روايته هي « لكي يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظر » أي لحسبانهم ، وليست رواية هذا البيت « كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظر » .

والبيت الثالث روايته للواحد وبرفع الفعل تُظْلَمُ فقد روي « لا تَظْلِمِ الناسَ كما لا تُظْلَمُ » .

والبيت الرابع لا حجّة فيه لأنّ الرواة اتفقوا على أنّ الرواية « كما يوماً تحدّثُهُ » بالرفع ولم يروه أحد بالنصب إلاّ المفضّل الضبّيّ وحده ، وقد أجمع الرواة من نحاة البصرة والكوفة على خلافه والمخالِفُ له أقوم منه بعلم العربية[1] .

٥) نعم وبئس والخلاف بين البصريين والكوفيين في أنّهما اسمان أو فعلان

ذهب الكوفيون إلى أنّهما اسمان بمعنى الممدوحُ والمذمومُ مبتدآن[2] ، وذهب البصريون إلى أنّهما فعلان ماضيان جامدان للمدح والذمّ لا يتصرّفان وهو ما عليه التعليم في زماننا ، وإليه ذهب الكسائيّ من الكوفيين .

وحجّة الكوفيين دخول حرف الخفض عليهما فإنّه سمع عن العرب قولهم[3] « ما

---

(١) انظر الإنصاف ٢ : ٥٨٥ - ٥٩٢ .

(٢) يقال مثلاً « نعم الرجلُ زيدٌ » فتكون نعم عند الكوفيين مبتدأ بمعنى اسم المفعول الممدوح وفي حكمه والرّجلُ نائب فاعل لنعم وزيدٌ خبر المبتدأ ، وإذا قيل « نعم رجلاً زيدٌ » أعربت نعم عندهم مبتدأ لأنها بمعنى اسم المفعول الممدوح وفي حكمه والضمير المستتر نائب فاعل لنعم ورجلاً تمييز وزيدٌ خبر المبتدأ .

(٣) زيدٌ مبتدأ عند التميميين الذين يهملون ما أو اسم ما العاملة عمل ليس عند الحجازيين ، والباء حرف جرّ

زيدٌ بنعمَ الرجلُ » وقال حسّان بن ثابت الشاعر الإسلامي الذي يحتجّ به : :

ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤلِفُ بيتَه أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصْرِما[1] ؟

وحكي عن بعض فصحاء العرب[2] أنّه قال : نِعْمَ السّيرُ على بئسَ[3] العَيْرُ .

ومن الكوفيين مَنْ قال إنّ الدليل على أنّهما اسمان أنّ العرب تقول : « يا نِعْمَ[4] المولى ويا نِعْمَ النصيرُ » .

ونداء نعم يدلّ على اسمّيتها لأنّ النداء من خصائص الأسماء، ولو كان « نِعْمَ » فعلاً لما نودي .

قال هؤلاء الكوفيون : ولا يجوز قول البصريين إنّ المنادى إسم آخر محذوف للعلم به ، والتقدير فيه «يا اللهُ نِعْمَ المولى أنتَ ويا اللهُ نِعْمَ النصيرُ أنت » فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه، لأنّ المنادى إنّما يقدّر اسماً محذوفاً إذا وليَ حرف النداء فعل أمر أو ما جرى مَجْراه وهو اسم فعل الأمر فقط نحو قراءة الكسائي وأبي جعفر المدني ويعقوب الحضرمي وأبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري وحميد الأعرج « ألا يا اسجدوا لله » أراد يا هؤلاء اسجدوا لله ، ونحو قول ذي الرّمة[5] :

= زائد ، نعم بمعنى الممدوح مبتدأ مبني على الفتح في محل جرّ بالباء وفي محلّ رفع بالابتداء ، والرّجلُ خبر المبتدأ ، والجملة خبر المبتدأ الأول أو خبر ما العاملة عمل ليس .

(١) ألستُ : الهمزة للاستفهام التقريري ، بنعم : الباء حرف جرّ زائد ، الجارُ : أراد به هنا الذي يستجير به الناسُ من الفقر والحاجة فينزلون في حماه ويستظلّون بظلّه ويجعلون عليه قضاء حاجاتهم ، يُؤْلِفُ بيتَه : ببناء الفعل للمعلوم اي يجعل المُقِلّ يألَفُ بيته وذلك ببسط الكفّ وبشاشة الوجه ، وأخو القِلّة : أي الفقير الذي لا يجد كفايته ، والمُصْرِم : أي المُعْدِم الذي لا يجد شيئاً ، ومُعْدِم من أعْدَمَ يُعْدِمُ فهو مُعْدِم ومُعْدَم وهو غير الفعل عَدِمَ الثلاثي يَعْدَم فهو عادم ومعدوم ، وتعرب مُصْرِماً بدل كلّ أو عطف بيان أو نعتاً لمُعْدِمَ أو توكيداً معنوياً أو معطوفاً عطف تفسير على «مُعْدِمَ المالِ» بإسقاط حرف العطف وهو الواو أو مفعولاً به لفعل محذوف والتقدير « يؤلف بيتَه مُصْرِماً » والجملة توكيد معنويّ لجملة يُؤْلِفُ بيتَه معدِمَ المال ، ومعدِم المالِ من إضافة اسم الفاعل لمفعوله والفاعل مستتر جوازاً ، وفاعل مُصْرِماً مستتر جوازاً أيضاً ، وتقدير الفاعل فيهما« هو» .

(٢) يجوز عودة الضمير على « بعض » مفرداً باعتبار اللفظ ، وجمعاً باعتبار المعنى فيقال « أنّهم قالوا » .

(٣) على حرف جرّ أصلي وبئس اسم بمعنى المذموم في محلّ جرّ بعلى والعيرُ نائب فاعل لبئس .

(٤) يا حرف نداء ونِعْمَ اسم بمعنى الممدوح منادى والمولى نائب فاعل لنعم

(٥) الرّمة : بضمّ الرّاء ، ويجوز كسرها وهو قليل ، واسمه غيلان بن عقبه ، وقد قال البيت في صاحبته ميّة .

ألا يا اسلمي يا دارَ مَيَّ على[1] البِلَى ولا زال مُنْهَلّاً بجرعائك القطْرُ[2]

ومن الكوفيين من قال إنّ الدليل على أنّهما ليسا بفعلين أنّه لا يحسن اقتران الزمان بهما مثلما يحسن في الأفعال فلا تقول « نِعْمَ الرجُلُ أمسِ أو غَداً » فلمّا لم يحسن اقتران الزمان بهما عُلِمَ أنّهما ليسا بفعلين .

وحجة البصريين على أنّهما فعلان اتصال الضمير البارز الفاعل المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف ، فقد جاء عن العرب أنّهم قالوا : نعما رجُلَيْنِ[3] ونعْمُوا رجالاً[3] ، وقد رفعا مع ذلك الفاعل الاسم المظهر في نحو « نعمَ الرجلُ وبئسَ الغلامُ » والفاعل المضمر في نحو « نعم رجلاً زيدٌ وبئس غلاماً عمرٌو » فدلّ ذلك على أنّهما فعلان .

ومن البصريين من قال إنّ الدليل على أنّهما فعلان ماضيان هو اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي يختصُّ بها الفعل الماضي فقط فلا يجوز الحكم بإسمية ما اتصلت به .

وقد اعترض الكوفيون على هذا بأنّ تاء التأنيث لا تختصّ بالفعل فقط كما ذكر البصريون لأنّها قد اتّصلت أيضاً بالحروف في قولهم « رُبَّتَ وثمَّتَ ولاتَ » وهذا يبطل ما ادعيتموه من اختصاصها بالفعل فيجوز إذا بطل الاختصاص أن تكون نعم وبئس اسمين لحقتهما تاء التأنيث الساكنة كما لحقت تاء التأنيث الحروف رُبَّتَ وثمَّتَ ولاتَ .

وأجاب البصريون عن ذلك بأنّ تاء التأنيث اللاحقة للفعل الماضي تكون ساكنة ، وتاء التأنيث التي في رُبَّ وثُمَّ تكون متحركة فبينهما فرق ، وأمّا لاتَ فالتاء ليست تاء تأنيث مزيدة فيها ، بل هي أصلية للفرق بين لا النافية ولات النافية ، فلات بناء على ذلك - كلمة

---

(١) على حرف جر بمعنى مِنْ .

(٢) البِلَى بكسر الباء مقصور وهو مصدر بَلِيَ الثوب يَبْلَى بَلَاءً وبِلًى إذا رَثَّ وقَدُمَ ، ومُنْهَلّاً اسم فاعل وتأتي اسم مفعول أيضاً فإذا كانت اسم فاعل كان أصلها مُنْهَلِلاً وإذا كانت اسم مفعول كان أصلها مُنْهَلَلاً ، وهما من انْهَلَّ المطرُ أي انسكب وانصبَّ ، والجرعاء رملة مستوية لا تُنْبِتُ شيئاً ، والقَطْر المطر ، والمعنى : يدعو لدار حبيبته بأن تدوم لها السلامة على مرّ الزمان من طارقات الحدثان وأن يدوم نزول الأمطار بساحاتها ، وكنّى بنزول الأمطار عن الخصب والنّماء اللّذين يستتبعان رفاهية أهلها . الا : حرف استفتاح وتنبيه ، يا حرف نداء والمنادى محذوف والتقدير « يا دارَ ميَّةَ » واسلمي فعل أمر مقصود به الدعاء ، ميَّ : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة على التاء المحذوفة من ميَّةَ لضرورة الوزن والمانع من الصّرف العلمية والتأنيث اللفظي والمعنوي ، ولا زال : الواو حرف عطف ولا حرف دعاء وزال فعل ماضٍ ناقص ، وفي هذا البيت شاهد آخر حيث أجرى « زال » مُجْرَى « كان » في رفعها الاسم ونصبها الخبر لتقدّم لا الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفي .

(٣) رجلَين ورجالاً تمييزان .

على حيالها أي بكاملها ، على أنّ التاء في لاتَ إذا كانت فرضاً تاء تأنيث مزيدة فيها فإنّها ليست مثل تاء التأنيث الساكنة والمتحركة من عدّة وجوه ، منها أنّ الكسائيّ كان يقف عليها بالهاء ويقول « ولاَهْ » في حين لا يجوز الوقف بالهاء على « ضَرَبَتْ » ولا على « رُبَّتَ وثُمَّتَ » .

وقد أجاب البصريون على شاهد الكوفيين بأنّ قوله « ألستُ بنِعْمَ الجارُ » وأمثاله ، إنّما هو على الحكاية المقدّرة ، وحرف الجرّ يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شُبْهَةَ في فعلّيته ، وعلى هذا يكون الأصل أَلَسْتَ بجارٍ[1] مَقُولٍ فيه نِعْمَ الجارُ » إلاّ أنّهم حذفوا الموصوف وأقاموا[2] الصفة مُقَامَه[2] فصار التقدير « ألستُ بمقولٍ فيه نعم الجار » ثم حذفوا الصفة التي هي « مقول » وأقاموا المحكيَّ بها مُقَامها فدخل حرف الجرّ على الفعل لفظاً وإن كان داخلاً على غيره تقديراً[3] .

٦) العامل في خبر ما العاملة عمل ليس في لغة أهل الحجاز :

ذهب الكوفيون إلى أنّ ما العاملة عمل ليس عند الحجازيين لا تعمل في خبرها النصب ، وخبرها منصوب بحذف حرف الخفض الزائد وليس بما نفسها .

وذهب البصريون إلى أنّ ما تعمل في الخبر النصب وهو منصوب بها .

وحجّة الكوفيين أنّ القياس في « ما » أنّها لا تعمل ألبتة ، أي تكون مهملة ، لأنّ الحرف إنّما يكون عاملاً إذا كان مختصّاً بالدخول على الأسماء أو على الأفعال كحروف الخفض وحروف الجزم ، أمّا الحرف غير المختّص فلا يعمل كحروف الاستفهام وحروف العطف وحروف النفي لأنّها تدخل على الاسم تارة وتارة على تدخل على الفعل ، فلمّا كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل ، ولذا كانت « ما » التي هي حرف نفي مهملة غير مُعْمَلَةٍ في لغة بني تميم ، وهو القياس عند الكوفيين ، وإنّما أعملها أهل الحجاز خلافاً للقياس لأنّهم شبّهوها بليس ـ التي هي فعل ناقص يرفع الإسم وينصب الخبر باتفاق البصريين والكوفيين ـ من جهة واحدة هي جهة المعنى ، وهو شبه ضعيف ، فلم تقو « ما » بعد عملها في الاسم على العمل في الخبر كما عملت ليس في الخبر باتفاق الفريقين لأنّ ليس فعل وما حرف ، والحرف أضعف من الفعل لذلك عملت ليس في الاسم والخبر معاً لأنّها الأقوى وعملت ما في الإسم فقط لأنّها الأضعف ، ولأنّ « ما » هي الأضعف لأنّها

---

(١) الباء حرف جرّ زائد .

(٢) مقامه : بفتح الميم وضمّها مصدر ميمي أو ظرف مكان، وهي هنا بالضمّ فقط لأنّها من الفعل الرباعي أَقَامَ الذي ذكر قبلها ، ولو كانت من الفعل الثلاثي قَامَ لكانت مَقَامَه بفتح الميم .

(٣) انظر الإنصاف ١ : ٩٧ـ ١١٤ .

حرف بطل أن يكون الخبر منصوباً بها ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض الزائد ، لأنّ الأصل « ما زيد بقائمٍ » فلمّا حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً .

وحجة البصريين على أنّ « ما » تنصب الخبر ، أنّ « ما » أشبهت الفعل « ليس » من جهتين : أنّها تدخل على المبتدأ والخبر مثل ليس ، وأنّها تنفي الحال مثل ليس أيضاً ، ويقوّي الشّبه بين ما وليس من هذين الوجهين دخول الباء الجارّة الزائدة في خبر ما كما تدخل الباء الجارّة الزائدة في خبر ليس ، فإذا ثبت أنّها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين القويّين وجب أن تجريٰ مَجْرَاها وأن تعمل عملها وعمل ليس الرفع والنصب فينبغي أن يكون عمل ما الرفع والنصب أيضاً .

ثم ردّوا على حجج الكوفيين فرأوا أنّ قولهم « إنّ القياس يقتضي أن لا تعمل ما » صحيح ابتداءً إلاّ أنّه وجد بين « ما » و« ليس » مشابهة من وجهين لا من وجه واحد كما يقول الكوفيون على ما أوضحنا ، وهي مشابهة قوّية تقتضي أن تعمل ما عملها بالإضافة إلى أنّ إعمال ما عمل ليس هو لغة القرآن ، قال تعالى « ما هذا بشراً » وقال تعالى « ما هنَّ أمّهاتِهم » .

وردّوا كذلك على حجج الكوفيين بأنّ الشبه بين ما وليس إنّما يضعف فيبطل عمل ما عمل ليس إذا تقدّم خبر ما على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء على خبر ما ، أو إذا فُصِلَ بين ما ومعموليها[(١)] ، ولذا تُهْمَلُ ما عند الحجازيين في هذه الأحوال ولا تعمل عمل ليس ، وبأنّ حذف حرف الجرّ الزائد لا يوجب النصب دائماً فإن كثيراً من الأسماء تدخلها حروف الجرّ الزائدة ولا تُنْصَبُ هذه الأسماء بحذفها مثل « كفى بالله شهيداً »[(٢)] ، و« بحسبك زيدٌ »[(٣)] و« ما جاءني من أحدٍ » بل ترفع هذه الأسماء على الفاعلية أو على أنها خبر مقدّم[(٤)]

---

(١) يشترط لإعمال ما النافية عمل ليس عند الحجازيين أن لا يُفْصَلَ بينها وبين معموليها بمعمول خبرها غير الظرف والجارّ والمجرور نحو : وما كلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أنا عارفُ ، ففي هذا المثال « ما » ملغاة عند الحجازيين لتقدّم معمول خبرها وكونه ليس ظرفاً للزّمان أو المكان ولا جارّاً ومجروراً ، ومثل هذا المثال في إلغاء إعمال « ما » عندهم قولنا « ما رغيفاً محمدٌ آكلٌ » وتعمل « ما » عندهم في نحو قولنا « ما الآنَ محمدٌ آكِلاً » و« ما في البيت محمدٌ آكِلاً » للفصل بين ما ومعموليها بمعمول خبرها ظرف الزمان والجار والمجرور .

(٢) كفى بالله شهيداً : بمعنى التعجّب ومعناه « ماأكفاه شهيداً» ولفظ الجلالة فاعل مرفوع محلاً مجرور لفظاً بحرف الجرّ الزائد ، شهيداً : تمييز .

(٣) بحسبك زيدٌ : بحسبك خبر مقدّم مرفوع محلاً مجرور لفظاً بحرف الجرّ الزائد وهو بمعنى كافيكَ .

(٤) انظر الإنصاف ١ : ١٦٥ - ١٧٢ .

٧) تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً :

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرّفاً نحو « تصبّب زيد عرقاً » و« اشتعَلَ الرأسُ شيباً » فيُقال : « عرقاً تصبّبَ زيد » و« شيباً اشتعل الرأسُ » ووافقهم المازني والمبرّد من البصريين .

وذهب أكثر البصريين وعلى رأسهم سيبويه إلى أنّ ذلك لا يجوز .

وحجة الكوفيين النقل والقياس : أمّا النقل فقد جاء ذلك في كلام العرب ، قال الشاعر[١] :

أتهجر ليلى[٢] بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب[٣]

لأنّ الأصل فيه « وما كان الشأنُ تطيبُ ليلى نفساً بالفراق » .

وأما القياس فإنّه يقضي عند الكوفيين بجواز تقديم المعمول التمييز « عرقاً وشيباً ونفساً » ونحوها على عامله الفعل المتصرّف « تصبّب واشتعل وتطيب » ونحوها قياساً على جواز تقديم المفعول به على عامله الفعل المتصرف باتفاق البصريين والكوفيين في نحو « ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً » الذي يجوز أن يُقال فيه عند الفريقين « عَمْراً ضَرَبَ زيدٌ » . وأضاف الكوفيون أنّه من العجيب أن يقيس البصريون وحدهم جواز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً نحو « راكباً جاء زيدٌ » على جواز تقديم المفعول به على عامله الفعل المتصرف الذي أجزناه نحن وهم ثم لا يجيزون قياس جواز تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف الذي أجزناه نحن الكوفيين مع ما بين المقيسَين والمقيس عليه من تشابه .

وحجة البصريين في أنّه لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه إذا كان فعلاً متصرفاً : أن التمييز هو الفاعل في المعنى ، فلم يجز تقديمه على الفعل كما لو كان فاعلاً[٤] لفظاً .

(١) قائله قيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلى وهو المعروف أيضاً بقيس بن الملّوح العامري ، ونسبه بعضهم إلى المخبّل السّعدي واسمه ربيع بن ربيعه بن مالك ، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان واسمه عبد الرحمن بن عبد الله .

(٢) وروي أيضاً « سَلْمَى » .

(٣) المعنى : ما ينبغي لليلى أن تهجر حبيبها وتفارقه وتبتعد عنه وعهدي بها والشان أنّ نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه ، والهمزة في « أتهجر » للاستفهام الإنكاري ، وما : الواو واو الحال ، كان فعل ماضٍ ناقص واسمها ضمير الشان ، وجملة « تطيب » من الفعل والفاعل الضمير المستتر جوازاً في موضع نصب خبر كان ، وجملة « ما كان نفساً بالفراق تطيب » في موضع نصب حال من ليلى .

(٤) البصريون لا يجيزون تقديم الفاعل على الفعل فإذا تقدّم نحو « زيدٌ قَامَ » أعربوه مبتدأ والجملة بعده خبر ،

وأضاف البصريون أنّ هذا الكلام لا ينطبق على الحال حيث أجزنا تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً نحو « راكباً جاء زيدٌ » لأنّ « زيدٌ » صاحب الحال هو الفاعل لفظاً ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار راكباً بمنزلة المفعول به فجاز تقديمه كما يجوز تقديم المفعول به في نحو « عَمْراً ضَرَبَ زيدٌ » باتفاق البصريين والكوفيين .

وقد أجاب البصريون عن البيت الذي احتّج به الكوفيون بأنّ الرواية الصحيحة لهذا البيت هي « وما كان نفسي بالفراق تطيبُ » وتعرب « نفسي » اسم كان ، وهذه الرواية الصحيحة لا حجّة فيها على ما نحن فيه لأنّه لا تمييز فيها .

وأضاف البصريون : إذا سلّمنا بصحة رواية الكوفيين البيت فإنا نقول : نَصَبَ الشاعر نفساً بفعل مقدّر على أنها مفعول به لهذا الفعل المقدّر فكأنّه قال « أعني نفساً » ولم ينصبها على التمييز ، ويكون اسم كان ضمير الشان وجملة « تطيب » خبر كان ، أو تكون كان زائدة .

وقال البصريون أيضاً : إذا وافقنا على تقدير الكوفيين الذي ذكروه وهو « وما كان الشأن تطيبُ ليلى نفساً بالفراق » على أنّ « نفساً » تمييز ، فإنّما جاء تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرّف في الشّعر قليلاً على طريق الشذوذ فيقبل لأنّ قائله ممّن يحتج بكلامهم لكنه يحفظ ولا يُقاس عليه .

وقالوا كذلك : أمّا احتجاج الكوفيين بتقديم الحال على الفعل المتصرف العامل فيها ، أي ما ذهبوا إليه من قياس جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف على جواز تقديم الحال عند البصريين على عامله المتصرف ، فإنّه لا حجة لهم فيه ، لأنّهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحّته ، فكيف يجوز أن يستدلّوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته[1] .

= أما الكوفيون فيجيزون ذلك ويعربون زيداً فاعلاً مقدّماً .

(1) انظر الإنصاف ٢ : ٨٢٨ ـ ٨٣١ ، والحاصل أنّ مذهب سيبويه وأكثر البصريين أنّه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان هذا العامل فعلاً متصرفاً أو فعلاً غير متصرف فلا تقول « نفساً طاب زيدٌ » كذلك لا تقول « عندي درهماً عشرون » بتقديم درهماً التمييز على عامله الجامد وهو عشرون ، ولا تقول «رجلاً ما أحسن زيداً » بتقديم رجلاً التمييز على عامله الجامد وهو فعل التعجب ، وأجاز الكوفيون ومعهم المازني والمبرّد البصريين تقديم التمييز على عامله المتصرف فإن كان العامل فعلاً غير متصرّف فقد منع الكوفيون والبصريون التقديم بالإجماع .

مناظرات النحويين البصريين والكوفيين ومجالسهم

كان للنحاة البصريين والكوفيين في مجالسهم ـ إلى جانب الخلاف الذي وقع بين الفريقين في مسائل نحوية كثيرة ذكرنا قبل قليل طرفاً منها ـ حوارٌ في مسائل نحوية مختلفة ، ومناظرات تدلّ على عنايتهم بدقيق المسائل ، وعلى تمسّك كلّ فريقٍ منهم برأيه وإقامة الحجّة على مذهبه ، ومن أمثلة هذه المناظرات والمحاورات : .

أ ـ المناظرات .

١) المناظرة بين سيبويه والكسائي[1] :

قدم سيبويه إلى البرامكة في بغداد ولقي يحيى بن خالد البرمكي وزير هارون الرشيد وعنده ولداه جعفر والفضل ، فسأله يحيى عن خبره ، فقال سيبويه : جئت لتجمع بيني وبين الكسائي ؟ فقال يحيى : لا تفعل فإنّه شيخ مدينة السلام وقارئها ومؤدّب ولد أمير المؤمنين ، وكلّ مَنْ في المصر له ومعه ، فأبى سيبويه إلاّ أن يجمع يحيى بينهما ، فعرف الرشيد الخبر فأمره بالجمع بينهما فوعد يحيى سيبويه بيومٍ في دار الرشيد ، فلمّا كان ذلك اليوم غدا سيبويه وحده إلى دار الرشيد فوجد الفراء وأبا الحسن عليّاً الأحمر وهشام بن معاوية ومحمد بن سعدان تلاميذ الكسائي قد سبقوه ، فسأله الأحمر عن مائة مسألة فما أجابه

(١) انظر القِفْطي ، إنباه الرواة ٢ : ٣٥٨ ـ ٣٥٩ ، وياقوت ، معجم الأدباء ١٦ : ١١٩ ، وتسمّى المسألة التي دارت حولها المناظرة « المسألة الزُّنبورية » وهي مسألة مشهورة في النحو وتاريخه ، ونصُّها « قد كنت أظنّ أنّ العقرب أشدّ لسعة من الزُّنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها » ، والعَقْرب يقال للذكر والأنثى ، والغالب عليها التأنيث ، وربّما قيل عَقْرَبة للأنثى وعَقْرَب للذكر ، ويقال للذكر أيضاً عُقْرُبان بضمّ العين والراء ، ويقال للأنثى أيضاً عَقْرَباء بفتح العين والراء ، وهو اسم ممدود غير مصروف بسبب ألف التأنيث الممدوده ، أمّا عُقْرُبان فهو مصروف على الرغم من زيادة الألف والنون لأنّه ليس علماً ولا وصفاً ، أمّا الزُّنبور فهو ذكر النحلة وهو أليم اللّسْع وجمعه زَنابير . « انظر مختار الصحاح ٤٤٦ ، والمصباح المنير ٤٢١ ، والمعجم الوجيز ٢٩٢ ـ ٢٩٣ » .

سيبويه عنها بجواب إلّا قال له : أخطأتَ يا بصريّ ، فوجم سيبويه وقال له : هذا سوء أدب ، فأقبل عليه الفرّاء وقال له : إنّ في هذا الرجل - يعني الأحمر - حدّة وعجلة ، ولكن ما تقول فيمن قال: هؤلاء أَبُونَ ومررت بأبِينَ، كيف تقول على مثال[1] ذلك من وَأَيْتُ[2] وأَوَيْتُ[3] ، فأجابه سيبويه ، فقال له الفراء : أعد النظر ، فقال سيبويه : لست أكلّكما حتى يحضر صاحبكما ، يعني شيخَهما الكسائي فحضر الكسائي وغَصّت[4] الدار بالحضور وحضر مع الكسائي خَلْقٌ كثير من العرب ، ثم بدأ الكسائي الحديث وقد شقّ أمر سيبويه عليه ، وقال لسيبويه بعد أن جلس : تسألني أو أسألك ؟ فقال له سيبويه : سَلْ أنت ، فقال له الكسائي : يا بصريّ كيف تقول : « خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ » أهي بالرفع فقط أم يُقال أيضاً «قائماً» بالنصب، قال سيبويه: يجوز أن تقول أيضاً «خرجت فإذا زيدٌ قائماً» بالنصب، قال الكسائي لسيبويه: كيف تقول «قد كنت أظنّ أنّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزُّنبور[5] فإذا هو هي » هل تقول أيضاً : « فإذا هو إيّاها » فقال سيبويه : نقول « فإذا هو هي » بالرفع فقط ، ولا يجوز « فإذا هو إياها » بالنصب ، فقال له الكسائي : أخطأت ، وخطّأه الجميع ، وقال الكسائي له : العرب ترفع ذلك كلّه وتنصبه ، ودفع سيبويه قول الكسائي واحتدم الخلاف بينهما طويلاً ، فقال يحيى : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما وهذا موضع مشكل ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب ببابك قد جمعتهم من كلّ صوبٍ ووفدت عليك جموعهم من كلّ صُقع وهم فصحاء الناس وقد قنع بهم أهل المصرين[6] وسمع منهم أهل البلدين[6] فيُحْضَرُون ويُسْأَلون ، فقال يحيى وولده جعفر : قد أنصفت ، وأمر يحيى بإحضارهم فدخلوا وفيهم أبو فَقْعَس وأبو دثار وأبو ثروان وأبو الجرّاح فسُئلوا عن المسائل التي جرت بين سيبويه والكسائي ، فتابعوا الكسائي ووافقوه ، فأقبل الكسائي على سيبويه وقال له : قد تسمع أيّها الرّجل[7] ؟ فاستكان سيبويه عند ذلك وانقبض خاطره ، فقال الكسائي ليحيى : أصلح الله الوزير ، إنّه قدم إليك راغباً فإن أردتَ أن لا تردّه خائباً، فرق له يحيى وجبر كسره وأمر له بعشرة آلاف درهم فخرج من

---

(١) أي على وزن .

(٢) يقال وَأَى يَئِي عليٌّ محمداً وَأْياً : وَعَدَه ، ويقال وَأَى يَئِي عليٌّ الشيءَ وَأْياً : ضَمِنَه ، والوَأْيُ مصدرٌ معناه الوعد أو الضّمان أو الوهم والظنّ ، وهو من باب وَعَدَ يَعِدُ .

(٣) أَوَى يَأْوِي محمدٌ إلى البيت : نزل فيه والمصدر إوَاء وأُوِيّ ، وهو من باب وَعَد يَعِد .

(٤) يقال غَصَّ الرجلُ بالطعام أو بالماء ، وغَصَّ المكان بالحضور .

(٥) الفاء حرف زائد ، وإذا الفجائية حرف لا محلّ له من الإعراب .

(٦) هما البصرة والكوفة .

(٧) أي : هل تسمع أيّها الرَّجُلُ كلام الأعراب ؟ .

بغداد وتوجّه إلى فارس يتوارى من الناس من سوء ما لحقه ، ولم يقدر أن يعود إلى البصرة وقد كان إمامها غيرَ مُنَازَع ، ولم يلبث أن مات غمّاً في ريعان شبابه .

قال أصحاب سيبويه : إنّ الأعراب الذين شهدوا للكسائي هم من أعراب الحُطَمِيَّة[1] النازلين ببغداد ممّن ليسوا في درجة عالية من الفصاحة والذين كان الكسائي يأخذ عنهم ، ويُقال أيضاً إنّ هؤلاء الأعراب قد أخذوا الرشوة على ما فعلوا ، أو إنّهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد وحاشيته ووزرائه مع يقينهم أنّ الحقّ مع سيبويه فجاملوا الكسائي ، ويُقال كذلك إنّهم إنّما قالوا : القولُ قول الكسائي ، ولكنّهم لم ينطقوا بالنصب ـ أي لم يقولوا فإذا هو إيّاها ـ وإنّ سيبويه قال ليحيى : مُرْهُم أن ينطقوا بذلك فإنّ ألسنتهم لا تطاوعهم به .

ويروي ابن خلكان ما يُفْهَمُ منه أنّ المسألة كانت مدبّرة ضدّ سيبويه ، وأنّ الأمين ابن الخليفة وتلميذ الكسائي كان من القائمين بهذا التدبير ، وأنّهم أحضروا أعراباً مرنوا ألسنتهم على أن تنطق بما ينطق به الكسائي فيتمّ الأمر ويحكم للكوفة على البصرة ، ويبدو أنّ هذا هو الذي جعل أحمد أمين يرجّح أنّ السياسة لعبت دورها في هذه المسألة . وفي رأيي أنّ المسألة أبعد عن أنْ تُوَجَّه هذا التوجيه تنزيهاً للعلماء عن الاحتيال والتزوير وتقديراً للخليفة وابنه ووزيره وإبعاداً لهم عن أن يكون هذا ديدنهم ، وكلّ ما في الأمر على ما أعتقد هو أنّ الكسائي يعلم أنّ البصريين وعلى رأسهم سيبويه لا يعتدّون بغير قوانينهم النحوية ولا يقرّون ما يخالفها ولكنّهم يقبلون المخالف إن صَحَّ سماعه من الثقات الفصحاء ومع ذلك يعدّونه شاذاً لا يجيزون القياس عليه ، وكان من اليسير على الكسائي أن يأتي بمسألة تخرج عن قانون النحو ولا يعدم أن يجد قوماً ينطقون بها كما ينطق ، ونحن نعلم أنّ بعض العرب الثقات الفصحاء قد شذّوا عن أشهر ما هو مألوف ومطرّد في اللغة ونظم الكلام فما بالنا بغير الفصحاء منهم ، أو بمن ليست فصاحتهم فوق مستوى الشبهات .

وأمّا سؤال الفرّاء فقد أجاب سيبويه عليه بأنّنا إذا بنَيْنا على مثال الجمع[2] أَبُونَ وأَبِينَ

---

(١) بعضهم يكتبها الحُطَمَةُ وهو الرّاعي العسوف العنيف ، والحُطَمَة من الإبل والغنم الكثيرةُ التي تَحْطِمُ الأرضَ بخِفَافِها وأظلافها ، والحُطَمَةُ أيضاً النار الشديدة . وبعضهم يكتبها الحُطَمِيَّة ، والحُطَمِيَّة من الدروع الثقيلة العريضة التي تكسّر السيوف ، والحُطَمِيَّة أيضاً قرية على فرسخ من بغداد مَنسوبة إلى السَّرِي بن الحطم أحد القُوَّاد . « الفيروزابادي ، القاموس المحيط ٤ : ٩٩ » .

(٢) هو في حقيقة الأمر ملحق بجمع المذكّر السالم لأنّ مفرده هو « أب » وهذا ليس علماً ولا وصفاً على ما ينبغي في جمع المذكر السالم ومفرده ، وأبٌ على وزن فَعَلٌ بفتحتين إذ أصله أَبَوٌ ، وعند الجمع حذفنا الواو من « أَبَوٌ » وأتينا بواو ونون رفعاً وبياء ونون نصباً وجرّاً فقلنا أَبُونَ بضم الباء للمناسبة وأَبِين بكسر الباء للمناسبة .

من الفعلين الماضيين وَأَى وأوَى بعد أن أصبح كلٌّ منهما علماً على رجل فإنّا نقول إنهما يشبهان الفعل الماضي هَوَى بعد أن أصبح علماً على مفرد مذكّر ، وأنّها جميعاً تشبه العلم المقصور مصطفًى والنكرتين المقصورتين عصا وقفا ، وكلُّ هذه الأعلام المقصورة والنكرات المقصورة نقول عند جمعها على هذا المثال أي بالواو والنون رفعاً وبالياء والنون نصباً وجرًّا : وأَوْنَ وَأَيْنَ ، أَوَوْن أَوَيْنَ ، هَوَوْنَ هَوَيْنَ ، مصطفَونَ مصطفَيْنَ ، عَصَوْنَ عَصَيْنَ ، قَفَوْنَ قَفَيْنَ فنحذف الألف منها لالتقاء الساكنين ونبقي الفتحة دليلاً على الألف المحذوفة ، وجواب سيبويه هذا هو الصحيح ، وليس مثله مما يخفى عليه ولا على أصاغر الطلبة ، ولكنّه كما قال المازني البصري : دخلتُ بغداد فأُلْقِيَتْ عليَّ مسائلُ فكنت أجيبُ فيها على مذهبي ويخطئونني على مذاهبهم .

وأمّا سؤال الكسائي فجوابه الحق ما قاله سيبويه وهو « فإذا هو هي » فقط ، وهذا هو وجه الكلام[1] ، والقرآن الكريم أصدق شاهد له ، قال تعالى : ﴿ فإذا هي بيضاءُ للناظرين ﴾[2] ، ﴿ فإذا هي حيّةٌ تسعى ﴾[3] ، وكلاهما بالرفع فقط ولا يجوز النصب ولم يُقرأ به قطّ ، وعلى هذا النمط آي كثير ، ولا شكّ أنّ القياس أيضاً هو ما قاله سيبويه وهو المتمشّي مع المنطق فهو مبتدأ وهي خبر وهما ضميرا رفع ، وأمّا « فإذا هو إيّاها » إن ثبت فهو خارج عن القياس ، وخارج أيضاً عن استعمال الفصحاء المطرد ، ولخروجه عن السّماع المطّرد يعدّ شاذاً نادراً أو قليلاً ، وسيبويه وأصحابه البصريون لا يلتفتون لمثل ذلك المسموع القليل أو النادر المخالف للقياس ، والمخالف كذلك للسّماع الكثير المطّرد وإنّ تكلّمَ به بعضُ العرب الذين يحتجّ بهم ، لأنّهم قلّة ، ولذا تمحّل النحويّون في تخريج هذا النصب الذي قال به الكسائي على أوجه :

منها : أنّ إذا ظرف للزّمان غير متضمّن معنى الشرط مع أنّها فجائية ، وقد نَصَبَ هذا الظرف الضميرَ « إيّاها » مفعولاً به لأنّ فيه معنى وَجَدْتُ ورأيتُ فجاز أن يَنْصِبَ المفعول به ، وهو مع ذلك ظرفٌ مخبَّرٌ به عن المبتدأ « هو » بعده .

ومنها : أنّ ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرّفع فهو مبتدأ وإيّاها خبر المبتدأ .

---

(١) أي الوجه الصحيح للكلام .

(٢) من الآية ١٠٨ من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة طه .

ومنها : أنّ الضمير إيّاها مفعول به ليساوي أو يشابه والأصل فإذا هو يساويها[1] أو يشابهها[1] ثم حذف الفعل يساوي أو يشابه فانفصل ضمير النصب .

ومنها : أنّ الضمير إيّاها مفعول مطلّق[2] والأصل فإذا هو يلسع[3] لسعَتها[4] ، ثم حذف الفعل والمضاف فانفصل الضمير المضاف إليه .

ومنها : أنّ الضمير إيّاها منصوب على الحال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف والتقدير في الأصل « فإذا هو ثابتٌ[5] مِثْلَها[6] » ، ثم حذف الحال الذي هو المضاف وهو مثل فانفصل الضمير وحَلّ محلّ الحال وأعرب إعرابه .

وكلّ هذا التمحّل في التخريج يدلّ على أنّ سيبويه كان على حقّ في المسألة الزُّنبورية .

وأما خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ ، فيجوز في « قائم » الرفع والنصب كما قال سيبويه ، وإنّما جاز فيه الوجهان وامتنع النصب في « فإذا هو هي » عند سيبويه ، لأنّ قائماً تنصب على الحال وهي نكرة كما ينبغي للحال ، أمّا إياها فهي ضمير معرفة والمعرفة لا تصلح حـالاً فيتعينّ أن نأتي بهذا الضمير المعرفة خبراً للمبتدأ « هو » .

على كل حال إنّ مردّ إخفاق سيبويه في هذه المناظرة ربّما رجع أيضاً ـ كما يقول أحد الباحثين[7] ـ إلى أنّه لم يكن من الفصاحة بحيث يستطيع التأثير في سامعيه ، ومؤرخو سيبويه يكادون يجمعون على أنّه كان ألكن وأنّ في لسانه حبسة وأنّ علمه أبلغ من لسانه .

ولقد كانت هذه اللكنة وتلك الحبسة سببين قويّين في إخفاقه في المناظرات عموماً ، فقد أخفق كذلك في مناظرته مع الأصمعي مع أنّ الحقّ فيها كان معه وذلك حين عُرِض على الأصمعي شيء من الأبيات التي وضعها سيبويه في كتا به ففسّرها على خلاف ما فسّرها سيبويه فبلغ ذلك سيبويه فقال : لا ناظرتُهُ إلاّ في المسجد الجامع فالتقيا فيه وسأل سيبويه الأصمعي : ما الذي أنكرت من بيت كذا وبيت كذا ؟ ولِمَ فَسَّرْتَ على خلاف ما يجب ؟

---

(١) هو يساويها أو يشابهها : هو مبتدأ ، وجملة يساويها أو يشابهها خبر المبتدأ .

(٢) الأدقّ أنّه نائب عن المفعول المطلق .

(٣) يلسع : الجملة في موضع رفع خبر المبتدأ .

(٤) لسعتها : مضاف ومضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله .

(٥) فاعل ثابتٌ ضمير مستتر جوازاً تقديره هو .

(٦) مثلَها : حال مضاف ، والضمير مضاف إليه ، و« مثلَ » الجامد مؤول بالمشتق وهو اسم الفاعل « مماثِلَ » لأنه ينبغي للحال أن تكون مشتقة أو مؤولة بالمشتق .

(٧) انظر الدكتور أحمد أحمد بدوي ، سيبويه : حياته وكتابه ١٦ - ١٨ .

فقال الأصمعي : ما فسرتُ إلّا على ما يجب والذي فسّرته أنت ووضعته خطأ واسألني أُجب ، ورفَعْتُ صوتي فسمع العامّة فصاحتي ونظروا إلى لكنته فقالوا : لو غلب الأصمعيُّ سيبويه ، فَسّرني ذلك . وبهذا اعترف الأصمعي أنّ لكنة سيبويه هي سبب هزيمته . ولقد كان لهزيمة سيبويه في مناظرته مع الكسائي أثرها السّيء في نفوس كثيرٍ من العلماء الذين كانوا يؤمنون بصدق سيبويه وبخطأ الأعراب الذين أخذ عنهم الكسائي ، وأنّ هؤلاء الأعراب قد تحاملوا عليه إرضاء للخليفة ووزيره ، وأنّ القرية التي سكنوها كانت مرتعاً للبطّالين والخمّارين يعيش فيها خليطٌ من قوم لا يصحّ الاعتماد عليهم في اللغة ، وأنّ سيبويه لو استصحب معه أنصاره ، ولو آمَنَ كالكسائي بالقياس على الشاذ[1] لكان وجه النتيجة قد تغيّر لصالحه .

ومن هؤلاء العلماء يحيى بن المبارك اليزيدي الذي قال حينما سمع احتجاج الكسائي بأعراب الحُطَمِيّة :

كنّا نقيس النحو فيما مضى   على لسان العرب الأوّل
فجاء أقوام يقيسونه   على لُغَى أشياخ قطربُـل

٢) المناظرة بين الجرميّ والفرّاء[2] :

ومن أمثلة المناظرات أيضاً ما جرى بين الجَرْمي[3] البصري والفرّاء الكوفي ، فقد اجتمعا فقال الفرّاء للجرمي : أخبرني عن قولهم « زيدٌ منطلقٌ » لِمَ رفعوا زيداً ؟ فقال له الجرمي : بالابتداء ، فقال له الفراء : وما معنى الابتداء ؟ قال الجرمي : تعريته من العوامل ، قال له الفرّاء : فأظهره[4] ، فقال الجرمي : هذا معنى لا يظهر ، قال له الفرّاء : فمثّله ، قال له الجرمي : لا يُتَمَثّل ، قال الفراء : ما رأيتُ كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يُتَمثّل !! فقال له الجرمي : أخبرني عن قولهم « زيدٌ ضربته » لِمَ رفعتَ زيداً ؟ فقال الفرّاء : بالهاء العائدة على زيد ، قال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفَعُ الاسمُ ؟ قال الفراء : نحن[5] لا نبالي من هذا فإنّا[5] نجعل كلّ واحدٍ من المبتدأ والخبر عاملاً في صاحبه

(١) يلاحظ أثر النزعة التعليلية القياسية بوضوح في رأي سيبويه في هذه المناظره ، لذلك كان اعتداده بالقياس على المطّرد من الأسباب التي جعلته يخفق فيها .

(٢) انظر الأنباري ، نزهة الألباء ١٤٥ .

(٣) كان أبو عُمَرَ الجرمي يلقّب بالنبّاج بالجيم لكثرة مناظرته في النحو ورفع صوته فيها فإنّ النبّاج هو الرفيع الصوت .

(٤) أي أظهر العامل .

(٥) يقصد قومه الكوفيين .

في نحو : زيدٌ منطلقٌ ، فقال له الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في نحو : زيدٌ منطلقٌ لأن كلّ واحدٍ من الاسمين مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر ، وأمّا الهاء في ضربته ففي محلّ نصب فكيف ترفع الاسم ؟! فقال له الفرّاء : لم نرفعْه به وإنّما رفعناه بالعائد ، فقال له الجرمي : وما العائد ؟ فقال له الفرّاء : هو معنىً ، فقال له الجرمي : أظهره ، قال : لا يظهر ، قال : مثّله ، قال : لا يُتَمَثّل ، قال له الجرمي : لقد وقعتَ فيما فررتَ منه .

ويُقال إنّه قيل للفراء لمّا افترقا : كيف رأيت الجرمي ؟ قال : رأيته آية ، وقيل للجرمي : كيف رأيت الفراء ؟ قال : رأيته شيطاناً .

٣) المناظرة بين الكسائي واليزيدي[١] :

سأل يحيى اليزيدي البصري الكسائي الكوفي في حضرة الرشيد : أتجيز هذين البيتين ؟ وبعبارة أخرى : انظر أفي هذا الشعر عيب ؟ وأنشده :

ما رأينا خَرَباً نَقَّرَ عـنــه . البيض صَقْرُ
لا يكون العَيْرُ[٢] مُهْـراً لا يكـــون المُهْرُ مُهْرُ[٣]

فقال الكسائي : في البيت الثاني عيب ، فقد وقع الشاعر فيه في الإقواء[٤] ، لأنّ حقّه « لا يكون المهرُ مهراً » بنصب المهر الثاني على أنّه خبر يكون ، فقال له اليزيدي : انظر جيّداً ، فنظر ثم أعاد القول ، فضرب اليزيدي بقَلَنْسُوته الأرض وقال : أنا أبو محمد ، الشعرُ صواب ، والبيت الثاني صحيح وجيد ، ولا إقواء فيه ، و« لا يكون المهرُ مهراً » محال في الإعراب لأنّه محال في المعنى[٥] ، وإنّما ابتدأ الشاعر فقال « المهرُ مهرُ » ،

---

(١) انظر ياقوت ، معجم الأدباء ١٣ : ١٧٨ .

(٢) العَيْر : الحمار وجمعه أعْيار وعُيُورَه ، ومؤنثه عَيْرَة وجمعها عِيرَات وعِيْرَات « انظر المصباح المنير ٤٣٩ » .

(٣) الخَرَب بفتحتين ذكَرُ الحُبَارَى ، والحُبَارَى والخَرَب مفردان ، وجمع الخَرَب خِرَابٌ وخِرْبان ، ويقال : فلان خَرَبٌ أي جبان ، وجمع الحُبَارَى حُبَارَيات وحَبَابِير ، وقيل إنّ حَبَابير جمع حُبُّور وهو فرخ الحُبَارَى ، والحُبَارَى طائر معروف أكبر من الدجاج الأهلي وأطول عنقاً ، برأسه وبطنه غُبْرَة ، يضرب به المثل في البلاهة والجبن فيقال « أبله من الحُبَارَى » ، قيل لها ذلك لأنّها إذا غُيِّرت عشّها نسيته وحَضَنَتْ بيضَ غيرها ، نقَّرَ الصقرُ البيضَ : أي ثَقَبَهُ فخرج الفرخُ . « انظر الفيروزابادي ، القاموس المحيط ١ : ٦٢، ٢:٢٠٢ » ومعنى البيتين : ما رأينا أنّ الصقر ينقّبُ بيضَ الحُبَارَى ليخرج منه صقر ، أي انّ هذا محال ، ويتبعه بمثال يوضّحه فيقول « لا يكون العيرُ مهراً » ثم يؤكّده تأكيداً لفظياً فيقول مرة أخرى « لا يكون » ، وما بعده تأكيد معنويّ ، والمقصود أنّ الشيء لا يخرج عن طبعه ومَعْدِنه ، فالمهر مهر لا يتحوّل .

(٤) الإقواء في الشّعر أن تختلف قوافي أبيات القصيدة في حركة آخر الكلمة .

(٥) إذ معنى « لا يكون المهر مهراً » خطأ واضح .

فقال له الوزير يحيى بن خالد البرمكي : أتكتني[1] بحضرة أمير المؤمنين وتكشف رأسك ؟! والله لخطأ الكسائي مع حُسْن أدبه أحبّ إلينا من صوابك مع سوء فعلك .
فقال : إنّ حلاوة الظّفر وعزّ الغَلَبَة أذهبا عنّي التحفظ .

ب ـ المجالس :

١) ممّا يشبه المناظرة المجلس[2] الذي جرى بين الكسائي والأصمعي بحضرة الرشيد وكانا ملازمين له يقيمان بإقامته ويظعنان بظعنه ، فقد روي أنّ الأصمعي قال للكسائي وهما عند الخليفة : ما معنى قول الشاعر :

قَتَلُوا ابن عفّانَ الخليفةَ مُحْرِماً ودعا فلم أَرَ مِثْلَهُ مقتولا[3]

قال الكسائي : كان مُحْرِماً بالحجّ ، قال الأصمعي : فقوله :

قتلوا كِسْرَى بليلٍ مُحْرِماً فتوَلّى لم يُمَتَّع بكَفَنْ[4]

فهل كان محرماً بالحج ؟

فقال هارون الرشيد للكسائي : يا عليّ ، إذا جاء الشّعر فإيّاك والأصمعي ، قال الأصمعي : قوله « مُحْرِماً » أي في حُرْمَة الإسلام ومن ثَمّ قيل « مُسْلِمٌ مُحْرِم » أي لم يُحِلّ من نفسه شيئاً يوجب القتل ، وقوله « محرماً » في كسرى ، يعني حُرْمة العَهد الذي كان له في عنق أصحابه .

٢) ومن هذا القبيل مجلس[5] أبي العبّاس ثَعْلَب مع أبي العباس المبرّد ، فقد دخل ثعلب دار عبدالله بن طاهر في يومٍ من الأيام ، فوجد في الدار محمد بن يزيد المبرّد ، وعلي بن عبد الغفّار ، فقال عليّ : قد اجتمعتما وأريد أن أسألَ عن مسألة ، فقال له ثعلب : سَل ، فقال عليّ : ما معنى قول الله جَلّ وعَزّ : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾[6] ، فقال

---

(١) أي تذكر كنيتك مفتخراً بنفسك .

(٢) انظر الأنباري ، نزهة الألباء ١١٣ ـ ١١٤ ، وما دار في هذا المجلس كلام في اللغة والمعاني وليس في النحو ، وإنّما سقناه لندلّل على أنّ المجالس والمناظرات بين البصريين والكوفيين لم تكن مقصورة على النحو وحده .

(٣) وفي رواية « مخذولا » ونسب هذا البيت للرّاعي وبعده :

فتفرّقَتْ مِنْ بَعْدِ ذاكَ عَصَاهُمُ شققاً وأصبح سيفُهُم مسلولا

(٤) نُسب هذا البيت إلى عديّ بن زيد ، والمراد به قَتْلُ شيرويه أباه أبرويز بن هرمز .

(٥) انظر ثعلب ، مجالس ثعلب ٥٣ ، وما دار في هذا المجلس هو أيضاً في اللغة والمعاني واستعمالات العرب وفي شيء من معاني النحو .

(٦) من الآية ١١ من سورة الشورى .

ثعلب : معناه ليس مثله وليس كمثله ، المعنى فيه واحد ، والعرب تُدْخِلُ الكافَ ليعلم أنّها كالأسماء[1] ، أي مثلُ مثل .

فالتفتَ عليٌّ إلى المبرّد فسأله ، فقال المبرّد : هذا جواب مقنع ، ولكن إذا دخلنا الساعةَ إلى الأمير[2] فسلني عنها بحضرته حتى أخبرك بما بقي فيها ، فقال له عليّ : مجلس الأمير لا يمكن أن يجريَ فيه شيء بغير إذنه ، ولكن تخبرني الآن ، أيُّ شيءٍ بقي في المسألة ؟ فقال المبرّد : الذي بقي فيها التأكيد .

---

(١) أي تُدْخِلُ العرب الكاف على « مِثْل » ليعلم أنّ الكاف تأتي أحياناً اسماً بمعنى مِثْل .

(٢) هو عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب بن زريق بن ماهان ، الخزاعي بالولاء ، كنيته أبو العبّاس ، أمير خراسان ، وهو من أشهر الولاة في العصر العباسي ، توفي بنيسابور أو بمرو في سنة ٢٣٠هـ ، وللشعراء فيه مراثٍ كثيرة ، كان المأمون كثير الاعتماد عليه ، وكان قد ربّاه « انظر في ترجمته الزركلي ، الأعلام ٤ : ٢٢٦ » .

المدرسة البغدادية

اختطّ العباسيّون مدينة بغداد واتخذوها عاصمة لهم ، بناها المنصور العباسيّ في سنة ١٤٥ هـ على نهر دجلة في بقعة متاخمة لبلاد فارس وقد أصبحت مبعثاً للعرفان ومثابة للعلماء وقبلة للدارسين والمعلمين ، وتجلّت فيها عظمة الدولة العباسية وحضارتها ونشطت فيها ألوان الثقافة وكانت محطّ أنظار العالم العربيّ .

وقد آنَسَ علماء الكوفة من الخلفاء العباسيين تشجيعاً فقصدوا ساحتهم والتمسوا رضاهم ، ولم يكن للبصريين في أول الأمر نصيب من الحظوة في بغداد ، ولذلك كان الكوفيون فيها دعامة الحركة العلمية وقائدي زمامها ، وقد ذاع مذهبهم ولقيت آراؤهم معاضدة وترجيحاً ، وراجت الأصول التي يبنون عليها مذهبهم ، ومن بينها شواهد يعوزها التحرّي ، وأشعار موضوعة ، وأبيات ليس لها نظائر تُقَوّي الحجة فيها .

على أنّ نحاة البصرة لم يحجموا عن الذهاب إلى بغداد ، فقد غشيها فريق منهم ، واتّسع المجال لعرض آرائهم ، وذلك في منتصف القرن الثالث الهجري ، وقد أتيح للبغداديين بهذا أن ينظروا في المذهبين البصري والكوفي ، ويوازنوا بين آراء الفريقين ، فأنشأوا لهم مذهباً كان أساسه المستحسن من المذهبين ، وأضافوا إلى ذلك ما عَنَّ لهم من آراء خاصّة ، وكانوا في أوّل الأمر أكثر ميلاً إلى موافقة الكوفيين لمكانة نحاة الكوفة عند الخلفاء العباسيين ، ولكنّهم اتبعوا في الوقت نفسه المذهب البصريّ في كثير من المسائل .

أمثلة لآراء البغداديين الخاصة :

١) العبرة في التذكير والتأنيث في العدد عند البصريين والكوفيين بحال المعدود المفرد لا المعدود الجمع ، فيُقال ثلاثة سجلّات وأربعة اصطبلات ، خلافاً للبغداديين فإنهم يعتبرون لفظ الجمع فيقولون ثلاث سجلّات وأربع اصطبلات بغير هاء[1] التأنيث في العدد وإن كان

(١) أي تاء التأنيث .

المفرد[1] مذكّراً .

٢) القاعدة عند البصريين والكوفيين هي أن تبدل الهمزة الثانية الساكنة حرف مدّ من جنس حركة الهمزة الأولى فنقول في الفعل المضارع الخاصّ بالمتكلّم الذي نصوغه من الإزار والأمانة آتزرُ بدلاً من أأتزرُ ، وآتَمِنُ بدلاً من أأتَمِنُ ، والبغداديون يجيزون قلب الهمزة الثانية تاء وإدغامها في تاء الإفتعال فيقولون أتّزرُ وأتّمِنُ[2] .

٣) إسم لا النافية للجنس إذا كان شبيهاً بالمضاف يكون عند البصريين والكوفيين والبغداديين معرباً ـ أي منصوباً ـ ومنّوناً فيقال « لا طالعاً جبلاً موجود » ، وأجاز البغداديون الاعراب بالنصب لكن مع عدم التنوين فقالوا « لا طالعَ جبلاً » ، قاسوه وأجروه في عدم تنوينه مجرى المضاف الواقع اسماً للا النافية للجنس لشبهه به كما أُجْرِيَ الشبيه بالمضاف مُجْرَى المضاف في الإعراب بالنصب ، وعلى مذهب البغداديين في النصب بدون تنوين يتخرّج ويعرب الحديث « لا مانعَ لما أعطيتَ ولا معطيَ لما منعتَ »[3] ، هذا ويجوز عند البغداديين أيضاً تبعاً للبصريين والكوفيين « لا مانعاً لما أعطيتَ ولا معطياً لما منعتَ »[4] .

مثالان عوّل فيهما البغداديون على مذهب الكوفيين :

١) لا يجوز عند البصريين نداء ما فيه أل إلّا في الشعر حين تقع الضرورة ، ولا يجوز عندهم فيما عدا ذلك ، فلا يجوز نداء ما فيه أل في النثر ، ولا يجوز أيضاً في الشعر إذا كان عن الضرورة مندوحه ، خلافاً للكوفيين والبغداديين في إجازتهم ذلك في الموضعين محتجّين بالقياس والسماع .

أمّا القياس فقد جاز أن نقول في النثر « يا أللهُ » بالإجماع بين الكوفيين والبصريين والبغداديين ، فيجوز أن نقول في النثر عند الكوفيين والبغداديين « ياالرّجلُ » قياساً عليه لما بينهما من المشابهة ، لأنّ كلاًّ منهما فيه « أل » وهي زائدة وليست من أصل الكلمة .

وأمّا السّماع فقد أنشد الكوفيون والبغداديون قول الشاعر :

---

(١) انظر السيوطي ، همع الهوامع٢ : ١٤٩ .

(٢) انظر خالد الأزهري ، التصريح على التوضيح ٢ : ٣٧٣ .

(٣) لا مانعَ لما أعطيتَ : هذا التركيب شبيه بالمضاف ، لا معطيَ لما منعت : وهذا التركيب أيضاً شبيه بالمضاف ، وتقدير الحديث « لا مانعَ لما أعطيتَ موجودٌ ولا معطيَ لما منعتَ موجودٌ » .

(٤) انظر الصبّان ، حاشيته على شرح الأشموني ٣ : ٢٧١ .

فيا الغلامان اللّذان فرّا إياكما أن تكسبانا[1] شرّاً

وهذا الشعر لا ضرورة فيه لأنّ قائله يمكنه أن يقول « فيا غلامان » .

وأجاب البصريون المانعون عن القياس بالفرق بين « يا الله » و« يا الرجل » بكثرة الإستعمال[2] .

أمّا السّماع فقد أجاب البصريون عنه بالحكم على هذا المسموع بالشذوذ ، وبأنّه يقبل ما دام قائله يحتجّ به لكنّه يحفظ ولا يقاس عليه[3] .

٢) إذا تقدّم المستثنى بإلاّ على المستثنى منه في الكلام التام المنفي وجب نصبه على الإستثناء عند البصريين والكوفيين وسائر النحويين ، وهو المختار .

ويجوز الاتباع على البدلية عندالبصريين والكوفيين لسماع ذلك في لغة، قال سيبويه : « حدّثني يونس بن حبيب أنّ قوماً يوثق بعربيتهم يقولون : ما لي[4] إلاّ أبوك ناصرٌ » ، وقال حسّان بن ثابت الشاعر الإسلامي الذي يحتّج بشعره من قصيدةأنشدها في يوم بدر :

فإنّهُمُ يرجون منه شفاعة إذا لم يكن إلاّ النبيُّون شافعُ[5]

وأعرب الفريقان الثانيَ أي المستثنى منه وهو ناصرٌ وشافعٌ في القول والبيت على الإتباع على البدلية من الأول أي من المستثنى وهو أبوك والنبيّون وذلك على القلب[6] .

---

(١) ورُوي « أن تعقبانا » .

(٢) أي يجوز « يا اللهُ » لكثرة إستعماله ، ولا يجوز « يا الرّجلُ » لقلّة استعماله .

(٣) انظر خالد الأزهري ، التصريح على التوضيح ٢ : ١٧٣ .

(٤) لي : جار وجرور متعلّق بناصر .

(٥) يرجون منه : أي يترقّبون ويأملون من الرسول ، والمراد بالشفاعة شفاعة الرسول يوم القيامة ، فإنّهُمُ : الضمة على الميم للإشباع من أجل الوزن وتكتب حركة هي الضمة وتكتب أيضاً حرفاً هو الواو بدون ألف للفرق بينها وبين ضمير واو الجماعة الذي يكتب بالألف ، يكن فعل مضارع تامّ بمعنى يمكن أو يتوافر ، وشافعُ فاعل يكن وهو المستثنى منه المتأخرّ ، وإلاّ حرف استثناء ، والنبيّين : منصوب على أنّه مستثنى مقدّم بإلاّ وهو المختار .

أمّا الصورة التي سمع بها البيت فهي غير المختار ، ويكون النّبيّون فاعلاً ليكن التامة ، ويكون الاستثناء مفرّغاً أي لم يذكر فيه المستثنى منه ، ويكون شافعُ بمعنى شافعون بدل كلّ من « النّبيّون » وإنّما كانت شافع بمعنى شافعون لأنّ النكرة إذا وقعت في سياق النفي عمّت ، وهكذا يصبح الأمر على عكس الأصل ، فالذي كان بدلاً وهو النّبيّون صار مبدلاً منه والذي كان مبدلاً منه وهو شافعُ صار بدلاً ، وتغيّر كذلك نوع البدل فصار بدل كلّ بعد أن كان بعض من كل . « انظر في هذه المسألة شرح ابن عقيل١ : ٥٠٩ » .

(٦) أي بدل كلّ على سبيل المجاز المرسل لأنّ ناصرٌ وشافعُ عامّ لأنّه نكرة وقعت في سياق النفي ، ولكنّه عامّ أريد

والبصريون يقبلون هذه اللغة لفصاحتها ولكنّهم يعدونها شاذّة يحفظ ما سمع منها ولا يُقاس عليه لقلّته .

أمّا الكوفيون فإنّهم يقبلونها أيضاً لفصاحتها ولكنّهم يقيسون عليها على الرغم من قلّتها . وقد تابع البغداديون وابن مالك الأندلسي البصريين والكوفيين في جواز إعراب المستثنى بإلاّ المقدّم على المستثنى منه في الكلام التام المنفي على البدلية ، لكنّهم قاسوه كالكوفيين ، أي أجازوا القياس عليه باطراد على الرغم من قلّة المسموع من ذلك مخالفين بهذا البصريين الذين قبلوه وشذّذوه ثم حفظوه واقتصروا على المسموع منه ولم يسمحوا بالقياس عليه .

مثال عوّل البغداديون فيه على مذهب البصريين :

تابَعَ البغداديون البصريين في أنّ ناصِب الفعل المضارع الواقع بعد لام التعليل هو أنْ مضمرة جوازاً نحو « جئت لأكرمَك » وإنّما أضمروا أنْ جوازاً بعد لام التعليل لأنّها قد تظهر في مثل قولك : « جئت لِأَنْ أكرمَك » .

ومع ارتضاء البغداديين هذا الرأي البصريّ أضاف ابن كَيْسَان البغدادي أنّه يجوز أيضاً أن يكون الناصب بعد لام التعليل كي مصدرية محذوفة جوازاً لظهورها في مثل قولك « جئت لكي أكرمك »[1] .

ومعروف أنّ الكوفيين يذهبون إلى أنّ لام التعليل تنصب المضارع بنفسها دون حاجة إلى تقدير أنْ جوازاً كما ذهب البصريون وتابعهم عليه البغداديون ، ودون حاجة لتقدير كي جوازاً كما ذهب إليه ابن كيسان البغدادي .

***

وقد ظلّ المذهب البغدادي ناشطاً فترة من الزمن ، وظلّت بغداد مركزاً للثقافة العربية حتى مسّتها أحداث الزمن فتَلَمَّسَ علماؤها لهم مواطن علمية مختلفة ، وانبثّوا في أنحاء العراق وفارس وخراسان وجهاتٍ أخرى .

وأوّل هذه الأحداث استفحال نفوذ العنصر التركي الذي كان الخليفة العبّاسي

= به خاصّ هو أبوك والنّبيّون ، فصَحّ إبداله من المستثنى بإلاّ المقدّم وهو أبوك والنّبيّون بدل كل ، وقد كان هذا المستثنى بإلاّ قبل تقديمه بدل بعض من كلّ إذا رفعناه ، إذا الأصل « ما لي ناصرٌ إلاّ أبوك » و« إذا لم يكن شافعٌ إلاّ النّبيّون » فقلب المتبوع وهو ناصر وشافع تابعاً ، وقلب التابع وهو إلاّ أبوك وإلاّ النّبيّون متبوعاً .

(١) انظر شرح الأشموني وحاشية الصبّان ٣ : ٢٨٢ ، ٢٩٢ .

المعتصم قد استكثر منه ،ثم ما حدث من تُغلّب بني بويه على بغداد في سنة ٣٣٤هـ وامتداد نفوذهم على العراق وفارس وخراسان ، على أنّ تغلُّب بني بويه وإن أدّى إلى إضعاف النفوذ السياسي العربي وإلى خلخلة الوحدة السياسية لمناطق الخلافة العباسيّة فإنه لم ينجم عنه إضعاف الحركة العلمية بل صَحِبَه في حقيقة الأمر نشاط ثقافي واهتمام بالبحث والدرس والتأليف في مختلف العلوم العربية ، ذلك أنّ الضعف الذي بدأ في بغداد قلب المملكة الإسلامية نجم عنه استقلال بعض الحكّام بشؤونهم وظهور دول جديدة في أطراف هذه المملكة ، وقد سارت الحركة العلمية تبعاً لذلك وامتدّ نشاطها وازداد النشاط الثقافي والاهتمام بالبحث والدرس والتأليف في مختلف العلوم العربية ، فبعد أن كان كلّ هذا محصوراً في البصرة والكوفة ثم في بغداد اتّسع ميدانه واتخذ له أوطاناً جديدة في فارس وأنحاء أخرى من العراق وغيرهما ، وأخذ حكّام هذه الأوطان الجديدة يضعون لنفوذهم أساساً من العلم وتنشيط العلماء ، فظهر كثيرٌ من العلماء الأعلام .

ثم جاء التغيير الجذري والانهيار التام حين أغار التتّار على بغداد بعد أن استولّوا على فارس والعراق وأنهوا الخلافة العباسية وطمسوا معالم الذخائر العلمية ووطئوها بأقدامهم وبحوافر خيولهم وذلك في سنة ٦٥٦هـ، وحينئذٍ هجر العلماء مواطنهم العلمية في بغداد وولّوا وجوههم شطر العواصم الأخرى ، فَوَجَدوا في مصر والشام موئلاً ومن السلاطين المماليك فيهما عضداً .

أهمّ نحاة المدرسة البغدادية وأشهرهم .

ابن قُتَيبَة[1] :

هو أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَري ، وُلد بالكوفة ونُسب إلى الدِّينَوَر من بلاد فارس لتولّيه القضاء بها ، أقام ببغداد وسمع من الزّيادي وأبي حاتم السجستاني وغيرهما ، وأخذ عنه ابن دَرَستويه وغيره ، كان عالماً كبيراً في اللغة والنحو والشّعر ، يعدّ من النحويين البغداديين الذين جمعوا بين النزعتين البصرية والكوفية ، كان خبيث اللسان يقع في حقّ كبار العلماء ، من أخباره أنّه أكل هريسة[2] وأصاب حرارة ثم صاح صيحة شديدة ثم أُغمي عليه إلى وقت الظهر ثم اضطرب ساعة ثم هدأ فما زال يتشهّد إلى وقت

---

(١) انظر في ترجمته : ابا الطيب اللغوي ٨٤ ، والأنباري ٢٠٩ ، والزبيدي ١٨٣ ، والقفطي ٢ : ١٤٣ ، وابن العماد ٢ : ١٦٩ ، والفهرست ٧٧ ، والبغية ٢ : ٦٣ .

(٢) الهريسة : الحبّ المدقوق المطبوخ .

السَّحَر[1] ثم مات ، وكان ذلك ببغداد في سنة ٢٧٦ هـ في خلافة المعتمد ، وقيل في سنة ٢٩٦ هـ ، له مصنَّفات ممتازة في مختلف العلوم منها في النحو : جامع النحو الكبير ، وجامع النحو الصغير ، وإعراب القرآن ، ومن مؤلفاته الأخرى : غريب القرآن ، غريب الحديث ، مشكل الحديث ، مشكل القرآن ، عيون الأخبار ، الشعر والشعراء ، المسائل والجوابات ، وقد أقرأ كتبه ببغداد قبل وفاته .

ابن كَيْسَان[2] :

هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كَيْسَان ، يعدّ من أوائل أئمة المدرسة البغدادية ، كان يحفظ مذاهب البصريين والكوفيين في النحو ويجمع في نحوه بين النزعتين لأنّه أخذ عن المبرِّد البصري وثَعْلَب الكوفي وأتقن مذهبي الفريقين ، ذاع اسمه في بغداد فكان دَرْسُهُ غاصّاً بالأمراء والأشراف والدّهماء ، وكان أبو بكر بن مجاهد يقول : « كان أبو الحسن بن كيسان أنحى من الشيخين » يعني المبرد وثعلباً ، كان يُعْنَى بحدود النحو لأنّه أخذ نفسه بثقافة منطقية عميقة ، صنَّفَ كتاب « الفاعل والمفعول به » وكتاب « الكافي » وكتاب « المهذّب » وكتاب « المسائل على مذهب النحويين ممّا اختلف فيه البصريون والكوفيون » ، وهي جميعاً في النحو ، وصنّف أيضاً كتاب « المختار » في علل النحو ، وكتاب « التصاريف » ، توفي ببغدأد في سنة ٢٩٩ هـ في خلافة المقتدر .

أبو موسى الحامض[3] :

هو سليمان بن محمد بن أحمد ، لُقّب بالحامض لشراسته ، كان ثقة صالحاً لكنّه كان بخيلاً ، وهو نحويّ بغداديّ غلبت عليه النزعة الكوفية وكان شديد التعصّب للكوفيين ، لازم ثعْلَباً زُهاء أربعين حولاً ثم خلفه بعد موته ، قيل فيه : « كان أوحَدَ في البيان والمعرفة بالعربية واللغة والشّعر » ، له في النحو مختصر ، وله في غيره كتاب « غريب الحديث » وكتابٌ في « خَلْق الإنسان والوحوش والنّبَات » توفي ببغداد في سنة ٣٠٥ هـ في خلافة المقتدر .

---

(١) السَّحَر : قبيل الصبح .

(٢) انظر في ترجمته : الزبيدي ١٥٣ ، والأنباري ٢٣٥ ، والقفطي ٣ : ٥٧ ، وابن العماد ٢ : ٣٣٢ ، والفهرست ٨١ ، ومعجم الأدباء ٧ : ١٣٧ ، والبغية١ : ١٨ .

(٣) انظر في ترجمته : الأنباري ٢٤١ ، والزبيدي ١٥٢ ، والقفطي٢ : ٢١ ، والفهرست ٧٩ ، ومعجم الأدباء ١١ : ٢٥٣ .

الزّجّاج[1] :

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيّ بن سهل ، كان حسن العقيدة ، لقّب بالزجّاج لأنّه كان يخرط الزجّاج ، نشأ ببغداد ، تلقّى عن ثَعْلَب ثم عن المبرّد ، رفع المبرّد من شأنه حتى أدّب القاسم بن عبيدالله من الوجوه وهو الذي أخذ بناصره بعد تولّيه الوزارة للمعتضد ، ثم أصبح الزّجّاج نديماً للخليفة المعتضد نفسه ، دخل يوماً دار ثعلب ووجد معه أبا موسى الحامض ، واستطرد الحديث إلى ذمّهما المبرّد ثم يونس وسيبويه فاغتاظ الزجّاج وخطّأ ثعلباً في نصف كتابه « الفصيح » إذ تعقّبه باعتراضات عشرة بينما كتاب الفصيح كلّه عشرون صفحة حتى قيل إنّ ثعلباً كاد ينكر نسبة هذا الكتاب بعد ذلك إليه ، ولا شكّ أنّ عصبيّة الزجاج البصرية ـ إذ كان يميل إلى البصريين وتغلب عليه نزعتهم ـ هي التي حملته على الدفاع عن سيبويه ويونس والمبّرد ومهاجمة ثعلب ، على أنّ ابن خالويه فيما بعد ـ وهو نحويّ بغدادي كوفيّ النزعة ـ دافع عن ثعلب وخطّأ الزجّاج في اعتراضاته على فصيحه .

للزّجاج مؤلفات مختلفة منها : مختصر النحو ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، شرح أبيات سيبويه ، كتاب فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ .

قال أبو محمد الوّراق : كنتُ في أحد شوارع بغداد في أحد الأعياد فَعَبَرَ رجلٌ راكبٌ فبادر بعضُ الصبيان فقلب عليه ماءً فأنشأ يقول وهو ينفض رداءه :

إذا قَلَّ ماءُ الوجهِ قَلَّ حياؤه ... ولا خيرَ في وجهٍ إذا قَلَّ ماؤُه

فلمّا عَبَرَ قيل لنا هذا أبو إسحاق الزّجاج .

توفي ببغداد في سنة ٣١١هـ في خلافة المقتدر .

الأخفش الصغير أو الأصغر[2] :

هو أبو الحسن عليّ بن سليمان ، نحويّ بغداديّ جمع بين النزعتين البصرية والكوفية ، أخذ عن المبرّد وثَعْلَب واليزيدي ، لم يبلغ حدّ الكمال في النحو فكان يتبرّم من

(١) انظر في ترجمته : الأنباري ٢٤٤ ، والسيرافي ١٠٨ ، وأبا الطيب اللغوي ٨٣ ، والقفطي ١ : ١٥٩ ، وابن العماد ٢ : ٢٥٩ ، والفهرست ٦٠ ، ومعجم الأدباء ١ : ١٣٠ ، والبغية ١ : ٤١١ .

(٢) انظر في ترجمته : الزبيدي ١١٥ ، والقفطي ٢ : ٢٧٦ ، وابن العماد ٢ : ٢٧٠ ، ونزهة الألباء ٢٤٨ ، والفهرست ٨٣ ، ومعجم الأدباء ١٣ : ٢٤٦ ، ووفيات الأعيان ٣ : ٣٠١ ، والبغية ٢ : ١٦٧ .

السؤال فيه ، كان صديقاً لابن الرّومي الشاعر بعد عداوة ، وَرَدَ مصر ثم نَزَل حلب ثم عاد إلى بغداد ،له في النحو : كتاب التثنية والجمع ، توفي في بغداد في خلافة المقتدر في سنة ٣١٥ هـ ، وسنتحدث عنه مرّة أخرى بتفصيل أكبر في أثناء ترجمتنا لمشاهير النحاة في مدرسة مصر النحوية .

ابن السّرّاج[1] :

هو أبو بكر محمد بن السّريّ المعروف بابن السّرّاج ، كان يلثغ بالرّاء فيجعلها غيناً ، نشأ ببغداد وسمع من المبرّد وقرأ عليه كتاب سيبويه ، ثم انصرف إلى الموسيقى لكنّه رجع إلى الكتاب وإلى البحث في المسائل النحوية ، برز في النحو وخلفَ المبرّد في بغداد وإليه انتهت الرياسة في النحو بعده ، أخذ عنه الزّجاجي والسّيرافي والفارسيّ والرّماني من مشاهير النحاة ، له من التصانيف النحوية كتاب الأصول المشهور بأصول ابن السّرّاج ، قال ياقوت عنه : « وهو أحسنها وأكبرها وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه ، جمع فيه أصول علم العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتّبها أحسن ترتيب » ، وقيل : « ما زال النحو مجنوناً حتى عَقَلَهُ[2] ابن السّرّاج بأصوله » ، وله أيضاً « شرح كتاب سيبويه » و« الموجز » ، يعدّ ابن السّرّاج ممّن غلبت عليه النزعة البصرية ، يروى أنّه اجتمع هو وأبو بكر بن مجاهد واسماعيل القاضي في بستان وكان فيه دولابٌ فَعَنَّ لهم أن يعبثوا بإدارتها فلم يقدروا على ذلك فقال لهم أحد الحضور : أما تستحيون ، مقرىء البلد ونحوّيه وقاضيه لا يجيء منهم ثور !! ، وذكر الرماني أنّ ابن السّرّاج كان يقرأ عليه كتاب الأصول الذي صنّفه فمرّ ببيت استحسنه بعض الحاضرين فقال « هذا والله أحسن من كتاب المقتضب » فأنكر عليه ابن السرّاج ذلك وقال « لا تقل هذا » وتمثّل بقول الشاعر :

ولكن بكتْ قبلي فهاج ليَ البكا   بكاها ، فقلت الفضل للمتقدّم

توفي شابّاً في سنة ٣١٦ هـ في خلافة المقتدر .

ابن شُقَيْر[3] :

هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن الفرج بن شُقَير ، نحويّ بغدادي على مذهب

---

(١) انظر في ترجمته : السيرافي ١٠٨ ، والقفطي ٣ : ١٤٥ ، وابن العماد ٢ : ٢٧٣ ، والزبيدي ١١٢ ، ونزهة الألباء ٢٤٩ ، والفهرست ٦٢ ، ومعجم الأدباء ١٨ : ١٩٧ ، والبغية ١ : ١٠٩ .

(٢) يريد أنّه كان كالحيوان الشارد لبعثرته وعدم ضبطه حتى عَقَلَهُ ابن السّرّاج أي جمعه وضمّه بكتاب الأصول .

(٣) انظر في ترجمته : الأنباري ٢٥١ ، والسيرافي ١٠٩ ، والقفطي ١ : ٣٤ ، ومعجم الأدباء ٣ : ١١ والبغية ١ : ٣٠٢ .

الكوفيين ، يعدّ من طبقة ابن السرّاج ومبرمان وابن الخياط ، له مختصر في النحو ، وله أيضاً كتاب في المقصور والممدود ، وكتاب في المذكّر والمؤنّث ، ذكر ياقوت أنّ الكتاب الذي يُنسب إلى الخليل بن أحمد ويُسمّى الجُمَل هو من تصانيف ابن شقير وقد ذكر ابن شقير فيه أنّ النصب على أربعين وجهاً ، توفي في سنة ٣١٧ هـ في خلافة المقتدر .

ابن الخيّاط[١] :

هو أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخيّاط ، أصله من سمرقند ، قدم بغداد بعد وفاة المبرّد وضعف ثعلب عن الإفادة لصممه الشّديد فاستمع من أترابهما، وجرت بينه وبين الزّجّاج مناظرة في بغداد ، يعدّ من النحويين البغداديين الذين جمعوا بين النزعتين البصرية والكوفية ، له في النحو : كتاب النحو الكبير ، كتاب الموجَز ، كتاب المقنِع ، وله أيضاً كتاب« معاني القرآن » ، مات بالبصرة في سنة ٣٢٠ هـ .

نِفْطَوَيْه[٢] :

هو أبو عبدالله ابراهيم بن محمد بن عَرَفه المعروف بنفطويه[٣] ، من واسط ، كان عالماً بالحديث والعربية ، أخذ عن المبرّد وثعلب وغيرهما وأخذ عنه المرزباني وغيره ، وهو من النحويين البغداديين الذين جمعوا بين النزعتين البصرية والكوفيّة ، كانت بينه وبين أبي بكر بن دريد مهاجاة فقد تعرّض له في قوله :

ابن دريد بقره — وفيه لؤم وشَرَه
قد ادّعى بجهله — وضعَ كتاب الجمهره
وهو كتاب العين إلاّ — أنّه قد غَيَّرَه

فأجابه ابن دريد :

أفٍّ على النحو وأربابِهِ — قد صار من أربابه نفطويهْ
أحرقه الله بنصف اسمِهِ — وصيَّرَ الباقي صُرَاخاً عليهْ

وفي رواية أخرى أجابه بقوله :

---

(١) انظر في ترجمته : الأنباري ٢٤٧ ، والقفطي ٣ : ٥٤ ، ومعجم الأدباء ١٧ : ١٤١ ، والبغية ١ : ٤٨ .

(٢) انظر في ترجمته : الأنباري ٢٦٠ ، والزبيدي ١٥٤ ، والقفطي ١ : ١٧٦ ، وابن العماد ٢ : ٢٩٨ ، ومعجم الأدباء ١ : ٢٥٤ ، والفهرست ٨١ ، والمزهر ٢ : ٤٢٨ ، والبغية ١ : ٤٢٨ .

(٣) بكسر النون وفتحها والكسر أفصح ، وجعله بعضهم بضمّ الطاء وسكون الواو وفتح الياء ، وقد لُقّب بهذا اللقب تشبيهاً له بالنّفط لدمامته .

وشاعر يدعى بنصف اسمِهِ مستأهل للصَّفع في أخدعيهْ
أحرقه الله بنصف اسمه وَصَيَّرَ الباقي صُرَاخاً عليهْ

من تصانيفه النحوية : المقنع ، ومسألة « سبحان » ، وله أيضاً كتاب في غريب القرآن . ومن شعره :

كم قد خلوتُ بمن أهوى فيمنعُني منه الحياءُ وخوفُ الله والحذرُ
وكم ظفِرْتُ بمن أهوى فيُقنعني منه الفكاهة والتحديث والنظرُ
أهوى الملاحِ وأهوى أن أُجالسَهُمْ وليس لي في حرام منهمُ وَطَرُ
كذلك الحبّ ، لا إتيان معصيةٍ لا خيرَ في لذّةٍ من بعدها سَقَرُ

ومن شعره أيضاً :

أستغفرُ الله مما يَعْلَمِ اللهُ إنّ الشَّقِيَّ لَمَنْ لم يرحَمِ اللهُ
هَبْهُ تجاوَزَ لي عن كُلِّ مَظْلَمَةٍ واسَوْءَتَا من حَيَاتِي يومَ ألقاهُ

توفي في بغداد في سنة ٣٢٣ هـ في خلافة الرّاضي .

الزجّاجي(١) :

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، من نهاوند ، قدم بغداد وسمع من ابن السّراج والأخفش الأصغر ولازم الزّجّاج وقرأ عليه النحو فنسب إليه ، رحل إلى بلاد الشام فأقام بحلب مدّة ثم تركها إلى دمشق وأقام فيها فانتفع الناس بعلمه ، وأكبّ فيها على تصانيفه وعلى إملاءاته للطلاّب ، ثم خرج إلى طبريّه بفلسطين ومات فيها في سنة ٣٣٧ هـ وقيل في سنة ٣٣٩ هـ أو في سنة ٣٤٠ هـ ، يعدّ من النحاة البغداديين الذين غلبت عليهم النزعة البصرية ، وهو من طبقة السِّيرافي والفارسي ، له مؤلّفات متعدّدة منها في النحو : كتاب « الجمل » وهو مختصر في قواعد هذا العلم نال شهرة مدوّية ، ولهذا الكتاب حظوة(٢) عند المغاربة تداني شهرة كتاب سيبويه عند المشارقة ، وقد تصدّى الكثير منهم لشرحه وشرح شواهده ، حتى قيل إنّ شروحه زادت عن مائة وعشرين شرحاً ، كذلك عكف عليه العلماء بالدرس والتحليل ، وله أيضاً في النحو كتاب « الكافي » وفي علل النحو كتاب « الايضاح » ، وله من المصنّفات الأخرى « أمالي الزجاجي » و« مجالس العلماء » ، وكلّ

(١) انظر في ترجمته : الأنباري ٣٠٦ ، والزبيدي ١١٩ ، والقفطي ٢ : ١٦١ ، وابن العماد ٢ : ٣٥٧ ، والفهرست ٨٠ ، والبغية ٢ : ٧٧ .
(٢) حظوة : بكسر الحاء وضمّها

كتبه هذه منشورة ، وقد استقصى في « الايضاح » علل النحو البصري والنحو الكوفيّ ، وكان كلامه فيها مطبوعاً بالفلسفة والمنطق وعلم الكلام والفقه والأصول .

مَبْرَمان(١) :

هو أبو بكر محمد بن عليّ بن إسماعيل المعروف بمَبْرَمان ، سمع من المبرّد وهو الذي لقّبه مبرمان لكثرة ملازمته له وسؤاله إياه ، وأكثر من الأخذ عن الزّجّاج ، وأخذ عنه الفارسي والسِّيرافي ، أقام بالأهواز مدّة يفيد الناس ، بَعُدَ صيته في النحو ، لكنّه كان ضنيناً بالتعليم إلاّ مع الجزاء المُرْضي له ، فقد كان لا يُقرىء كتاب سيبويه إلاّ بمائة دينار ، يُرْوَى أنّ أبا هاشم الجُبّائي قَصَدَه في الأهواز ليقرأ عليه كتاب سيبويه فسأله : هل عرفت الرسم ؟ قال : نعم ولكن أسألك النَّظِرَة(٢) وأحمل لك شيئاً يساوي أضعاف القَدْر الذي تلتمسه فتدعه عندك إلى أن يجيئني مالٌ لي ببغداد فأحمل إليك ما تريد وأسترجع ما عندك ، فتمنّع مبرمان قليلاً ثم أجابه فجاء أبو هاشم بوعاء حَسَن مُحَلًّى فملأه حجارة وقفله وختمه وحَمَلَه حتى وضعه بين يديه فلمّا رأى مبرمان منظره وثقله لم يشكّ في حقيقة ما ذكره أبو هاشم فوضعه عنده ، ثم أخذ أبو هاشم عليه فما مضت مدّة حتى ختم الكتاب ، فقال له مبرمان : ادفع مالي قِبَلَك ، فقال أبو هاشم : أرسل معي غلامك حتى أدفع إليه فأرسله معه فجاء منزله وكتب إليه رقعة فيها « قد تعذّر عليّ حضور المال وأرهقني السّفر وقد أبحتُك التصرّف في الوعاء وهذا خطّي حجّة بذلك » وخرج أبو هاشم لوقته إلى البصرة ومنها إلى بغداد ، فلمّا وقف مبرمان على الرقعة أحضر الوعاء وفتحه فإذا فيه حجارة فقال : سخر منّا أبو هاشم لا حيّاه الله واحتال عليّ بما لم يتمّ لغيره قطّ .

وكان مبرمان على علمه ساقط المروءة سخيفاً في تصرّفاته ، وربّما كان معه نَبْقٌ أو غيره فيأكل ويرمي الناس بالنّوى يتعمّد رؤوسهم ، ولبعضهم يهجوه :

صُدَاعٌ من كلامِكَ يعترينا   وما فيه لمستمعٍ بيانُ
مكابرةٌ ومَخْرَقَةٌ(١) وبَهْتٌ(١)   لقد أبرمتنا(١) يا مَبْرَمانُ

يعدّ مبرمان من النحاة البغداديين الذين كانوا يميلون إلى البصريين ، ومن مؤلفاته النحوية شرح شواهد سيبويه ، وشرح كتاب سيبويه ولم يتمّه ، وشرح كتاب الأخفش ،

---

(١) انظر في ترجمته : الزبيدي ١١٤ ، والقفطي ٣ : ١٨٩ ، معجم الأدباء ١٨ : ٢٥٤ ، والبغية ١ : ١٧٥ .
(٢) أي الإمهال ، قال تعالى ﴿ فنظرة إلى ميسرة ﴾ « من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة » .
(٣) المخرقة : ضعف الرأي ، والبهت : الكذب ، أبرمتنا : أضجرتنا .

وكتاب النحو المجموع على العلل، توفي بدمشق في سنة ٣٤٥هـ ،وقيل في الأهواز في سنة ٣٢٦هـ ، أو قريب منها .

ابن دَرَسْتَوَيه(١).

هو أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه الفارسي ، نشأ بفَسَا من بلاد فارس ، وأقام ببغداد وتلقّى عن المبرّد وثعلب وابن قتيبة ، وأخذ عنه المرزباني وغيره ، نحويّ بغداديّ، لازم المذهب البصريّ مع التعصّب الشديد له ، من تصانيفه النحوية : الإرشاد ، أسرار النحو ، شرح كتاب الجرمي ، الردّ على ثعلب في اختلاف النحويين ، أخبار النحويين ، توفي في بغداد في سنة ٣٤٧ هـ في خلافة المطيع .

ابن لَنْكَك(٢) :

هو محمد بن محمد بن جعفر بن لَنْكَك البصري ، أبو الحسين أو أبو الحسن ، الصاحب بن لنكك ، كان من النحاة الفضلاء والأدباء النبلاء ، قدم بغداد وأقام فيها ، شاعر له أشعار حسنة ، وصفه الثعالبي بفرد البصرة وصدر أدبائها ، له ديوان شعر رآه الصاحب بن عبّاد وقرّظه ببيتين كتبهما على جزءٍ منه ، كان معاصراً للمتنبيّ وهجاه ، ومن أشعاره :

يعيبُ الناس كُلُّهم الزمانا ... وما لزماننا عيبٌ سوانا
نعيب زماننا والعيب فينا ... ولو نَطَقَ الزّمان إذاً هجانا
ذئابٌ كلُّنا في خَلْقِ ناسٍ ... فسبحانَ الذي فيه بَرَانَا
يعافُ الذئبُ يأكلُ لحْمَ ذِئبٍ ... ويأكلُ بعضُنا بعضاً عِيَانا

وله :

زمانٌ قد تَفَرّغ للفُضُولِ ... فَسَوّد كلَّ ذي حُمْقٍ جَهُولِ
إذا أَجْبَبْتُمُ فيه ارتفاعاً ... فكونوا جاهلين بلا عقولِ

وله :

---

(١) انظر في ترجمته : الأنباري ٢٨٣ ، والزبيدي ١١٦ ، والفهرست ٦٣ ، وضبطه بعضهم دُرُسْتُوَيه .

(٢) انظر في ترجمته : البغية ١ : ٢١٩ ، ولنكك بفتح اللام وسكون النون وكافين متواليتين لفظ أعجمي معناه في العربية أعيرج تصغير أعرج ، لأنّ كلمة لنك معناها أعرج ، وعادة العجم إذا صغّروا اسماً ألحقوا في آخره كافاً .

الدّهرُ دهرٌ عجيبُ فيه الوليدُ يشيبُ
العَيْرُ فوقَ الثريّا وفي الوهادِ الأريبُ

وله :

جِرْمَانُ ذي أَدَبٍ وحظْوَةُ جاهلٍ أمران بينهما العقولُ تَحَيَّرُ
كم ذا التفكُّرُ في الزمان وإنّما يزداد فيه عَمىً إذا يتفكَّرُ
الأرذلون بغبطةٍ وسعادةٍ والأفضلون قلوبُهُمْ تتفطَّر

السِّيرافي(1) :

أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزُبان ، كان أبوه مجوسيًا اسمه بهزاد ثم أسلم ، نشأ بسيراف من بلاد فارس على الخليج ثم رحل إلى عُمان في سبيل العلم ثم عاد إلى سِيراف وفي النهاية توطَّنَ بغداد وولي القضاء فيها ، تلقّى عن ابن السّراج ومبرَمَان وابن دريد وغيرهم ، كان مفتنًا في القراءات والنحو واللغة والفقه والفرائض والكلام والشعر والعروض والقوافي وروي أنّه كان يدرّس هذه الفنون وكذلك القرآن وعلومه والحساب ، كان بصري النزعة وأعلم الناس بنحو البصريين . عاش زاهداً يأكل من كَسْبِ نفسه ولا يخرج إلى مجلس القضاء إلاّ بعد أن ينسخ عشر ورقات يأخذ أجرتها عشرة دراهم تكون بقدر مؤونته ثم يخرج إلى مجلسه .

ألّف الكتب القيّمة فشرح كتاب سيبويه بما لم يسبق إليه ، وله كتاب أخبار النحويين البصريين ، توفي ببغداد في سنة ٣٦٨ هـ في خلافة الطائع بن المطيع .

أبو عليّ الفارسي(2) :

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفَسَوي ، الفارسيّ أباً ، أمّا أمّه فعربيّة ، وُلد بفَسَا(3) من بلاد فارس، ونشأ بها ثم رحل إلى بغداد في سنة ٣٠٧هـ وعمره حوالي عشرين سنة وعكف على حلقات النحاة البغداديين الأوّلين كالزجّاج وابن السّراج وخاصة حلقة ابن الخيّاط وأخذ أيضاً عن مبرمان ، كان يُعني إلى جانب النحو واللغة بالمنطق والفلسفة

---

(1) انظر في ترجمته : الأنباري ٣٠٧ ، والزبيدي ١١٩ ، والقفطي ١ : ٣١٢ ، وابن العماد ٣ : ٦٥ ، والفهرست ٦٢ ، ومعجم الأدباء ٨ : ١٤٥ ، والبغية ١ : ٥٠٧ .

(2) انظر في ترجمته : الأنباري ٣١٥ ، والزبيدي ١٢٠ ، والقفطي ١ : ٢٧٣ ، وابن العماد ٣ : ٨٨ ، والفهرست ٦٤ ، ومعجم الأدباء ٧ : ٢٣٢ ، والبغية ١ : ٤٩٦ .

(3) تبعد بلدة فَسَا عن شيراز مقدار سبعة فراسخ .

وكان متهماً بالاعتزال ، قعد للتدريس والإملاء في مساجد بغداد مبكّراً ، علت منزلته في النحو حتى عدّ واحد زمانه فقد قيل : « ما كان بين سيبويه وأبي عليّ أفضل منه » ، أتقن مذهب البصريين وبَزَّ في ذلك المبرّد آخر أئمتهم وبه ارتفع شأن هذا المذهب ، درس عليه كثيرون برع منهم عدد كبير كابن جنّي والرَّبَعي ، دخل حلب في سنة ٣٤١ هـ ومعه تلميذه ابن جني وأقام مدّة فيها عند سيف الدولة الحمداني نال عنده في خلالها الزلفى ممّا أوغر صدر ابن خالويه الذي كان عالم الحمدانيين ، لذلك لمّا ألّف أبو عليّ كتابه « الأغفال » وهو مسائل من كلام شيخه الزّجاج أصلحها عليه تعقّبه ابن خالويه عائباً ما ارتآه فلم يسع الفارسي انتصاراً لنفسه إلاّ أن يصنّف كتاباً آخر يفنّد فيه تعقّبات ابن خالويه سمّاه « نقض الهاذور »[1] ، وكما كان ابن خالويه واجداً على الفارسيّ كذلك كان السِّيرافي ، وتلك على ما هو ملاحَظ سنّة المعاصرة بين أهل العلم . وقد جرت بين أبي علي والمتنبي مجالس ومناظرات عند سيف الدولة ، ثم عاد أبو عليّ إلى بغداد في سنة ٣٤٦هـ ولم يلبث أن استدعاه عضد الدولة[2] البويهي إلى مدينة شيراز في فارس فانتقل إليها وصحب عضد الدولة الذي أخذ عنه ، وقد ظلّ أبو عليّ عند عضد الدولة حتى عاد إلى بغداد وتوفي فيها في سنة ٣٧٧ هـ في خلافة الطائع عن نيِّف[3] وتسعين سنة ، صنّف أبو عليّ لعضد الدولة كتاب الإيضاح ولمّا أتاه به استصغره وقال له : « ما زدتَ على ما أعرف شيئاً وهذا الذي صنّفته إنّما يصلح للصبيّان » فأردفه أبو عليّ مغيظاً بكتاب التكملة فقال عضد الدولة : « غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو » ، وقد تابع أبو عليّ في شواهد كتابيه السّابِقين فلم يعتمد مثلهم على شعر المحدثين ، بيد أنّه احتجّ في باب « كان » ببيت لأبي تمّام من المولّدين وهو قوله :

من كان مرعى عزمه وهمومه روضُ الأماني لم يزل مهزولا

وقد أُخِذَ عليه هذا ، لكن قالوا إنّ الحامل له على ذلك هو أنّ عضد الدولة كان يحبّ هذا البيت ويتمثّل به ويكثر من إنشاده تقديراً لمعناه فجاراه أبو عليّ .

وكان عضد الدولة يعتزّ به كثيراً ويقول تكريماً له : « أنا غلام أبي عليّ الفارسي في النحو » ، يُحْكَى أنّ أبا علي كان يوماً في ميدان شيراز يساير عضد الدولة فسأله : بِمَ انتصب

---

(١) المراد بالهاذور الهاذِر على ما يبدو ، وهذا الوزن « الهاذور » لم يرد في المعاجم على ما أعلم مع كثرة ما جاءت به من الأوصاف في الهذر .

(٢) هو أبو شجاع فَنَّاخُسْرو بن ركن الدولة بن بويه ، كان من أعظم ملوك بني بويه فاضلاً محبّاً للعلماء مشاركاً في عدّة فنون « انظر الزركلي ، الأعلام ٥ : ٣٦٤ » .

(٣) النيّف : كلّ ما زاد على العقد إلى أن يبلغ العقد الثاني ، وقيل النيّف من واحد إلى ثلاث والبضع من أربع إلى تسع « انظر مختار الصحاح ٦٨٧ ، والمصباح المنير ٦٣١ » .

المستثنى في قولنا « قام القومُ إلاّ زَيداً » فقال بفعلٍ مقدّر ، فقال له : كيف تقديره ؟ فقال : أستثني زيداً ، فقال له عضد الدولة : هلاّ رفعته وقدّرت امتنع زيدٌ ؟ فسكت أبو عليّ ثم قال : هذا جواب ميدانيّ ، ثم إنّه لمّا رجع إلى منزله وضع في ذلك كلاماً وحمله إليه فاستحسنه ، وقد ذكر أبو عليّ في كتابه « الإيضاح » أنّ المستثنى منصوب بالفعل المتقدّم « قام » بتقوية « إلاّ » ، قال ابن يعيش في شرحه على المفصّل : « يعني لمّا دخلت عليه إلاّ قوّته وذلك أنها أحدثت فيه معنى الاستثناء » .

ومن مصنفات أبي عليّ أيضاً : العوامل المائة ، المقصور والممدود ، التذكرة ، ومن أهمها كتاب « الحجّة » في علل القراءات السبع ، وقد اتبّع عادة خاصة هي أن ينسب إملاءاته في كلّ بلدة إليها ، من ذلك : المسائل الحلبية ، والمسائل البغدادية ، والمسائل الشيرازية .

جَرَى ذكر الشعراء في مجلسٍ كان يحضره أبو عليّ فقال للحاضرين : إنّي لأغبطهم على قول الشعر فإنّ خاطري لا يوافقني على قوله مع تحقّقي بالعلوم التي هي من موادّه ، فقال له رجل : فما قلتَ قطّ شيئاً منه ألبتة ؟! قال : ما أعلم أنّ لي شعراً إلاّ ثلاثة أبيات في الشيب وهي قولي :

خَضَبْتُ الشيبَ لمّا كان عيباً ... وخَضْبُ الشّيب أَوْلَى أن يُعَابا
ولم أخضِب مخافةَ هَجْرِ خِلٍ ... ولا عيباً خشيتُ ولا عتابا
ولكنّ المشيب بدا ذميماً ... فصيّرت الخِضابَ له عِقابا

الرّماني(1) :

هو أبو الحسن عليّ بن عيسى بن عبدالله الرّماني ، نِسْبَة إلى قصر الرّمان ، وهو قصر معروف بمدينة واسط ، وفد من هناك حيث نشأ إلى بغداد فأخذ عن الزجّاج وابن دريد وابن السرّاج وغيرهم ، ونبغ في العربية مؤيّداً البصريين مع ميلٍ شديد إلى الفلسفة والمنطق لأنّه معتزليّ ، ظهر ذلك الميل واضحاً بقوّة في دراساته النحوية وتآليفه حتى قال الفارسيّ : « إن كان النحو ما يقوله الرّماني فليس معنا منه شيء وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء » ، وحتى قال بعض أهل الأدب : كنّا نحضر عند ثلاثة مشايخ من

---

(1) انظر في ترجمته : الأنباري ٣١٨ ، والقفطي ٢ : ٢٩٤ ، وابن العماد ٣ : ١٠٩ ، والفهرست ٦٣ ، ومعجم الأدباء ١٤ : ٧٣ ، والبغية ٢ : ١٨٠ .

النحويين ، فنمهم من لا نفهم من كلامه شيئاً ، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البغض ، ومنهم من نفهم جميع كلامه ، فأمّا الأول فالرّمّاني ، وأمّا الثاني فالفارسي ، وأمّا الثالث فالسِّيرافي .

ومن مؤلفات الرماني النحوية : شرح كتاب سيبويه ، وشرح مقتضب المبرّد ، وشرح أصول ابن السّراج ، وله أيضاً : كتاب الممدود الأصغر، وكتاب الممدود الأكبر ، وكتاب معاني الحروف ، توفي في بغداد في سنة ٣٨٤ هـ في خلافة القادر بن المقتدر .

ابن خالويه [١] :

هو أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه الهَمَذاني، دخل بغداد طالباً للعلم في سنة ٣١٤ هـ وأخذ فيها عن أبي بكر بن الأنباري وأبي بكر بن دريد والسِّيرافي ونفطويه ، زار اليمن وأقام هناك مدّة ، سكن حلب واختصّ بسيف الدولة الحمداني وأدبّ أولاده ، له مع المتنبيّ مباحث ومجالس ومناظرات عند سيف الدولة ، كان كوفيّ النزعة ، قصير الباع في النحو طويله في اللغة يشهد بهذا وذاك ما ساقه في انتصاره لثَعلب الكوفي عند ردّه اعتراضات الزجّاج العشرة على نصف كتاب ثعلب « الفصيح »، وما روي من أنّه اجتمع هو وأبو عليّ الفارسي فجرى بينهما كلام فقال لأبي عليّ : نتكلّم في كتاب سيبويه ، فقال له أبو عليّ : بل نتكلّم في فصيح ثعلب[٢] .

يحكى أنّ ابن خالويه قال لأبي عليّ : كم اسماً للسيف ؟ قال : اسم واحد ، فقال له ابن خالويه : بل له أسماء كثيرة وأخذ يعدّدها نحو : الحُسام والمِخْذَم والقضيب والمِقْضَب ، فقال له أبو عليّ : هذه كلّها صفات . . .

وقال له رجلٌ : أريد أن أتعلّم من العربية ما أُقيم به لساني فقال : أنا منذ خمسين سنة أتعلّمُ النحو ما تعلّمتُ ما أقيم به لساني .

وقال ابن خالويه : سأل سيف الدولة جماعة من العلماء بحضرته ذات ليلة : هل تعرفون اسماً ممدوداً وجمعه مقصور؟ فقالوا : لا ، فقال لي : ما تقول أنت ؟ قلت : أنا أعرف اسمَين ، قال : ما هما ؟ قلت : هما صحراء وصحارَى وعذراء وعَذارَى ، فلمّا كان

---

(١) انظر في ترجمته : الأنباري ٣١١ ، والقفطي ١ : ٣٢٤ ، وابن العماد ٣ : ٧١، والفهرست ٨٤ ، ومعجم الأدباء ٩ : ٢٠٠ ، والبغية ١ : ٥٢٩ .

(٢) كان كتاب سيبويه كبيراً جداً وجامعاً للنحو وكان كتاب الفصيح لثعلب صغيراً جداً تغلب عليه اللغة ، ولا يخفى مغزى كلام أبي عليّ ، ورحم الله امرءاً عرف قدر نفسه .

بعد شهر أصبت حرفين آخرين كان الجرميّ قد ذكرهما في كتابه « التنبيه » وهما صلفاء وصَلاَفَى وهي الأرض الغليظة وخَبْراء وخَبَارَى وهي أرض فيها ندوّة[1] ثم بعد عشرين سنة وجدت حرفاً خامساً ذكره ابن دريد في الجمهرة وهو سَبْتَاء وسَبَاتَى وهي الأرض الخشنة .

ومن شعره :

إذا لم يكن صَدْرُ المجَالِسِ سيّداً ... فلا خيرَ فيمنَ صَدَّرتْهُ المَجَالِسُ
وكم قائلٍ ما لي رأيتُكَ راجلاً! ... فقلتُ له من أجل أنّك فارس

ومنه أيضاً :

الجود طَبْعي ولكن ليس لي مالُ ... فكيف يَبْذُل مَنْ بالقَرْضِ يحتالُ
فهاكَ حظّي فخذه اليوم تذكِرَةً ... إلى اتساعي فلي في الغيب آمالُ

ولابن خالويه من التصانيف : الاشتقاق ، البديع في القراءات السبع ، المقصور والممدود ، المذكر والمؤنث ، ليس في كلام العرب ، الجمل في النحو ، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، كتاب في أسماء الأسد ذكر فيه خمسمائة اسم ، كتاب البديع في القرآن ، توفي بحلب في سنة ٣٩٠ هـ .

ابن جنّي[2] :

هو أبو الفتح عثمان بن[3] جنّيّ ، كان أبوه « جنّي » مملوكاً روميًّا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي ،وُلد أبو الفتح بالموصل في حوالي سنة ٣٢٠هـ، نزل بغداد مبكّراً وقرأ على أبي عليّ الفارسي فيها ثم فارقه وعاد إلى الموصل وأخذ يدرّس الطلاب في مسجدها وهو يافع ، وهو في أثناء ذلك يتعرّض للأعراب الفصحاء ويأخذ عنهم ، وحدث أن مرّ بحلقته في الموصل فيسنة ٣٣٧هـ شيخه أبو عليّ الفارسي إمام النحاة في عصره فرآه في حلقته والناس حوله يشتغلون عليه وبين يديه متعلّم يكلّمة في مسألة صرفية تتعلّق بقلب الواو ألفاً في نحو قام وقال فأعجبه ذكاؤه لكنّه تعجّب من قعوده للدرس والإملاء قبل نضجه فسأله فلم يجب فقال له : لقد تزبّبت[4] وأنت حِصْرِم ، فترك حلقته وتبعه ولازمه أربعين سنة إلى

(١) أي رطوبة من الماء .

(٢) انظر في ترجمته : الأنباري ٣٣٢ ، والقفطي ٢ : ٣٣٥ ، وابن العماد ٣ : ١٤٠ ، والفهرست ٨٧ ، ومعجم الأدباء ١٢ : ٨١ ، والبغية ٢ : ١٣٢ .

(٣) جنّيّ مُعَرّب كِنّيّ الرومية وهما بسكون الياء ، وهو ليس منسوباً إلى الجنّ .

(٤) أي أصبحت زبيباً .

أن مات أبو عليّ ، متنقّلاً معه في رحلاته مشغوفاً بآرائه حتى برع ، ومن يقرأ كتاب ابن جنّي « الخصائص » يحسّ بأنّ مادّته مستمدة من أبي علي ـ تماماً كما كانت مادة الكتاب مستمدّة من الخليل أستاذ سيبويه ـ مع إضافته المهمّة عليها ـ كإضافة سيبويه أيضاً ـ مما جعله يرث ـ كسيبويه ـ إمامَةَ أستاذه بحق ، بل لعلّه بذّه[1] في وضع أصول التصريف وفي دراسة مسائله حتى عدّ أعلم حذّاق أهل الأدب به وبالنحو أيضاً ، لم يصنّف أحد في التصريف ولا تكلّم فيه أحسن ولا أدقّ منه . ولعلّ سبب ذلك أنّ صحبته أبا عليّ وتَغَرّبَه عن وطنه ومفارقة أهله إنما كان من أجل مسألة تصريفية ممّا حمله على التبحّر والتدقيق في هذا الفنّ .

ارتحل ابن جنّي إلى حلب وتعرّف في بلاط سيف الدولة الحمداني على المتنبي وناظره كثيراً ثم انعقدت بينهما صداقة وطيدة فشرح ديوانه بعد أن قرأه عليه ، سأل شخص المتنبي عن قوله :

بادٍ هواكَ صَبَرْتَ أم لم تَصْبِرَا

فقال : كيف أثبتَّ الألف في تصبرا مع وجود لم الجازمة ؟ فقال المتنبي : لو كان أبو الفتح هنا لأجابك ، وهذه الألف هي بدل من نون التوكيد الخفيفة فإنّها في الوقف تبدل ألفاً ، والفعل مبنيّ على الفتح في محلّ جزم بلم .

خلف ابن جنّي أستاذه الفارسي بعد وفاته في تدريس النحو في بغداد ، وظلّ يصنّف ويعلّم حتى مات فيها في سنة ٣٩٢ هـ في خلافة القادر، وقد بلغت مصنّفاته نحو الخمسين ، وكلّها مصنّفات عظيمة أكثرها في الصرف ، ومن آثاره : المحتسِب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، والمذكّر والمؤنث ، والمقصور والممدود ، والمقتضب في معتلّ العين ، واللُّمَع ، وشرح ديوان المتنبيّ ، وهي جميعاً محقّقة منشورة ، وقد قرأ على شيخه أبي عليّ كتاب « التصريف » للمازني ثم عمد إلى شرحه في كتابه « المنصف » وهما منشوران أيضاً ، وله كتاب « سرّ صناعة الإعراب » نشر الجزء الأول منه محقّقاً ، وأهمّ كتبه على الإطلاق كتاب « الخصائص »[2] وهو منشور محقّقاً في ثلاثة أجزاء .

كان يقول الشّعر ومن شعره :

---

(١) يقال بَذّه بذّاً بفتح الباء في المصدر وضمّها أي فاقه ، وبَزّ قرينه بزّاً بفتح الباء وضمّها في المصدر أي غَلَبه « انظر المعجم الوجيز ٤٢ ، ٤٩ » .

(٢) أي خصائص العربية .

فإنْ أُصْبحْ بلا نسب فعِلْمِي في الورى نسبي

ومنه في العَتْب على صديق له :

صدودك عنّي ولا ذَنْبَ لِي يدلّ على نيّة فاسدهْ
وقد وحَيَاتِكَ[1] ممّا بكيتُ خشيتُ على عَيْنِيَ الواحده[2]
ولولا مخافةُ الاّ أراكَ لما كان في تركها فائده

الرَّبَعِيّ[3] :

هو أبو الحسن عليّ بن عيسى بن الفرج بن صالح البغدادي المنزل الشّيرازي الأصل ، كان عالماً إماماً في النحو مُتْقِناً له ، شرح كتاب الإيضاح لأبي عليّ الفارسي فأجاد فيه واشتغل في بغداد على السِّيرافي ثم خرج إلى شيراز فقرأ على أبي عليّ عشرين سنة ولمّا أتمّ الدراسة عليه قال له أبو عليّ : « ما بقي لكَ شيء تحتاج أن تسأل عنه » فرجع إلى بغداد ولم يزل مقيماً فيها إلى آخر عمره . كان أبو عليّ يقول له : لو سرتُ من الشرق إلى الغرب لم أجد أنحى منك ، ومن الغريب أنّه كان مبتلىً بقتل الكلاب ، يحكى أنه اجتمع مرة هو وابن جني يمشيان في موضع فاجتازا على باب أرض خَرِبَةٍ فرأى الربعيّ فيها كلباً فقال لابن جنيّ : قف على الباب ودخل فلمّا رآه الكلب يريد أن يقتله هرب وخرج ، ولم يقدر ابن جني على منعه ، فقال له الربعي : ويلك يا بن جني ! مدبِّر في النحو ومدَّبر في قتل الكلاب ! ، قال الأنباري : « يُحْكَى من سيره وتصرفاته ما طيُّه أحسن من نشره » .

له عدّة تآليف في النحو منها : كتاب البديع ، وشرح مختصر الجرمي ، وشرح الإيضاح كما ذكرنا ، ومقدّمة صغيرة ، توفي ببغداد في سنة ٤٢٠ هـ في خلافة القادر .

الثمانيني[4] :

هو أبو القاسم عمر بن ثابت الضرّير ، كان عارفاً بالنحـو ، أخذ عن ابن جني

(١) في هذا ما فيه من الحلف بغير الله ، وهو ممّا قد يستغرب صدوره من ابن جني .

(٢) لأنّه كان أعور .

(٣) انظر في ترجمته : الأنباري ٣٤١ ، والقفطي ٢ : ٢٩٧ ، وابن العماد ٣ : ٢١٦ ، ومعجم الأدباء ١٤ : ٧٨ ، والبغية ٢ : ١٨١ ، والرَّبَعِي نسبة إلى ربيعه .

(٤) انظر في ترجمته : الأنباري ٣٥٠ ، وابن العماد ٣ : ٢٦٩ ، ومعجم الأدباء ١٦ : ٥٧ ، والبغية ٢ : ٢١٧ ، والثمانيني نسبة إلى ثمانين وهي بُلَيْدَة قرب الموصل في الجانب الشرقيّ لدجلة ، أول قرية بنيت بعد الطوفان ، قيل كان أولَ من نزل بها نوحٌ عليه السّلام لمّا خرج ومعه ثمانون إنساناً من السّفينة فبنَوا لهم مساكن بهذا الموضع وأقاموا به فسمّي الموضع بهم .

وشرح كتابه اللُّمَع في التصريف شرحاً حسناً أجاد فيه ، وشرح كتاب «الملوكي» في التصريف لابن جني أيضاً وهو المشتهر بالتصريف الملوكي ، أخذ عنه يحيى بن طباطبا العلوي وغيره ، كان الثمانيني وأبو القاسم بن بَرْهان متعارضين يُقرئان الناس بالكرخ ببغداد فكان خواصّ الناس يقرأون على ابن بَرْهان ، والعوام يقرأون على الثمانيني ، توفي في بغداد في سنة ٤٤٢ هـ .

ابن بَرْهَان[١] :

هو أبو القاسم عبد الواحد بن عليّ العُكْبَري القيّم بعلوم كثيرة منها اللغة ومعرفة أيام العرب والتواريخ ، كان في أول أمره منجّماً ثم أصبح ديّناً ورعاً ولكنّه كان سيّء البزّة ، نظر في النحو واشتهر فيه وكان ميّالاً للبصريين ، قدم إلى بغداد من بلده[٢] عُكْبَرا ونال فيها شهرة طيّبة ، توفي في بغداد في سنة ٤٥٠ هـ في خلافة القائم بأمر الله .

الخطيب التّبْريزي[٣] :

هو أبو زكريا يحيى بن عليّ ، من تبريز ، أحد أئمة النحو واللغة ، قرأ على ابن بَرْهان ، وعبد القاهر الجُرْجاني ، رحل إلى الشام وقرأ اللغة على أبي العلاء المعرّي ، كانت له معرفة تامة بالأدب فقد درسه بالمدرسة النظامية ببغداد ثم درّسه فيها ، أخذ عنه الجواليقي وغيره ، صنّف كتباً كثيرة منها : شَرْح ديوان الحماسة لأبي تمام ، وشَرْح ديوان المتنبيّ ، وشَرْح المعلّقات السبع ، وشَرْح سَقْط الزَّنْد[٤] للمعرّي ، وشَرْح المفضليات ، وتهذيب إصلاح المنطق ، وكتاب غريب القرآن ، ومنها في النحو والصرف : مقدّمة ، وشَرْح اللُّمَع لابن جني .

دخل مصر في شبابه ، وتلقّى ابنُ بابشاذ عنه فيها ، ثم عاد إلى بغداد واستوطنها إلى أن مات فيها في سنة ٥٠٢ هـ في خلافة المستظهر بالله ، ومن شعره :

---

(١) انظر في ترجمته : الأنباري ٣٥٦ ، والقفطي ٢ : ٢١٣ ، وابن العماد ٣ : ٢٩٧ ، والبغية ٢ : ١٢٠ .

(٢) بُلَيْدَة على نهر دجلة شمال بغداد .

(٣) انظر في ترجمته : الأنباري ٣٧٢ ، وابن العماد ٤ : ٥ ، ومعجم الأدباء ٢٠ : ٢٥ ، والبغية ٢ : ٣٣٨ .

(٤) الزَّند : العود الأعلى الذي تُقْدَحُ به النار ، أما العود الأسفل فهو الزَّنْدَة ، والزَّندان : السّاعدُ والذّراع والأعلى منهما هو الساعد والأسفل منهما هو الذّراع ، وطرفها الذي يلي الإبهام هو الكُوعُ ، والذي يلي الخِنْصَر هو الكُرسوع ، والرُّسغ : مجتمع الزَّندين من أسفل ، والمِرْفَق : مجتمعهما من أعلى « انظرالمعجم الوجيز ٢٩٣ » .

فمن يسأم مِنَ الأسفار يوماً ؟! فإنّي قد سئمتُ من المُقام
أقمنا بالعراق على رجالٍ لئـام ينتمون إلى لئام

الزَّمخشري[1] :

هو أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزَّمخشري المولود بزَمخشر « بلد بخُوَارَزْم » ، من علماء التفسير وأئمة اللغة والنحو والبلاغة، كان معتزليّ الاعتقاد ، لقِّب بجار الله لمجاورته في مكّة مدّة طويلة نشط فيها لتصنيف تفسيره المسمَّى « الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل » ودرس فيها كتاب سيبويه ، مَرَّ ببغداد وهو في طريقه للحجّ فجاءه ابن الشّجري مهنئاً له بقدومه وأنشده :

كانَتْ مُسَاءَلَةُ الرُّكبانِ تُخْبِرُني عن أحمدَ بنِ دُوَادٍ أطيبَ الخبر
حتى التقينا فلا والله ما سَمِعَتْ أُذْني بأحسن ممّا قد رأى بصري[2]

وأنشده أيضاً قول المتنبي :

وأستكثِرُ الأخبارَ قبل لقائه فلّما التقينا صَغَّـر الخَبَرَ الخُبْرُ

ولمّا فرغ ابن الشجري شكره الزمخشري وعظّمه وتصاغر له وقال : إنّ زيد الخيل دخل على الرسول ﷺ فحين بَصُرَ به رَفَعَ صوته بالشهادة فقال له الرسول : يا زيد الخيل كلُّ رجل وُصِفَ لي وجدتُه دون الصفة إلاّ أنت فإنّك فوق ما وُصِفْتَ[3] ، وكذلك ابن الشجري ، ودعا له الزمخشري وأثنى عليه . كان الزمخشري إمام عصره في النحو ، يعدّ في ساقة المتقدّمين وأوّل المتأخّرين من النحاة ، له كتب كثيرة منها : كتاب الفائق في غريب الحديث ، وكتاب أسماء الأودية والجبال ، وكتاب « المفرد والمؤلَّف » وكتاب « النّموذَج » وكتاب « الأمالي » والثلاثة في النحو ، وله المعجم المشهور المسمّى « أساس البلاغة » ، والكتاب المعروف في النحو « المفصّل » ، وقد عني العلماء بالمفصّل شرحاً وتعليقاً ، ومن

---

(١) انظر في ترجمته : الأنباري ٣٩١ ، والقفطي ٣ : ٢٦٥ ، وابن العماد ٤ : ١١٨ ، ومعجم الأدباء ١٩ : ١٢٦ .

(٢) يقول ابن خلكان في وفياته ١ : ٣٦١ إنّ هذين البيتين في جعفر بنِ فلاحٍ القائد المقتول بدمشق في سنة ٣٦٠هـ وقد مدحه بهما الشاعر الأندلسي المشهور محمد بن هانىء ، وفي البيت الأول « عن جعفر بنِ فلاحٍ » بدلاً من « أحمدَ بنِ دُوَادٍ » ويضيف ابن خلكان أنّ الناس يروون هذين البيتين لأبي تمّام وهو غلط لأنّهما ليسا له ، وهم يذكرون في البيت الأول « عن أحمدَ بنِ دُوَادٍ » وهو ليس بأحمدَ بنِ دُوَادٍ بل هو « أحمدُ بنُ أبي دُوَاد » ولكن الشاعر لو قال هذا لما استقام الوزن .

(٣) لذلك سمّاه الرسول زيد الخير .

أشهر شروحه شرح ابن يعيش الحلبي في عشرة أجزاء ، وكان يزعم أنّه ليس في كتاب سيبويه مسألة إلاّ وقد تضّمنها مفصّلُه ، ويحكى أنّ بعضهم أنكر عليه هذا القول وذكر له مسألة من كتاب سيبويه وقال : هذه ليست في المفصّل ،فأجابه: إنّها إن لم تكن فيه نصّاً فهي فيه ضمناً وبيّن له ذلك ، توفي في بلده زَمَخْشَر في سنة ٥٣٨ هـ بعد عودته من مكة .

ابن الشّجري[١] :

هو الشريف أبو السعادات هبة الله بن عليّ بن محمد بن حمزة العلوي الحَسَني المعروف بابن الشجري ، كان أوحد زمانه في معرفة اللغة وأشعار العرب وأيّامها وأحوالها ولكنّه لم يكن في النحو كذلك ، فقد حَكَى يوماً قول المبرّد في بناء «حَذَامِ وقَطَامِ » « إنّه اجتمع فيه ثلاث علل هي التعريف والتأنيث والعدل فبعلّتين يجب منع الصرّف وبالثالثة يجب البناء إذ ليس بعد منع الصرّف إلاّ البناء » فقال له تلميذه الأنباري : « هذا التعليل ينتقض بقولهم أذْرَبيجان[٢] فإنّ فيه أكثر من ثلاث علل ومع هذا فليس بمبنيّ بل هو معرب غير منصرف » فقال ابن الشجري : « هكذا قيل » .

قرأ على الخطيب التبريزي ويحيى بن طباطبا العلوي ، وقرأ عليه الأنباري صاحب نزهة الألباء، له مؤلفات عدّة منها كتاب «الأمالي» وهو أكبر تآليفه وأكثرها إفادة لاشتماله على فنونٍ من الآداب ، أملاه في أربعة وثمانين مجلساً ، وقد التمس منه ابن الخشاب أن يسمعه عليه ولمّا لم يجبه إلى ذلك أحفظه رفضُه عليه ، وحين وقف عليه بوسيلته الخاصّة خطّأه في كثيرٍ ممّا فيه فأحنَقَ ذلك ابنَ الشّجري ونهض للردّ عليه وألّف في ذلك كتابه « الانتصار » ، ومن مؤلفاته أيضاً : كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه ، وشرح اللُّمَع وشرح التصريف الملوكي وكلاهما لابن جنّي . توفي في سنة ٥٤٢هـ في خلافة المقتفي ودُفن في داره بالكرخ في بغداد .

ابن الخشّاب[٣] :

هو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله بن نصر المولود ببغداد ، أخذ عن الجواليقي والفَصِيحي وابن الشّجري ، كان عالماً في الأدب والنحو والتفسير

---

(١) انظر في ترجمته : الأنباري ٤٠٤ ، والقفطي ٣ : ٣٥٦ ، وابن العماد ٤ : ١٣٢ ، ومعجم الأدباء ١٩ : ٢٨٢ ، والبغية ٢ : ٣٢٤ .

(٢) في أذْرَبيجان من العلل العلمية ، والعجمة ، والتأنيث على اعتبارها بلدة ، والتركيب المزجي .

(٣) انظر في ترجمته : القفطي ٢ : ٩٩ ، ومعجم الأدباء ١٢ : ٤٧ ، وبغية الوعاة ٢ : ٢٩ .

والحديث وفي علوم أخرى ، وكان أيضاً حسن الخطّ ، لم يتزوّج ولم يتسرّ وكان مستهتراً في حياته متبذّلاً في عيشه وملبسه كثير المزاح يلعب بالشطرنج مع العوام على قارعة الطريق ويتعّمم بالعمامة حتى تسوَدّ وتتقطّع ، ما صنّف كتاباً وأكمله فقد شرح كتاب الجمل لعبد القاهر الجُرْجاني وسمّاه « المرتجل في شرح الجمل » ولم يكمله ، وشرح لمع ابن جني ولم يكمل شرحه ، وشرح المقدّمة التي صنّفها في النحو وزير الخليفة المقتفي المسمّى بابن هبيرة ولم يكمل الشرح ، وله أيضاً : الردّ على ابن بابشاذ ، وقف كُتُبَهُ على أهل العلم قبيل وفاته وكان لا يقتني منها إلّا أردأها صورة وأرخصها ثمناً .

ومن شعره في وصف الشمعة :

صفراء لا مِنْ سَقَمٍ مَسَّها   كيف وكانت أمّها[1] الشافيةْ
عُريانة باطنها مُكْتَسٍ   فاعْجَبْ لها كاسيةً عاريةْ

توفي ببغداد في سنة ٥٦٧ هـ .

مَلِكُ النّحاة[2]

هو أبو نزار الحسن بن صافي بن عبدالله بن نزار ، وُلد ببغداد ثم سافر إلى واسط[3] وإرْبل[4] وخراسان وكَرْمان وقصد الشام فلبث في دمشق مدّة طويلة وخرج منها ثم عاد إليها وأقام فيها إلى آخر عمره برعاية الملك نور الدين محمود بن زَنْكي ، كان معتزاً بنفسه فاستخفّ بمن قبله ولقّب نفسه مَلِكَ النحاة ، وكان يسخط على مَنْ لا يخاطبه بذلك ، من أقواله : « هل سيبويه إلّا من رعيّتي وحاشيتي ولو عاش ابن جنّي لم يسعه إلّا حَمْلُ غاشيتي »[5] ، روي أنّه وصلت إليه خلعة مصريّة وجائزة سنيّة فأخرج الخلعة إلى السّوق فبلغت دون عشرة دنانير ، فقال : قولوا هذه خلعة ملك كبير أهداها إلى ملك كبير ليعرف الناس قدرها فيحلّوا عليها البِدَرَ[6] على البِدَار[7] ويُجِلُّوا قدرها في الأقدار ، ثم قال : أنا

---

(١) يريد بأمّها النحلة التي تخرج العسل والشمع .

(٢) انظر في ترجمته : القفطي ١ : ٣٠٥ ، وابن العماد ٤ : ٢٢٧ ، ومعجم الأدباء ٨ : ١٢٢ ، والبغية ١ : ٥٠٤ .

(٣) واسط عدّة مواضع وسمّيت بذلك لأنّها تقع في مكان متوسّط بين الكوفة والبصرة .

(٤) بلد قرب الموصل وهي المسمّاة الآن إربيل .

(٥) الغاشيه : هي غاشية السَّرج وهي غطاؤه « انظر مختار الصحاح ٤٧٥ » .

(٦) جمع بَدْرة وهي كيس فيه ألف أو عشرة آلاف أو سبعة آلاف درهم ، ويختلف ما فيه باختلاف العهود « انظر المعجم الوجيز ٤٠ » .

(٧) البِدَار : الاستباق بالأمر .

أحق الناس بها إذا جهلوا حقّها .

من مصنّفاته النحوية : الحاوي ، العمدة ، المنتخب ، المسائل العشر المتعبات إلى الحشر ، وقد تحدّى بها علماء العصر ، المقتصد وهو في التصريف .

كان مَلِكُ النحاة شاعراً وأديباً أيضاً ، له ديوان شعر ومقامات ، ومن شعره :

حنانيكَ[1] إنْ جاءتْكَ يوماً خصائصي وهَالَكَ أصنافُ الكلام المسَخَّرِ
فسَلْ منصفاً عن قائلي غير جائرٍ يُجِبْكَ بأنّ الفضل للمتأخِّرِ

توفي بدمشق في سنة ٥٦٨ هـ وقد ناهز الثمانين .

ابن الدّهّان[2] :

هو أبو محمد سعيد بن المبارك بن عليّ بن عبدالله المولود ببغداد ، كان سيبويه عصره ، وكان يُقال آنذاك : النحويون ببغداد أربعة : الجواليقي ، وابن الشّجري ، وابن الخشّاب ، وابن الدّهّان ، له في النحو تصانيف مفيدة منها : كتاب « الدروس » ، وشَرْح الإيضاح ، وكتاب الفصول ، والرياضة في النكت النحوية ، وشَرْح لُمَع ابن جني وسمّاه « الغُرّه » ، والعقود في المقصور والممدود ، وله ديوان شعر ، وكتاب في سرقات المتنبي .

كان الناس يرجّحونه على معاصريه من نحاة بغداد وهم الجواليقي وابن الخشاب وابن الشجري مع أنّ كلّ واحدٍ منهم إمام ، ترك بغداد وانتقل إلى الموصل وكان قد أبقى كتبه في بغداد فطغى عليها سيل فأرسل من يأتيه بها إلى الموصل فحُملت إليه وقد أصابها الماء فأشير عليه أن يبخّرها ببخور فأحرق لها قسماً كبيراً من البخور أثّر دخانه في عينيه فعمي .

ومن شعره :

بادِرْ إلى العيش والأيامُ راقدةٌ ولا تكن لصروف الدهر تنتظِر
فالعمر كالكأس يبدو في أوائله صَفْوٌ وآخره في قَعْرِهِ كَدَرُ

ومنه :

---

(١) حنانيكَ : أي تحنّن عليّ مرّةً بعد أخرى .

(٢) انظر في ترجمته : القفطي ٢ : ٤٧ ، وابن العماد ٤ : ٢٣٣ ، ومعجم الأدباء ١١ : ٢١٩ ، والبغية ١ : ٥٨٧ .

لا تَحْسَبَنْ أَنَّ بالكُتْـــــــبِ مِثْلَنا ستصير
فللــدجـاجة ريشٌ لكنَّها لا تطير

ومنه :

وأخٍ رَخُصْتُ عليه حتّى مَلَّني والشيء مملولٌ إذا ما يرخُصُ
ما في زمانِك من يعزُّ وجُودُه إن رُمْتَه إلاّ صديقٌ مُخْلِصُ

لم يزل ابن الدهان في الموصل حتى توفي فيها في سنة ٥٦٩ هـ .

الأنباري[١] :

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيدالله أبو البركات ، كمال الدين[٢] الأنباري ، كان إماماً ثقة غزير العلم في اللغة والأدب وتاريخ الرّجال ، وكان زاهداً عفيفاً خشن العيش والملبس لا يقبل من أحد شيئاً ، وُلِدَ في الأنبار ، وسمع من أبيه فيها ، ثم قدم بغداد في صباه وحصَّل طرفاً صالحاً من الخلاف بين النحاة ، وقرأ الأدب على أبي منصور[٣] الجواليقي ، ولازم ابن الشجري حتى برع في النحو ، دخل الأندلس ، له مؤلفات مشهورة منها : الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وقد مال فيه إلى البصريين ، والإغراب في جدل الإعراب ، والبيان في غريب إعراب القرآن ، وميزان العربية ، والأضداد ، والنوادر ، واللّباب ، وكتاب كلا وكلتا ، وكتاب كيف ، وكتاب أسرار العربية ، وكتب أخرى كثيرة منها كتاب التراجم المشهور « نزهة الألبّا في طبقات الأدبا »[٤] ، توفي ببغداد في سنة ٥٧٧ هـ .

---

(١) انظر في ترجمته : القفطي ٢ : ١٦٩ ، وابن العماد ٤ : ٢٥٨ ، والمزهر ٢ : ٤٢١ ، ٤٦٨ ، والبغية ٢ : ٨٦ ، وابن خلكان ٣: ١٣٩ .

(٢) هو غير أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري النحوّي البغدادي الذي غلبت عليه النزعة الكوفية والذي درس ببغداد على ثَعْلَب وصنَّفَ في النحو كتباً منها : الكافي والواضح والموضِّح ، وتوفي ببغداد في سنة ٣٢٨ هـ «انظر في ترجمة هذا نزهة الألباء ٦٤ » .

(٣) انتهى إلى أبي منصور علم اللغة ببغداد ، ودرَّس النحو فيها بالمدرسة النظامية بعد الخطيب التبريزي ، وكان مليح الخطّ ، توفي في سنة ٥٤٠هـ « انظر في ترجمته إنباه الرواة ٣ : ٣٣٥.» .

(٤) الألبّاء جمع لبيب ، والأدباء جمع أديب ، وقد يُسَهَّلُ جمع التكسير وقد يُهْمَز .

المُطَرِّزي[1] :

هو أبو الفتح ناصر بن عبد السَّيِّد بن عليّ بن المطرِّز المشهور بالمطرِّزي[2] ، وُلِدَ بخُوَارَزْم ، وكان معتزليّاً ، كانت له معرفة تامّة باللغة والنحو والشّعر وأنواع الأدب ، له عدّة تصانيف نافعة منها : شرح مقامات الحريري وسمّاه « الإيضاح » ، والمصباح في النحو ، والمقدّمة المطرِّزيّة في النحو ، دخل بغداد في سنة ٦٠١ هـ وتوفي بخُوَارَزْم في سنة ٦١٠ هـ .

الكِندي[3] :

هو تاج الدين أبو اليُمْن زيد بن الحسن بن زيد بن سعيد ، وُلد ونشأ ببغداد ، قرأ اللغة على الجواليقي والنحو على ابن الشجري وابن الخشاب ، كان يلقّب بسيبويه وكان عارفاً بالمعاني والقراءة والغريب وعلوم الحديث والرواية إلى جانب النحو ، واعتنى من كلّ ذلك بالنحو والغريب ، قصد حلب ثم رحل إلى دمشق وفيها طاب له المقام فأصبح وزيراً للعهد الأيوبي ، درّس وأفاد وازدحم الطلاب على الأخذ عنه وسمع منه الملك عيسى الأيوبي صاحب دمشق كتاب سيبويه ، وشَرْحَهُ لابن دَرَستويه ، وإيضاح الفارسي ، له شرح ديوان المتنبي ، وديوان شعر ، توفي في دمشق في سنة ٦١٣هـ عن ثلاث وتسعين سنة، وفيه يقول تلميذه السخاوي :

لم يَكُنْ في عَصْرِ عَمْرو[4] مِثْله ... وكذا الكندِيُّ في آخر عَصْرِ
وهما زيد وعمرو إنّما ... بُنِيَ النحوُ على زيدٍ وعمرِو

ومن شعر الكندي :

أرى المرءَ يَهْوَى أن تطول حياتُه ... وفي طولها إرهاقُ ذلٍّ وإزهاقُ
تمنيتُ في شرخِ الشبيبة أنني ... أُعَمَّرُ والأعمارُ لا شكَّ أرزاق

---

(١) انظر في ترجمته : القفطي ٣ : ٣٣٩ ، وابن خلكان ٥ : ٣٦٩ ، ومعجم الأدباء ١٩ : ٢١٢ ، والبغية ٢ : ٣١١ .

(٢) هذه النِّسبة إلى مَنْ يطرِّز الثياب ، ولا يُعْلَمُ هل كان يتعاطى ذلك بنفسه أم كان في آبائه من يتعاطى ذلك فنسب إليه .

(٣) انظر في ترجمته : القفطي ٢ : ١٠ ، وابن خلكان ٢ : ٣٣٩ ، ومعجم الأدباء ١١ : ١٧١ ، والبغية ١ : ٥٧٠ .

(٤) المقصود بعمرو سيبويه .

فلمّا أتاني ما تَمَنّيْتُ ساءني ... من العُمر ما قد كنتُ أهوى وأشتاقُ
عَرَتْنِيَ أعراضٌ شديدٌ مِراسُها ... عليَّ وهَمٌّ ليس لي فيه إفْراقُ[1]
وها أنا في إحدى وتسعين حِجَّة ... لها فيَّ إرعادٌ مَخُوفٌ وإبْرَاقُ
يُخَيَّلُ لي فكري إذا كنتُ خالياً ... ركوبي على الأعناق والسّير إعناقُ[2]
ويُذكِرُني بعد النسيم ورَوْحِه[3] ... حفائِرَ يعلوها من التُّرْب أطباقُ
يقولون دِرْياقٌ[4] لِمثلك نافعٌ ... وما لِيَ إلا رحمة الله دِرْياقُ

ومن الطرائف أنه اجتمع في مجلس التاجُ الكندي وابنُ دِحْيه ، فأورد ابن دحية حديثاً فيه قول الرسول ﷺ : « من وراءَ وراءَ » وفتح ابن دحية الهمزتين ، فقال الكندي : « وراءُ وراءُ » بضمّ الهمزتين ، فعسر ذلك على ابن دِحْيه وصنّف في المسألة كتاباً سمّاه « الصّارم الهندي في الردّ على الكندي » وبلغ ذلك الكندي فعمل مصنّفاً سمّاه « نتف اللحية من ابن دِحْية » .

العُكْبَري[5] :

هو أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله ، أصله من عُكْبَرا ، عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب ، وُلد ببغداد وتلقّى النحو فيها عن ابن الخشّاب وغيره ثم حاز قصب السبق في علوم العربية حتى لم يكن في آخر حياته من معاصريه من يضارعه فيها ، تصدّر لتعليم الناس وكان كوفيّ النزعة ، أُصيب في صباه بالجدري فعمي ، كانت طريقته في التأليف أن يطلب ما صُنِّفَ من الكتب في الموضوع فيقرأها عليه بعض تلاميذه ثم يملي من آرائه وتمحيصه وما علق في ذهنه . له مصنفات مفيدة في النحو والصرف منها : شرح إيضاح أبي عليّ ، وشرح اللُّمَع لابن جنيّ ، والمحصَّل في شرح المفصَّل للزمخشري ، وكتاب التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، والتبيان في إعراب القرآن ، واللباب في علل البناء والإعراب ، والترصيف في التصريف ، وله أيضاً : شرح ديوان المتنبي ، وشرح المقامات الحريرية ، والاستيعاب في علم الحساب ، توفي ببغداد في سنة ٦١٦ هـ وقد قارب الثمانين .

---

(١) يقال أَفْرَقَ المريضُ من مرضه والمحموم من حُمّاه أي أَقْبَلَ والمقصود أبلّ وشُفِيَ «انظر مختار الصحاح ٥٠١ » .
(٢) العَنَق : بفتحتين ضَرْبٌ من السّير فسيح سريع وهو اسم من أَعْنَقَ إعْنَاقاً « انظر المصباح المنير ٤٣٢ » .
(٣) يقال : رَاحَ زيدٌ الريحَ يَرَاحُها رَوْحاً من باب خاف يخاف أي اشتَمَّها، ويقال أيضاً بالمعنى نفسه رَاحَ زيدٌ الرّيحَ يَريحُها رَيْحاً من باب سار يسير « انظر المصباح المنير ٢٤٤ » .
(٤) الدِّرْياق لُغَةٌ في التِّرياق « انظر مختار الصحاح ٢٠٣ » .
(٥) انظر في ترجمته : ابن خلكان٣ : ٣٤٩ ، والقفطي ٢ : ١١٦ ، وابن العماد ٥ : ٦٧ ، والبغية ٢ : ٣٨ .

له شعرٌ مَدَحَ به ناصراً بن مهدي العلوي الوزير ولم يقل غَيْرَه وهو :

بك أضحى جِيدُ الزمانِ مُحَلًّى ... بعد أن كان من حــلاه مخلّى
لا يُجاريك في نِجَارِيْكَ[1] خَلْقٌ ... أنتَ أعلى قَدْراً وأعلى مَحَلّاً
دُمْتَ تُحْيي ما قد أُمِيتَ من الفضـــــلِ وتَنْفِي فقراً وتَطْرُدُ مَحْلا

ابن الخبّاز[2] :

هو شمس الدين أبو عبدالله أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الإربلي الموصلي الضرير ، وُلد ونشأ بإربل ، وتلقّى العلم بالموصل ، كان استاذاً بارعاً وعلّامه زمانه في اللغة والنحو والفقه والفرائض والعروض ، له مصنّفات مفيدة منها : النهاية في النحو ، وشرح ألفية ابن معطٍ ، توفي بالموصل في سنة ٦٣٧ هـ .

***

وممّن يمكن أن يُلحق بالمدرسة البغدادية النحويون الذين ظهروا في المشرق العجمي أو في بغداد أو في غيرهما بعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد على أيدي التتار في سنة ٦٥٦ هـ ، ومن أشهر هؤلاء .

إبن إياز[3] :

هو جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله ، نشأ ببغداد ، وقرأ على تاج الدين الأَرْمَوِيّ ، كان أوحد زمانه في النحو والتصريف وكان دمث الأخلاق ، وَلِيَ مشيخة النحو بالمستنصرية ، قال عنه أبو حيّان : « ابن إياز أبو تعاليل » ، وقال ابن مكتوم : « لم أطّلع له على غوامض في النحو » ، من مصنفاته النحوية : المحصول في شرح الفصول وهو « شرح فصول ابن معطٍ » ، والاسعاف في مسائل الخلاف ، وله أيضاً كتاب « قواعد المطارحة » ، توفي ببغداد في سنة ٦٨١ هـ .

الرّضي[4] :

هو محمد بن الحسن الرّضي الأَسْتَرَاباذي ، ولقبُهُ نجم الأمة ، عالم العربية ، أصله من أَسْتَراباذ « بلد من أعمال طَبَرِسْتان » ، هجر بلاد المشرق وأقام بالمدينة المنوّرة ، وألّف

---

(١) النِّجار بكسر النون الحَسَب والأصل ، ويقصد بالمثنى الحسب والأصل من جهة الأم والأب .
(٢) انظر في ترجمته : البغية ١ : ٣٠٤ .
(٣) انظر في ترجمته : البغية ١ : ٥٣٢ .
(٤) انظر في ترجمته : البغية ١ : ٥٦٧ .

شرحه على الكافية في النحو لابن الحاجب ، وقد وصف السيوطي هذا الشرح بأنّه لم يؤلّف على الكافية بل ولا في غالب كتب النحو مثله جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل ، وقد أكبّ الناس على هذا الشرح وتداولوه واعتمده شيوخ العصر في مصنّفاتهم ودروسهم ، وللرضيّ في هذا الشرح بحوث كثيرة مع النحاة واختيارات جمّة ومذاهب ينفرد بها ، وللرضيّ أيضاً شرح أَلَّفَهُ على الشافية لابن الحاجب في الصرف ، وهذان الكتابان يعدّان أعظم آثاره وبهما أصبح إماماً تِعْلاَمَةً[1] في النحو والصرف وحجة عصره فيهما غير منازَع فهما لم يتركا شيئاً من العلمين إلاّ أوفياه حقّه وكشفا النقاب عن سرّه، فرغ من تأليف شرح الكافية في سنة ٦٨٣ هـ وتوفي في سنة ٦٨٤ هـ أو في سنة ٦٨٦ هـ .

الكافِيَجي[2] :

هو محي الدين أبو عبدالله محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود أستاذ الأُسْتَاذِين ، وُلد في بلاد الرّوم في آسيا الصغرى واشتغل بالعلم أوّل ما بَلَغَ ولقي العلماء الأجلّاء ، ارتحل إلى فارس ودخل الشّام والقدس ثم هبط القاهرة واستقرّ فيها ، وفي القاهرة نَبُهَ قدرُه[3] ودان له العلماء في مختلف الفنون وازدحم الطلّاب على دروسه ، اشتهر بالكافيجيّ لملازمته كافية ابن الحاجب ، كان لا يشقّ غباره في المعقولات كلّها : الكلام وأصول الفقه والنحو والتصريف والإعراب والمعاني والبيان والفلسفة والمنطق والجدل والهيئة ، وله اليد الحسنة في الفقه والتفسير والحديث ، صنّف كثيراً ولكنّ أكثر تآليفه مختصرات ، ومن أَنْفَس مصنّفاته النحوية شرحه على « الإعراب عن قواعد الإعراب » لابن هشام الأنصاري ، وهو المعروف بشرح القواعد الكبرى لابن هشام ، وله في النحو أيضاً « نزهة المُعْرِب » و« الإلماع بإفادة لو للامتناع » ، قال الجلال السيوطي « لزمتُهُ أربع عشرة سنة فما جئته من مرّة إلاّ وسمعت منه من التحقيقات والعجائب ما لم أسمعه قبل ذلك ، قال لي يوماً أعرب : زيدٌ قائمٌ ، فقلت : قد صرنا في مقام الصّغار ونسْأل عن هذا !! ، فقال لي : في زيدٌ قائمٌ مائة وثلاثة عشر بحثاً ، فقلت : لا أقوم من هذا المجلس حتى أستفيدها ، فأخرج لي تذكرته فكتبتُها منها » ، توفي في القاهرة في سنة ٨٧٩ هـ .

---

(١) التِّعْلاَمة : العالم جدّاً ، ومثله عَلاّمه .

(٢) انظر في ترجمته : ابن العماد ٧ : ٣٢٦ ، والسّخاوي ، الضوء اللاّمع لأهل القرن التاسع ٧ : ٢٥٩ ، والبغية ١ : ١١٧ .

(٣) عدّه بعض المترجمين لهذا السبب من نحاة المدرسة المصريّة وعدّوه من أشهر نحاة النصف الثاني من القرن التاسع في مصر .

الجامي[1] :

هو أبو ضياء الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي ، وُلِد في إحدى قرى جام « ولاية بخُرَاسَان » وانتقل مع والده صغيراً إلى هراة فشبَّ معروفاً بالجامي ، ثم توجّه إلى سمرقند ، سافر للحجّ ثم عاد إلى هراة وأقام فيها واشتغل بالعلوم الشرعية والعقلية فأتقنها ، خلّف مؤلفات شتى في مختلف الفنون ، ومن آثاره النحوية : شرحه على كافية ابن الحاجب وسماه « الفوائد الضيائيّة » نسبة إلى ولده ضياء الدين ، وهو شرح صغير الحجم لكنّه كبير الفائدة ، وقد نَقَلَ فيه كثيراً عن شرح الرضي الأَسْتراباذي للكافية مع عزو النقل إليه ، وعني العلماء بهذا الشرح فعليه حاشية لمحرّم لم يكملها فأكملها الأنصاري[2] ، وحاشية للبسنوي ، وحاشية لعصام الدين الاسفراييني ، وحاشية لمحمد عصمة الله ، وللجامي أيضاً كتب بالفارسية ، توفي بهراة في سنة ٨٩٨ هـ .

---

(١) انظر في ترجمته : ابن العماد ٧ : ٣٦٠ .

(٢) هو غير ابن هشام الأنصاري النحوي المصري المشهور المتوفى في سنة ٧٦١ هـ قبل وفاة الجامي بأكثر من قرن .

المدرسة الأندلسية أو
علم النحو في الأندلس والمغرب

فتح العرب الأندلس في عهد الدولة الأموية ، فتحها طارق بن زياد وموسى بن نصير في سنة ٩٢هـ ، وقد تولّى الأمراءُ الحكم فيها باسم الخلفاء الأمويين في دمشق ، فكانت بذلك مجرّد إمارة من إمارات الخلافة الأموية ، ولّما جاء العباسيون اضطهدوا الأمويين في المشرق بعد سقوط دولتهم في دمشق وتعقّبوهم ، ففرَّ منهم عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك إلى بلاد المغرب ثم عبر إلى الأندلس وأنشأ الدولة العربية الإسلامية الأولى المستقلّة عن خلافة بغداد العباسية ، وقد ازدهرت هذه الدولة الجديدة وسطع نجمها حيناً من الدّهر ، ولّما تولّى الحكم فيها عبد الرحمن الثالث الملقّب بالناصر في سنة ٣١٧ هـ سمّى نفسه خليفة .

وكانت الحركة العلمية العربية في نشاطٍ كبير في المشرق لعهد العباسيين ، وأضحى العلم من أعظم مظاهر الحضارة العربية هناك في تلك العصور العباسية ومن أقوى دعائمها ، وأصبحت بغداد آنذاك مبعثاً للثقافة ومهبطاً للعلماء والباحثين ، وكان للنحوّ واللّغة من هذا النشاط نصيبٌ عظيم .

وقد ولّى علماء العرب في الأندلس وجوههم في البداية شطر الدولة العربية العباسية في المشرق يرحلون إليها ينهلون من علمها وثقافتها ويتلقّون على علمائها ويقتبسون من الأئمة فيها ، وقد أدّى هذا إلى ازدهار الحركة العلمية في الأندلس في كنف الأمويين ثم في كنف ملوك الطوائف ، فكانت دور العلم فيها في مختلف العهود حافلة عامرة ، كما ظهر في الأندلس والمغرب على امتداد الزمان علماء أجلّاء ضارعوا علماء المشرق بل بزّوا كثيراً منهم في بعض الأحيان وعنوا أكثر ما عنوا بالعلوم اللغوية وبالنحو والقراءات القرآنية ، وقد نزح كثير من هؤلاء العلماء إلى المشرق وقاموا هناك بالتدريس ونشر علمهم بين الناس .

وقد ترتّب على ازدهار الحركة العلمية في الأندلس أن كَثُرَ فيها المشتغلون بمختلف

العلوم ولا سيّما اللغوية ، وتباروا في تصنيف المؤلفات في النحو وغيره ، فتطلّعت إليهم الأنظار في سائر البلاد الإسلامية ، وملأت قرطبةُ الأندلسِ الأسماعَ وخلفت بغدادَ العراقِ خصوصاً في النحو ، قال ابن سعيد المغربي : « والنحو عندهم - أي الأندلسيين - في نهايةٍ من علوّ الطبقة حتى انّهم في هذا العصر - يعني القرن السابع الهجري - كأصحاب عصر الخليل وسيبويه ، لا يزداد - أي النحو على أيديهم - مع هَرَم الزمان إلّا جِدَّةً ، وهم - أي في الأندلس - كثير ، والبحث فيه وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه ، وكلّ عالمٍ في أيّ علم لا يكون متمكّناً من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحقٍّ للتمييز ولا سالمٍ من الازدراء »[1] .

وقد استحدث الأندلسيّون والمغاربة في النحو مذهباً رابعاً إلى جانب مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين ، وكانت دعامة هذا المذهب الجديد الآراء النحوية التي أبداها علماؤهم في بعض المسائل والفروع ، وهي منتشرة في كتب النحو في المباحث التي ترتبط بها .

وبعدما تأصّلت مسائل مذهبهم وذاعت قواعده وكثرت فروعه وامتدّت حياته طويلاً ، شرع المشارقة في أخذه عن علمائهم ولا سيّما من أولئك الذين نزحوا إلى المشرق للحجّ أو للإقامة ومعهم مؤلفاتهم التي درسّوها في مساجد المشرق ومدارسه كابن مالك وأبي حيّان وغيرهما .

ونظراً لما لنحاة الأندلس والمغرب[2] من جهود محمودة وآثارٍ لها قيمتها في اللغة والنحو ، ولأنّه من هؤلاء جميعاً ومن دراساتهم تتكوّن المدرسة الأندلسية ، فإنّنا فيما يأتي نذكر أمثلة من مذهبهم ، ثم نذكر البارزين منهم ، والراحلين إلى المشرق أيضاً .

أمثلة من مذهب الأندلسيين والمغاربة :

١) إن النافية : أجاز إعمالها عمل ليس الكسائي وأكثر الكوفيين ، والمبرّد البصريّ ، وابن السرّاج والفارسي وابن جنّي البغداديون ، وابن مالك وأبو حيان الأندلسيّان ، ومنع

---

(١) المقري ، نفح الطيب ، المجلد الأول ٢٢١ .

(٢) يُقصَدُ بالمغرب شمال افريقية المتاخم لمصر وليس المغرب الأقصى فقط المعروف الآن بالمملكة المغربية ، كذلك يُقصَدُ به كلّ جزر البحر المتوسط والمحيط الأطلسي التي سكنها العرب من قبل ممّا يلي الشمال الإفريقي كجزيرة صقلية ، والجزر الخالدات المسمّاة الآن بجزر الكناري .

إعمالها أكثر البصريين ومنهم سيبويه ، والفرّاء الكوفي ، وأكثر المغاربة[١] .

٢) أصل مهما الشرطية « ماما » الأولى شرطية والثانية زائدة فثقل اجتماعهما فأبدلت الألف الأولى هاء ، هذا مذهب البصريين ، وعند الكوفيين أصلها « مه » أي اسم فعل أمر بمعنى اكفف ، ثم زيدت عليها « ما » فحدث بالتركيب معنى لم يكن وهو الشرط ، وقيل : إنّها بسيطة وهوا لمختار ، قاله أبو حيّان الأندلسي ، لأنّه لم يقم على التركيب دليل[٢] .

٣) تمييز المقدار[٣] : إذا كان المقدار مُخلَّطاً من جنسين ، قال الفرّاء الكوفي : لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل تقول عندي رطلٌ سمناً عسلاً ، إذا أردت أنّ عندك من السّمن والعسل مقدار رطل[٤] ، لأنّ تفسير[٥] الرطل ليس للسمن وحده ولا للعسل وحده ، وإنما تفسير الرطل أي تمييزه مجموعهما ، فجُعِلَ « سمناً عسلاً » اسماً واحداً للمجموع على حدّ قولهم : هذا « حلوٌ حامضٌ »[٦] ، وذهب غيره من النحاة الكوفيين والبصريين إلى وجوب العطف بالواو ، لأنّ الواو الجامعة تصيِّر ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيءٍ واحد ، وقال بعض المغاربة الأمران سائغان العطفُ وتركُه[٧] .

٤) تعدّد الخبر لمبتدأ واحد : اختلف في جواز تعدّد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال أحدها : وهو الأصحّ وعليه الجمهور الجواز كما يجوز التعدّد في النعوت لمنعوتٍ واحد باتفاق النحاة ، سواء اقترن الخبر المتعدّد بعاطف فكان كلّ واحدٍ خبراً في المعنى كقولك زيدٌ فقيهٌ وشاعرٌ وكاتبٌ ، فالواو العاطفة تصيِّر ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد ، أو لم يقترن الخبر المتعدّد بعاطف فكان كلّ واحدٍ خبراً مستقلاً مباشراً كقوله تعالى : ﴿ وهو الغفورُ الودودُ * ذو العرشِ المجيد * فعّالٌ لما يريد ﴾[٨] . والثاني : المنع واختاره ابن عصفور الأندلسي وكثير من المغاربة ، وعلى هذا فما ورد من ذلك كالمثال والآيات

---

(١) انظر ابن عقيل ، شرحة للألفية ١ : ٢٧٢، والسيوطي ، الهمع١ : ١٢٤ .

(٢) انظر الأشموني ، شرحة للألفية ٤ : ٨ .

(٣) المقدار يشمل الكيل والوزن والمساحة .

(٤) يقال رَطْل ورِطْل بفتح الراء وكسرها مع سكون الطاء ، والجمع أرطال ، وهي آرامية ، وهي من الأوزان « انظر مختار الصحاح ٢٤٦ » .

(٥) الكوفيون يسمّون التمييز تفسيراً .

(٦) « حلوٌ حامضٌ » اسم واحد وهو خبر المبتدأ « هذا » .

(٧) انظر السيوطي ، الهمع ١ : ٢٥٠ ـ ٢٥١ .

(٨) الآيات ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، من سورة البروج .

جُعِلَ فيه عندهم الأول خبراً والباقي معطوفاً على الخبر في المثال أو صفة للخبر في الآيات ، ومن الأندلسيين والمغاربة من يجعل الباقي في المثال والآيات خبر مبتدأ مقدّر ويصبح العطف في المثال عطف جمل ، أمّا في الآيات فكلّ جملة مستأنفة . الثالث : جواز تعدّد الخبر إن اتّحد الخبران المتعدّدان أو اتحدت الأخبار المتعددة في الإفراد أو الجملة ، فالأول كالمثال والآيات ، والثاني نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ أخوه خارجٌ ، ومنع تعدّد الخبر إن كان أحدهما مفرداً والآخر جملة . الرابع : قصر جواز تعدّد الخبر لفظاً على ما كان المعنى فيه واحداً نحو : الرمّانُ حلوٌ حامضٌ ، أي مزٌّ ، وزيدٌ أعسرُ أيسرُ ، أي أَضْبَطُ ، وهو الذي يعمل بكلتا يديه ، وهذا النوع يجب فيه عند أهل المذهب الرابع ترك العطف ، وتعدّ « حلوٌ حامضٌ » و« أعسرُ أيسرُ »[1] كلمة واحدة تعرب خبراً لأنّ معناها واحد ، وجوّز أبو عليّ الفارسي النحوي البغدادي استعمال هذا النوع بالعطف كغيره من الأخبار المفردة فأجاز : الرمّان حُلْوٌ وحامضٌ ، وزيدٌ أعسرُ وأيسرُ[2] .

---

(١) أعسرُ أيسرُ : كلمتان ممنوعتان من الصرف للوصفيّة ووزن أفعل فلا تنوّنان .

(٢) انظر السيوطي ، الهمع ١ : ١٠٨ .

أهمّ نحاة المدرسة الأندلسية وأشهرهم

جُودِي بن عثمان[1] :

نشأ جودي قرب القيروان في تونس ، رحل إلى العراق وأخذ عن الكسائي والفرّاء والرّياشي ، رَوَى عن الكسائي كتابه واستصحبه معه في عودته إلى القيروان ، غير أنّه اتّجه إلى قرطبة وسكن فيها بعد قدومه من المشرق ، يعدّ أوّل من أدخل كتاب الكسائي في الأندلس ، كان نحويّاً عارفاً أدّب في قرطبة أولاد الخلفاء ، وتصدّر فيها لإفادة الطلاب في النحو ، وألّف كتاباً فيه ، توفي في هذه المدينة في سنة ١٩٨ هـ .

حَمْدُون[2] :

هو محمد بن إسماعيل أبو عبدالله ، يُعرف بحَمدون النحوي ويلقّب بالنَّعْجَة ، نشأ بالقيروان ، بلغ الغاية في النحو والغريب ، وهو أوّل من عُرِفَ في المغرب بحفظ كتاب سيبويه الذي لا يُعْرَف على وجه القطع والتعيين اسم أوّل من جلبه إلى المغرب ، لحمدون كتب في النحو ، توفي بعد سنة ٢٠٠ هـ .

الأَفْشِين[3] :

هو محمد بن موسى بن هاشم بن يزيد أو زيد المعروف بالأَفْشِين أو الأَفْشَنِين أو الأَفْشَتِين أو الأَقَشْتِيق أو الأَقْشَنين ، نحويّ أندلسيّ رحل إلى المشرق ودرس بمصر كتبَ أبي جعفر ابن قتيبة الدِّينَوَري وأخذ عنه أيضاً كتاب سيبويه وانتسخه من نسخته ، وأخذ كتاب سيبويه أيضاً بالبصرة عن المازنيّ ثم عاد إلى الأندلس ومعه الكتاب ، ويغلب على

---

(١) انظر في ترجمته : الزبيدي ٢٥٦ ، والقفطي ١ : ٢٧١ ، ومعجم الأدباء ٧ : ٢١١ ، والبغية ١ : ٤٩٠ .

(٢) انظر في ترجمته : الزبيدي ٢٥٦ ، والبغية ١ : ٥٦ .

(٣) انظر في ترجمته : الزبيدي ٢٨١ ، والقفطي ٣ : ٢١٦ ، والبغية ١ : ٢٥٢ .

الظنّ أنّه أول من أدخل الكتاب الأندلس ، له في الأدب كتب منها كتاب « طبقات الكتّاب » وكتاب « شواهد الحِكَم » ، توفي في قرطبة في سنة ٣٠٧ هـ أو في سنة ٣٠٩ هـ .

الرَّباحي[1] :

هو أبو عبدالله محمد بن يحيى بن عبد السّلام الرَّباحي ، نحويّ مجيد مشهور ، أصله من جَيَّان بالأندلس وانتقل أبوه إلى قلعة رباح وهي مدينة من أعمال طليطلة فسكنها ونسب إليها ، كان إماماً كبيراً في العربية جيِّد النظر دقيق الاستنباط حاذقاً بالقياس .

رحل إلى مصر ولقي فيها ابن ولّاد ، وأبا جعفر النحاس ورَوَى عنه كتاب سيبويه ثم عاد إلى قرطبة وتلقّى عنه في داره الكثيرون ، وأدّب أولاد الملوك من بني أُميّة ، كرمت منزلته عند الحكم المستنصر بالله وأشرف على الدواوين وبقي أثيراً عند الجميع إلى أن توفي في قرطبة في سنة ٣٥٣ هـ أو في سنة ٣٥٨ هـ ، له شعر حسن منه :

طَوَى عَنّي مَوَدَّتَهُ غَزَالٌ ... طَـوَى قلبي على الأحزان طَيَّا
إذا ما قلتُ يَسْلُوه فؤادي ... تَجَدَّدَ حُبُّهُ فازداد غَيَّا
أُحَيِّيــهِ وأَفْدِيهِ بنفسي ... وذاك الوجهُ أهلٌ أن يُحَيَّا

وبينه وبين الزبيدي مساجلات شعرية طويلة ظاهرها التكلّف .

الزُّبَيدي[2] :

هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبدالله ، واحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة ، وُلد بإشبيليَّة ، دعاه الحكم المستنصر بالله إلى قرطبة لفضله والاستفادة منه فأقام فيها عنده مدّة ثم استأذنه في العَوْدِ إلى وطنه إشبيليّة فلم يأذن له فكتب إلى جارية له هناك اسمها سَلْمَى يقول :

ويحكِ يا سَلْمُ لا تراعي ... لا بدّ للبَيْنِ من زَمَاعِ[3]
لا تحسبيني صَبَرتُ إلّا ... كصَبْرِ مَيْتٍ على النِّزاعِ
ما خلق الله من عذابٍ ... أشدَّ من وقفةِ الوداعِ

---

(١) انظر في ترجمته : القفطي ٣ : ٢٣٣، والزبيدي ٣١٠ ، والبغية ١ : ٢٦٢ .

(٢) انظر في ترجمته : القفطي ٣ : ١٠٨ ، وابن خلكان ٤ : ٣٧٢ ، ومعجم الأدباء ١٨ : ١٧٩ ، والبغية ١ : ٨٤ ، والزُّبيدي بضمّ الزاي وفتح الباء نسبة إلى زُبَيْد « قبيلة يمنيه »

(٣) الزَّماع : السرعة ، ويقال زَمِعَ يزْمَعُ زَمَعاً من باب فرح يفرح بمعنى دهِشَ يدهَشُ دهشاً أو بمعنى خَرِقَ يَخْرَقُ خَرَقاً من الخوف « انظر القاموس المحيط ٣ : ٣٥ » .

ما بينها والحِمام فَرْقٌ لولا المناجاةُ والنواعي[1]
إن يفترقْ شَملُنَا وشيكاً مِنْ بعد ما كان ذا اجتماعِ
فكلُّ شَمْلٍ إلى فراقٍ وكُلُّ شَعْبٍ[2] إلى انصداعِ
وكلُّ قُرْبٍ إلى بِعَادٍ وكلُّ وَصْلٍ إلى انقطاعِ

سمع من أبي عليّ القالي البغدادي الذي نزل الأندلس في سنة ٣٣٠ هـ لعهد عبد الرحمن الناصر ، وسمع أيضاً من الرَّباحي ، ومن غيرهما في قرطبة ، اختاره الحكم المستنصر بالله لتأديب ولده ووليّ عهده هشام المؤيَّد بالله ، وولّاه قضاء قرطبة وإدارة الشرطة فيها ، له شعر كثير جميل ، من ذلك ما كتب به إلى أبي مُسلم بن فهر :

أبا مُسْلِمٍ إنّ الفتى بِجَنَانِهِ ومِقْوَلِهِ لا بالمراكب واللُّبس[3]
وليس ثيابُ المرء تُغْني قُلَامَةً إذا كان مقصوراً على قصرِ النَّفْسِ
وليس يفيدُ العلمَ والحلمَ والحِجَا أبا مُسْلِمٍ طولُ القعود على الكرسي

وكان كثيراً ما ينشد :

الفقرُ في أوطاننا غُربة والمال في الغربة أوطانُ
والأرضُ شيء كلّها واحدٌ والناسُ إخوانٌ وجيرانُ

له كتب تدّل على وفور علمه ، منها : « الواضح » في النحو ، « أبنية الأسماء » في الصرف ، « مختصر كتاب العين للخيل بن أحمد » في اللغة ، رسالة « الانتصار للخليل فيما رُدَّ عليه في العين » ، « طبقات النحويين واللغويين بالمشرق والأندلس » في التراجم ، كتاب « لحن العامة » ، توفي في قرطبة في سنة ٣٧٩ هـ عن ثلاث وستين سنة ، وقيل في سنة ٣٩٩ هـ .

الأعلم الشّنتمري[4] :

هو أبو الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم لانشقاق شفته العليا ، وُلد بشَنْتَمَرِيَّه وهي مدينة بغرب الأندلس ورحل إلى قرطبة في سنة ٤٣٣ هـ وأقام فيها مدّة تلقّى في خلالها عن الإفليلي وغيره ، كان قويّ الحافظة عالماً بالعربية ومعاني الأشعار ، أخذ

(١) الناعي هو الذي يأتي بخبر الموت وجمعه نُعَاة أو نواعي « انظر مختار الصحاح ٦٩٩ » .
(٢) شَعَبَ الشيءَ فَرَّقَهُ وشَعَبَه أيضاً جَمَعَه وهو المراد هنا وهو من باب قطع يقطَع وهو من الأضداد « انظر مختار الصحاح ٣٣٨ » .
(٣) مصدر لَبِسَ يلبَسُ من باب فرح يفرح ، واللِّبس بكسر اللام ما يُلْبَس « انظر المصباح المنير ٥٤٨ » .
(٤) انظر في ترجمته : القفطي ٤ : ٥٩ ، ومعجم الأدباء ٢٠ : ٦٠ ، والبغية ٢ : ٣٥٦ .

الناس عنه الكثيرَ خاصة كتاب سيبويه ، وكانت الرحلة في وقته إليه ، كانت تغلب على مؤلّفاته النزعة الأدبية ، كفّ بصره في آخر حياته ، له شَرْحُ الجمل للزجاجي ، وشَرْحُ أبيات الجمل أي شواهده في كتاب مفرد ، وله أيضاً شرح شواهد سيبويه وهو مشهور ، وشَرْح ديوان زهير ، وشرح ديوان الحماسة لأبي تمام ، توفي بإشبيلية في سنة ٤٧٦ هـ .

ابن القطّاع الصِّقِلِّي(١) :

هو أبو القاسم عليّ بن جعفر السّعدي المعروف بابن القطّاع ، مولده بِصِقِلِّية ، وهو مصريّ الدار والوفاة ، كان أحد أئمة الأدب واللغة وأجاد النحو غاية الإجادة ، رحل عن صِقِلِّية إلى مصر لمّا أشرف الفرنج على تملّكها ، أقام بالقاهرة يعلّم الناس ، كان نَقَدَةُ المصريين يَسِمُونَه بالتساهل في الرواية وذلك أنّه لمّا دخل إلى مصر سُئل عن كتاب « الصحاح » في اللغة للجوهري فذكر أنّه لم يصل إليهم . ثم لمّا رأى اشتغال الطلبة به ورغبة الناس فيه ركّب لهم فيه طريقاً وإسناداً في روايته فقد زعم أنّه قرأه على أبي بكر بن البِرّ الصِّقِلّي وأخذ الناس عنه هذا الطريق أو الإسناد مقلّدين له إلاّ الأقلّ من محقّقي النقل في ذلك الوقت ، له تصانيف نافعة منها : كتاب الأفعال(٢) ، وحواشي الصّحاح ، وكتاب أبنية الأسماء ، وكتاب الدرّة الخطيرة في المختار من شعر شعراء الجزيرة وهو كتاب جَمَعَ فيه كثيراً من شعر شعراء الأندلس ، كان ذكيّاً قال الشّعر صبيًّا ، ومن شعره في الغزل قوله :

يا مَنْ رَمَى النّارَ في فؤادي ... وأَنْبَطَ العينَ بالبكاء
أُرْدُد سلامي فإنّ نفسي ... لم يبق منها سوى الذُّماءِ(٣)
وارفــق بصبٍّ أتَى ذليلاً ... قد مَزَجَ اليأس بالرّجاء
أنهكه في الهوى التَّجَنّي ... فصار في رقّة الهواء

ومنه في الغزل أيضاً قوله :

يا بدرَ التّــمِّ على غُصُنِ ... مِنْ أعيننا خَدَّيْكَ صُنِ
أجريت الخمر على بَرَدٍ ... يُروي شَفَتَيْكَ ويُعْطِشُني
حَالٍ ببديع محاسنهِ ... وبها عن زَينِ الحَلْي غَنِي

---

(١) انظر في ترجمته : القفطي ٢ : ٢٣٦ ، وابن العماد ٤ : ٤٥ ، وابن خلكان ٣ : ٣٢٢ ، ومعجم الأدباء ١٢ : ٢٧٩ ، والبغية ٢ : ١٥٣ .

(٢) هو الكتاب المسمّى « تهذيب أفعال ابن القُوطيّة » وقد أحسن ابن القطّاع فيه كلّ الإحسان ، وهو أجود من أفعال ابن القوطيّة وإن كان ذلك قد سبقه إليه « انظر وفيات الأعيان ٣ : ٣٢٣ » .

(٣) الذُّمَاء : بقيّة النَّفْس في المذبوح « انظر مختار الصحاح ٢٢٤ » .

فبحضرته أُصْفِي فَرَحي ويغيبته أُضْـفِي حَزَني

توفي في القاهرة في سنة ٥١٥ هـ وقيل في سنة ٥١٤ هـ .

ابن السِّيد البَطَلْيَوْسي[١] :

هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السِّيد ، وُلد في بَطَلْيَوْس بالأندلس واستوطن بَلَنْسِيه ، كان متبحّراً بالأدب واللغة يجتمع الناس عنده ويقرأون عليه ، وكان حسن التعليم جيّد التلقين ثقة حافظاً ضابطاً فترامت سمعته وعلمه الجمّ إلى صاحب قرطبة محمد بن الحاج فاستقدمه إليها غير أنّه أقام عنده قليلاً ثم عاد إلى بلنسيه ، تدور له في كتب النحو آراء مختلفة منها ما يتابع فيه سيبويه ، ومنها ما يتابع فيه الكوفيين ، ومنها ما يتابع فيه البغداديين وخاصة ابن جنّي ، ومنها ما انفرد به عن سابقيه من النحاة نحو قوله : إنّ حتى لا تعطف المفردات فقط كما يرى النحاة بل تعطف أيضاً الجمل مثل « سَرَيْتُ حتى تكلُّ المطايا » برفع الفعل المضارع[٢] ، ونحو قوله : إنّ « ما » تأتي دالّة على التعظيم كقولهم : « لأمرٍ ما يسود مَنْ يسود » أي لأمرٍ عظيم[٣] . ومؤلفاته كثيرة منها في النحو « المسائل المنثورة » و« المسائل والأجوبة »[٤] ، وقد عني بجمل الزّجاجي وكتب عليها كتاباً سمّاه « إصلاح الخلل الواقع في الجمل »[٥] لما رآه في الجمل من الإيجاز الشديد الموقع في الخلل ، وله أيضاً على الجمل كتاب آخر سمّاه « الحُلَل في شرح أبيات الجمل » ، وله كتاب « المثلّث في اللغة وهو كبير ، و« الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب لابن قتيبة » ، و« شرح سِقْط الزَّنْد للمعرّي » ، و« شرح ديوان المتنبي » ، ومن أشعاره الحسنة :

أخو العِلم حيٌّ خالدٌ بعدَ موته وأوصالُه تحت التراب رميمُ
وذو الجهل مَيْتٌ وهو ماشٍ على الثّرى يُظَنُّ من الأحياء وهو عديمُ

توفي في بلنسيه في سنة ٥٢١ هـ .

---

(١) انظر في ترجمته : القفطي ٢ : ١٤١ ، وابن العماد ٤ : ٦٤ ، ومعجم البلدان ٢ : ٢١٧ ، والبغية ٢ : ٥٥ ، والسِّيد بكسر السين المشدّدة وسكون الياء اسم من أسماء الذئب .

(٢) انظر ابن هشام ، المغني ١٣٦ .

(٣) انظر السيوطي ، الهمع ١ : ٩٢ .

(٤) طبع في بغداد في سنة ١٩٦٤ م بتحقيق الدكتور ابراهيم السّامرائي .

(٥) وقد وجدت في بعض كتب التراجم أنّ له كتاباً إسمه « الحلل في أغاليط الجمل » وربّما كان « إصلاح الخلل » .

ابن الطَّرَاوة[1] :

هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبدالله المالَقِي ، كان نحويًّا ولغوياً ماهراً ، وأديباً بارعاً يقرض الشّعر وينشىء الرسائل ، وُلد بمالَقه ورحل إلى قرطبة فسمع من الأعلم كتاب سيبويه ، وسمع منه السُّهَيْلي والقاضي عياض وكثيرون ، ثم تجوّل كثيراً في الأندلس فانتفع به النّاس ، وكان جريئاً في آرائه ، لهذا انفرد بمسائل جمّة خالف فيها النحاة منها : أنّ ضمير الشان في مثل ﴿ قل هو الله أحد ﴾ حرف وليس اسماً[2] . وأنّ جواب لولا في مثل « لولا عليٌّ لسافرتُ » هو خبر المبتدأ التالي لها[3] . وأنّ عسى ليست من النواسخ[4] .

ولم يتحاش ابن الطراوة تغليظ سيبويه في الكتاب في باب النعت ، وكان يقابل كتابَ سيبويه على كتب الكوفيين والبغداديين منحازاً إليهما ضدّ سيبويه ومتوسّعاً في الاختيار من آرائهما ، أمّا الغلطة التي تلقّفها ابن الطراوة فهي أنّ سيبويه في هذا الباب من كتابه أجاب بكلمة نعم على استفهام تقريريّ داخلٍ على النفي وذلك مرّتين فقال : « ألست تعلم أنّ الصفة . . . فإنّه لا يجدُ بدّاً من أن يقول نعم »[5] ، وقال أيضاً : « أفلست تجعل هذا العمل . . . فإنّه قائل نعم »[5] ، وقد دافع ابن هشام في المغني في مبحث « نعم » عن سيبويه وردّ على ابن الطراوة فقال : « وزعم ابن الطراوة أنّ ذلك لحن . . . ويجوز عند أمن اللّبس أن يجاب النفي بما يجاب به الإيجابُ . . . وعلى ذلك قول الأنصار للنبيّ ﷺ وقد قال : ألستُمْ تَرَوْنَ لهم ـ أي للمهاجرين ـ ذلك : نعم . . . وعلى ذلك جرى كلام سيبويه ، والمخطىء[6] مُخْطِىء »[7] ، والناس على كل حال في ابن الطراوة قسمان فمن مثنٍ عليه بالإمامة والتقدّم في الصناعة كابن سمحون فإنّه كان يغلو في الثناء عليه ويقول : « ما يجوز على الصراط أعرف منه بالنحو » ومن غافرٍ يجّهله وينسبه إلى الإعجاب بنفسه كابن خروف ، ومن شعر ابن الطراوة في فقهاء مالَقه :

إذا رأوا جَمَلاً يأتي على بُعُدٍ مدّوا إليه جميعاً كَفَّ مُقْتَنِصِ

---

(1) انظر في ترجمته : البغية ۱ : ٦٠٢ .
(2) انظر السيوطي ، الهمع ٦ : ٦٧ .
(3) انظر ابن هشام ، المغني ٣٠٣ .
(4) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر ٣ : ٦ .
(5) سيبويه ، الكتاب ١ : ٢٢٧ .
(٦) يعني ابن الطراوه .
(7) المغني ٤٥٣ .

أو جئتَهُمْ فارغاً لزّوك في قَرَنٍ   وإن رأوا رِشْوَةً أفْتَوْكَ بالرُّخَصِ[1]

ومن مصنّفات ابن الطراوة : المقدّمات على كتاب سيبويه ، الترشيح في النحو وهو مختصر ، مقالة في الاسم والمسمّى ، توفي بمَلَقا في سنة ٥٢٨ هـ .

ابن الباذِش[2] :

هو أبو الحسن عليّ بن أحمد بن خلف ، وُلد بغَرْناطة ، كان حسن الخطّ من أهل المعرفة بالأدب واللغة ، برع أيضاً في القراءات وله فيها كتاب « الإقناع » ، كان مشاركاً في الحديث عالماً بأسماء رجاله ورواته ، حدّث عن القاضي عياض وأمّ بجامع غَرْناطة ، بذل همّته في النحو فشرح أمّهات الكتب التي صنّفها البصريون والبغداديون وغيرهم فقد شرح كتاب سيبويه ، وأصول ابن السّراج ، ومقتضَب المبّرد ، وإيضاح الفارسي ، وجُمَل الزّجاجي ، والكافي للنحّاس ، كان يتابع سيبويه ، والسِّيرافي النحوي البغدادي البصريّ الميول وأبا عليّ الفارسي وابن جنيّ على وجه الخصوص فيكثر من الأخذ بأقوالهم ، هذا بالإضافة إلى مخالفاته الكثيرة لسابقيه من النحاة والاستقلال عنهم جميعاً بالرأي ، ومن أمثلة ذلك ذهابه إلى أنّ لام المستغاث له مع مجرورها في مثل « يا لَزَيْدٍ لعمرو » متعلقان باسم محذوف تقديره مَدْعُوّاً وكان النحاة يذهبون إلى أنّهما متعلّقان بيا على اعتبار هذا الحرف بمعنى الفعل أدعو[3] . وذهابه إلى أنّ المضارع في نحو « الهندان تفعلان » يجوز فيه التذكير والتأنيث حملاً على اللفظ أو المعنى[4] .

من شعره في الذمّ والنّصيحة :

أصبحتَ تَقْعُدُ بالهوَى وتقومُ   وبه تُقَرِّظُ معشراً وتذيمُ
تَعْنِيكَ نفسُكَ فاشتغل بصلاحها   أنّى يُعَيِّرُ بالسّقام سقيمُ

ومنه في مدح كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي :

أَضِعِ الكَرَى لتَحَفُّظِ الإيضاحِ   وصِلِ الغُدُوَّ لفهمه بَرَواحِ
هو بغية المتعلمين ومَنْ بَغَى   حَمْلَ الكتاب يَلِجْهُ بالمفتاحِ
لأبي عليّ في الكتاب إمامة   شهِد الرواة لها بفوز قداحِ
أُوصي ذوي الإعراب أن يتذاكروا   بحروفه في الصُّحْفِ والألواحِ

---

(١) المقصود بالجمل الرّجل الغنيّ ، والقَرَن هو الحبل ، والقُرْنة هي الطّرف الشّاخص من كلّ شيء .
(٢) انظر في ترجمته : القِفطي ٢ : ٢٢٧ ، والبغية ٢ : ١٤٢ .
(٣) انظر المغني ٢٤٢ .
(٤) انظر الهمع ٢ : ١٧١ .

توفي بغَرْناطة في سنة ٥٢٨ هـ .

اللّخمي[1] :

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللّخمي السَّبتي ، وُلد في سَبْتَه ، مهر في النحو واللغة وصنّف فيهما مصنّفات متعدّدة منها : نكت على شرح أبيات سيبويه للأعلم ، الفصول ، المجمَل في شرح أبيات الجُمل ، المدخل إلى تقويم اللسان ، تعليم البيان ، لحن العامة ، وغير ذلك ، كان حظّه من النظم ضعيفاً ، قال ابن دِحْية في « المطرب من أشعار أهل المغرب » : قال اللغويون : الخال يأتي على اثني عشر معنىً هي الخال أخو الأمّ ، والخال موضع ، والخال من الزّمان الماضي ، والخال اللواء ، والخال الخيلاء ، والخال الشّامة ، والخالي العَزَب ، والخالي قاطع الخلاء ، والخال الجبان ، والخال ضربٌ من البرود ، والخال السحاب ، وسيفٌ خالٍ أي قاطع ، وقد نظم ذلك اللخميّ فقال :

أقوم لخالي وهو يوماً بذي خالِ ... تَرُوحُ وتغدو في برودٍ من الخالِ

أما ظفرتْ كفّاك في العُصُر الخالي ... بِرَبَّةِ خالٍ لا يُزَنُّ بها الخالي

تمرُّ كَمَرِّ الخـالِ يَـرْتَجُّ رِدْفُها ... إلى منزلٍ بالخالِ خِلْوٍ من الخالِ

أقامتْ لأهلِ الخالِ خالاً فكلُّهمْ ... يـؤمّ إليها من صحيحٍ ومن خالِ

توفي في سبته في سنة ٥٧٠ هـ .

ابن طاهر[2] :

هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر المعروف بالخِدَبّ أي الرجل الطويل ، وهو نحويّ حافظ بارع ، وُلد بإشبيليّة ، أخذ الكتاب عن ابن الرّماك ، رحل إلى المغرب وعمل في فاس بالخياطة وأقرأ فيها كتاب سيبويه واشتهر بين أهلها بتدريسه له ، ذاع اسمه وأقبل الناس عليه من كلّ مكان ، له طُرَرٌ[3] على الكتاب مدوّنة مشهورة اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه للكتاب ، وله أيضاً تعليق على إيضاح الفارسيّ ، وله اختيارات مختلفة من مذاهب النحاة السابقين ، كما أنّ له مسائل انفرد بها ، وممّا انفرد به أنّ ويح

---

(١) انظر في ترجمته : البغية ١ : ٤٨ .

(٢) انظر في ترجمته : البغية ١ : ٢٨ .

(٣) أي له حواشٍ عليه .

كلمة بمعنى رحمة وهي تضاف إلى المفعول نحو ويحَك ، ومتى أضفتها لزمت النصب ، ولا يجوز فيها الرفع لأنّها مبتدأ لا خبر له ، فإذا لم تضف في مثل وَيْحٌ له جاز الرفع والنصب مع قوّة الأول وضعف الثاني لأنّ ويح مصدر لا فعل له وإنّما يَقْوَي النصب في المصدر الذي له فِعْلَ نحو حمداً وشكراً[1] . توفي بفاس في سنة ٥٨٠ هـ .

السُّهَيْلي[2] :

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد الخَثْعَمِي السُّهيلي ، أما الخثعمي فنسبة إلى خَثْعَم بن أنمار وهي قبيلة كبيرة ، وأمّا السُّهيلي فنسبة إلى سُهَيْل بلدة قريبة من ملقا أو مالَقَه وكان فيها أهله وأقاربه وسُميت القرية بهذا الاسم لأنّ كوكب سهيل كان لا يُرى في بلاد الأندلس إلاّ من جَبَلٍ مُطِلٍّ عليها ، وُلد السُّهيلي بمالَقَه ، وسمع من ابن الطراوة وابن طاهر ، كان بارعاً في العربية والتفسير وعلم الكلام ، كفّ بصره في السابعة عشرة من عمره ، وصلت سمعته العلمية إلى المغرب ونمي خبر إملاقه إلى ملكه فاستقدمه ومكث بالمغرب ثلاثة أعوام مغموراً بالإحسان ، اشتهر بأنّه صاحب استنباطات دقيقة وأنّه كان مشغوفاً بالعلل النحوية واختراعها ، قال عنه ابن مضاء « إنه كان يولع بها ويخترعها ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة وبَصَراً بها »[3] ، له مصنّفات منها : « التعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام » ، و« الروْض الأُنُف » في شرح السّيرة ، ومن كتبه النحوية كتاب « نتائج الفكر » و« شرح الجمل » لم يتمّه ، وتدور له في كتب النحو اختيارات مختلفة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين ، وله آراء يستقلّ بها نحو ذهابه إلى أنّ « مهما » قد تأتي حرفاً كقول زهير :

ومهما تكن عند امرىء من خليقة وإنْ خالها تَخْفَى على الناس تُعْلَمِ

مستدلاً بأنّها في البيت لا محلّ لها لأنّ تكن معها اسمها وخبرها[4] . وذهابه إلى أنّ لا الناهية في مثل لا تضربْ هي النافية والفعل مجزوم بلام مقدّرة[5] .

حدثت بين السّهيلي وابن خروف مسائل ، توفي بمراكُش في سنة٥٨١هـ ومن شعره:

---

(١) انظر السيوطي ، الهمع ١ : ١٨٩ .

(٢) انظر في ترجمته : القفطي ٢ : ١٦٢ ، وابن العماد ٤ : ٢٧١ ، والبغية ٢ : ٨١ .

(٣) ابن مضاء ، الردّ على النحاة ١٦٠ .

(٤) انظر المغني ٤٣٥ .

(٥) انظر المغني ٣٢٧ ، ولا يخفى ما في رأي السّهيلي هذا من التكلّف .

يا مَنْ يَرَى ما في الضمير ويَسْمَعُ   أنتَ المُعَدُّ لكلِّ ما يُتَوَقَّعُ
يا مَنْ يُرَجَّى للشدائد كلِّها   يا مَنْ إليه المشتكَى والمَفْزَعُ
يا مَنْ خزائنُ رزقه في قول كُنْ   أمْنُنْ فإنَّ الخيرَ عندكَ أجمعُ
ما لي سوى فقري إليك وسيلةٌ   فبالافتقار إليكَ ربِّي أضْرَعُ
ما لي سوى قَرْعي لبابك حيلةٌ   فلئن رَدَدْتَ فأيَّ بابٍ أقرعُ ؟!
ومَن الذي أدعو وأهتف باسمه   إن كان فضلُك عن فقيرك يُمْنَعُ ؟!
حاشا لمجدك أن تقنِّط عاصياً   الفضل أجزلُ والمواهبُ أوسعُ

الشاطبي[1] :

هو أبو محمد القاسم بن فِيُّرَة بن خلف بن أحمد الأندلسي ، المقرىء الضرّير ، وفِيُّرَة اسم أعجمي معناه الحديد ، وُلد بشاطبة في الأندلس في سنة ٥٣٨ هـ وقرأ فيها على مشايخ زمانه ثم انتقل إلى بلنسية ودرس بها ، كان إماماً في النحو والفقه والتفسير والحديث وأوحد زمانه في القراءات ، وهو صاحب المنظومة المشهورة التي عَمَّ النفع بها وسارت بذكرها الركبان والتي سمّاها « حرز الأماني ووجه التهاني» في القراءات ، دخل مصر في سنة ٥٧٢ هـ وكان نزيل القاضي الفاضل وضيفاً عليه ، عَيَّنَهُ بمدرسته بالقاهرة متصدّراً لتدريس اللغة والنحو ، ولإقراء القرآن الكريم وتعليم قراءاته ، وإليه انتهت رياسة الإقراء في مصر ، أخذ عنه السّخاوي ، توفي في القاهرة في سنة ٥٩٠ هـ .

ابن مضاء القرطبي[2] :

هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حُرَيْث بن عاصم بن مضاء القرطبي ، وُلد ونشأ في قرطبة في بيت علم ، رَوَى عن القاضي عياض ، قرأ على ابن الرّمّاك في إشبيليّة كتاب سيبويه ، وقرأ على غيره الكثير من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ، كان وحيد عصره في العربية وله اعتناء وآراء في النحو ومذاهب مخالفة لأهله ، وهو أيضاً حجّة في الفقه الظاهريّ والحديث النبويّ ، حمل على أصحاب المذاهب الفقهية وخاصة المالكية والحنفية والشافعية لما ملأوا به كتبهم من فروع كثُر بينها ما هو غير عملي فقد تساءلوا مثلاً عن حكم من صَلَّى وهو يحمل قربة فُساء ، ثم أخذوا يبّينون حكم صلاته

---

(١) انظر في ترجمته : البغية ٢ : ٢٦٠ .

(٢) انظر في ترجمته : البغية ١ : ٣٢٣ ، وابن الأبار : التكملة رقم ٢٣٤ ، والضّبّي ، بغية الملتمس : ١٩٢ .

ويعلّلون للحكم ، ورفض ابن مضاء أيضاً القياس[1] في علوم الدين وما يتّصل به من علل واكتفى بالظاهر من القرآن والحديث .

تولّى رياسة القضاء في عهد يوسف بن عبد المؤمن أحد ملوك الموحدّين وولي أيضاً في عهدهم قضاء فاس وغيرها ، قيل فيه : « كان مقرئاً مجوّداً محدّثاً مكثراً قديم السّماع واسع الرواية عارفاً بالأصول والكلام والطبّ والحساب والهندسة ثاقب الذهن متوقّد الذكاء شاعراً بارعاً كاتباً » .

له في النحو كتاب « المشرق » ، وكتاب« تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان »[2] وقد خطّأه ابن خروف في هذا الكتاب وناقضه بكتاب سمّاه « تنزيه أئمة النحو عمّا نسب إليهم من الخطأ والسهو » ، ولمّا بلغ ابن مضاء اغتاظ فقال : « نحن لا نُبالي بالأكباش النطّاحة وتعارِضُنا أبناءُ الخرفان !! » ، وله أيضاً كتاب « الردّ على النحاة » وهذا مشهور جدّاً هجم فيه على نحاة المشرق وفنّد أصولهم في اعتبار العامل ، وفي توجيه العلَل ، وفي اعتماد القياس ، وفي التعويل على التمارين الفرضية ، فعل ذلك حين رأى النحو عندهم يتعقّد ومادّة العربية تتضخّم بتقديرات وعوامل محذوفة وتأويلات وتعليلات وأقيسة وشعب وفروع وأبواب ومباحث وتنبيهات وآراء لا حصر لها ولا طائل من وراءها ولا فائدة في كثير منها في رأيه ، فقد هاجم في كتابه هذا نظرية العامل من الأساس ورأى متابعاً في ذلك ابن جنيّ أنّ المتكلّم هو الذي يَعْمَلُ في الحقيقة الرفعَ والنّصبَ والجرَّ في الكلام لا ما يزعمه النحاة من الأفعال والأسماء والحروف ، وأنّه لا عامل من هذه الأشياء ولا عمل لها في غيرها ، كذلك رأى أنّه لا وجود لمعمول محذوف من الكلام ولا تأثير لعامل ملفوظٍ فيه فهو مثلاً ينكر أن يكون في الفعل « قام » من قولك « زيدٌ قامَ » ضمير مستتر فاعل ، وقام فعل لا فاعل له عنده سوى « زيدٌ » الاسم الظّاهر ، وهو في هذا يستلهم مذهبه الظّاهري الذي يرفض ما وراء ظاهر النصوص من تقديرات وتأويلات .

وهاجم ابن مضاء أيضاً العلل الثواني والثوالث وهي التي تسمّى الواحدة منها علّة العلّة ورأى أنّه لا نفع لها ولا فائدة منها في ضبط الألسنة ، لكنّه أقرّ بالعلة الأولى ، ومثال هذه العلّة سؤال السائل لم رُفع زيدٌ ونُصب عمرو في قولنا « ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً » ؟ فيُقال :

---

(1) القياس يتكوّن من أصل وهو المقيس عليه ، وفرع هو المقيس ، وعلّة تجمع بينهما ، وحكم ينبني على إجراء القياس بينهما .

(2) هاجم ابن مضاء في هذا الكتاب تأويلات النحاة وخطّأهم وربّما نسب بعضهم إلى السهو والغفلة في توجيهاتهم الإعرابية وتعليلاتهم العقلية لآي القرآن الكريم .

رُفع زيدٌ لأنّه فاعل ونصب « عَمْراً » لأنّه مفعول به ، وهناك بعد هذه العلّة الأولى العلّة الثانية والعلّة الثالثة وهما اللّتان رفضهما ابن مضاء ، ومثال العلّة الثانية في مثالنا هذا : أن يقول السّائل : ولِمَ رُفع الفاعلُ ونُصب المفعولُ به ولم يُرْفَعا معاً أو يُنْصَبَا معاً ؟ فيُقال له : للفرق بين الفاعل والمفعول ، ومثال العلّة الثالثة : أن يقول : ولِمَ لَمْ تُعْكَسَ القضيّة فينصب الفاعل ويرفع المفعول ؟ فيُقال له : لأنّ الفاعل قليل لأنّه لا يكون للفعل في الصناعة إلّا فاعل[1] واحد والمفعولات[2] كثيرة في الصناعة ، والقليل أضعف والكثير أقوى ، فأُعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل الأقلّ الأضعف ، وأُعطي الأخفّ الذي هو النصب للمفعول الأكثر الأقوى ، وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفّون ، ولتتمّ المعادلة بين الفاعل والمفعول من جهة وبين الرفع والنصب من جهةٍ أخرى ، والصواب أن يُقال في جواب السؤالين عن هاتين العلّتين « كذا نطقت[3] بهما العرب » بدل أن تلتمس في الإجابة العلل الفلسفية النظرية .

وهاجم ابن مضاء كذلك الأقيسة النحوية وما حشد منها في جميع أبواب النحو ممّا لا يفيد في النطق السليم بالعربية أيّة فائدة وممّا يُبْعِدُ تصوّر النحو ويصعّب فهمَه .

كذلك هاجم الأمثلة الفرضية والتمارين غير العملية وهي الصّيغ التي لم ينطق بها العرب أصلاً ورأى أنّها فضول ينبغي أن يحذف من النحو حتى لا يكون فيه عسر ولا صعوبة وذلك مثل قول الصرفيين « ابن من البَيْع على مثال فُعْل » ، فإنّ من الممكن أن يقول شخص « بُوع » محتجاً بأنّه قد ضَمَّ ما قبل الياء الساكنة فأصبحت « بُيْع » ثم قُلِبَت الياء واواً لتناسب الضمة قبلها أو بعبارة أخرى لانضمام ما قبلها والنطق بالياء بعد الضمّ ثقيل ، وهو في هذا يقيس على « موقن » التي فعلها « أيقَنَ » فالمفروض أن يُقال «مُيْقِنْ » لكن الياء قُلبت لتناسب الضمّة قبلها فأصبحت « مُوقِن » . ومن الممكن أن يقول شخص آخر بل هي « بِيْع » محتجاً بأنّ الجواب في الأصل « بُيْع » على وزن فُعْل كما هو مطلوب ، ثم كسرت الباء بعد ذلك لتناسب الياء بعدها لأنّ الياء من جنس الكسرة بل هي كسرة ممطولة فأصبحت « بِيْع » وقد قلبت ضمة « بُيْع » كسرة فأصبحت « بِيْع » قياساً على بِيض وغِيد فإنّ أصلهما بُيْض وغُيْد فكسرت الباء والغين فيهما لتناسب كلّ منهما الياء بعدها ، ويرى ابن مضاء أننا لا حاجة لنا بكل هذا وأنّه تمرين فيما لا فائدة فيه ، وأيّ فائدة نفيدها من صيغة « بُوع » أو صيغة « بُيْع » أو صيغة « بِيْع » التي لم تسمع عن العرب والتي لسنا في

(١) ولكن يمكن أن يوجد في المعنى أكثر من فاعل واحد وذلك كالمعطوف في قولنا : قام محمدٌ وعليٌ .
(٢) ففيها المفعول به الأول والثاني والثالث ، وفيها المفاعيل الأخرى .
(٣) أي بالفاعل والمفعول به .

حاجة إلى استعمالها ، يقول ابن مضاء : « إنّ الناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة ، فكيف بهذا المظنون المستَغْنَى عنه[1] ؟! » ، توفي ابن مضاء بإشبيليّة في سنة ٥٩٢ هـ .

الجُزُولي[2] :

ويُقال له أيضاً الكُزُولي ، وهو أبو موسى عيسى بن يَلَلْبَخْت « وهو اسم بربري معناه ذو الحظّ » بن عيسى بن يوماريلي « وهو اسم بربري أيضاً » ، من قبيلة جُزُولة أو كُزُولة من قبائل البربر بمراكُش ، نشأ بمراكُش ، ولمّا حَجَّ عرج على مصر فتلقّى عن نحويّها ابن بَرِّي وقرأ عليه كتاب الجمل للزّجاجي ، وجرى في هذا الكتاب بحث بين الطلبة في مجلس استاذه ابن بَرّي نتج عنه كلام طويل وحواشٍ مستفيضة لم يلبث الجُزُولي أن جمعها في مؤلَّف سُمّي فيما بعد « المقدّمة الجُزُولية » وسمّي أيضاً « القانون » ، وقد تضمَّن هذا المؤلَّف الغرائب والعجائب ، وهو في غاية الإيجاز مع الاشتمال على شيء كثير من النحو ، وقال بعضهم : بل ليس فيه نحو وإنّما هو منطق لحدوده وصناعته العقلية ، وكان الجزولي إذا سُئل : هل هذه المقدّمة من تصنيفك ؟ قال : لا ، لأنّه كان متورّعاً ، ولمّا كانت من نتائج خواطر الجماعة عند البحث في مجلس ابن برّي مع كلام ابن برّي نفسه لم يسغ له أن يقول هي من كلامي وتصنيفي وإنّما نسبت إليه لأنها من استفادته وإثباته دون الجماعة .
وقد عني الناس بهذه المقدّمة التي اشتهرت اشتهاراً عظيماً ، كذلك عنوا بشرحها فقد شرحها أبو القاسم بن الموفّق النحوي اللّوْرقي الأندلسي شرحاً جيّداً ، وشَرَحَها الشّلوبيني نزيل إشبيليّة ونحويّها ولم يُطِلْ ، وشَرَحَها نحويٌّ من المغرب شرحاً لم يأتِ فيه بطائل ، وشَرَحَها ابنُ مالك وجَمَعَ في شرحه بعضَ أقوال هؤلاء المقدَّم ذكرهم وأَحْسَنَ في الإيجاز .

وصف أحدهم الجُزُولية بقوله :

مقدِّمةٌ في النحو ذاتُ نتيجة[3] تَنَاهَت فأَغْنَتْ عن مقدِّمة أخرى

---

(١) ابن مضاء ، الردّ على النحاة ١٦٤ .

(٢) انظر في ترجمته : القفطي ٢ : ٣٧٨ ، وابن العماد ٥ : ٢٦ ، والبغية ٢ : ٢٣٦ .

(٣) المقدّمة والنتيجة مصطلحان منطقيان ، والدليل العقليّ مركّب عادة عند المناطقة من مقدّمة صغرى وأخرى كبرى يعقبهما نتيجة بعد حذف الحدّ الأوسط من المقدمتين ، يقال مثلاً : الإنسان ناطق ، والناطق حيّ : فالإنسان حيّ . فهذا دليل عقليّ ، والجملة الأولى مقدّمة صغرى ، والثانية مقدمة كبرى ، والثالثة نتيجة ، وهذه النتيجة هي ما تَبَقّى من المقدّمتين بعد حذف الحدّ الأوسط منها وهو « ناطق والناطق » . والمقصود بالبيت أنّ مصنِّف الجزولي هذا وإن كان بمثابة المقدمة الصغرى فإنّه يؤدّي بالدارس إلى النتيجة وهي إتقان =

حَبَانَا بها بحرٌ من العلم زاخرٌ   ولا عجبٌ للبحر أن يقذف الدُّرّا

ومن مصنّفات الجزولي أيضاً شرحه لأصول ابن السّرّاج .

عاد الجزولي من مصر إلى المغرب ثم نزل الأندلس وتصدر للإقراء في مدنها ، تتلمذ عليه الشّلوبين وابن معطٍ ، استمرّ يفيد الناس في الأندلس والمغرب حتى توفيّ في « آزِمور » من أعمال مراكُش في سنة ٦٠٧ هـ .

ابن خَرُوف[1] :

هو ابن الحسن عليّ بن محمد بن علي المعروف بابن خروف الإشبيلي ، وُلد في إشبيليّة وأخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخِدَبّ ، وكان في خُلُقه زَعَارّة[2] ، لم يتزوّج قطّ وكان يسكن الخانات ، برز في العربية وله فيها اختيارات كثيرة وخاصّة من مذهب البصريين ، له مصنّفات شهدت بفضله منها : شرح كتاب سيبويه ، وشرح جمل الزّجاجي ، أقرأ النحو في عدة بلاد في الأندلس ، رحل إلى المغرب وطاف في البلدان العربية وأقام في حلب مدّة ، اختلّ في آخر عمره حتى مشى في الأسواق عُرْيان ، اشتهر بمناظراته مع السُّهيلي ، توفي في إشبيليّة في سنة ٦٠٩ هـ ، وقال ياقوت إنه توفي في إشبيليّة في سنة ٦٠٦ هـ عن خمس وثمانين سنة .

وممّا هو جدير بالملاحظة أنّ عليّ بن محمد بن عليّ المعروف بابن خروف النحويّ الأندلسي المشهور هو غير عليّ بن محمد بن يوسف المعروف أيضاً بابن خروف الشاعر الأندلسيّ المشهور ، فالأول من إشبيليّة والثاني من قرطبة ، والشاعر هو الذي أرسل قصيدة إلى بهاء الدين المعروف بابن شدّاد في حلب يستجديه فَرْوَ خروف وتوفي متردّياً ليلاً في جبّ بحلب في سنة ٦٠٤ هـ .

ولعلّ الاشتباه بين النحويّ والشاعر هو الذي تسرّب منه الخطأ في نسبة شعر لابن[3]

= النحو رأساً بدون الحاجة إلى مقدمة كبرى بعدها كما يقضي بذلك تأليف الدليل العقلي ، أي بدون حاجة المتعلّم إلى دراسة كتاب آخر في النحو .

(١) انظر في ترجمته : ابن خلكان ٣ : ٣٣٥ ، ومعجم الأدباء ١٥ : ٧٥ ، والبغية ٢ : ٢٠٣ .

(٢) الزَّعَارَّة بتشديد الراء شراسة الخُلُق ولا يُعْلَ له « انظر مختار الصحاح ٢٧١ » .

(٣) ممّن التبس عليهم الأمر بين ابن خروف النحوي وابن خروف الشاعر أبو حيّان الأندلسي فقد قال إنّ ابن خروف النحوي مات بحلب وأنشد له في الكأس :

أنا جِسْمٌ للحُمَيّا   والحُمَيّا ليَ رُوحُ

بين أهل الظُّرف أغدو   كلَّ يومٍ وأرُوحُ

خروف النحويّ ، ولم يتنبّه أحدٌ ممّن تَرْجَمَ لابن خروف النحويّ لهذا قبل ابن خلكان وبعده ، وهو وحده الذي حقّق هذا الفرق في كتابه وَفَيات الأعيان .

ابن معطٍ[1] :

هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النّور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي ، من قبيلة زواوة ، وُلد بالمغرب ، كان إماماً مبرّزاً في العربيّة وناظماً كبيراً ، وكان يحفظ شيئاً كثيراً ومن جملة محفوظاته كتاب صحاح الجوهري ، قرأ على الجُزُولي في المغرب ، ثم رحل إلى دمشق واستوطنها وأقرأ النحو فيها مدّة انتفع منه الخلق في خلالها دراسة ونفعهم تصنيفاً ، ولمّا صار إماماً مبرزاً في النحو وشاعراً جيّداً أرغبه الملك الكامل الأيّوبي في الانتقال إلى مصر فرحل إلى القاهرة واستقرّ بها وتصدّر يعلّم الطلاب بالجامع[2] العتيق النحو والأدب على أجْرٍ جزيل .

---

(١) انظر في ترجمته : ابن العماد ٥ : ١٢٩ ، ومعجم الأدباء ٢٠ : ٣٥ ، والبغية ٢ : ٣٤٤ ، وقد درج الكاتبون الآن على كتابة « ابن معطي » بالياء دائماً مع أنّ القاعدة أن يكتب بدونها وبتنوين كما فعلنا لأنه اسم منقوص وقع مضافاً إليه ، وأصله معطي بتسكين الياء ، والكسرة وكذلك الضمّة تستثقلان على الياء في حالتي الجرّ والرفع فتُحذفان في الحالين فتعود الياء إلى السكون ويعوّض عن الكسرة والضمّة التنوين فيلتقي ساكنان هما الياء الساكنة وتنوين العوض الذي هو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الأسماء لفظاً لا خطّاً لغير توكيد ، فتُحذف الياء لالتقاء الساكنين ، أمّا في حالة النصب فتظهر الفتحة على الياء لخفّتها فيُقال معطياً والتنوين حينئذٍ للتمكين وليس للعوض ولم تحذف الياء من « معطياً » في النصب لأنها غير ساكنة ، أمّا « المعطي » بأل فلا تنوين فيه رفعاً ونصباً وجرّاً لأنّ التنوين « وأل » لا يجتمعان، وقد كَتَبَ « ابنَ معطي » بالياء أيضاً كثير من السابقين كابن هشام في شرح الشذور ٤٣٨ وجميع شرّاح ألفية ابن مالك والمحشّين على شروحهم ولم يعلّلوا لما فعلوه ، وقد علّل الطناحي لذلك في تحقيقه لكتاب « الفصول الخمسون » لابن معطٍ فقال « ورد إثبات الياء في المنقوص المرفوع والمجرور كثيراً في أسلوب الشافعيّ ولغته حجّة ، على أنّ ابن معطي نفسه كان يكتبها بحذف الياء ثم صار بعد ذلك لأمرٍ مّا يكتب يحيى بن عبد المعطي » ، والحقّ أنّ الطناحي قد ذهب بعيداً حين استشهد بورود ذلك في كتب الشافعي ، فقد ورد إثبات الياء في الاسم المنقوص غير المعرّف بأل وغير المضاف كثيراً في القرآن نحو قوله تعالى في سورة الرعد آية ٧ في قراءة ابن كثير من السبعة ﴿ ولكلِّ قومٍ هادي ﴾ ، وورد العكس كذلك كثيراً ومنه قوله تعالى في سورة الكهف من آية ١٧ ﴿ من يهدِ الله فهو المهتد ﴾ ، نعم القاعدة في ذلك أنّ الاسم المنقوص إذا لم يعرّف بأل ولم يُضَف حذفت ياؤه في الرفع والجرّ وجيء بتنوين العوض كما ذكرنا ، وتثبت الياء إذا أُضيف نحو قاضي المدينةِ أو عرّف بأل كالقاضي ، وهذا هو الأكثر ، لكن ورد العكس كثيراً في الحالين في الفصيح ، وحسبك بالقرآن الكريم كما مثّلنا .

(٢) هو جامع عمرو بن العاص .

من مصنّفاته « الألفية » في النحو وقد عُرفت باسم « ألفيّة ابن معطي » وإليها أشار ابن مالك في مستهّل ألفيّته ، وله أيضاً شرح جمل الزّجاجي ، وشرح أبيات سيبويه ، ومنظومة في القراءات السّبع ، وكتاب العقود والقوانين ، وكتاب « الفصول الخمسون » في النحو أيضاً ، وحواشٍ على أصول ابن السّرّاج ، وقد نظم كتاب الجمهرة لابن دريد في اللّغة ، ونظم كذلك كتاب الصّحاح للجوهري في اللغة ولم يكمله ، ونظم كتاباً في العَرُوض ، وله كتاب في المثلّث ، ومن شعره :

قالوا تَلَقَّبْ زينَ الدين فهوَ له ... نعتٌ جميلٌ قد زَيَّنَ الأُمَنَا

فقلتُ لا تَعْذِلُوه إنّ ذا لَقَبٌ ... وَقْفٌ على كلّ بَخْسٍ والدليلُ أنا

توفي في القاهرة في سنة ٦٢٨ هـ .

ابن هشام الخضراوي(١) :

هو أبو عبدالله محمد بن يحيى بن هشام ، من أهل الجزيرة الخضراء في الأندلس ، ويعُرف بابن البَرْذَعي ، أخذ النحو عن ابن خروف وأخذ القراءات عن أبيه ، وأخذ عنه الشّلَوْبين ، وعُنِيَ في تصنيفه بكتاب الإيضاح للفارسي فألّف « الإفصاح بفوائد الإيضاح » و« الاقتراح في تلخيص الإيضاح » و« شرح الاقتراح في تلخيص الإيضاح » و« غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح » ، وصنّف أيضاً « فصل المقال في أبنية الأفعال » و« النقض على الممتع لابن عصفور » ، له آراء نحوية مختلفة مبثوبة في المغني والهمع يتفق في طائفة منها مع البصريين أو الكوفيين أو سابقيه من الأندلسيين ، وفي طائفة أخرى يستقلّ عنهم جميعاً ، فقد انفرد مثلاً بالقول إنّ حتى العاطفة يتحتّم أن يكون معطوفها ظاهراً لا مضمراً قياساً على أنّ ذلك شرطُ مجرورها(٢) عند النحاة ، وانفرد أيضاً بالقول إنّ ما في لا سيّما زائدة لازمة لا تحذف ألبتّة(٣) ، توفي في تونس في سنة ٦٤٦ هـ .

الشّلَوْبيني(٤) :

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأستاذ أبو عليّ الإشبيلي المعروف بالشّلَوْبيني ،

(١) انظر في ترجمته : البغية ١ : ٢٦٧ .

(٢) انظر المغني ١٧١ .

(٣) انظر الهمع ١ : ٢٣٤ .

(٤) انظر في ترجمته : القفطي ٢ : ٣٣٢ ، وابن العماد ٥ : ٢٣٢ ، والبغية ٢ : ٢٢٤ وهو بياء النّسب المشدّدة ، منسوب إلى شَلَوْبين أو شَلَوْبينَه أو شَلَوْبينيّه ، قيل : هي قرية من قرى إشبيليّة ، وقيل هي بلد بالمغرب ، وروي بغير ياء النّسبة على أنّ المعنى الأبيض الأشقر بلغة الأندلس ، والباء على كل حال مشوبة بالفاء لأنّها أعجمية .

كان يلثغ بالسّين المهملة فيجعلها ثاء مثلثة فيقول في الحسين مثلا الحُثَين ، وُلد بإشبيليّة ، أخذ عن السُّهيلي والجُزُولي وغيرهما ، أقرأ النحّو نحو ستّين سنة وبرع في تلاميذه جِلَّة من النحاة ، كان إماماً في العربية . وقلّما تأدّب بالأندلس أحدٌ من أهل وقته إلاّ وقد قرأ عليه واستند ولو بواسطة إليه ، وكان ذا معرفة بنقد الشّعر بارعاً في التعليم ، انتهت إليه رياسة النحاة في الأندلس غيرَ مُدَافَع بل تَغَالَى معاصروه ففضّلوه على أبي عليّ الفارسي في المشرق ، به انتهت دولة الأئمة المجتهدين في النحو في الأندلس ، كانت فيه غفلة فقد قعد يوماً إلى جانب نهر وبيده كُرّاسة يطالع فيها فوقعت في الماء فَغَرَفها بأخرى ، كان يقف تارة مع سيبويه والبصريين ، وتارة مع النحّاة الآخرين من موطنه وغير موطنه ، وله أيضاً آراء كثيرة انفرد بها ومن ذلك : ذهابه إلى أنّ عيوناً في قوله تعالى : ﴿ وفجرّنا الأرضَ عيوناً ﴾[1] ليست تمييزاً وإنّما هي حال[2] . وأنّ ميلاً وفرسخاً ليسا ظرفين مبهمين كما يقول النحاة لأنّ المبهم ما ليست له حدود محصورة[3] . وأنّ الجملة المفسِّرة لها محلّ من الإعراب ومحلُّها محلُّ الجملة التي تفسِّرها لأنّها عطف بيان منها أو بدل[4] .

من مصنّفاته النحوية : التعليق على كتاب سيبويه ، شرحان على المقدّمة الجُزُولية ، كتاب التوطئة في النحو ، كانت إقامته في إشبيلية وتوفي فيها في سنة ٦٤٥ هـ ، ومن شعره :

قالوا حبيبُكَ مُلتاث فقلتُ لهم   نفسي الفداءُ له من كلّ محذور
يا ليتَ عِلّتَه بي غيرَ أنّ له   أجْرَ العليلِ وأنّي غيرُ مأجور

وقد تحامل عليه القِفْطي المتوفى في سنة ٦٤٦هـ فقال : « سألت عنه من رآه من أهل النحو فقال لي : لم تكن عبارته بليغة وإنّ قلمه في التصنيف لأجود من عبارته وقيل : إنّه صنّف شرحاً لكتاب سيبويه لم يظهر بعد ، وصنّف شرحاً للجُزُولية رأيتُ منه فصولاً قد أوردها الجيّاني[5] النحوي في شرحها منسوبة إليه لم يكن فيها كبير أمر ، والذي وقع لي أنّه غير عاشق في هذه الصناعة وإنّما يريدها للارتزاق . . . وهو حيّ في زماننا هذا بإشبيليّة يفيد هذا الشأن ويقرأ عليه السُّوقة والأعيان لم تبلغنا وفاته وذلك في سنة ٦٣٢ هـ » . ودفع هذا ودافع عنه ابن مكتوم فقال : « لم يعرف القِفطيّ شيئاً من أحوال الأستاذ أبي عليّ

(١) من الآية ١٢ من سورة القمر .
(٢) انظر الهمع ١ ٢٥١ .
(٣) انظر الهمع ١ : ١٩٩ .
(٤) انظر الهمع ١ : ٢٤٨ .
(٥) هو ابن مالك .

وجهل مكانته في علم العربية فلذلك ذكر عنه هذا . . . وكان الأليق بالقِفطي إذ لم يعرف أبا عليّ ولا طبقته في العلم أن ينبّه على اسمه ويسكت عمّا ذكره من ترّهات القول ، وقد تخرّج بالأستاذ أبي عليّ رحمه الله ومهر بين يديه نحو أربعين رجلاً كابن عصفور وابن أبي الربيع وأبي عبدالله بن العلج وابن الصائغ وأبي الحسن الأُبَّذِي والصفّار وابن الحاج وكلّهم أئمة علماء مصنِّفون في علم العربية وغيره قد طبّقوا بعلمه الآفاق وملأوا بفوائده وفرائده الأوراق ،وأمّامن أخذ عنه وتمثّل بين يديه للتعلّم منه فعالَم لا يُحْصَوْن ، وحين وقفتُ على ما ذكره القِفطي قلتُ من غير رويّة :

إنّ الشلوبين أبا عليّ — أستاذ كلّ عالم نحويّ
علاّمة في فنّه إمام — وقَدْرُهُ في النحو لا يرام
قد شهدت بفضله الدفاتر — واعترفت بنبله الأكابر
وضُربت بمجده الأمثال — وهُجرت لقصده الأطلال
فكم وكم له على الكتاب — وغيره من كتب الإعراب
من طرر كثيرة الفوائد — وغرر تزهى على القــلائد
وكم له شرحٍ وكم إملاءِ — على علوم العرب العَرْباءِ !!
وكم له من صاحبٍ شهيرِ — علاّمةٍ في فنّه نحريرِ
قد طبّقوا بذكره الآفاقا — وعمّقوا بدرّه الأوراقا
ونقلوا عنه علوماً جمّة — جليلة بديعة مهمّة
أنتجها عكوفهم عليه — وحرصهم في أخذ ما لديه
فرحمة الله مع السلام — عليه من علاّمة إمامِ
ما ملئت بعلمه الطروس — وابتهجتْ بذكره النفوسُ »(١)

ابن الحاج(٢) :

هو أبو العبّاس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي المعروف بابن الحاجّ ، قرأ على الشَّلَوْبين وغيره ، ومهر في اللغة والنحو ، قيل فيه إنّه كان متحققاً في العربية حافظاً للّغات مقدَّماً في العروض وله كتاب فيه ، وقيل فيه أيضاً إنّه برع في لسان العرب حتى لم يبق من يفوقه أو يدانيه فيه ، من مصنّفاته النحوية واللغوية : شَرْحٌ على سرّ الصناعة لابن جنيّ ،

(١) انظر تلخيص ابن مكتوم ١٦٢ ـ ١٦٥ ولقد نقل ذلك محقق إنباه الرواة الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم في حواشيه في الإنباه ٢ : ٣٣٤ ـ ٣٣٥ .

(٢) انظر في ترجمته : البغية ١ : ٣٥٩ .

ومختصر للخصائص لابن جنيّ ، وشَرْحٌ على إيضاح الفارسي ، وله نقود على الصّحاح ، وقد اشتهر بإيراداته « أي اعتراضاته » على كتاب المقرِّب لابن عصفور ، وله إملاءٌ مهمّ على كتاب سيبويه ، وكان يقول : « إذا متّ يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما شاء » ، توفي في سنة ٦٥١ هـ وقيل في سنة ٦٤٧ هـ .

الأندلسي[١] :

هو أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفّق بن جعفر المرسي الأندلسي ، إمام في العربية وعالم في الفقه والأصول والقراءات ، وما من علم إلاّ وله فيه أوفر نصيب ، وُلد بمُرْسية وتردّد إلى بلنسية وفيها أخذ النحو ، لقي الجُزُولي في المغرب ، وورد مصر ثم اتجه إلى دمشق فسمع من الكِنْدِيّ كتاب سيبويه ، ثم ذهب إلى بغداد فجلس في حلقة أبي البقاء العُكْبَري ، ثم ذهب إلى حلب ثم إلى دمشق واستوطنها والتفّ الناس حوله يستفيدون منه كما انتفعوا بمؤلفاته الكثيرة ومنها في النحو : شرح مقدّمة الجُزُولي المعروفة بالجُزُولية ، وشرح مفصّل الزمخشري في أربعة مجلدات ، وله في القراءات شرح الشاطبيّة ، قال بعضهم : كان في ذهنه خلل ، وقال الذهبيّ : ما كان إلاّ ذكيًّا ، توفي بدمشق في سنة ٦٦١ هـ .

ابن عصفور[٢] :

هو أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي ، أخذ عن الشَّلَوبين ولازمه مدّةً ثم حدثت بينهما جفوة وقطيعة ، كان ابن عصفور أصبر الناس على المطالعة لا يملّ من ذلك ، جال بمدن الأندلس وأقبل عليه الطلبة ، وقف عنايته على النحو ولم يكن عنده ما يؤخَذ عنه غيرُه ولا تأهَّلَ لغير ذلك فما لبث أن حمل لواءه في زمانه بالأندلس ، لم يكن عند ابن عصفور ورع وكان يجلس في مجالس الشّراب ، صَنَّفَ الممتع في التصريف ، وشَرْح الجُزُولية ، وثلاثة شروح على جمل الزّجاجي ، والمقرِّب ولم يتمّه ، ومختصر المحتسب لابن جنّي ، له آراء كثيرة تدور في كتب النحويين ، منها ما وقف فيه مع سيبويه والبصريين ، ومنها ما وقف فيه مع الكوفيين أو البغداديين ، ومنها ما استقلّ به ، فقد انفرد مثلاً باختيار المصدر نائباً للفاعل إذا اجتمع مع الظروف أو الجار والمجرور مستدلاً بقوله[٣] تعالى :

---

(١) انظر في ترجمته : معجم الأدباء ١٦ : ٢٣٤ ، والبغية ٢ : ٢٥٠ .

(٢) انظر في ترجمته : البغية ٢ : ٢١٠ .

(٣) الآية ١٣ من سورة الحاقه .

﴿ فإذا نُفِخَ في الصّور نفخةٌ واحدةٌ ﴾[1] ، وانفرد أيضاً بالقول إنّه لا يصح الاستثناء في العدد فلا يقال : « له عليّ ألفٌ إلّا خمسين » معتلّاً بأنّ أسماء العدد نصوص فلا يجوز أن تَرِدَ إلّا على ما وُضِعَتْ له[2] ، وانفرد بالذهاب إلى أنّ « لكن » في مثل « ما قام زيدٌ ولكنْ عمرو » هي العاطفة والواو زائدة لازمة[3] ، لابن عصفور شيء من الشّعر ، رثاه القاضي ناصر الدين ابن المنيّر بقوله :

أَسْنَدَ النحوَ إلينا الدُّؤلي ... عن أمير المؤمنين البَطَلِ

بدأ النحوَ عليٌّ وكذا ... قلْ بحقّ خَتَمَ النحو عَلِي

توفي في سنة ٦٦٣هـ وقيل في سنة ٦٦٩ هـ .

ابن مالك[4] :

هو محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك جمال الدين أبو عبدالله الجيّاني ، أهمّ مَنْ يُحْسَب في الأندلسيين وإن عاش زمناً طويلاً في المشرق ،وُلد بجيّان في سنة ٦٠٠هـ أو في سنة ٦٠١ هـ وسمع من الشّلَوبين في الأندلس أيّاماً ثم ورد المشرق حاجّاً ولقي ابن الحاجب في مصر في حوالي سنة ٦٣٠هـ وأخذ عنه ثم نزل دمشق وسمع فيها من السّخاوي[5] وسمع بحلب من ابن يعيش الحلبي ، ثم تَصَدَّر لإقراء العربية في حلب مدّة ثم لإقرائها والتصنيف فيها في دمشق التي توطنّها فأتى بما أعجز الأوائل لقوّة حافظته ، كان أمّة في الاطّلاع على كتب النحاة وآرائهم وعلى اللغة وأشعار العرب التي يحتجّ بها في النحو ، صَرَفَ همّته إلى اتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية ، كان يعرّض كثيراً بابن الحاجب والزمخشري وممّا قاله فيهما : « إنّ ابن الحاجب أخذ نحوه من صاحب المفصّل وصاحب

---

(١) انظر السيوطي ، الهمع ١ : ١٦٣ .

(٢) انظر السيوطي ، الهمع ١ : ٢٢٨ .

(٣) انظر ابن هشام ، المغني ٣٨٦ .

(٤) انظر في ترجمته : ابن العماد ٥ : ٣٣٩ ، والبغية ١ : ١٣٠ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية ١ : ٧ .

(٥) هو عليّ بن محمد المصري السّخاوي نسبة إلى بلدة سَخًا بمصر ، سكن دمشق وتوفي فيها في سنة ٦٤٣هـ وستأتي ترجمته مفصّلة في نحاة المدرسة المصرية فيما بعد ، وهو غير المؤرّخ الناقد محمد بن عبد الرحمن شمس الدين السّخاوي المنسوب إلى سَخًا أيضاً من مدن مصر والمولود في القاهرة والمتوفى في المدينة في سنة ٩٠٢هـ فهذا معاصر لجلال الدين السيوطي المتوفى في سنة ٩١١ هـ وبينهما خصومة عنيفة ألّف فيها السيوطي كتابه « الكاوي في الردّ على السّخاوي » ، وللسخاوي هذا كتاب مشهور في التراجم هو « الضوء اللامع لأهل القرن التاسع » ويقع في اثني عشر جزءاً .

المفصّل نحوي صغير » ، كان يحتجّ بالقرآن فإن لم يجد فبالسّنّة فإن لم يجد فبأشعار العرب التي كان في استذكارها نسيج وحده[1] فقد كان رائده دائماً السماع فهو لا يدلي بحكم دون سماع يسنده ، وهو أوّل من استكثر[2] من الاحتجاج بالحديث في النحو ، يعدّ إمام النحاة وحافظ اللغة في عصره ، وهو أيضاً إمام لا يُجارَى في القراءات وعللها وفي رواية الحديث النبوي ، صَنَّفَ مؤلفاتٍ نظماً ونثراً تشهد له بالتفوّق ، كان نظم الشعر سهلاً عليه ممّا جعله يخلّف منظومات متعدّدة في النحو والصرف واللغة ، ومن مؤلفاته النحوية والصرفية واللغوية المنظومة والمنثورة التي أربت على ثلاثين مصنّفاً : منظومته الكافية الشافية في ثلاثة آلاف بيت ، وشرحُها المسمّى الوافية ، منظومة الألفية المشهورة في ألف بيت وهي المسمّاة الخلاصة وهي ملخّص الكافية الشافية وقد تُرجمت إلى عدّة لغات أوروبية وعليها شروح كثيرة منها شرح ابن الناظم بدر الدين ، وشرح المرادي ، وشرح الأشموني ، وشرح المكّودي ، وشرح ابن عقيل ، وله أيضاً رسالة « عمدة الحافظ وعدّة اللافظ » وشَرْحُها ، و« تسهيل الفوائد[3] وتكميل المقاصد » وشَرْحُه ، و« شَرْحُ المقدّمة الجُزُولية » ، و« المقدمة الأسديّة » التي صنّفها لابنه تقيّ الدين الأسد أو الأسدي ، و« شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح »[4] ، و« المؤصّل في نظم المفصّل للزمخشري » ، و« إكمال الإعلام بمثلّث الكلام » ، و« تحفة المودود في المقصور والمدود » ، و« إيجاز التعريف في علم التصريف » ، و« الاعتضاد في الفرق بين الظّاء والضّاد » ، وقيل : إنّه شَرَحَ الخلاصة وهو أمر لم يثبت . وقد تناقل العلماء في كتبهم مشارقة ومغاربة أقواله ، له اختيارات كثيرة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين وسابقيه من الأندلسيين غير آراء اجتهادية انفرد بها ومن هذه الآراء :

---

(١) كان الأئمة الاعلام يتحيّرون في ابن مالك ويتعجّبون من أين يأتي بكلّ هذه الأشعار .

(٢) استشهد بالحديث قبل ابن مالك ابن خروف والسّهيلي الأندلسيان وأبو عليّ الفارسي وابن جني البغداديان وابن برّي المصري في مصنفاتهم لكن ابن مالك هو الذي توسع في الاستشهاد به .

(٣) لابن مالك كتاب في النحو يسمّى « الفوائد » وقد نظمه في كتاب سمّاه « نظم الفوائد » ، ثم لخّص منه كتاباً آخر سمّاه « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » ، ثم شرح هذا الملخّص ، وقد قال أحد الشعراء عن كتابه « الفوائد » :

إنّ الإمامَ جمالَ الدين فَضّلَهُ ... إلهُهُ ولِنَشْرِ العلم أهّلَهُ
أمْلَى كتاباً له يُسْمَى الفوائدَ لم ... يَزَلْ مفيداً لِذِي لُبٍّ تَأمَّلَهُ
فكلّ مسألةٍ في النحو يجمعها ... إنّ الفوائد جمعٌ لا نظير له

(٤) وهو المسمّى « إعراب مشكل صحيح البخاري » .

ـ أنّه كان يرى أنّ علامات الإعراب جزء من ماهية الكلمات المعربة بينما كان الجمهور يرى أنّها زائدة عليها[1] .

ـ وكان يرى أن اسمي الإشارة « ذان وتان » والاسمين الموصولين « اللذان واللتان » مثنّاة حقيقة وأنّها لذلك معربة لا مبنيّة وتبعه على ذلك ابن هشام الأنصاري بينما كان الجمهور يعدّها على صورة المثنى ويرى أنّها مبنيّة على الألف في محلّ رفع على الياء في محلّ نصب أو جرّ[2] .

ـ وكان يذهب إلى أنّ الفاء تدخل في جواب « لمّا » نحو قوله تعالى : ﴿ فلمّا نجّاهم إلى البرّ فمنهم مقتصد ﴾[3] ، وذهب الجمهور في الآية إلى أنّ الجواب محذوف أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد[4] .

ـ ورأى أنّ المضارع قد يجزم بعد لعلّ عند سقوط فاء السببيّة واستدلّ بقول الشاعر :

لعلّ التفاتاً منكَ نحوي مُقَدَّرٌ   يَمِلْ بكَ من بعد القساوةِ للرُّحْمِ[5]

ـ وجوّز الإخبار عن اسم عين بظرف الزمان بشرط الفائدة مثل : الليلةَ الهلالُ والبلَحُ شهرين ، خلافاً للجمهور .

ـ ومنع إبدال المضمر من الظاهر وأعرب « إيّاه » في « رأيت زيداً إيّاه » توكيداً لا بدلاً ، خلافاً للجمهور[7] .

ـ وانفرد بالقول إنّ لكنْ في « ما قام زيدٌ ولكنْ عمرو » غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حُذِفَ بعضها على جملة صُرِّح بجميعها والتقدير ولكن قام عمرو[8] .

ـ وكان الجمهور يذهب في قول عبيد بن حصين الراعي النميري :

إذا ما الغانيات برزن يوماً   وزجَّجْنَ الحواجب والعيونا

---

(1) انظر الهمع ١ : ١٥ .
(2) انظر الهمع ١ : ٤٢ .
(3) من آيه ٣٢ من سورة لقمان .
(4) انظر المغني ٣٧٠ .
(5) انظر المغني ٢٠٦ ، والرُّحْم بضمّ الرّاء الرّحمه .
(6) انظر الهمع ١ : ٩٩ .
(7) انظر الهمع٢ : ١٢٨ .
(8) انظر الهمع٢ : ٣٧ .

وقول ذي الرّمة :

علفتُها تبناً وماءً بارداً حتى غَدَتْ هَمَّالةً عيناها

إلى أنّه من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب مثل « كحّلن » في البيت الأول و« سقيتها » في البيت الثاني ، وذهب ابن مالك إلى أنّه من عطف المفردات لما يجمع بين العامل المذكور والعامل المحذوف من معنى مشترك هو التحسين في الأول والطّعام في الثاني[1] .

وكان عقل ابن مالك دقيقاً ، لم يستغلّه في تمثّل آراء السّابقين من النحاة وفي استنباط الآراء الجديدة فحسب بل استغلّه أيضاً في تحرير مباحث النحو وأبوابه ومصطلحاته وتذليل مشاكله وصعابه .

وقد جرت عادة ابن مالك على أن يعدّ الشاذّ عند الجمهور لغة وهو لذلك يقبلها ولكنّه يحفظها كما هي ولا يقيس عليها عليها كما يصنع الكوفيون أحياناً ولا يعمد إلى تأويلها لتنسجم مع قاعدتهم قبل أن يحكموا عليها بالشذوذ والحفظ كما يصنع البصريون في كثير من الشواهد ، من ذلك : أنّ الجمهور كان يرى أنّ رفع المضارع بعد لم الجازمة في قول الشاعر :

لولا فوارسُ من نُعْم وأسرتُهم يومَ الصُّلَيْفَاءِ لم يوفون بالجار[2]

ضرورة شعرية شاذّة ، أمّا ابن مالك فقد كان يراها لغة مقبولة[3] .

ولقد اعتاد أبو حيّان على أن يغمز من قناة ابن مالك وعلى أن يعرّض به على الرغم ممّا اشتهر من علم ابن مالك وفضله فقد قال عنه مثلاً : « بحثتُ عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يُعْتَمدَ عليه ويُرْجَعُ في حلّ المشكلات إليه إلاّ أنّ بعض تلامذته ذكر أنّه قال : قرأتُ على ثابت بن حيّان بجيّان وجلست في حلقة الشُّلَوبين نحواً من ثلاثة عشر يوماً ، ولم يكن ثابت من الأئمة النحويين وإنّما كان من أئمة المقرئين ، وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة لأنّه إنّما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصّة نفسه ، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه » .

وممّا يلفت النظر أنّ ابن خلّكان الذي كان يشيّعه إلى بيته بعد الصلاة كلّ يوم تعظيماً

---

(١) انظر الهمع٢ : ١٣٠ .

(٢) نُعْم : إسم قبيلة ، يوم الصليفاء : أحد أيام العرب .

(٣) انظر المغني ٣٦٥ .

له لم يترجم له في وفيات الأعيان ، توفي ابن مالك في دمشق في سنة ٦٧٢هـ ورثاه شرف الدين الحصني ، ومما قاله :

يا شتاتَ الأسماء والأفعالِ بعد موتِ ابن مالك المفضال
مصدراً كان للعلوم بإذن اللــــــــه من غير شُبهة ومحال
يا لها سكتةً بهمز قضاءٍ أورثَتْ طول مدّة الانفصال
رفعوه في نعشه فانتصَبْنَا نصبَ تمييز ، كيف سيرُ الجبال ؟!
صرفوه يا عُظْمَ ما فعلوه وهو عَدْلٌ مُعَرَّفٌ بالجمال
أدغموه في التُّرب من غير مِثْلٍ سالماً من تغيُّر الإنتقال
وقفوا عند قبره ساعة الدفـــــن وقوفاً ضرورة الإمتثال
ومددنا الأكـفَّ تطلب قصراً مسكناً للنّزيل من ذي الجَلال
يا لسانَ الأعراب يا جامع الإعـــــراب يا مفهماً لكلِّ مقال
كم علومٍ بَثَثْتَها في أناسٍ عَلِمُوا ما بَثَثْتَ عند الزوال

قال الصلاح الصّفدي : « ما رأيت مرثيّةً في نحويّ أحسن من هذه المرثيّة » .

وقال تلميذه البهاء بن النّحاس يرثيه :

قل لابن مالكٍ إنْ جَرَتْ بك أدمعي حمراءَ يحكيها النّجيعُ القاني
فلقد جَرَحْتَ القَلْبَ حينَ نُعيتَ لي فتدفَّقَتْ بدمائه أجفاني
لكن يُهَوِّنُ ما أُجِنُّ من الأسى علمي بنقلته إلى رضوان

ابن الضّائع[1] :

هو أبو الحسن عليّ بن محمد بن عليّ بن يوسف الإشبيلي المعروف بابن الضّائع ، لازم الشّلَوْبين وفاق أصحابه كلّهم وأخذ عنه كتاب سيبويه ، لم يكن مَنْ يقاربه في النحو في وقته فقد كان إماماً فيه لا يُجارَى وكان إذا أخذ فيه أتى بالعجائب ، لم يسبقه إلى فهم كتاب سيبويه والتصرّف فيه أحد ، أملى على إيضاح الفارسيّ وردّ اعتراضات ابن الطّراوة على صاحب الإيضاح واعتراضاته على سيبويه ، واعتراضات ابن السِّيد على الزجّاجي ، وردّ على ابن عصفور معظم اختياراته ، له شرح على كتاب سيبويه جمع فيه بين شرحي السّيرافي وابن خروف للكتاب مع الاختصار الحسن ، وله أيضاً شَرْحٌ على جمل الزجّاجي ، كان لا يعتمد على الحديث في الاحتجاج مخالفاً ابن خروف في التعويل عليه ، توفي في سنة

(١) انظر في ترجمته : البغية ٢ : ٢٠٤ .

٦٨٠ هـ . وقد قارب السبعين .

ابن أبي الرّبيع[1] :

هو أبو الحسين عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله بن محمد بن عبيدالله بن أبي الرّبيع القرشي الأمـوي العثماني الإشبيلي ، إمام أهل النحو في زمانه ، لم تشذّ عنه مسألة في العربية ، تلقّى النحو عن الشَّلَوْبين ولم يكن في طلبته أنجب منه فأذن له أن يتصدّر للإقراء وصار يرسل إليه الطلبة الصّغار ويحصّل له منهم ما يكفيه فقد كان فقيراً ، هاجر من إشبيليّة بعد استيلاء الفرنجة عليها إلى سبتة وتوطّنها وأقرأ بها النحو ، من مؤلفاته النحوية : شرح كتاب سيبويه ، وشرح إيضاح الفارسي ، وشرح كبير جدًّا على جمل الزجاجي في عشرة مجلدات ، وكتاب « الملخّص » وكتاب « القوانين »[2] ، توفي في سنة ٦٨٨ هـ .

ابن آجُرُّوم أو ابن آكُرُّوم[3] :

هو أبو عبدالله محمد بن محمد بن داود الصّنهاجي نسبة إلى صنهاجة قبيلة بالمغرب ، وهو الملقّب بالأستاذ والمشهور بابن آجُرُّوم أو ابن آكُرُّوم بمعنى الفقير الصّوفي بلغة البربر ، وُلد بفاس وأقام وأقرأ فيها ، اشتهر بالقراءات والنحو ، له مصنّفات وأراجيز في القراءات لكنّه لم يؤثر عنه مصنّفات في النحو إلّا مقدّمته المسمّاة « الآجرومية » التي قيل إنّه ألّفها تجُاه الكعبة والتي طبّقت شهرتها الآفاق وتُرجمت إلى عدة لغات وتناولها بالتعليق كثيرون ، وقد

---

(١) انظر في ترجمته : البغية ٢ : ١٢٥ .

(٢) وهم الشّمنّي في حاشيته على مغني اللبيب في مبحث « لكنّ » المشدّدة النون حين قال إنّ كتاب « البسيط » من مؤلفات ابن أبي الربيع ، وذلك لأنّ أحداً من مترجمي ابن ابي الربيع لم يذكر هذا الكتاب بين مصّنفاته ، كما أنّ ابن عقيل قال في شرحه لقول ابن مالك :

وفِعْـــلُ أمْـرٍ ومُضيٍّ بُنِيَـا واعـربوا مضـارعاً إن عَـرِيَا

« ونقل ضياء الدين بن العلج في البسيط » ، كذلك نصّ السيوطي في البغية في باب الكنى والألقاب والأسماء والصفات عند حرف الباء على أنّ صاحب البسيط هو ضياء الدين بن العلج ، ثم قال عنه « أكثر أبو حيّان وأتباعُه من النقل عنه » ، وهذا كلّه يعني أنّ كتاب « البسيط » هو لابن العلج وليس لغيره ، وابن العلج هذا هو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن العلج الإشبيلي من نحاة الأندلس في القرن السابع ، قرأ على الشلوبين ، وكان أبو حيّان ينقل عنه وكذا ابن عقيل ، وقد نقل عنه ابن هشام في المغني مرّتين إحداهما في مبحث « لكنّ » المشدّدة النون فقال « قال جماعة منهم صاحب البسيط » انظر ص ٣٨٣ ، والثانية في الصفحة ٨٠٨ .

(٣) انظر في ترجمته : البغية ١ : ٢٣٨ .

وصفه شرّاحها كالمكّودي وغيره بالإمامة في النحو ، ومن أشهر شروحها المتأخّرة شرح الشيخ حسن الكفراوي المصري المتوفى في سنة ١٢٠٢هـ، وقد تأثّر ابن آجُرُّوم في هذه المقدّمة بنحو الكوفيين وجرى فيها على مذهبهم، يدلّ على ذلك أنّه عَبّر بالخفض وهو عبارتهم ، وذهب إلى أنّ الأمر معرب مجزوم وهو رأيهم ، وذكر في الجوازم كيفما والجزم بها رأيهم وأنكره البصريون ، وهي على كلّ حال مقدّمة نافعة أعظم النفع للمبتدئين ، توفي ابن آجرّوم بفاس في سنة ٧٢٣ هـ .

أبو حيّان[1] :

هو أثير الدين أبو حَيَّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حَيَّان الغَرْناطي الأندلسي الملقّب بالنَّفْزي نسبة إلى قبيلة نَفْزَة البربريّة ، وُلد بمطخشارش من ضواحي غَرْناطة ، كان ظاهريّ المذهب وانتقل بأخَرَة إلى مذهب الشافعي ولكن المذهب الظّاهري ظلّ عالقاً بنفسه حتى لَيُرْوَى عنه أنّه كان يقول : « محالٌ أن يرجع عن مذهب الظّاهر مَنْ عَلِقَ بذهنه » ، كان يفخر بالبُخْل كما يفخر الناس بالكرم ، وكان سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال والتجسيم ، وكان يعظّم ابن تيميّة ثم وقع بينهما خلاف في مسألة نحويّة استدلّ فيها أبو حيّان على وجهة نظره بشيءٍ من كلام سيبويه ، فقال له ابن تيميّة : وهل كان سيبويه نبيّ النحو ؟! لقد أخطأ سيبويه في ثلاثين موضعاً من كتابه ، فأعرض أبو حيّان عنه ورماه في « تفسيره » بكلّ سوء .

تلقّى أبو حيّان النحو في الأندلس عن ابن الضّائع وغيره ، ثم هاجر من هناك شابّاً ، وكان سبب هجرته أنّ حدّة الشباب حملته على التعرّض لأحد شيوخه بعنف فرفع الشيخ أمره إلى السّلطان فأمر بإحضاره وتنكيله فاختفى ثم ركب البحر ولحق بالمغرب ثم تنقّل في شمال أفريقية وأخذ عن كثير ممّن لقيهم حتى انتهى به المطاف إلى القاهرة في سنة ٦٧٩ هـ فلزم فيها بهاء الدين بن النّحّاس تلميذ ابن مالك وأخذ عنه كتب ابن مالك وتقدّم في النحو ثم تصدّر للإقراء في الجامع الأقمر في القاهرة ، وقد تنقّل أيضاً في السّودان والشام والحجاز ، كان فصيح العبارة سليم النطق لكنّه في غير القرآن ينطق القاف قريباً من الكاف ، ويعدّ بحق نحوي عصره ولغويّه ومفسّره ومحدّثه ومؤرّخه وأديبه وعالم القراءات الكبير فيه ، قال الصّفدي : « لم أره قطّ إلّا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر في

---

(١) انظر في ترجمته : ابن العماد ٦ : ١٤٥ ، والبغية ١ : ٢٨٠ ، وابن حجر ، الدرر الكامنة ٤ : ٣٠٢ ، والشوكاني ، البدر الطالع ٢ : ٢٨٩ .

كتاب » ، وهو أكبر نحويّ أندلسيّ ظهر بعد ابن مالك ، كان ثبتاً عالماً باللغة أمّا النحو والصّرف فهو الإمام المطلق فيهما ، خدمهما أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما ، وله أيضاً اليد الطولى في التفسير والحديث والأدب والقراءة وتراجم الناس خصوصاً المغاربة ، أقرأ الناس وصار تلامذته أئمة وأشياخاً في حياته ، كان يقول : « خير الكتب النحوية المتقدّمة كتاب سيبويه وأحسن ما وضعه المتأخرون كتاب التسهيل لابن مالك والممتع لابن عصفور » لذلك كان لا يقرىء أحداً إلّا في هذه الكتب أو في مصنّفاته ، وهو الذي جَسَّرَ الدارسين على مصنّفات ابن مالك على وجه الخصوص ورغّبهم في قراءتها وشَرَحَ لهم غامضَها ، أمّا كافية ابن الحاجب الشهيرة فقد كان يقول عنها : « هذه نحو الفقهاء » ، وقد تخرّج به جيلٌ من النحاة المصريين من أمثال ابن أمّ قاسم والسّمين وناظر الجيش وابن عقيل ، صنّف كثيراً في مختلف العلوم ومن مؤلّفاته : البحر المحيط في التفسير ، وإتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب ، وشرح مطوّل اسمه التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، ومختصر اسمه التنخيل الملخّص من شرح التسهيل ، وله : الإسفار الملخّص من شرح سيبويه للصّفّار[1] ، والتجريد لأحكام كتاب سيبويه ، والتذكرة في أربعة مجلدات ، والمبدع في التصريف ، وغاية الإحسان في النحو ، وشرح الشّذا في مسألة كذا ، واللّمحة والشّذرة وكلاهما في النحو ، والارتضاء في الضّاد والظّاء ، وعقد اللآلي في القراءات ، ونحاة الأندلس في التراجم ، والأبيات الوافية في علم القافية ، ومُنْطِقُ الخُرْس في لسان الفُرْس ، والإدراك للسان الأتراك ، ومّما صنّفَه ولم يكمله : أرجوزة اسمها « نهاية الإغراب في التصريف والإعراب » ، وأرجوزة « خلاصة التبيان في المعاني والبيان » ، و« نور الغَبَش[2] في لسان الحَبَش » و« مجاني الهَصْر[3] في تواريخ أهل العصر » ، و« منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك » .

وأعظم كتبه النحوية « ارتشاف الضَّرَب[4] من لسان العرب » في ستة مجلدات ، وملخّصُهُ في مجلّدين ، قال الجلال السيوطي عن كتابيه « التذييل والتكميل »

---

(١) هو النحويّ الأندلسيّ قاسم بن عليّ بن محمد بن سليمان البَطَلْيَوْسي الشهير بالصفّار المتوفى بعد سنة ٦٣٠هـ ، صحب الشَّلَوْبِين وابن عصفور وكان له شرح حسن على كتاب سيبويه يردّ فيه كثيراً على الشلوبين بأقبح ردّ « انظر ترجمته في البغية ٢ : ٢٥٦ » .

(٢) الغَبَش : هو البقيّة من الليل أو ظلمة آخر الليل « انظر مختار الصحاح ٤٦٨ » .

(٣) جَنَى يَجْني ومصدره المعتاد جَنْيٌ وجَنًى ومصدره الميمي مَجْنًى وجمعه مَجَانٍ ، وهَصَرَ الغصنَ أو بالغصن أي أخذ برأسه فأماله إليه من غير فصل « انظر مختار الصحاح ١١٤ ، ٦٩٦ » .

(٤) الضَّرَب : العسل الأبيض الغليظ « انظر المصباح المنير ٣٦٠ » .

و« الارتشاف » : « لم يُؤلَّف في العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال وعليها اعتمدتُ في كتابي جمع الجوامع » .

كان أبو حيّان على مذهب ابن الضّائع في منع الاحتجاج بالحديث لاحتمال أن يكون كثير منه قد روي بالمعنى ولوجود بعض الأعاجم الذين يجوز أن يكون اللحن قد فشا على ألسنتهم في سلسلة رواته أحياناً ، ومن أجل هذا ردّ على ابن مالك احتجاجه بالحديث بكلام مسهب في شرحه الطويل للتسهيل .

وقد وَصَلَ تَعَلُّقُ ابي حيّان بمذهب الظاهر بينه وبين ابن مضاء في الاتجاه ، ولكنه لم يَدْعُ كابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل في النحو ولا إلى إلغاء القياس ، وإنما اكتفى بتقديم السّماع على القياس وخاصة إذا تعـارضا ، وبالدعوة المتكررة إلى نبذ الخلافات العقيمة في المسائل النحوية وإلى إلغاء ما يتعلّق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية ومن كثرة التمارين غير العملية ، وعباراته في ذلك كلّه كثيرة شهيرة منها قوله : « هذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة » وقوله : « تعليل أمثال ذلك من الوضعيّات ينبغي أن يُمْنَعَ لأنّه يؤدّي إلى تسلسل السؤال » وقوله : « هذا خلاف لا طائل تحته » وقوله : « هذه التعاليل لا يُحْتَاجُ إليها لأنّها تعليل وَضْعيات والوضعيّات لا تُعَلَّل » وقوله : « الأَوْلَى الإضراب عن هذه التعاليل » وقوله : « وهذا الخلاف لا يجدي شيئاً ولا ينبغي أن يُتَشَاغَلَ به » وقوله : « لا فائدة لهذا الخلاف لأنّه لا ينشأ عنه حكم تطبيقي » .

وقد أكثر أبو حيّان من تعقّب الزمخشري ، خاصة في تفسيره المسمّى « البحر المحيط » ، كما أكثر من معارضة الكوفيين ـ ومن يتابعهم أحياناً كابن مالك ـ في قياسهم على المسموع الشاذ الذي يفضي على حدّ قوله إلى التباس الدلالات وصور التعبير ، وأكثر كذلك من التعصّب لسيبويه وجمهور البصريين ومن الأخذ بجمهرة آرائهم ممّا جعله يقف في صفٍّ مقابل لابن مالك وما انتهجه لنفسه من الاعتدال بمتابعة الكوفيين والبصريين على حدّ سواء دون تعصّب لأحد الفريقين فأكثر لذلك من التصدّي له ومن مخالفته في الرأي وتزيد في ذلك كثيراً .

ولم يكن علم أبي حيان بالنحو مقصـوراً على اطلاعه الواسع على آراء النحاة السابقين ومواقفهم في المسائل النحوية بل كانت له وراء ذلك اجتهادات وتخريجات وآراء متنوعة انفرد بها ، من ذلك :

ــ أنّه كان يذهب إلى أنّ أَنِ المصدرية لا توصَلُ بالأمر وأنّ أَنِ الموصولة به في بعض العبارات مثل « كتبت إليه أَنْ قم » تفسيرية أمّا ما حكاه سيبويه من قولهم « كتبت إليه بأَنْ

قم » فالباء فيه زائدة[1] .

ـ اختلف البصريون والكوفيون في ألفاظ العدد المعدولة على وزن فُعَال ومَفْعَل فوقف بها البصريون عند أحاد ومَوْحَد وثُنَاء ومثنَى وثُلَاث ومثلَث ورُبَاع ومربَع وخُمَاس ومخَمَس وعُشَار ومعشَر لمجيئها سماعاً ، وقاس عليها الكوفيون سُدَاس ومَسْدَس وسُبَاع ومسبَع وثُمَان ومثمن وتُسَاع ومَتْسَع ، وقال ابو حيّان : الصحيح أنّ البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة[2] .

ــ كان جمهور النحاة يجيز ترخيم العلم المركب تركيب مزج مطلقاً ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه ، وذهب أبو حيّان إلى أنّه لا يجوز ترخيم هذا العلم بحال[3] .

ــ كان جمهور النحاة يذهب إلى أنّ المنصوب في مثل : أنت الرجل عِلْماً وأنت زهيرٌ شِعْراً وأنت حاتم جوداً وأنت يوسفُ حُسْناً حال ، وذهب أبو حيان إلى أنّه تمييز[4] .

ومن شعره :

عِدَايَ لهمْ فَضْلٌ عَلَيَّ ومِنَّةٌ فلا أذْهَبَ الرحمنُ عنيَ الأعاديا
هُمُ بحثوا عن زَلَّتِي فاجتنبتُها وهُمْ نافسوني فاكتسبْتُ المعاليا

ومنه :

سَبَقَ الدَّمعُ بالمسيرِ المطايا إذْ نَوَى مَنْ أُحِبُّ عَنِّيَ نَقْلَهْ
وأجادَ السُّطورَ في صَفحةِ الخَـــــدِّ ولـمْ لا يُجِيدُ وهو ابن[5] مُقْلَهْ ؟!

توفي أبو حيّان في القاهرة في سنة ٧٤٥ هـ ورثاه الصلاح الصفدي وممّا قاله :

يا عـينُ جودي بالدّموع التي يُرْوَى بها ما ضَمَّهُ مِنْ ثَرَى
واجْرِي دماً فالخطبُ في شأنه قد اقتضَى أكثرَ ممّا جَرَى
مات إمامٌ كان في علمه يُرَى إماماً والورَى مِنْ وَرَا

---

(١) انظر المغني ٤٤ .
(٢) انظر الهمع ١ : ٢٦ .
(٣) انظر الهمع ١ : ١٨٢ .
(٤) انظر الهمع ١ : ٢٣٨ .
(٥) هو محمد بن علي بن الحسين بن مقلة ، أبو عليّ ، وزير ، من الشعراء الأدباء ، يضرب بحسن خطّه المثل ، توفي في سجنه في بغداد في سنة ٣٢٨هـ « انظر الزركلي ، الأعلام ٧ : ١٥٧ » .

أمسى منادى لليلى مُفـرداً … فضمَّهُ القبرُ على ما ترى

يا أسفاً كان هُدىً ظاهِراً … فعاد في تُرْبَتِهِ مُضْمَرا

وكان جَمْعَ الفضلِ في عصرِهِ … صَحَّ فلّما أن قضى كُسِّرَا

وعُرِّفَ الفضلُ به بُرهةً … والآنَ لمّا أن مَضى نُكِّرَا

لا أَفْعَلُ التفضيلَ ما بينه … وبين ما أعرِفه في الوَرَى

لا بُدَّ لي من نعته بالتُّقَى … ففِعْلُهُ كان له مَصْدَرا

ما أعقد التسهيل مِنْ بَعْدِه … فكم له من عَثْرةٍ يَسَّرا

وجَسَّرَ الناسَ على خَوْضِهِ … إن كان في النحو قد استَبْحَرَا

وكان ثَبْتاً نَقْلُهُ حجّـــةٌ … مثـل ضياء الصّبحِ إنْ أسْفَرا

وشاعراً في نظمه مُفْلِقاً … كم حَرَّرَ اللفظَ وكم حَبَّرا

أَفْدِيه من ماضٍ لأمرِ الرَّدَى … مستقبَلاً من رَبّه بالقِرَا

وخَصَّهُ من ربّه رحمةً … تورِدُه في حَشْرِهِ الكوثرا

الشّاطبي(١) :

هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الغَرْناطي الشهير بالشّاطبي ، تلقّى العربية والقراءة عن أئمة المغاربة ، نبغ في فنون متعدّدة وصنّف فيها مؤلفاتٍ أُعجِب بها العلماء منها : « الموافَقات » و« الاعتصام » وكلاهما في أصول الفقه ، و« الإفادات

---

(١) انظر في ترجمته : الزركلي ، الاعلام ١ : ٧١ ، ومحمد الطنطاوي ، نشأة النحو ٢٢٥ ، وهناك فيما أعلم - ستّة آخرون غير الذي نترجم له يلّقبون أيضاً بهذا اللقب وهم من العلماء في الفنون المختلفة :

١ - أبو عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة الشاطبي - نسبة إلى شاطبة - الأندلسيُّ المولودُ والمتعلّمُ بمرسية والقاضي بشاطبة النحوي اللغوي المتكلم الفقيه المحدّث المتوفى بشاطبة في سنة ٥٣٥ هـ أو في سنة ٥٦٥ هـ.

٢ - أبو عامر محمد بن يحيى بن محمد بن خليفة بن يَنّق الشاطبي الأندلسي من أهل شاطبة بالأندلس ، مؤرخ أديب طبيب ، توفي في سنة ٥٤٦ هـ .

٣ - أبو محمد القاسم بن فِيرّه بن خلف بن أحمد الشاطبي الأندلسي الضرير إمام القرّاء المتوفى بمصر في سنة ٥٩٠هـ صاحب قصيدة « حرز الأماني » في القراءات المعروفة بالشاطبية وقد تقدّمت ترجمته بالتفصيل .

٤ - أبو عبد الله محمد بن سليمان بن محمد الشاطبي العالم بالقراءات والتفسير ، المولود بشاطبة والمتوفى في الإسكندرية في سنة ٦٧٢هـ .

٥ - أبو عبد الله محمد بن علي بن يوسف رضي الدين الشاطبي اللغوي النحوي استاذ أبي حيّان ، مولده في بلنسية ووفاته بالقاهرة في سنة ٦٨٤هـ .

٦ - محمد بن أحمد بن محمد بن زيد الشاطبي ، وُلد وعاش في صنعاء وتوفي في بلدة بتهامة في سنة ١٢٥٥هـ وقد اشتغل بالطبّ والفرائض .

والانشادات » في الأدب ، ومن مؤلفاته النحوية واللغوية : « الإتفاق في علم الاشتقاق » ، و« أصول النحو » ، وشَرْحٌ على ألفية ابن مالك ومن آرائه في هذا الشرح تجويزه الاحتجاج بالحديث إذا علم أنّ ألفاظه نُقلت لمقصود خاصّ بها كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحته ﷺ وهي الموجزة التي تعدّ من جوامع الكلم ، وذلك خلافاً لابن خروف وابن مالك المجيزَيْن مطلقاً وابن الضّائع وأبي حيّان المانِعَيْن مطلقاً ، وقد أوفى أبو إسحاق الشاطبي هذا المبحث حقّه في باب الاستثناء ، ونقله عنه بحذافيره البغدادي في مقدّمة خزانة الأدب ، توفي الشاطبي في الأندلس في سنة ٧٩٠ هـ .

المدرسة المصـرية
أو
علم النحو في مصر والشّام

دالت دويلات العرب في الأندلس واستولى الإفرنج على غَرْناطة آخر حواضرها في عام ٨٩٧ هـ الموافق لعام ١٤٩١ م فرحل العرب من هناك إلى مصر والشام وسائر بلدان الشمال الافريقي كما رحل مِنْ قَبْلِهم علماء العراق إلى هذين البلدين بعد إغارة التتار على بغداد في سنة ٦٥٦ هـ .

وقد فتح العرب بلاد الشام في أواخر خلافة أبي بكر ، وفتحوا مصر في خلافة عمر بن الخطّاب ، وكان البلدان قبل الفتح الإسلامي تابعَيْن لدولة الروّم ، وكان أهل بلاد الشام القدماء من الفرع الآرامي من السّاميين ، وأمّا مصر فكان أهلها القدامى من الأقباط يخالطهم بعضٌ من اليونان والرومان وغيرهم ، وقد امتزجت في القطرين أجناسٌ مختلفة ، ثم أصبح الشأن فيهما للعرب فانتشرت اللغة العربية والثقافة الإسلامية بين أهلها ، وقد تجلّى نشاط الثقافة العربية في البلديـن في عهد دولتين عربيتين هما الدولة الحمدانية في الشّام والدولة الفاطمية في مصر ، فكان للّغة العربية وللأدب العربيّ في أيّامهما مكانة وللعلماء والشعراء والأدباء احترام وإعزاز .

ففي الدولة الحمدانية كان سيف الدولة مركزاً لحلبة ثقافية وحافزاً ومنشّطاً للعلماء والأدباء والشعراء ، وحسبنا ما سجّله التاريخ من صلات هذا الأمير العربيّ بكبار الشعراء كالمتنبي وكذلك تقريبه لعلماء اللغة كابن خالويه وأبي عليّ الفارسي .

وكان للفاطميين بالعلم عناية عظيمة ، ولهم أيضاً نشاط واسع في شتّى النواحي ممّا جعل مواسمهم مبعث الازدهار وحفلاتهم مظهراً للأبّهة ، وقد أطلق ذلك ألسنة الشعراء والأدباء بأفانين من الأدب وألوان من الشّعر وضروب من العلم

وقد حذت حذو هاتين الدولتين الدولة الأيوبية في مصر والشّام ، فهي على أنّها دولة كرديّة قد شجّعت العلم والعلماء على الرغم ممّا بدا منها من العمل على محو الآثار العلمية والأدبية للفاطميين وهم من الشيعة والأيوبيون سنّيون .

وبعد سقوط بغداد وزوال سلطان العرب عن الأندلس أصبح القطران مصر والشّام ملجأً للعلماء من سائر الأقطار الإسلامية ، وصار هؤلاء العلماء حملة الثروة العلمية العربية والحافظين للبقيّة الباقية من تراث الإسلام في العراق والأندلس ، وأضحى الملوك والسلاطين وخاصة المماليك منهم خير الأعوان على إحياء الثقافة العربية الإسلامية بما أسّسوا من مدارس وبما أحسنوا من صنيع في تشجيع العلماء وتعظيم رجال الدين ، وقد أصبحت القاهرة في عهد المماليك على وجه الخصوص موئل الحضارة الإسلامية وبغية القاصدين وموطن الدرس والبحث ، وصارت مدارسها تزخر بالطلاب والعلماء والمعلمين ، ونشط التأليف فيها في اللغة والأدب والتاريخ والدين وعلوم القرآن .

أمّا في عهد الأتراك العثمانيين فقد كاد مصباح الثقافة ينطفىء ، وشمل الأقطارَ التي كانت تحت حكمهم ومنها مصر والشام فتور عقليّ وهبوط علميّ اللهّم إلاّ بصيص من أملٍ وشعاع من علم كان ما يزال ينير قلوبَ طائفة من العلماء وعقولَهم ، وبقيةٌ من هذا التراث العربيّ الواسع ومن ذلك المجد العلميّ العظيم ، هذه البقيّة الباقية كانت كالبذور التي نبتت منها النهضة العربية الحديثة في مصر والشام ثم في سائر الأقطار العربية .

والذي نريد أن نُشير إليه هنا هو ما كان للنّحو من نصيب في هذين القطرين ـ مصر والشام ـ المقصودَينْ بالمدرسة المصرية النحوية ، ففي مستهلّ الحياة العربية فيهما كان عدد النحاة قليلاً ، وذلك لأنّ نشاط علوم اللغة كان في مراكز العروبة وفي منابع الثقافة العربية في العراق ، في البصرة والكوفة ، وقد نضجت هذه العلوم وتمّ وضع أصولها ومعظم فروعها هناك قبل أن ينتهي القرن الثالث الهجري فلم يكن آنذاك لعلماء الأمصار العربية الأخرى في أطراف المملكة الإسلامية كعلماء فارس وما جاورها وعلماء المغرب والأندلس وعلماء مصر والشام إلاّ أن يتجهوا إلى العراق ينهلون من علمه ويأخذون عن علمائه ويتلقّون ما دوّنه الباحثون الأوّلون فيه ، ثم لم يكن لهم في نهاية المطاف إلاّ أن يفسحوا المجال لمن رحل إليهم من العلماء من العراق والأندلس رغبة في الرحيل أو فراراً من وجه المغيرين .

وقد كثر المشتغلون بالنحو في هذين القطرين بعد أن ضعفت شوكة العرب في العراق والأندلس ، وازداد أيضاً نشاط العلماء والباحثين والمؤلفين في سائر فروع اللغة العربية وفي

أنواع الثقافة الإسلامية ولا سيّما في الحقبة التي تلت سقوط بغداد في أيدي التتار ، ففي هذه الفترة نشط عدد عظيم من العلماء في مصر والشام ، ودوّنوا في النحو وفي علوم اللغة الأخرى كتباً كثيرة ، وإنّ مَنْ يطّلع على المصنّفات التي تضمّنت تراجم النحاة مثل كتاب « بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة » للسيوطي ، والكتب التي احتوت أسماء الكتب والفنون مثل كتاب « كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون » لحاجي خليفة ، يجد من المؤلفين ومن الكتب في مصر والشام بخاصة عدداً كبيراً ولا سيماً الكتب النحوية .

ولعلّ الباعث على هذا النشاط العلمي في البلدين هو شعور العلماء بما أصاب المكتبة العربية من ضياع وتلف بسبب إغارة التتار على العراق وتشريد المشتغلين بالبحث والدرس فأرادوا أن يعوّضوا هذا النقص وأن يقيموا من جديد بناء الثقافة العربية على البقية الباقية من ذخائر المتقدّمين ممّا لم تلتهمه نيران المغيرين ، فعكفوا على التأليف والجمع والشرح فأثمرت جهودهم وكان فضلهم على العلوم العربية عظيماً . على أنّ هذا لا يعني أنّه لم تكن بمصر خاصة قبل ذلك دراسات نحوية ألبتة ، فلقد وُجدتْ دراسات النحو في مصر مبكّرة وإن كانت آنذاك محدودة ، وأوّل نحويّ حمل بمصر راية النحو بمعناه الدقيق النحويّ المعروف بولّاد تلميذ الخليل بن أحمد البصري ، وكان يعاصره في مصر أبو الحسن الأعزّ الذي تتلمذ على الكسائي الكوفي ، وبذلك اتّصلت الدراسات النحوية بمصر في زمنٍ مبكّر بإمامي المدرستين البصرية والكوفية .

لكن الدرس النحويّ في مدرسة مصر والشام كان في أوائله أشبه ما يكون بهذا الدرس في بغداد والأندلس منصرفاً في جمهرته إلى المسائل والفروع ، فلقد استقرّت أوضاع النحو الكليّة وأقيمت قوانينه العامّة وقعّدت قواعده المطّردة على أيدي نحاة المدرستين الرئيستين البصرية والكوفية ، ولم يبقَ لمن وليهم من نحاة سائر المدارس سوى النظر في الفروع والاجتهاد في إضافة فروع أخرى إليها ، أو اتّخاذ موقف معيّن في مسألة من المسائل تأييداً لفريق أو مخالفة لأحد أو توسّطاً بين متنازعين أو استقلالاً عن الجميع ، وهذا كلّه على خصوبته لم يكن ليضيف الكثير إلى التراث الموروث عن الأقدمين .

أمّا الدرس النحويّ في المدرسة المصرية بأخَرَة ولا سيما في عصر العثمانيين فلم يكن يعدو في أكثر أمره الجدل في الفروع والمسائل نفسها والدوران حولها وتشقيقها وتحكيك ألفاظها ومحاكمة مدلولاتها .

وفيما يأتي أمثلة ونماذج على الدرس النحويّ في المدرسة المصرية ، ثم تعريف موجز بأهم النحاة وأشهرهم في مصر والشام .

أمثلة على الدّرس النحويّ في المدرسة المصريّة :

١) ذهاب أبي العبّاس بن ولّاد تبعاً للزجّاج البغدادي إلى جواز أن تدخل لام الابتداء على معمول الخبر المقدّم عليه إذا كان هذا المعمول مفعولاً به للخبر نحو « إن زيداً لطَعَامَكَ آكِلٌ »[1] .

٢) ذهاب أبي جعفر النحّاس مع الكوفيين إلى أنّ فعل الأمر معرب مجزوم لا مبنيّ كما قال بذلك البصريون[2] .

٣) ذهاب الحوفي إلى أنّ الباء لها متعلّق في قوله تعالى : ﴿ أليس الله بأحكم الحاكمين ﴾[3] ، مخالفاً في ذلك رأي النحاة في أنّها حرف جرّ زائد، وحروف الزيادة لا متعلّق لها[4] .

٤) مَنَعَ البصريون عمل إذن النصب في المضارع وهي مفصولة عنه بأيّ معمول ، وأجاز ذلك الكسائي والفراء وغيرهما من الكوفيين ، وتوسّط ابن بابشاذ بين الطرفين المتعارضين فجوّز الفصل بالنداء والدعاء مثل : إذن ـ يا زيد ـ أُحْسِنَ إليك ، ومثل : إذن ـ يغفرُ الله لك ـ يدخلَك الجنة »[5] .

٥) ذهاب ابن برّي إلى أنّ التعبير بكلمة « صباحَ مساءٍ » على الإضافة يُراد به الصباح وحده بخلافِ « صباحَ مساءَ » على التركيب فإنّ ذلك يعنيهما معاً ، وزعمه أنّ هذا الفرق لم يقل به أحد ، وقوله : إنّ السّيرافي صرّح بأنّ قولهم : « يأتينا صباحَ مساءٍ وصباحَ مساءَ وصباحاً ومساءً معناهنّ واحد »[6] .

٦) ذهاب ابن معطٍ إلى أنّه إذا اجتمع مع الفعل اللازم المبني للمجهول مصدر وظرف وجار ومجرور كان الجار والمجرور نائب الفاعل لا الظرّف ولا المصدر ، بينما كان يرى البصريون أنّ لك الخيار في إقامة أيّ الثلاثة نائباً للفاعل[7] .

٧) أجمع النحاة على أنّ هناك مضافاً إليه محذوفاً في « قطع اللهُ يَدَ ورِجْلَ من قالها » ،

---

(١) انظر الهمع ١ : ١٣٩ .
(٢) انظر الهمع١ : ١٥ .
(٣) الآية ٨ من سورة التّين .
(٤) انظر المغني ٤٩٢ .
(٥) انظر المغني ١٦ والهمع ٢ : ٧ .
(٦) انظر الهمع ١ : ١٩٧ .
(٧) انظر الهمع ١ : ١٦٣ .

واختلفوا من أيّ الكلمتين حذف المضاف إليه ، من يد أو من رِجْل ، واختار بهاء الدين بن النحاس رأي سيبويه القائل بأنّ المضاف إليه المحذوف هو مع رِجْل وليس مع يد[1] .

٨) ذهب جمهور النحاة إلى أنّ مثل : غلامي ، مبنيّ لإضافته إلى مبنيّ ، وخالفهم ابن الحاجب فعدّه معرباً مقدّراً إعرابه بدليل إعرابه في نحو : غلامه وغلامك[2] .

٩) اختار ابن هشام الأنصاري رأي سيبويه في أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ ، وأنّ كا ن وأخواتها تعمل الرفع في اسمها والنصب في خبرها، وأنّ المفعول به منصوب بالفعل ، وأنّ المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة ولا باللّام المحذوفة[3] .

١٠) أخذ ابن هشام برأي جمهور البصريين أنّ « زيدٌ » في قولنا : « إنْ زيدٌ قامَ » فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور ، لا مبتدأ كما يقول الأخفش الأوسط البصريّ ولا فاعل مقدّم للفعل قام كما يقول الكوفيون[4] .

١١) ذهب سيبويه إلى أنّ « كيف » تكون دائماً ظرفاً وذهب الكوفيون وتابعهم ابن هشام إلى أنّها تكون ظرفاً أحياناً ، وأحياناً اسماً غير ظرف ، بدليل أنّه يبدل منها بالرفع فيُقال : كيف أنت ؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ ؟ ولا يبدل المرفوع من المنصوب[5] .

١٢) وافق ابن هشام ابن جني البغدادي في أنّ الجملة قد تبدل من المفرد كقول أحد الشعراء :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً ... وبالشام أخرى كيف يلتقيانِ ؟

على تقدير أنّ جملة الاستفهام « كيف يلتقيان ؟ » بدل من كلمتي « حاجة » و« أخرى » . أي : إلى الله أشكو حاجتين : تعذُّرَ التقائهما[6] .

١٣) وافق ابن هشام ابنَ مالك الأندلسي في أنّه يمكن تخريج النصب في المسألة الزُّنبوريّة

---

(١) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر١ : ٤٢ .

(٢) انظر الرضي ، شرحه على الكافية١ : ٣٠ .

(٣) انظر خالد الأزهري ، التصريح على التوضيح ١ : ١٥٨ ، ١٨٤ ، ٣٠٩ ، ٢ : ٢٤ .

(٤) انظر التصريح١ : ٢٧٠ .

(٥) انظر المغني ٢٢٦ ، والهمع ١ : ٢٠٢ .

(٦) انظر المغني ٢٧٣ ، والتصريح ٢ : ١٦٢ .

« فإذا هو إيّاها » على أنّ ضمير النصب « إيّاها » استعير في مكان ضمير الرفع ، قال ابن هشام : ويشهد لذلك قراءة الحسن البصري «إيّاك تُعْبَدُ» ببناء الفعل للمجهول[1] .

١٤) ذهب ابن مالك إلى أنّ الأسماء الخمسة معربة بالحروف ، وذهب سيبويه إلى أنّها معربة بحركاتٍ مقدرّة على الواو والألف والياء ، وبرأي سيبويه أخذ ابن عقيل ناعتاً له بأنّه هو الصحيح[2] .

١٥) سمع عن العرب « وَجَدْني » في « وَجَدْنَني » واختلف النحاة أيّ النوّنين المحذوفة : نون الوقاية أو نون الإناث ، قال سيبويه : المحذوفة نون الإناث واختار قوله ابن مالك الأندلسي ، وقال المبرّد وابن جني وأبو حّيان الأندلسي : المحذوفة نون الوقاية ، لأنّ نون النسوة ضميرٌ فاعلٌ فلا تُحذف ، واختار الجلال السيوطي رأيهم[3] .

١٦) قال السيوطي في باب النداء : إنّ ابن مالك الأندلسي ذهب إلى أنّ النداء بالهمزة قليل ، ثم ذكر أنّه وقفَ على أكثر من ثلاثمائة شاهد لها وأنّه لذلك أفردها بتأليف خاص[4] .

---

(١) انظر المغني ٩٦ .
(٢) انظر ابن عقيل شرحه للألفيه ١ : ٣٦ .
(٣) انظر الهمع ١ : ٦٥ .
(٤) انظر الهمع ١ : ١٧٣ .

أهمّ النحاة في مصر والشام وأشهرهم

ولّاد[1] :

هو الوليد بن محمد التميمي المشهور بولّاد ، أصله من البصرة ونشأ بمصر ، روي أنّه خرج في أوّل أمره إلى مكّة فحجّ وجاء إلى المدينة فزار مسجد الرسول ﷺ ورأى بالمدينة نحويًا متصدّراً لإفادة النحو وهو المهلّبي تلميذ الخليل ولم يكن من الحذّاق بالعربية فأخذ عنه ما عنده وكان يسمعه يذكر شيخه الخليل فراح ولّاد إلى البصرة ولقي الخليل ولازمه وسمع منه الكثير ، ثم انصرف مرّة أخرى إلى المدينة ولقي معلّمه المهلّبي فناظره فلّما رأى منه أستاذه تدقيقه للمعاني وتعليله في النحو قال له : لقد ثقبت يا هذا بعدنا الخَرْدَل[2] ، ثم عاد ولّاد إلى مصر بعد أن أصبح نحويًا مجوّداً ومعه كتبه التي استفادها من إملاءات الخليل في النحو واللغة ولم يكن بمصر آنذاك شيء كبير من كتب النحو وتصدّر فيها وأفاد إلى أن توفي في سنة ٢٦٣ هـ . .

أحمد بن جعفر الدِّينَوَرِي[3] :

أبو عليّ خَتَن[4] ثَعْلَب ، ذكر الزُّبيدي وياقوت أنّه زوج ابنته ، أصله من الدِّينَوَر في

---

(١) انظر في ترجمته : الزبيدي ٢١٣ ، والقفطي ٣ : ٣٥٤ .

(٢) الخَرْدَل جمع مفرده خَرْدَلة ويجمع هذا المفرد أيضاً على خَرَادِل ، والخَرْدَل نبات صغير قاس « انظر المعجم الوجيز ١٩٠ » وربّما كان المقصود بالخردل هنا هذا النبّات الذي يصعب ثقبه لقسوته وصغره ، ولكنّي أعتقد أنّ المقصود بالخَرْدَل هنا الخَرِيدةُ وهي اللؤلؤة التي لم تثقب .

(٣) انظر في ترجمته : الزُّبيدي ٢١٥ ، والقفطي ١ : ٣٣ ، ومعجم الأدباء ٢ : ٢٣٩ ، والبغية ١ : ٣٠١ ، والدينوري بكسر الدّال وسكون الياء وفتح النّون والواو منسوب إلى الدِّينَوَر وهي من بلاد الجبل ، وقيل إنّ الدّال مفتوحة ، والأصحّ الكسر .

(٤) أي قريب زوجة ثَعْلَب ، والخَتَن عند العرب كلُّ من كان من قِبَلِ المرأة كالأب والأخ والجمع أَخْتَان ، وخَتَنُ الرجل عند العامة زوج ابنته ، وقال الأزهري : الخَتَنُ أبو المرأة والخَتَنَةُ أمّها ، فالأَخْتَان من قِبَلِ المرأة والأَحْمَاء من قِبَلِ الرّجل والأصهار يعمّهما « انظر المصباح المنير ١٦٤ » .

فارس ، يعدّ أحد النحاة المبرّزين ، قدم البصرة وأخذ فيها عن المازني كتاب سيبويه ، ثم دخل بغداد فقرأ الكتاب مرّة ثانية على المبرّد البصري مع تحمّله الملام على ذلك من ثَعْلَب الكوفي منافس المبرّد ، سُئل مرّة كيف صار المبرّد أعلم بكتاب سيبويه من ثَعْلَب فقال : المبرّد قرأه على العلماء وثَعْلَب قرأه على نفسه ، سمع في بغداد أيضاً من ثَعْلَب ، وفد بعد ذلك إلى مصر متوطّناً واستقرّ بها يعلّم النحو وصنّف فيها كتاباً فيه سمّاه « المهذّب » ذكر في صدره بحياد تامّ واختصار اختلاف البصريين والكوفيين في كثير من مسائل النحو وعزا كلّ مسألة إلى صاحبها ، غير أنّه لمّا أمعن فيه عوّل على مذهب البصريين وخاصة على آراء الأخفش الأوسط ، وله أيضاً مختصر في ضمائر القرآن استخرجه من كتاب « معاني القرآن » للفرّاء ، وله أيضاً كتاب « إصلاح المنطق » ، لمّا زار الأخفش الأصغر عليّ بن سليمان مصر خرج الدّينوري منها ثم عاد إليها بعد خروج الأخفش الأصغر إلى بغداد ، أخذ عنه أبو الحسين محمد بن ولّاد ، توفي بمصر في سنة ٢٨٩ هـ .

ابن ولّاد[1] :

هو أبو الحسين محمد بن الوليد بن محمد التميمي المشهور بابن ولّاد ، كان حَسَنَ الخطّ ، تزوّج أبو عليّ أحمد بن جعفر الدّينوري أمه ، عكف مثل أبيه على النحو ، أخذه بمصر عن زوج أمّه وغيره ، ثم رحل إلى بغداد وأقام فيها ثمانية أعوام ، وأخذ فيها عن ثعلب الكوفي ، وقرأ فيها أيضاً كتاب سيبويه على المبرّد وجاد بالمال في سبيل نقله منه وقراءته عليه ، ولقراءته كتاب سيبويه على المبرّد قصة طريفة ، روي أنّ المبرّد كان لا يمكّن أحداً من نَسْخ كتاب سيبويه مِنْ عنده ، فكلّمَ ابنُ ولّاد ابنَ المبرّد في نَسْخِهِ على جُعْل[2] سمّاه له فأجابه ، فكان ابن ولّاد يأخذ من ابن المبرّد كراسةً كراسةً ينسخها ويدفع له درهماً وذلك خِفْيةً من المبرّد الذي كان يبخل بالكتاب كما ذكرنا ، فطلب المبرّد يوماً بعض الكراريس فلم يجدها وكشف أمرها فوقَفَ على ما جَرَى فغضب وركب إلى صاحب الجيش ليُعاقب ابن ولّاد على ذلك ، وذكر له أنّ رجلاً غريباً استغوى ابنه وأخذ بعضَ كتبه ، فالتجأ ابن ولّاد إلى صاحب الخراج ببغداد وكان يؤدّب ولده فأجابه وسيّر إلى صاحب الجيش ألّا يعرض له إلّا بخير ، ولمّا عرف صاحب الجيش منزلة ابن ولّاد عنّفَ المبرّد وقبّح له ما جَرَى منه فاعتذر المبرّد بأنّه لم يعرفه ، ثم إنّ صاحب الجيش ألحّ على المبرّد بعد ذلك حتى أقرأ ابنَ

---

(١) انظر في ترجمته : الزُّبيدي ٢١٧، والقفطي ٣ : ٢٢٤، ومعجم الأدباء ١٩:١٠٥ - ١٠٦، والبغية ١ :٢٥٩ .

(٢) الجُعْل : ما جعل للإنسان من شيء على فِعْل ، وكذا الجعَالة والجَعِيلة ، أمّا الجُعَل فهو دُوَيْبَّة « انظر مختار الصحاح ١٠٥ » .

ولّاد الكتابَ ، وكان المبرّد لا يُقْرِئُ الكتابَ إلّا بمائة دينار ، فإذا اجتمعت له من جماعةٍ أو من واحد لم يَحْضُرْ ذلك غيرُ مَنْ وَزَنَ ، عاد ابنُ ولّاد بعد ذلك إلى مصر ومعه الكتاب فكان أوّل من أدخله إلى الدّيار المصرية ، انصرف بعدئذٍ إلى تعليم الناس النحو وصنّف فيه كتابه « المنمّق » ، وله أيضاً كتاب « المقصور والممدود » وهذا مطبوع .

لّما حضرت الوفاة ابن ولّاد بمصر أوصى أن يُدْفَنَ معه كتاب سيبويه ، وصار الكتاب بعد موته إلى ابنه أبي العباس ، وانتقل بعد موت هذا إلى رجل يُعْرَفُ بالدّقاق كان جمّاعة للكتب ابتاعه بمائة دينار من ورثة أبي العباس ، ومات الدقاق فانتقل بعده الكتاب إلى خِزانة الوزير أبي الفضل بن الفضل بن حِنْزَابة بن الفرات[1] وزير الإخشيد[2] ثُمّ إلى كافور[3] الإخشيدي .

توفي ابن ولّاد في سنة ٢٩٨ هـ وكان قد بلغ الخمسين وغلب الشّيب عليه ، وكان يَخْمَعُ[4] من رجله ، ومن شعره :

إذا ما طلبتَ أخاً مخلِصاً فهيهاتَ منكَ الذي تطلُبُ
فكن بانفرادك ذا غِبْطَة فما في زمانكَ مَنْ يُصْحَبُ

الأخفش الصغير أو الأصغر[5] :

هو النحويّ البغدادي[6] المصري أبو الحسن عليّ بن سليمان بن الفضل ،

(١) كان محبّاً للعلماء والأدباء توفي في سنة ٣٩١هـ ، وحِنْزابه بكسر الحاء هي أم أبيه الفضل .

(٢) هو محمد بن طغج المعروف بالإخشيد مؤسس الدولة الإخشيدية بمصر ، وُلد ببغداد وولي إمارة مصر في سنة ٣٢١هـ وتوفي في سنة ٣٣٤هـ .

(٣) هو كافور بن عبد الله أبو المسك صاحب المتنبي ، كان فطناً ذكياً حسن السياسة عجباً في العقل والشجاعة ، وكان عبداً حبشيّاً اشتراه الإخشيد ملك مصر في سنة ٣١٢هـ فنسب إليه وأعتقه فترقّى عنده ومازالت همّته تصعد به حتى ملك مصر في سنة ٣٥٥هـ ، مدّة إمارته على مصر اثنتان وعشرون سنة قام في أكثرها بتدبير المملكة في ولاية أبي القاسم وأبي الحسين ابني الإخشيد ، وتولّاها ملكاً مستقلاً سنتين وأربعة أشهر كان يُدْعَى له فيها على المنابر بمكة ومصر والشام إلى أن توفي بالقاهرة في سنة ٣٥٧هـ ، وقيل حُمِلَ تابوته إلى القدس فدُفن فيها .

(٤) الخَمْع : العَرَج ، وأصله في الضَّبُع ، وفعله خَمَعَ يَخْمَعُ من باب قطع يقطع « انظر القاموس المحيط ٣ : ١٩ - ٢٠ » .

(٥) انظر في ترجمته : الزُّبيدي ١١٥ ، والقفطي ٢ : ٢٧٦ ، وابن العماد ٢ : ٢٧٠ ، وابن خلكان ٣ : ٣٠١ ، ونزهة الألبّاء ٢٤٨ ، ومعجم الأدباء ١٣ : ٢٤٦ ، والفهرست ٨٣ ، والبغية ٢ : ١٦٧ .

(٦) ذكره بعض أصحاب التراجم بين نحاة المدرسة البغدادية ، وذكره آخرون في تراجم النحاة المصريين ، وقد ذكرتهُ اولاً بين نحاة بغداد بإيجاز ، ثم أذكره الآن بتفصيل أكبر في نحاة المدرسة المصرية .

والأخفش في اللغة الصغير العينين مع سوء بصرهما ، والأخافشة أحد عشر أشهرهم ثلاثة : عبد الحميد بن عبد المجيد الأكبر ، وسعيد بن مسعدة الأوسط ، وعليّ بن سليمان الأصغر[1] ، قال ابن خلكان : « كان يُطلَق على سعيد بن مسعدة الأخفش الأصغر ، فلمّا ظهر عليّ بن سليمان المعروف بالأخفش أيضاً صار هذا وسَطاً » ، وكان الأخفش الأصغر أجْلَعَ أيضاً ، والأَجْلَع هو الذي لا تنضمُّ شفتاه على أسنانه .

تَلْمَذَ لأبَوَيْ العبّاس ثعلباً والمبرّد في بغداد ، وكذلك تلمذ لليزيدي ، وتلمذ عليه أبو عبيدالله المرزُباني ، وكان يتعصّب للبصريين عامة ولأستاذه المبرّد على وجه الخصوص .

نزل بمصر في سنة ٢٨٧ هـ وظلَّ فيها يعلّم النحو حتى سنة ٣٠٠ هـ ثم خرج منها في هذه السّنة مع عليّ بن أحمد بن بِسْطام من أعيان قوّاد مصر وصاحب الخراج فيها إلى حلب فأقام معه فيها إلى أن تقلّد ابن بِسْطام خراج مصر مرّة ثانية في سنة ٣٠٥ هـ ففارقه الأخفش وعاد ابن بِسْطام إلى مصر وانحدر الأخفش إلى بغداد ، فكان مقام الأخفش بمصر على هذا ثلاث عشرة سنة وبضعة أشهر . عاش الأخفش ضيّق الحال في بغداد فسأل أبا عليّ محمد بن[2] مُقْلَة أن يكلّم الوزير عليّ بن عيسى في أمره فكلّمه فانتهره الوزير انتهاراً شديداً وأجابه بغلظة في مجلسٍ حافل فشَقَّ ذلك على ابن مُقلة ، وانتهت الحال بالأخفش إلى أن أكل السَّلْجَمَ[3] النّيء ، فقَبَضَ على قلبه فمات فجأة في بغداد في سنة ٣١٥ هـ أو في سنة ٣١٦ هـ في خلافة المقتدر وقد قارب الثمانين .

قال المرزُباني عنه : « لم يكن بالمتّسع في الرواية للأخبار والعلم بالنحو ، وما علمْتُهُ صنّفَ شيئاً ألبتة[4] ولا قال شعراً[5] وكان إذا سُئل عن مسائل النحو ضجر كثيراً وانتهرَ مَنْ

---

(١) والرابع أحمد بن عمران ، والخامس أحمد بن محمد الموصلي ، والسادس خلف بن عمر ، والسابع عبد الله بن محمد ، والثامن عبد العزيز بن أحمد المَغْربي الأندلسي ، والتاسع علي بن محمد المَغْربي الشاعر ، والعاشر عليّ بن إسماعيل الفاطمي ، والحادي عشر هارون بن موسى بن شريك .

(٢) هو محمد بن عليّ بن الحسين بن مُقْلَة أبو عليّ ، من الشعراء الأدباء ، ضرب بحسن خطّه المثل وهو صاحب الخطّ المنسوب إليه ، وُلد ببغداد وتولّى جباية الخراج بفارس ، ثم وَزَرَ للمقتدر في سنة ٣١٦هـ ثم عزله وقبض عليه ونفاه إلى شيراز عامين وصادر أمواله ، ثم وَزَرَ بعد ذلك عدّة مرّات لعدّة خلفاء ، وقعت له حوادث ومحن قطعت فيها يده ولسانه وحُبِسَ حتى مات في سنة ٣٢٨هـ « انظر الأعلام ٧ : ١٥٧ » .

(٣) هو اللّفت وهو نبات معروف ، وهو بالسّين وليس بالثاء ولا بالشين كما كتبه بعضهم .

(٤) تكتب وتنطق بهمزة القطع .

(٥) يقصد شعراً ذا قيمة أدبية ، ذكر المرزُباني أنّه شاهد الأخفش هذا يوماً وقد صار إليه رَجُلٌ من أهل حُلْوان كان يكرمه فحين رآه قال له :

يواصل مساءلته ويتابعها » .

ولكن ياقوت ذكر أنّ له تصانيف منها : شرح كتاب سيبويه ، والتثنية والجمع ، والمهذّب في النحو .

كان بين الشاعر ابن الرومي وبين الأخفش الأصغر منافسة وكان الأخفش كثير المزاح يبادر دار ابن الرومي ويقول عند بابه كلاماً يتأذّى به ابن الرّومي الذي كان كثير التطيّر ، وربما دقّ الأخفش عليه الباب فإذا قال ابن الرومي : من أنتَ ؟ قال الأخفش : الشؤم والبلاء ، أو حربُ بن مقاتِل ، أو ما أشبه ذلك ، فإذا سمع ابن الرومي كلامه لا يخرج ذلك اليوم من بيته ، فكثر ذلك من الأخفش فهجاه ابن الرومي بأهاجٍ كثيرة وهي مثبتة في ديوانه ، ومن هجائه فيه :

قل لنحويِّنا أبي حَسَنٍ ... إنّي حسامٌ متى ضَرَبْتُ مَضَى
وإنّ نبلي إذا هَمَمْتُ بأنْ ... أرميَ فَوَّقْتُها بجمر غضَا
لا تحسَبَنَّ الهجاة يحفِلُ بالرّ ... فع ولا خفض خافضٍ خَفَضا
كأنني بالشقيِّ معتذراً ... إذا القوافي أذقنه مَضَضَا

ومن هجائه المقذع فيه :

ألا قُلْ لنحويِّكَ الأخفشِ ... أنِسْتَ فأقْصِرْ ولا تُوحِشِ
وماكنتَ عن غَيَّةٍ مُقْصِراً ... وأشلاءُ أمِّكَ لم تُنْبَشِ (١)
لئِنْ جئتَ ذا بَشَرٍ حالِكٍ ... لقد جئتَ ذا نَسَبٍ أبْرَشِ (٢)
وما واحدٌ جاء من أُمِّهِ ... بأعجَبَ مِنْ ناقِدٍ أخْفَشِ
أسود جاءت به قردة ... سويداء غاوية المفرش

حيّاك ربُّك أيُّها الحُلْواني ... ووقاك ما يأتي من الأزمان

ثم التفت إلينا وقال : ما نحن من الشّعر إلّا هذا وما جرى مُجْراه . ولكن العجيب أنّي وجدتُ للأخفش شعراً حَسَناً نَظَمَهُ معرّضاً بعليّ بن عيسى الوزير ، قال :

هوِّن عليكَ فإنّي غير جاثيكا ... وإنّني غيرُ ماضٍ في نواحيكا
والله لو كانت الدنيا بزينتها ... وادٍ بكفّك لم أُحلل بواديكا
ولو ملكت رقابَ النّاس كُلّهمُ ... شرقاً وغرباً لما جئناً نُهنِّيكا

(١) الغَيَّة : مصدر اسم مرّة بمعنى الغواية ، يريد انّك غويٌّ وما تعرّضنا لامّك إلى الآن .

(٢) أبْرَش : أي على جسمه نقط بيضاء تخالف جسمه ، وهو يريد ذا نسب ممقوت لأنّ البَرَش ممقوت لا يُرْغَب في النظر إليه .

أقول وقد جاءني أنّه ينوش[1] هجائي مع النُّوَّشِ
إذا عَكَسَ الدَّهْرُ أحكامَه سطا أضعفُ القوم بالأبطشِ

ولمّا سار هجاء ابن الرومي في الأخفش جَمَعَ الأخفشُ جماعةً من الرؤساء وكان كثير الصّديق ، فسألوا ابن الرومي أن يكفّ عنه ، فأجابهم إلى الصّفح عنه ، ثم سألوه أن يمدحه بما يُزيل عنه عار هجائه فقال فيه من قصيدةٍ طويلة فيها مدح كثير للأخفش :

ذُكِرَ الأخفش القديم فقلنا إنّ للأخفشِ الحديث لفَضْلاَ

وكان الأخفش يحفظ أهاجيَ ابن الرومي فيه ويوردها في جملة ما يورده استحساناً لها وافتخاراً أنّه نوّه بذكره إذ هجاه ، فلمّا علم ابن الرومي ذلك أقصر عنه .

ورُوي أنّ إبراهيم بن المدبِّر وزير المعتمد على الله المتوفى في سنة ٢٧٩ هـ استهدى المبرّد جليساً يجمع إلى تأديب ولده الإمتاع بإيناسه ومُباسمته فندب الأخفش الأصغر إلى ذلك وكتب معه إليه : « قد أنفذتُ إليكَ ـ أعزّكَ الله ـ فلاناً ، وجملة أمره كما قال الشاعر :

إذا زرتُ الملوك فإنّ حَسْبِي شفيعاً عندهم أن يَخْبُرُوني »

ودفع الأخفش الأصغر يوماً كتاباً إلى بعض من كان في مجلسه ليكتب عليه اسمه وقال له « خَفِّشْ خَفِّشْ » أي اكتب الأخفش ، ثم قال أنشدنا المبرّد :

لا تكرَهَنْ لقباً شُهِرْتَ به فلرُبَّ محظوظٍ من اللَّقَبِ
قد كان لُقِّبَ مرّةً رَجُلٌ بالوائليِّ فعُدَّ في العَرَبَ

كُرَاع النَّمل[2] :

هو أبو الحسن عليّ بن الحسن الهُنَائي[2] ، وقد لُقّب بكُرَاع النمل لقِصَرِه ولأنه كان دميم الخلقة ، من أشهر النحاة واللغويين المصريين في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجريين لعصر الدولة الإخشيدية ، رحل إلى بغداد وأخذ عن أئمة البصريين والكوفيين وكان إلى قول البصريين أميَل كما يقول القِفطي ، أمّا ياقوت والسيوطي فيقولان : إنّه من أهل مصر أخذ عن البصريين وكان نحويًّا كوفياً ، صنّفَ كتباً كثيرة في اللغة ، وكتبه مرغوب فيها في مصر وفي المغرب ، كان خطّه حسناً صحيحاً قليل الخطأ ،

---

(١) يَنُوش : أي يتناول .

(٢) انظر في ترجمته : معجم الادباء ١٣ : ١٢ -١٣ ، والقفطي ٢ : ٢٤٠ ، والبغية ٢ : ١٥٨ ، والهُنائي بضمّ الهاء منسوب إلى هُنَاءة بن مالك بن فهم بن غَنْم بن دَوْس الأزدي من عرب الجنوب .

ومن مصنّفاته اللغوية « المُنَضَّد » وهو كتاب كبير أورد فيه لغة كثيرة مستعملة وحوشيّةً[1] ورتّبه على حروف الهجاء ، و« المجرَّد » وهو اختصار للمنضَّد ، و« المنجَّد » فيما اتفق لفظه واختلف معناه وهو اختصار آخر للمنضَّد ، و« أمثلة غريب اللغة » أتى فيه بغريب اللغة على أوزان الأفعال ، و« المصَحَّف » ، و« المَنَظَّم » ، توفي في سنة ٣٢٠ هـ .

ابن ولّاد[2] :

هو أبو العبّاس أحمد بن محمدبن الوليد بن محمد التميمي ، أصله من البصرة وانتقل جدّه إلى مصر ، له سماعٌ كثيروكان يقول : ديوان رؤبة روايةٌ لي عن أبي وجدّي ، وذَكَرَ أنّ رؤبة بن العجّاج كان يأتيهم بالبصرة فيقول : أين تَمِيمِيُّنا ؟ فأخرج إليه ولي ذؤابة فيستنشدني شعره .

ورث أبو العباس العناية بالنحو والبَصَرَ به عن أبيه وجدّه فهو نحويّ ابن نحويّ ابن نحويّ ، يعدّ من أشهر نحاة مصر في القرن الرابع الهجري لعصر الدولة الإخشيدية ، قرأ على أبيه شيئاً من النحو في مصر ثم رحل إلى بغداد فسمع من الزجّاج ومن غيره مع معاصره المصري أبي جعفر النحاس ، وكان شيخه الزّجّاج يؤثره على زميله النحاس سواء في أثناء إقامتهما للطلب في بغداد أو بعد عودتهما إلى وطنهما مصر ، ولذلك كان يختصّه بالسؤال دائماً ويشيد بعلمه ويثني عليه أمام كلّ من قدم من مصر إلى بغداد زائراً أو دارساً ويقول لهم : لي عندكم تلميذ من صفته كذا وكذا ، فيُقال له : أبو جعفر النحاس ؟ فيقول : بل أبو العبّاس بن ولّاد .

ولقد أقام الزميلان المتنافسان في مصر بعد رجوعهما من بغداد على نفورٍ دائم بينهما ، وممّا زاد من توتّر العلاقة جَمْعُ بعض ملوك مصر بينهما في مناظرة ، قال أبو جعفر النحاس لابن ولّاد في هذه المناظرة : كيف تبني مثال أفْعَلَوْت من رَمَيْت ؟ فقال أبو العباس ولّاد : أرْمَيَيْت[3] ، فخطّأه النحاس قائلاً : ليس في كلام العرب افْعَلَوْت ولا افعَلَيْت ، فقال ولّاد : إنما سألتني أن أمثّل لك بناءً ففعلتُ ، فكأنّ النحاس قد غالطه التمثيل وتغفّله بذلك ، وابن ولّاد إنّما مثّل على تقدير السؤال وإن لم يكن له أصل في كلام العرب وتمثيله

---

(١) الحوشيّ من الكلمات ما يعدّه علماء البلاغة غريباً .

(٢) انظر في ترجمته : الزُبيدي ٢١٩ ، ومعجم الأدباء ٤ : ٢٠١ - ٢٠٣ ، والقفطي ١ : ٩٩ ، والبغية ١ : ٣٨٦ .

(٣) أصلها ارْمَيَوْت فقلب ابن ولّاد الواو ياءً وهو القياس لأنّ الفعل رَمَى يائيّ بدليل مضارعه يَرْمي ومصدره الرَّمْي .

صحيح ، وقد تبع ابن ولاد فيها فعل الأخفش الأوسط الذي كان يبني من الأمثلة ما لا نظير له في كلام العرب يفعل ذلك إذا سُئل أن يبنيَ عليه .

وقد تلت هذه المناظرة مناظرات[1] احتدم بينهما فيها الجدل مما رسّخ أحقادهما وعمّق النفور بينهما ، صنّف ابن ولّاد كتاب « المقصور والممدود » ورتّبه على حروف المعجم ، وكتاب « الانتصار لسيبويه من المبرّد » وهو من أحسن الكتب ، وكان ابن ولّاد ممّن اتقن الكتاب على الزّجّاج وفَهِمَه ، وكان الزّجّاج يسأله عن مسائل فيستنبط لها أجوبة يستفيدها الزجاج منه ، وقد تعقّب ابن ولّاد في مصنّفه المبرّد في كتابه الذي تتبّع فيه كلام سيبويه وسمّاه « مسائل الغلط » .

بدأ ابن ولّاد يملي كتاباً في معاني القرآن وتوفي ولم يخرج منه إلّا بعض سورة البقرة .

ولابن ولّاد في كتبه آرء نحوية تابع في بعضها الكوفيين على الرغم من إعجابه الشديد بسيبويه وبأئمة البصريين .

ظلّ منذ عودته من بغداد إلى مصر يفيد الطلّاب ويصنّف إلى أن توفي بمصر في سنة ٣٣٢ هـ .

***

ممّا تقدّم من التراجم رأينا أنّ هؤلاء المتقدمين من النحاة المصريين كانوا يرحلون إلى البصرة وبغداد في خلال القرنين الثاني والثالث وأوائل القرن الرابع للهجرة ، وكانوا في البداية أكثر تأثراً بالنحو البصريّ ، ولمّا ازدهرت المدرسة البغدادية في القرن الرابع وثبتت دعائمها واستكمل بنيانها وتربّعت على عرش السّيادة في الدرس النحويّ مال نحاة مصر على وجه العموم إلى التأثر بها وكان أكثر من تأثّر بها منهم الرعيل الأوّل الذين تلوا أجيال المتقدمين .

***

وفيما يأتي تراجم لأبرز نحاة مصر الذين يمثّل أكثرهم اتجاه المدرسة البغدادية .

أبو جعفر النّحاس[2] :

هو أحمد بن محمد بن إسماعيل الصفّار المرادي المعروف بالنّحاس أو بابن

(١) انظر في هذه المناظرات المتعدّدة السيوطي ، الأشباه والنظائر ٣ : ١٣٦ - ١٥٧ .

(٢) انظر في ترجمته : الزُّبيدي ٢٢٠ ، والقفطي ١ : ١٠١ ، وابن العماد ٢ : ٣٤٦ ، ونزهة الألبّاء ٢٩١ ، ومعجم الأدباء ٤ : ٢٢٤ ، والبغية ١ : ٣٦٢ ، والمزهر ٢ : ٤٢٠ ، ٤٦٦ .

النّحاس[1] ، من أهل مصر ، تلقّى مبادىء العربية في وطنه ثم رحل إلى بغداد وأخذ عن الأخفش الأصغر والمبرّد والزجّاج ونِفْطَويه وابن السَّرّاج وابن الأنباري وغيرهم من النحاة البغداديين أو المقيمين ببغداد ، ثم آبَ إلى مصر وانصرف إلى التدريس فيها ونبغ من طلّابه كثيرون ، ومن أهمّ تلاميذه أبو بكر الإدْفَوي المتوفى في القاهرة في العصر الفاطمي في سنة ٣٨٨ هـ .

كان النحاس واسع العلم غزير الرّواية ، ويعدّ أيضاً من أهل العلم بالفقه والقرآن ، وقلمه أحسن من لسانه ، وكان يحرص على تدريس طلّابه في كتاب سيبويه ، لذلك طارت شهرته وعظم فضله فرحل إليه الطلاب من الأندلس فأقرأهم الكتاب فكان له بذلك فضل بثّ دراسته في الأندلس .

هو من أقوى الناس ذاكرة ومن أجودهم تصنيفاً في العلوم المتنوعة .

يعدّ من النحاة المصريين ذوي النزعة البغدادية في الاختيار والإضافة وذلك على الرغم من أنّه ظهر في الصورة العامة وعرض المسائل كأنّه يميل إلى البصريين ، لذلك نراه يختار أحياناً لقطرب والأخفش الأوسط البصريَّيْن مخالفاً جمهور البصريين ، ويوافق في بعض آرائه ومصطلحاته الكوفيين ، وينفذ في طرف من المسائل إلى آراء جديدة لم يسبقه إليها أحدٌ منهم أجمعين .

فممّا خالف فيه جمهور البصريين :

١) ذهابه إلى أنّ المثنى يرفع بالألف وجمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصبان ويجرّان بالياء وذلك أصالةً لا نيابة عن حركات مقدّرة ، وهذا هو رأي الكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجي[2] .

٢) ذهابه مع الكوفيين إلى أنّ فعل الأمر معرب مجزوم لا مبنيّ كما ذهب البصريون[3] .

٣) استظهاره غير مصطلح من مصطلحات الكوفيين كتسميته النفي بالجحد[4] ونائب الفاعل بالمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله[5] والصفة بالنعت[6] والتمييز بالتفسير[7] .

---

(١) هذه النسبة لمن يعمل النحاس ، وأهل مصر يقولون هذه النّسبة لمن يعمل الآنية الصّفرية من النحاس .

(٢) انظر الهمع ١ : ٤٧ .

(٣) انظر الهمع ١ : ١٥ .

(٤) انظر التفاحه٢٠ .

(٥) انظر التفاحه٢١ .

(٦) انظر التفاحه ٢٢ .

(٧) انظر التفاحه٢٤ .

٤) ذهابه مع الأخفش إلى أنّ المضاف إليه مجرور بالإضافة لا بالمضاف كما ذهب سيبويه[١] .
٥) انفراده بالقول بأنّ « مَعْ » الساكنة العين في لغة ربيعة حرف[٢] .

ومن مؤلفاته الكثيرة « الكافي » في أصول النحو ، و« المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين » ، ومختصر في النحو صغير جدّاً أسماه « التفاحة »[٣] ، و« تفسير أبيات كتاب سيبويه » . ويُقال إنّه لم يُسْبَق إلى مثل هذا الكتاب وكلّ من جاء بعده استمدّ منه ، و« الاشتقاق » ، و« أدب الكُتّاب » ، و« معاني الشِّعر » ، و« شرح المعلّقات السّبع » ، و« شرح المفضليات » ، و« طبقات الشّعراء »[٤] ، و« أدب الملوك » ، وله أيضاً كتاب في تفسير أسماء الله واشتقاقها أحسَنَ فيه ونَزَعَ في خلاله للسّنة وانقاد للآثار ، وله في ناسخ القرآن ومنسوخه كتاب حسن .

ومن أفضل كتبه وأشهرها كتاب « معاني القرآن » وكتاب « إعراب القرآن » وقد أورد فيهما الأقاويل الكثيرة وحشد الوجوه المتنوعة فأغنى بذلك الباحثين عن الرجوع إلى ما صُنّف قبلهما في موضوعهما ، حَكَى في كتابه « إعراب القرآن » عن « الحمدُ لِلّهِ » و« الحمدِ لله » قال : سمعتُ الأخفش الأصغر يقول : لا يجوز من هذين شيء عند البصريين ، مع أنّ هاتين لغتان معروفتان وقراءتان موجودتان فالحمدِ لله بكسر الدّال قراءة الحسن البصري وهي لغة تميم ، والحمدُ لُله بضمّ الدّال قراءة ابن أبي عبلة وهي لغة بعض بني ربيعة[٥] .

كان النحّاس لا يتكبّر أن يسأل الفقهاء وأهل النّظر ويفاتشهم عمّا أشكل في تأليفاته ، واظَبَ على حضور حلقة ابن الحدّاد[٦] الفقيه الشافعي وكانت لابن الحدّاد ليلة في كلّ جمعة يُتَكَلَّمُ فيها عنده في مسائل الفقه على طرائق النحو فكان لا يدع حضور مجلسه تلك الليلة .

---

(١) انظر الهمع ٢ : ٤٦ .
(٢) انظر المغني ٣٧٠ ، والهمع ١ : ٢١٧ .
(٣) يقع كتاب التفاحة في ست عشرة ورقة ، وهو مطبوع في بغداد بتحقيق كوركيس عوّاد .
(٤) أو « أخبار الشّعراء » .
(٥) انظر النحاس ، إعراب القرآن ١ : ١٧٠ .
(٦) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر بن الحدّاد المصري ، من كبار فقهاء الشافعية ومتقدّميهم ، كان إماماً في الفقه والعربية وانتهت إليه إمامة مصر في عصره ، توفي في القاهرة في سنة ٣٤٤ هـ «انظر الأعلام ٦ : ٢٠١» .

قال الزُّبيدي : حدثني قاضي القضاة بالأندلس وهو أبو الحكم المنذر بن سعيد البَلُّوطي[1] قال : أتيتُ ابن النحاس في مجلسه بمصر فألفيته يملي في أخبار الشعراء شِعْرَ قيس بن مُعَاذ المجنون حيث يقول :

خليليَّ هل بالشّام عينٌ حزينةٌ تُبَكّي على نَجْدٍ[2] لعلّي أعينُها ؟
قَدَ اسْلَمَها الباكون إلاّ حمامةٌ مطوَّقَةٌ باتت وبات قرينها

فقلت : يا أبا جعفر ماذا - أعزّكَ اللهُ - باتا يَصْنَعَان ؟ فقال لي : وكيف تقوله أنت يا أندلسي ؟ فقلت : بانت وبان قرينُها ، فسكت ، وما زال يستثقلني بعد ذلك حتى منعني كتابَ العين وكنت ذهبتُ إلى انتساخه من نسخته ، فلمّا قَطَعَ بي قيل لي انْتَسِخْ من أبي العباس بن ولاّد ، فقصدته فلقيت رجلاً كامل العلم حسن المروءة وسألته كتاب العين فأخرجه إليَّ ، ثم تندَّم أبو جعفر لمّا بلغه إباحة أبي العباس نسخته لي ، وعاد إلى ما كنت أعرفه منه .

كان النحاس لئيم النَّفس شديد التّقتير على نفسه ، إذا وُهِبَ عمامة قَطَعَها ثلاث عمائم بُخْلاً وشُحًّا ، وكان يلي شراء حوائجه بنفسه ويتحامل فيها على أهل معرفته ، ومع هذا كان للنّاس رغبة كبيرة في الأخذ عنه فَنَفَعَ وأفاد وأخذ عنه خلقٌ كثير وصنَّفَ كتباً حساناً مفيدة - ذكرنا طرفاً منها - قيل إنّها تزيد على الخمسين مصنَّفاً . جلس يوماً على دَرَج المقياس في الروضة بالقاهرة على شاطىء النيل في أيّام الفيضان يقطّع بيتاً من الشّعر فظنّه بعض العامّة يسحر النيل حتى لا يزيد فتغلو الأسعار ويسوء الحال فرفسه برجله فذهب في

(١) البَلُّوطي : نسبة إلى موضع بالأندلس قريب من قرطبة يُقال له فَحْصُ البَلُّوط ، وُلِّيَ قضاء الجماعة بقرطبة في حياة الحكم المستنصر ، توفي في هذه المدينة في سنة ٣٥٥هـ ، وله قصة طريفة فقد كان الحكم المستنصر مشغوفاً بأبي عليّ القالي يؤهّله لكلّ مهمّة ، فلمّا ورد رسول ملك الروم أمر الحكم المستنصر أبا عليّ أن يقوم خطيباً عند دخول الرسول إلى الحضرة على ما جرت به العادة ، فلمّا دخل الرسول وشاهد أبو عليّ الجمع وعايَنَ الحفلَ جَبُنَ ولم تحمله رجلاه ولا ساعده لسانه فلاحظه القاضي البلّوطي فوثب وقام مقامه وارتجل خطبة بليغة على غير أهبة وأنشد من شعره في آخرها :

هذا المقال الذي ما عابَهُ فَنَدُ لكنَّ صاحبَه أزرى به البَلَدُ
لو كنتُ فيهم غريباً كنتُ مُطْرَفاً لكنّني منهمُ فاغتالني النَّكَدُ
لولا الخلافةُ أبقى اللهُ بهجَتَها ما كنتُ ابقى بأرض ما بها أحدُ

فاتفق الجميع على استحسانه وجمال استدراكه . « انظر إنباه الرواة ٣ : ٣٢٥ » ، والفَنَد بفتحتين الكذب ، وهو أيضاً ضَعْفُ الرأي من الهَرَم « انظر مختار الصحاح ٥١٣ » ، ومُطْرَف : يقال أطرَفَ فلانٌ فلاناً أي أتحفه « انظر المعجم الوجيز ٣٨٩ » والمقصود أعطاه ما لم يُعْطِ أحداً قبله .

(٢) وعند المفضّل الضّبي « ليلى » بدلاً من « نَجْد » .

المدّ ولم[1] يوقف له على خبر وكان ذلك في سنة ٣٠٧ هـ أو في سنة ٣٣٧ هـ أو في سنة ٣٣٨ هـ .

الحَوْفي[2] :

هو أبو الحسن عليّ بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحَوْفي النحوّي ، كان إماماً في العربية والنحو والأدب وتفسير القرآن ، اشتغل عليه خلق كثيرون وانتفعوا به ، والحَوْفي نسبة إلى حَوْف ، وحَوْف ليست قرية من قرى مصر بل هي الناحية المعروفة بالشرقية التي قصبتها مدينة « بُلْبَيْس » وجميع ريف هذه المنطقة وقراها يسمّونه الحَوْف ، وقيل : أصل المترجَم له من قرية يُقال لها شُبْرا اللّنجة[3] من أعمال محافظة الشرقية المذكورة قال ذلك ابن خلّكان ، وذكر ياقوت أنّ اسمها شَبْرا النّخلة وأنّها من حَوْف بُلْبَيْس من الدّيار المصرية أي قرب بُلْبَيْس بمحافظة الشرقية بمصر .

وهو على كل حال من نحاة العصر الفاطمي الذين عنوا بمعرفة آراء المدرسة البغدادية واتجاهات أعلامها النابهين ، ورد القاهرة فسمع من أبي بكر محمد بن علي الإدْفَوي تلميذ أبي جعفر النحاس وكان أنبه تلاميذه ، كما سمع من بعض علماء المغرب الذين نزحوا إليها ، وسرعان ما اشتهر علمه وأدبه وطار صيته فتصدّر لإقراء النحّو وصنّف فيه كتاب « الموضّح » وهو كتاب كبير استوفى فيه العلل والأصول، وصنّف أيضاً في إعراب القرآن كتاباً ضخماً في عشرة[4] مجلدات ، وكتاب « البرهان في تفسير القرآن » في ثلاثين مجلّداً ، لاحظ عليه ابن هشام الأنصاري في مقدّمة كتابه « مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب » فرط عنايته بإعراب الواضحات كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائبه والجار والمجرور والعاطف والمعطوف ممّا لا حاجة إليه .

عاصره في مصر « الذّاكر » النحوي المتوفى في سنة ٤٤٠هـ تلميذ ابن جني الموصلي البغدادي ، وقد خلّف الذّاكر تعليقات مفيدة تدور في كتب النحو تأثّر فيها بأستاذه ابن

---

(١) جرى مثل هذا لجُنَادَة بن محمد بن الحسين الهَرَوي النحوي اللغوي الذي سكن قرب المسجد عند المقياس فاتّهموه بأنّه سَحَرَ النيلَ فقتله الخليفة الحاكم في سنة ٣٩٩هـ « انظر معجم الأدباء ٧ : ٢٠٩ - ٢١٠ ».

(٢) انظر في ترجمته : ابن خلكان ٣ : ٣٠٠ ، وابن العماد ٣ : ٢٤٧ ، والقفطي ٢ : ٢١٩ ، ومعجم الأدباء ١٢ : ٢٢١ ، والبغية ٢ : ١٤٠ .

(٣) الصواب كتابتها شَبْرَى كسَكْرَى ، وهي ثلاثة وخمسون موضعاً كلّها بمصر . « انظر الفيروزابادي ، القاموس المحيط ٢ : ٥٧ » وكتابتها « شُبْرا » بالألف غير المقصورة مع ضمّ الشينّ خطأ شائع .

(٤) ويجيز البغداديون « عشر مجلدات » بتذكير العدد المفرد باعتبار معدوده اجمع المؤنث .

جنيّ ، توفي الحوفي في سنة ٤٣٠هـ.

ابن بابشاذ[١] :

هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن داود بن سليمان بن إبراهيم بن بابشاذ[٢] الجوهري ، أصله من العراق وكان جدّه أو أبوه قدم مصر تاجراً وكان جوهريًا ، وُلد المترجَم له ونشأ بمصر ثم وفد إلى بغداد لتجارة اللؤلؤ فجنحت نفسه إلى تلقّي العلم عن علمائها ففتح الله عليه ، وبذلك اتصل مباشرة بنحو البغداديين ، ثم قفل إلى مصر وتصدّر للإفادة والإقراء في جامع عمرو بن العاص وأصبح إمام عصره في مصر في علم النحو . تولّى ديوان الإنشاء للفاطميين حتى لا يخرج منه كتاب إلّا بعد عرضه عليه ليصلح ما لعلّه يجد فيه من لحن خفيّ أو واضح في الهجاء أو في النحو أو في اللغة ، وكان له على ذلك رزق سنيّ مع رزقه على التصدّر للإقراء . له مصنّفات نحويّة مهمّة منها « المقدّمة » وشرحها ، شرح جمل الزجاجي ، شرح النُّخْبَة ، شرح أصول ابن السّراج ، المحتَسَب وقد بناه على بيان عشرة أشياء هي الاسم والفعل والحرف والرفع والنصب والجرّ والجزم والعامل والتابع والخطّ وله عليه شروح واختصره ابن عصفور الأندلسي ، وأهمّ مؤلفاته التعليق المشهور الذي سمّاه تلامذته من بعده « تعليق الغُرْفه » وهو تعليق كبير جداً يُقال إنّه وقع في نحو خمسة عشر مجلّداً وسمّي بهذا الاسم لأنّه كتبَهَ في غرفة بجامع عمرو انقطع فيها في آخر أيامه لعبادة الله ، وقد انتقلت هذه التعليقة من بعده إلى تلميذه أبي عبد الله محمد بن بركات السّعيدي المتصدّر بموضعه والمتولّي للتحرير في ديوان الإنشاء خلفاً له ، ثم انتقلت إلى صاحب السّعيدي ابن برّي النحويّ المتصدّر في موضعه والمتولّي للتحرير بعده ، ثم انتقلت إلى صاحب ابن برّي أبي الحسين النحويّ الملقّب بثَلْطِ[٣] الفيل المتصدّر في موضعه ، وقيل : إنّ كلّ واحد من هؤلاء كان يهبها لتلميذه المذكور ويعهد إليه بحفظها ، ولّما توفي ثَلْطُ الفيل وبلغ القِفطي ذلك وهو مقيم بحلب أرسل مَنْ يثق به إلى القاهرة وسأله تحصيل تعليق الغرفة وكتاب التذكرة لأبي عليّ الفارسي بأيّ ثمن ، فلمّا عاد ذكر أنّ الكتابين

---

(١) انظر في ترجمته : ابن خلكان ٢ : ٥١٥ ، والقفطي ٢ : ٩٥ ، وابن العماد ٣ : ٣٣٣ ، ونزهة الألباء ٣٦١ ، ومعجم الأدباء ١٢ : ١٧ ، والبغية ٢ : ١٧ .

(٢) هي كلمة أعجمية وهي بسكون الباء الثانية أو كسرها وبإعجام الذّال أو إهمالها ، ومعناها الفرح والسرور ، وتُكتب مجتمعة وتُكتب أيضاً باب شاذ ، وسمّاه بعضهم « باب بن شاذ »

(٣) الثَّلْط : رقيق السَّلْح ، يقال ثَلَطَ البعيرُ أو الفيلُ إذا ألقى بعره رقيقاً وهو من باب ضَرَبَ ،ويُقال سلَحَ الطّائرُ سَلْحاً من باب فَتَحَ وهو منه كالتغوّط من الإنسان .

وصلا إلى ملك مصر الكامل محمد بن الملك العادل أبي بكر بن نجم الدّين أيّوب لأنّه كان يرغب في النحو وغريب ما صُنِّف فيه .

ويذكر أنّ سبب تزهّد ابن بابشاذ أنّه كان له قطّ قد أنِسَ به وربّاه أحسن تربية فكان لا يخطف شيئاً ولا يؤذي على عادة القطط ، وأنّه يوماً اختطف من يديه فَرْخَ حمام مشويّ فعجب له ثم عاد بعد أن غاب ساعة فاختطف فرخاً آخر وذهب فتتبّعه الشيخ إلى خَرْقٍ في البيت فرآه قد دخل الخَرْق وقفَزَ منه إلى سطحٍ قريب وقد وَضَعَ الفَرْخَ بين يدي قطٍّ هناك فتأمّله فإذا القطّ أعمى مفلوج لا يقدر على الحركة فتعجّب وحضره قلبه وقال: مَنْ لم يقطع بهذا القطّ وقد سخّر له غيرَه يأتيه برزقه ويخرج عن عادته المعهودة منه لإيصال الراحة إليه لجدير ألّا يقطَعَ بي ، وأجمع رأيه على التخلّي والانفراد بعبادة الله وضمّ أطرافه وباع ما حوله وأبقى ما لا بّد من الحاجة إليه وانقطع في غرفة بجامع عمرو وأقام على ذلك .

يعدّ ابن بابشاذ وأبو الحسن عليّ بن فضّال المجاشعي المتوفى في سنة ٤٧٩هـ من حذّاق النحاة المصريين على مذهب البصريين ، وأكبر نحاة مصر في العصر الفاطمي ، ولكنّ ابن بابشاذ عني فيما بعد بالمدرسة البغدادية واهتمّ على وجه الخصوص بمتابعة أعلامها المشهورين كالفارسيّ وابن جنيّ وغيرهما ، وقد دارت له في كتب النحو آراء اتفق في طائفة منها مع البصريين ، وفي أخرى مع الكوفيين ، وفي ثالثة مع البغداديين مما يعني أنه كان يمزج بين كلّ هذه المذاهب ، كذلك كانت له آراء مستقلّة انفرد بها عن الجميع ، ومن مسائله النحوية التي تدلّ على ما ذكرنا :

١ ـ أنّ البصريين كانوا يمنعون عمل إذن النصب في المضارع وهي مفصولة عنه بأيّ معمول له ، وأجاز ذلك الكوفيون ، وتوسّط ابن بابشاذ بين الطرفين المتعارضين فجوّز الفصل بالنداء والدعاء وأجاز « إذن ـ يا زيدُ ـ أُحْسِنَ إليك » ، و« إذن ـ أعزّك الله ـ أُحْسِنَ إليك »[1] .

٢ ـ انفرد ابن بابشاذ بالقول إنّ لام التعريف العهدية خاصة بالأعيان بينما لام التعريف الجنسية خاصة بالأذهان[2] .

٣ ـ انفرد كذلك بالقول إنّ الكاف في أسماء الأفعال مثل إليك ورويدك ومكانك حرف خطاب وليس اسماً مجروراً مع الحروف ومضافاً إليه مع الظّروف كما قال

---

(١) انظر المغني ١٦ ، والهمع ٢ : ٧ .
(٢) انظر الهمع ١ : ٧٩ .

البصريون ، ولا فاعلاً كما قال الفراء ولا مفعولاً كما قال الكسائي الكوفيان[1] .

٤ ـ كان ابن بابشاذ يجيز مع الكوفيين والأخفش البصري ترخيم الاسم الثلاثي المحرّك الوسط مثل « حَكَم » فيقول « يا حكُ »[2] .

٥ ـ كان يتابع ابن درستويه البصري القائل إنّ المبتدأ في مثل « ضربي العبدَ مسيئاً » لا خبر له[3] .

٦ ـ ذهب مع الفارسي البغدادي إلى أنّ عامل المستثنى هو ما قبل إلاّ معدًّى إليه بواسطتها[4] .

خرج ابن بابشاذ ليلةً من الغرفة إلى سطح الجامع وبعينيه بقيّة من نومٍ فزلّت رجله من بعض الطاقات المؤدّية للضوء إلى الجامع فسقط ومات في سنة ٤٥٤ هـ كما يقول القِفطي ، وذكر ابن خلكان أنّه مات في بيته في سنة ٤٦٩ هـ وأنّه رأى هذا التاريخ مكتوباً على حجر فوق قبره .

ابن بَرِّي[5] :

هو أبو محمد عبدالله بن أبي الوَحْش بَرِّي بن عبد الجبّار بن بَرِّي ، أكبر نحاة مصر لأواخر العهد الفاطمي وأوائل العصر الأيوبي ، أصله من القدس ، وُلِد ونشأ بمصر ، كان إمَاماً في النحو واللّغة والرواية والدراية واسع العلم عظيم الاطلاع ، وكان عارفاً بكتاب سيبويه وعلله قرأه على أبي بكر محمد بن عبد الملك الشَّنْتَريني صاحب كتاب « تلقيح الألباب في عوامل الإعراب » المتوفى في سنة ٥٥٠هـ ، وكان عارفاً أيضاً بغير الكتاب من سائر الكتب النحوية وقيّماً باللغة وشواهدها . قرأ العربية على مشايخ زمانه من المصريين والقادمين إلى مصر وحصل له من ذلك ما لم يحصل لغيره ، وانفرد بهذا الشان وانتفع بالتلقّي عنه خلقٌ كثير ، وممّن تلقّى عنه أبو موسى الجُزُولي المغربي فقد قرأ عليه جمل الزجاجي وأثيرت في مجالسه مسائل جمعها الجُزُولي في مقدّمته المشهورة المسمّاة « الجُزُوليّة » ، وقد رُئِيَ جماعة من تلاميذه متصدّرين متميّزين في كلّ الأقطار كالجُزُولي

(١) انظر الهمع ٢ : ١٠٦ ، والرضي على الكافيه ٢ : ٦٥ .

(٢) انظر الهمع ١ : ١٨٢ .

(٣) انظر الرضي على الكافيه ١ : ٩٤ .

(٤) انظر الهمع ١ : ٢٢٤ .

(٥) انظر في ترجمته : ابن العماد ٤ : ٢٧٣ ، وابن خلكان ٣ : ١٠٨ ، والقفطي ٢ : ١١٠ ، ومعجم الأدباء ١٢ : ٥٦ ، والبغية ٢ : ٣٤ ، وبَرِّي علم يشبه الاسم المنسوب .

المذكور وغيره ، وأكثر الرؤساء بمصر استفادوا منه وأخذوا عنه . رأس ديوان الرسائل فلا يصدر عن الدولة كتاب إلّا بعد أن يتصفّحه ويصلح ما فيه ، كان قليل التصنيف وكانت كتبه على قلّتها في غاية الصّحة والجودة ممتلئة بكلّ فائدة ، وقد اشتهرت له مقدمة سمّاها « اللّباب » قيل إنّ اسمها الكامل « اللّباب في الردّ على ابن الخشّاب في ردّه على الحريري في درّة الغوّاص » وقد انتصر فيها للحريري ، وذكر ابن خلكان أنّه رأى له حواشي على درّة الغوّاص وأنّ له أيضاً « الردّ على أبي محمد ابن الخشّاب في الكتاب الذي بيّنّ فيه غلط ابن الحريري في المقامات »[1] وجزءاً لطيفاً في « أغاليط الفقهاء » ، واشتهر له كذلك « جواب المسائل العشر المتعبات إلى يوم الحشر » وهو جواب المسائل العشر التي سأل عنها واستشكلها ملك النحاة أبو نزار الحسن بن صافي[2] ، و« حاشية على صحاح الجوهري » في ستّة مجلدات سمّاها « التنبيه والإيضاح عمّا وقع في كتاب الصحاح » وقد أتى فيها بالغرائب واستدرك فيها على الجوهري مواضع كثيرة وقيل إنّ هذه الحاشية لم تتمّ وأنّه وصل فيها إلى « وقش » في أثناء حرف الشين وهو ربع الكتاب وأكملها عبدالله بن محمد البسطي[3] . ومع طول باع ابن برّي في العلم كانت فيه غفلة عجيبة ، روي أنّه كان يلبس الثياب الفاخرة ويأخذ في كمّه العنب والبيض فيقطر على رجله ماؤهما فيرفع رأسه إلى السماء ويقول : عجباً تمطر السماء مع الصّحو ، وقيل : إنّه كان يتحدّث كلاماً ملحوناً ويتبرّم بمن يخاطبه بإعراب ويسترسل في حديثه كيفما اتفق ، فقد روي أنّه قال يوماً لأحد تلاميذه ممّن يشتغلون عليه في النحو « اشتر لي هِنْدَبا[4] بعروقُو[5] » فقال له التلميذ « هِنْدَبا بعروقِهِ » فَعَزَّ عليه كلام التلميذ وقال له : « لا تأخذه إلّا بعروقُو وإن لم يكن بعروقُو فما أريده » ، توفي بمصر في سنة ٥٨٢هـ وعمره ثلاث وثمانون سنة .

ابن يعيش[6] :

هو أبو البقاء موفّق الدين يعيش بن عليّ بن يعيش الحلبيّ الموصليّ الأصل ، كان

---

(١) طبع هذا الردّ مع نقد ابن الخشّاب ملحقين بمقامات الحريري بمصر في سنة ١٣٢٦ هـ .

(٢) وقد أورد السيوطي هذه المسائل في كتابه الأشباه والنظائر ٣ : ١٧١ - ١٩٨ .

(٣) انظر بغية الوعاه ٢ : ٣٤ .

(٤) هِنْدَبٌ وهِنْدَبا بالقصر وهِنْدَبَاة بفتح الدّال في الكلّ بَقْلٌ ، وقيل هِندِبا وهِنْدِباء بكسر الدّال يُمَدُّ ويُقْصرُ « انظر مختار الصحاح ٧٠٠ » .

(٥) هذه لهجة عامية سائدة في جميع أقطار بلاد الشّام .

(٦) انظر في ترجمته : ابن العماد ٥ : ٢٢٨ ، وابن خلكان ٧ : ٤٦ ، والبغية ٢ : ٣٥١ .

يُعرف بابن الصّانع[1]، أهمّ نحاة الشّام في العصر الأيوبي ، وُلد بحلب في سنة ٥٥٣هـ ونشأ بها وتلقّى النحو والحديث عن علمائها ثم رحل إلى بغداد أملاً في السّماع من كمال الدين أبي البركات بن الأنباري ، لكن شاء القدر أن لا يراه فقد بلغه خبر وفاته وهو في الموصل قبل الوصول إلى بغداد فلبث في الموصل مُدَيْدَة وسمع الحديث فيها ثم عاد إلى حلب ، ولّما عزم على التصدّر للإقراء رحل إلى دمشق فلقي تاج الدين الكِندي الإمام المشهور وسأله عن مسائل كثيرة استبهم على الكِندي إعراب بعضها ، من ذلك أنّه سأله عن إعراب ما ذكره الحريري في أواخر مقامته العاشرة « حتى إذا لألأ الأفق ذَنَب السِّرحان[2] ، وآنَ انبلاج الفجر وحان » ، فاستبهم الجواب على الكندي هل الأفق وذَنَب مرفوعان أم منصوبان أم الأفق مرفوع وذنب منصوب أم العكس ؟ فقال له : قد علمتُ قصدَك وأنّك أردت إعلامي بمكانتك من هذا العلم ، وكتب له بخطّه شهادة ثناء عليه ، يقول ابن خلكان : « وهذه المسألة يجوز فيها الأمور الأربعة والمختار منها نصب الأفق ورفع ذَنَب » .

قفل ابن يعيش بعد تطوافه الذي ذكرناه عائداً إلى بلده حلب واستقرّ فيها وتصدّر للإقراء والإفادة زماناً ، يقول ابن خلكان : « لّما وصلت إلى حلب لأجل الاشتغال بالعلم الشريف . . . سنة ست وعشرين وستمائة وهي إذ ذاك أمّ البلاد مشحونة بالعلماء والمشتغلين ، وكان الشيخ موفق الدين . . . شيخ الجماعة في الأدب ، لم يكن فيهم مثله ، فشرعت في القراءة عليه . . . وكان عنده جماعة قد تنبّهوا وتميّزوا به ، وهم ملازمون مجلسه لا يفارقونه في وقت الإقراء ، وابتدأتُ بكتاب اللُّمَع لابن جنّي فقرأت عليه معظمها » .

كان ابن يعيش كيِّساً حسن التفهيم لطيف الكلام طويل الروح على المبتدىء والمنتهي ظريفاً خفيف الروح لطيف الشمائل كثير المجون مع سكينة ووقار ، له نوادر كثيرة ، قال ابن خلكان : حضرت يوماً حلقته وأحد الفقهاء يقرأ عليه لُمَع ابن جنيّ فقرأ بيت ذي الرّمة في باب النداء :

أيا ظبيةَ الوعساءِ بين جلاجلٍ[3] وبين النّقا آأنتِ أم أمّ سالمِ

فقال ابن يعيش : إنّ هذا الشاعر لشدّة ولهه في المحّبة وعِظَمَ وَجْده بهذه المحبوبة أمّ سالم ولكثرة مشابهتها للغزال اشتبه عليه الحال فلم يدرِ هل هي امرأةٌ أم ظبية فقال « آأنتِ

---

(١) كنّته بعض المصادر بابن الصّائغ ، والأرجح الأول منعاً للالتباس بنحويّ مصريّ آخر يُكَنّى بابن الصّائغ .

(٢) السِّرحان : الذئب وجمعه سَراحين والأنثى سِرْحانه « انظر مختار الصحاح ٢٩٣ » .

(٣) جلاجل اسم مكان وهي بفتح الجيم الأولى وضمّها « انظر القاموس المحيط ٣ : ٣٦١ » .

أم أمّ سالم » ، وأطال ابن يعيش القول في هذا التشبيه أي تشبيه المرأة المحبوبة بالغزال وبسطه بأحسن عبارة بحيث يفهم البليد ، وهذا الفقيه منصت مقبل على كلامه بكلّيته حتى يتوهّمْ مَنْ يراه على تلك الصورة أنّه قد تعقّل جميع ما قاله ابن يعيش فلمّا فرغ ابن يعيش من شرحه قال له الفقيه : يا مولانا أيش في المرأة الحسناء يشبه الظبية ؟! فقال له الشيخ قولَ منبسط : تشبهها في ذنبها وقرونها ، فضحك الحاضرون وخجل الفقيه ، وما عدتُ رأيته حضر مجلسه .

وقال ابن خلكان : كنّا يوماً نقرأ عليه فجاءه رجل بيده مسطور بدَيْن وكانت لابن يعيش عادة بالشهادة في المكاتيب الشرعية فقال له الرجل : يا مولانا اشْهَدْ في هذا المسطور ، فأخذه ابن يعيش من يده وقرأ أوّله « أقرّت فاطمة » فقال له : أأنتَ فاطمة ؟ فقال له الرجل : لا يا مولانا ، الساعةَ تحضر ، وخرج إلى الباب فأحضرها وهو يتبسّم من كلام ابن يعيش .

وقال ابن خلكان أيضاً : كنّا يوماً نقرأ عليه في داره فعطش بعض الحاضرين وطلب من الغلام ماء فأحضره له فلمّا شرب قال : ما هذا إلّا ماء بارد ، فقال له الشيخ : لو كان خبزاً حارّاً كان أحبَّ إليك .

وكنّا يوماً عنده فجاء المؤذّن وأذّن قبل العصر بساعة ، فقال له الحاضرون : أيش هذا يا شيخ وأين وقت العصر ؟ فقال الشيخ موفّق الدين : دعوه عسى أن يكون له شغل فهو مستعجل .

كان ابن يعيش يكثر من إنشاد بعض الأبيات وينسبها إلى ابن رشيق ومنها :

وقد كنتُ لا آتي إليكَ مخاتِلاً ... لديكَ ولا أثني عليك تَصَنُّعَا
ولكن رأيتُ المدحَ فيكَ فريضةً ... عليَّ إذا كان المديح تَطَوّعَا
فوالله ما طَوَّلْتُ بالقول فيكُمُ ... لساناً ولا عرّضتُ للذّم مسمعا
ولكنني أكرمتُ نفسي فلم تَهُنْ ... وأجللتُها من أن تذلّ وتخضعا

انتفع الناس بابن يعيش حتى دان له رؤساؤها بالتلمذة ، يعدّ من كبار أئمة العربية في كلّ العصور ومن أمهرهم في النحو والتصريف ، له شرح مليح على التصريف الملوكي لابن جنيّ ، وشرح على المفصّل في غاية الطّول والجودة يقع في عشرة أجزاء ، وشهرة هذا الشرح تغني عن التعريف به وهو لنفاسته ليس في جملة الشروح مثلُه ، توفي بحلب في سنة ٦٤٣ هـ .

السَّخـاوي[1] :

أبو الحسن عليّ بن محمد بن عبد الصّمد بن عبد الأحد الهمداني المصري السّخاوي ، من نحاة مصر في العصر الأيوبي، وُلد في سَخَا[2] بمحافظة الغربية بمصر في سنة ٥٥٨ هـ ، كان مبدؤه الاشتغال بالفقه على مذهب مالك بالقاهرة ، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي وسكن بمسجد يؤمّ فيه الناسَ مدّة طويلة ، فلمّا وصل أبو القاسم بن فِيُّرَة الشاطبي الأندلسي المقرىء الضّرير المشهور إلى مصر واشتهر أمره لازمه مدّة طويلة وقرأ عليه القرآن والنحو وتلقّن منه قصيدته المشهورة في القراءات واستفاد منه كثيراً .

انتقل بعد ذلك إلى دمشق وسمع من الكِندي فيها ، ثم تصدَّر للتدريس هناك فازدحم عليه الطلاب في جامع دمشق ومنهم ابن مالك وتنافسوا في الأخذ عنه .

كان ديّناً خيّراً متواضعاً مطّرحاً للتكلّف حلو المحاضرة مطبوع النادرة حادّ القريحة ، وكان كبير القدر محبّباً للناس ليس له شغل إلّا العلم والإفادة .

له شرح جيّد لقصيدة شيخه في القراءات المعروفة بالشاطبيّة[3] في مجلّدين وهو أوّل من شرحها شرحاً يدلّ على بصره العميق بالقراءات ، وبشرحه هذا لها اشتهرت هذه المنظومة وذاعت بين الناس ، وإليه أشار الشاطبيّ داعياً الله بقوله في مطلعها « يقيِّضُ الله لها فتىً يشرحها » ، كذلك كان السخاويّ عالماً بالأصول والتفسير واللغة ، وله نظم حسن وألغاز في النحو بديعة ومَلَاحظ وآراء دقيقة كثيرة ، وقد احتفظ الجلال السيوطيّ في الأشباه والنظائر بأجوبته عن المسائل العشر المتعبات إلى يوم الحشر ، ومن تصانيفه النحوية « منير الدّياجي في تفسير الأحاجي »[4] وهو شرح لأحاجي الزمخشري ، وشرحان جامعان لمفصّل الزمخشري سمّى أحدهما «المفضَّل في شرح المفصَّل » وسمّى الآخر «سفر السّعادة وسفير الإفادة » وهما وطيئا الألفاظ لم يعتمد فيهما القعقعة الأعجمية ولا التقاسيم المنطقية ، وقيـل إنّهما شرح واحد طويل يقع في أربعة مجلدات ، ومن تصانيفه الأخرى « جمال القرّاء وكمال الإقراء » في التجويد ، و« هداية المرتاب في متشابه الكتاب » وهي منظومة في

---

(١) انظر في ترجمته : ابن خلكان ٣ : ٣٤٠ ، والقفطي ٢ : ٣١١ ، وابن العماد ٥ : ٢٢٢ ، ومعجم الأدباء ١٥ : ٦٥ ، والبغية ٢ : ١٩٢ .

(٢) قياس النّسب إلى سَخَا سَخَوِيّ ، ولكن الناس أطبقوا على القول سَخَاويّ .

(٣) واسم القصيدة « حرز الأماني ووجه التهاني » ومجموع أبياتها ١١٧٣ ، أمّا اسم شرحه عليها فهو « فتح الوصيد في شرح القصيد » .

(٤) وقد التزم فيه بأن يعقّب كلّ أحجيتين للزمخشريّ بلغزين من نظمه .

متشابه كلمات القرآن مرتّبة على حروف المعجم ، و« المفاخرة بين دمشق والقاهرة » و« الكوكب الوقّاد » في أصول الدين ، و« الجواهر المكلّلة » في الحديث ، و« القصائد السبع » في مدح سيّد الخلق ، و« أرجوزة في الفرائض » و« تفسير القرآن » وصل فيه إلى سورة الكهف وهو في أربعة مجلدات ، قال ابن خلكان : « رأيته مراراً يركب بهيمة وهو يصعد إلى جبل الصالحية وحوله ثلاثة وكلّ واحد يقرأ في موضع غير موضع الآخر والكلّ يقرأ دفعة واحدة وهو يردّ على الجميع ، ومن شعره بعد أن نيّف على التسعين :

قالوا : غداً نأتي ديار الحمى ... وينزل الرَّكْبُ بمغناهُمُ
وكلّ من كان مطيعاً لهم ... أصبح مسروراً بلقياهُمُ
قلت : فلي ذنبٌ فما حيلتي ... بأيّ وجهٍ أتلقّاهُمُ
قالوا : أليس العفو من شأنهم ... لا سيّما عَمَّنْ ترجّاهُمُ

مدح التاج الكندي وكان قد قرأ عليه القرآن بدمشق فقال :

لم يكن في عصر عمرو[1] مثلُه ... وكذا الكنديّ في آخر عصر
فهما زيدٌ وعمرو وإنّما ... بني النحو على زيدٍ وعمرو

توفي بدمشق في سنة ٦٤٦ هـ .

ابن الحاجب[2] :

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الملقّب جمال الدين ، الكردي الأصل المشهور بابن الحاجب لأنّ أباه كان حاجباً للأمير المملوكي عزّ الدين الصّلاحي بالقاهرة فغلبت عليه النسبة إلى وظيفته ، يعد ابن الحاجب أهمّ نحويّ ظهر بمصر في القرن السابع الهجريّ ، وُلد بأسنا ـ بفتح الهمزة ـ بالصعيد بمصر ، تعهّده أبوه بالقاهرة في صغره فحفظ القرآن الكريم واشتغل به ثم اشتغل بالفقه والأصول ثم بالعربية وكلّ ذلك وهو ما يزال صغيراً ولزم الاشتغال حتى برع فيها جميعاً ، أخذ بعض القراءات عن الشاطبيّ[3] ،

(١) يعني به أبا بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه .

(٢) انظر في ترجمته : ابن العماد ٥ : ٢٣٤ ، والبغية ٢ : ١٣٤ .

(٣) المقصود بالشاطبيّ أبو محمد القاسم بن فِيُرّة الضرير القارىء صاحب المنظومة المشهورة في القراءات التي سمّاها « حرز الأماني ووجه التهاني » وهي المعروفة بالشاطبيّة المتوفى بالقاهرة في سنة ٥٩٠ هـ قبل وفاة ابن الحاجب بستّ وخمسين سنة ، وليس المقصود به الشاطبيّ أبا إسحاق ابراهيم بن موسى المتوفى في سنة ٧٩٠هـ في الأندلس لأنّ هذا لم يشتهر بالقراءات من جهة ولأنّه توفي بعد وفاة ابن الحاجب بمائة وأربع وأربعين سنة من جهة أخرى فلا يعقل أن يكون ابن الحاجب قد أخذ عنه ، وقد وهم بعضهم فظنّ أنّ المراد بالشاطبيّ هو هذا ، وليس كذلك .

وتلقّى منه العلوم[1] كما يقول الشيخ محمد الطنطاوي في كتابه « نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة » .

انتقل ابن الحاجب إلى دمشق بعد أن أصبح متبحّراً في العربية وغيرها وعلّم بجامعها فأكبّ الخلق على الاشتغال عليه في العلوم المختلفة إلّا أنّه غلب عليه النحو ، تردّد مراراً أمام قاضي الشام ابن خلكان بسبب أداء شهادات فكان يسأله عن مشاكل في العربية فيجيب بأبلغ جواب بسكون كثير وتثبّت تام ، ثم عاد إلى القاهرة مع الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام وأقام بها وتصدّر في المدرسة الفاضلية والناس ملازمون للاشتغال عيه ، وكان ابن الحاجب محبًّا للعزّ بن عبد السّلام ولعلّ انتقاله إلى مصر كان بسبب انتقال الشيخ عّز الدين إليها ، وحين حُبس هذا بسبب إنكاره على السلطان دخل ابن الحاجب معه الحبس موافقة ومراعاة ، وقيل إنّهما اجتمعا في مصر على الإنكار ، بعد ذلك انتقل ابن الحاجب إلى الإسكندرية للإقامة بها فلم تطل مدّته هناك وتوفّي فيها في سنة ٦٤٦ هـ .

كان أقدر الناس بياناً مع القدرة على الإيجاز ، ومن تصانيفه الموجزة وغير الموجزة « مختصر الفقه » الذي استخرجه من ستّين كتاباً ، و« المقصد الجليل » وهو قصيدة في العروض ، و« منتهى السّول[2] والأمل في علمي الأصول والجدل » وهو كتاب مطوّل في أصول الفقه ، وقد اختصره بعد ذلك في كتاب آخر ، و« جامع الأمهات » وهو كتاب مطوّل في فقه المالكيّة .

ومن أهمّ مصنّفاته في النحو « الإيضاح » وهو شرح لمفصّل الزمخشري ، و« الأمالي النحوية » وهي غاية في الدقة والضخامة ، وأهم تصانيفه النحوية المختصرة المنقّحة وأكثرها شهرة « الكافية » و« شرحها » ، والكافية على وجازتها حوت مقاصد النحو بأسرها ممّا جعل حذّاق النحاة يتسابقون إلى شرحها ، وفي كشف الظنون لحاجي خليفة أسماء هذه الشروح الكثيرة وأسماء مصنّفيها ، ومن أهمّ شروحها شرح الجامي ، وأهمّها على الإطلاق شرح الرّضي الاستراباذي ، وقد نظم ابن الحاجب كافيته هذه في منظومة سّماها « الوافية » ثم شرح هذه المنظومة ، ولابن الحاجب في التصريف « الشافية » وهي كذلك من المختصرات وله « شرحها » ، وقد شرح الرضيّ الاستراباذي الشافية أيضاً شرحاً لا يكاد يدانيه شرح آخر ، ولابن الحاجب في كافيته وشافيته وغيرهما من كتبه آراء كثيرة اتفق فيها

---

(١) انظر نشأة النحو١٨٦ .

(٢) السّول : يجوز بالهمز ويجوز بغيره ، ومعناه السؤال .

مع النحاة والصرفيين أو مع جمهورهم ، وأخرى خالفهم فيها وأورد عليهم الإشكالات والإلزامات المفحمة التي يتعذر أو يعسر الجواب عنها، وكان دقيق النظر فخاض لذلك في كتبه في تعليلاتٍ نحوية متنوعة مستنبطاً منها ما لا يكاد يقف به عند حدّ ، ومن آرائه النحوية :

١ ــ ذهب الجمهور إلى أنّ مثل « غلامي » مبنيّ لإضافته إلى مبنيّ وخالفهم ابن الحاجب فعدّه معرباً وقدّر إعرابه بدليل إعراب نحو « غلامه وغلامك »[1] .

٢ ــ ذكر النحويّون أنّ من مسوّغات الإبتداء بالنكرة أن يسبقها استفهام نحو « أتلميذٌ في الفصل ؟ » وقصر ابن الحاجب ذلك على همزة الإستفهام المعادَلة بأم نحو « أرجل في الدار أم امرأة ؟[2] » .

٣ ــ اتفق مع أبي عليّ الفارسي على جواز تذكير الفعل وتأنيثه إذا كان فاعله جمع مؤنث سالماً فتقول : « قال الزينبات وقالت الزينَبات »[3] .

٤ ــ كان يشترط مع الزمخشري في الفاعل السّادّ مسدّ الخبر مع الوصف أن يكون اسماً ظاهراً مثل أقائم الزيدان لا ضميراً مثل أقائم أنتما[4] .

٥ ــ كان يرى مع الزّجاج أنّ المضاف إليه مجرور بتقدير حرف مثل اللاّم وفي ومن لا بالمضاف كما قال سيبويه[5] .

٦ ــ ذهب مع الزمخشرّي إلى أنّ السماوات في قوله تعالى : ﴿خلق الله السماواتِ﴾[6] مفعول مطلق لا مفعول به[7] .

٧ ــ كان يرى أنّ « ذان وتان » الاشاريّتين وُضعتا للمثنى وليسا مثنَّيين حقيقيين ، ومعنى ذلك أنّ « ذان » صيغة وضعت للرّفع وأنّ ذين صيغة أخرى وضعت للنصب والجرّ ، ومثلها تان[8] .

٨ ــ كان يذهب في تخريج المسألة الزُّنبورية في رواية الكسائي « فإذا هو إيّاها » مذهباً بعيداً إذ يجعل كلمة إيّاها منصوبة على الحال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف

---

(١) انظر الرضي ، شرح الكافية ١ : ٣٠ .
(٢) انظر شرح الكافية ١ : ٧٩ .
(٣) انظر شرح الكافية ١ : ١٥٨ .
(٤) انظر شرح الكافية ١ : ٧٧ .
(٥) انظر شرح الكافيه ١ : ٢٥٢ .
(٦) من الآية ٤٤ من سورة العنكبوت .
(٧) انظر التصريح ١ : ٧٩ .
(٨) انظر شرح الكافيه ٢ : ٢٩ .

والأصل عنده « فإذا هو ثابتٌ مثلَها » ثم حذف المضاف وهو « مثل » فانفصل الضمير المتّصل وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة فأصبح إيّاها ، وكذلك حذف الخبر وهو « ثابتٌ » ، وقد قال ابن هشام عن هذا التخريج « وهو وجه غريب »[1] .

٩ ــ زعم ابن الحاجب أنّ من العرب من يصرف سراويل وأنكر ابن مالك ذلك عليه[2] .

١٠ــ انفرد ابن الحاجب بالقول إنّ المفعول المطلق قد يكون جملة نحو « قال زيدٌ عمروٌ منطلقٌ » لأنّها مقول القول ، وإنّ المفعولين الثاني والثالث لأنبأ في مثل « أنبأتُ زيداً عمراً فاضلاً » مفعول مطلق لأنّها نفس النّبأ ، قال ابن هشام : « وهذا الذي قاله لم يقله أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح »[3] .

ومن التعليلات الكثيرة التي خاض فيها ابن الحاجب واستنبط منها حقائق مفيدة تساؤله عن علّة جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، وعدم جواز حذف الاسم الموصول وإقامة جملة الصلة مقامه . وقد أجاب بأنّ الصفة تدلّ على الذات التي دلّ عليها الموصوف بنفسها باعتبار التعريف والتنكير لأنّها تابعة للموصوف في ذلك فتحلّ محلّه إذا حذف ، أمّا الاسم الموصول فهو لا ينفكّ عن جعل جملة الصّلة التي معه في معنى اسم معرَّف فلو حذف الاسم الموصول لأصبحت جملة الصلة نكرة فيختلّ المعنى فلا تحلّ جملة الصلة لذلك محلّ الاسم الموصول لو حذف[4] .

ابن الناظم[5] :

هو محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك ، أبو عبدالله ، بدرّالدين ، وهو ابن ناظم الألفية ، وُلد بدمشق ، نشأ حادّ الذّهن إلاّ أنّه غلبت عليه معاشرة الشذّاذ فأقصاه أبوه فأقام في بعلبك واشتغل فيها بالتدريس ، أخذ النحو واللغة والمنطق منذ وقت مبكّر عن أبيه ، كانت له مشاركة في علوم كثيرة وانتفع الناس بعلمه ، من مؤلفاته النحوية شرحه على ألفية والده ، ويغلب على الظنّ أنّه أوّل شرح لها مهّد السبيل لمن شرحوها بعده ، فقد نقلوا عنه وعنوا ببسط ما في شرحه حتى امتاز أن يصير علماً بالغلبة للشارح إذا أطلق في

---

(١) انظر المغني ٩٧ .
(٢) انظر ابن هشام ، أوضح المسالك ٣ : ١٤٢ .
(٣) انظر المغني ٧٣٧ .
(٤) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر ٢ : ٢٤٥ .
(٥) انظر في ترجمته : ابن العماد ٥ : ٣٩٨ ، والبغية ١ : ٢٢٥ .

هذه الشروح ، ومن ثمَّ اشتهر بشرح ابن الناظم ، وقد تعقَّب ابن الناظم أباه كثيراً دون هوادة ، وربما حمله التعقّب إلى الإتيان ببيت بدل بيت الناظم ، إلّا أنّ شرّاح الألفية بعده كابن هشام وابن عقيل والأشموني وغيرهم تصدّوا للردّ عليه بما جعل حملاته على والده الناظم طائشة ، وقد وردت في شرحه بعض شواهد محرّفة نقلها عنه مَنْ بعده ، وربّما ساق شعر المحدثين استدلالاً ، وقد كان شرحه[1] مغلقاً لذلك كثرت الحواشي عليه ، فقد كتب العيني والجلال السيوطي وزكريا الأنصاري وابن قاسم العبّادي وغيرهم حواشيَ عليه .

ولابن الناظم أيضاً شرح على منظومة « الكافية الشافية » لأبيه ، و« المصباح في اختصار المفتاح » في المعاني والبيان ، و« روض الأذهان » في المعاني ، و« شرح لاميّة الأفعال » لوالده في الصّرف ، وكتاب في العروض وآخر في المنطق ، وشرح « التسهيل » لم يتمه ، وشرحُ غريب « الحاجبيّة »[2] وغير ذلك .

من العجيب أنّه لم يخلّف نظماً في النحو أو المعاني والبيان والبديع أو غيرها من العلوم مع سعة اطلاعه فيها وذلك بخلاف والده الكثير النظم .

لّما توفيّ أبوه استُدْعِيَ إلى دمشق فولي وظيفته ، وتصدّى للاشتغال والتصنيف مع غلبة اللعب وعشرة مَنْ لا يصلح عليه ، ومن تلاميذه في دمشق القاضي بدر الدين بن جَمَاعة ، قال الصفدي عن المترجَم له : « كان إماماً فَهِماً ذكيًّا حادّ الخاطر إماماً في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق جيّد المشاركة في الفقه والأصول » وقال عنه الذهبي : « كان عجباً في الذكاء والمناظرة وصحة الفهم » وقيل فيه : « تفرَّدَ بعلم العربية خصوصاً معرفة كلام والده وكان له مشاركات في العلوم وكان صحيح الذهْن جيّد الإدراك حديد النفْس » .

مات ابن الناظم في دمشق بمرضٍ يُسمّى « القولنج »[3] وهو شاب عمره نيف وأربعون عاماً وذلك في سنة ٦٨٦ هـ .

بهاء الدين بن النحاس[4] :

هو أبو عبدالله محمد بن ابراهيم بن النحّاس الحلبي المصريّ ، من أذكياء أهل زمانه

---

(١) يعدّ شرح ابن الناظم للألفية من أعقد شروحها لامتزاجه الشديد بالفلسفة والمنطق .

(٢) وهي كتاب في الصرف لابن الحاجب .

(٣) هو مرض مؤلم في المعدة ، وهذا الاسم مشتق من « كولون » اسم للمعى الكبير .

(٤) انظر في ترجمته : ابن العماد ٥ : ٤٤٢ ، والبغية ١ : ١٣ .

ومن النّحاة النابهين في عصر المماليك الذي نشطت فيه الدراسات النحوية ، أصله من حلب ، درس فيها العربية والقراءات والحديث ثم دخل مصر وتلقّى عن مشايخها ثم جلس للإفادة وتخرّج به جماعة من الأئمة وفضلاء الأدب وأصبح إمام المصريين في العربية، ومن أشهر تلاميذه أبو حيّان الأندلسي الذي تتلمذ عليه حين نزل مصر ، كانت له خبرة بالمنطق ، وهو مشهور بالدّين والصّدق والعدالة مع اطّراح الكلفة وصِغَرِ العمامة وحسن الأخلاق ، وكان فيه ظَرْفُ النحاة وانبساطهم ، عُرِفَ بحلّ المشكلات والمعضلات والسّعي في مصالح الناس ، كان ثقة حجّة له أوراد واقتنى كتباً نفيسة ، لم يتزوّج ولم يأكل العنب قطّ ، قال : لأنّي أحبّه فآثرت أن يكون نصيبي منه في الجنة ، درّس التفسير في المدرسة المنصورية(١) ، قال أبو حيّان عنه : « لم ألقَ أحداً أكثر سماعاً منه لكتب الأدب ، وتفرّد بسماع صحاح الجوهريّ ، وكان لا يأكل شيئاً وحده ، وينهى عن الخوض في العقائد » .

كتب له أحد تلاميذه(٢) من مدينة قوص بصعيد مصر رسالة إلى القاهرة يتشوّق فيها إليه ويشكو له نحوله ، وفيها هذه الأبيات :

سَلِّم على المولى البهاء وصف له ... شوقي إليه وأنني مملوكه
أبداً يحرّكني إليه تشوّقي ... جسمي به مشطورُهُ منهوكُه
لكن نحلت لبُعده فكأنني ... ألف وليس بممكن تحريكُه(٣)

---

(١) انشأ هذه المدرسة الملك المنصور قلاوون ورتّب بها دروساً أربعة لطوائف الفقهاء الأربعة ودرساً للطبّ ودرساً للحديث ودرساً للتفسير .

(٢) هو محمد بن رضوان المعروف بابن الرعاد ، وكان نحويّاً شاعراً أخذ النحو عن ابن الحاجب أيضاً .

(٣) أورد ابن هشام هذه الأبيات في أثناء كلامه على تقدير الحركات الإعرابية في الاسم المقصور في كتابه الشذور استطرافاً لمعناها ولأنّ الشاعر ذكر في معرض الإشارة إلى حاله وفي معرض تقرير ضعفه عن الحركة قوله عن الألف « وليس بممكن تحريكه»، ولم يوردها ابن هشام للاحتجاج بها ولا للتمثيل بها لقاعدة ، وقوله « يُحرّكُني إليه تشوّقي » يعني أنا ساكن ولكنّ شوقي إليه يحرّكني ولا يخفى ما في السكون والتحريك من البديع ، وقوله« جسمي به مشطورُه منهوكُه » الباء في « به » سببيّة ، أي جسمي ذهب بسببه مشطورُه ، وحذف « به » أيضاً من منهوكهُ ، والمشطور عند العروضيين البيت سقط نصفه ، والمنهوك عندهم البيت سقط ثلثاه ، والضمير في منهوكه عائد على مشطوره ، والمعنى على هذا أنّه ذهب نصفه ثم ذهب ثلثا الباقي فيكون الباقي سُدساً ، قرّر ذلك بعض الأشياخ ، وهذا المعنى مردود بأنّ « منهوكُه » خبر ثانٍ عن جسمي فيتعينُ أنّ ضمير منهوكه للجسم ، لهذا ذهب بعضهم إلى أنّ معنى منهوكه هو منقوصه وليس معناه أنّه ذهب ثلثاه لئلا ينافي قوله« مشطورُه » التي هي بمعنى نصفه إلاّ أن يُجْعَلَ منهوكهُ بدل إضراب من « مشطورُه » وهذا أيضاً مبنيّ على أنّ ضمير منهوكه عائد إلى الجسم لا إلى المشطور ، وفي البيت الأخير نوع من البديع يسمّى التوجيه وهو من

لم يصنّف ابن النحاس في النحو والصرّف على الرغم من علمه الغزير واطّلاعه الواسع عليهما إلّا ما أملاه على بعض كِتّابِ « المقرَّب » لابن عُصْفور ، من أوّل الكتاب إلى باب الوقف ، وله « هَدْيُ أمّهات المؤمنين » و« التعليقة » في شرح ديوان امرىء القيس ، وله نظم منه :

اليومَ شيءٌ وغداً مثلُه مِنْ نُخَبِ العِلْمِ التي تُلْتَقَطْ
يحصِّلُ المرءُ بها حِكْمَةً وإنّما السَّيْلُ اجتماعُ النُّقَطْ

نقل عنه الجلال السيوطي في أول كتابه « جمع الجوامع » قوله : « الحرف معناه في نفسه » على خلاف قول النحاة قاطبة « إنّ معناه في غيره »، توفي في القاهرة في سنة ٦٩٨ هـ وله إحدى وسبعون سنة .

ابن أمّ قاسم المرادي(١) :

هو الحسن بن قاسم بن عبدالله بن عليّ المرادي المصري المغربي أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أمّ قاسم ، مفسّر أصولي أديب لغوي فقيه مالكي ، مولده بمصر وإقامته في مدينة آسفي بالمغرب على ساحل الأطلسي ، وهو من النحاة الذين نُبّه ذكرهم في المغرب وفي مصر أيضاً في عصور المماليك ، وأمّ قاسم كنية جدّته لأبيه(٢) ونُسِبَ إليها واسمها زهراء ، اشتهرت منذ جاءت إلى مصر من المغرب بالشيخة ، وشهرته تابعة لشهرتها ، أخذ النحو عن أبي حيّان الأندلسي وعن غيره ، وهو أنبه تلاميذه ، صنّفَ وتفنّن وأجاد ، ومن مصنّفاته : شرح على مفصّل الزمخشري ، وثانٍ على تسهيل ابن مالك ، وثالث على ألفية ابن مالك ، وله كتاب « الجَنَى الدّاني في حروف المعاني »(٣) ، وكان يتصدّى لأستاذه أبي حيّان كثيراً وخاصة حين كان هذا يعارض ابن مالك ، ومؤلفات المرادي مصادر وثيقة لدى النحاة ، فالدماميني عوّل في شرح التسهيل على شرحه ، والأشموني نقل في شرح الألفية

المحسّنات المعنوية ومعناه إيراد الكلام محتملاً للمدح والذمّ كما وقع لبشار بن بُرْد حين أعطى ثوباً لخيّاط أعور ثم قال له وكان اسمه عَمْراً :

خاط لي عمروٌ قباءْ ليت عينيه سواءْ

وقوله « ليس بممكن تحريكه » فيه توجيه لاحتمال أن يكون المقصود المدح أو الذمّ .

(١) انظر في ترجمته : ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنه ٢ : ١١٦ ، وابن العماد ٦ : ١٦٠ ، والبغية ١ : ٥١٧ .

(٢) وقيل إنّها كنية لامرأة تبنّته كانت من بيت السّلطان .

(٣) قيل إنّه صنّفه في البداية نظماً ثم شرحه .

كثيراً جدّاً عن شرحه ، واستفاد ابن هشام الأنصاري في « مغني اللبيب » إلى حدّ كبير من كتاب « الجَنَى الدّاني » ، وللمرادي أيضاً « تفسير القرآن » عشرة مجلّدات ، و« إعراب القرآن » ، و« شرح الشاطبية » في القراءات ، و« شرح الاستعاذة والبسملة» ، و« شرح الجُزولية » ، و« شرح الكافية الشّافية » و« شرح الفصول » لابن معطٍ ، و« شرح الحاجبية » لابن الحاجب ، توفي بسرياقوس بمصر في يوم عيد الفطر في سنة ٧٤٩هـ ، وقيل في سنة ٧٥٥ هـ .

ابن هشام الأنصاري[١] :

هو جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري ، أعظم نحاة المدرسة المصرية لعصر المماليك ، وُلد بالقاهرة سنة ٧٠٨ هـ ، سمع على أبي حيّان ديوان زهير بن أبي سُلْمَى ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره بل أصبح فيما بعد شديد الانحراف عنه ، وحضر دروس تاج الدين التبريزي ، تفقّه للشافعيّ ثم تحنبل ، فاق أقرانه بل شيوخه وأصبح من كبار علماء العربية ، طارت شهرته وأقبل عليه الطلاب يفيدون من مباحثه النحوية الدقيقة واستنباطاته الرائعة وتخرّج عليه خلق كثيرون من أهل مصر وغيرهم ، اشتهر بالتحقيق وسعة الاطلاع والقدرة على التصرّف في الكلام ، وانفرد بالفوائد الغريبة والاستدراكات العجيبة والملكة التي كان يتمكّن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً مع التواضع والبرّ والشفقة ودماثة الخلق ورقّة القلب ، ذاع صيته في العالم الإسلامي ، ذكره ابن خلدون فقال : « وصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان[٢] من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصّلة ، وتكلّم على الحروف والمفردات والجمل ، وحذف ما في الصّناعة[٣] من المتكرّر في أكثر أبوابها ، وسمّاه بالمغني في الإعراب ، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلّها ، وضبطها[٤] بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرها فوقفنا منه على علم جمّ يشهد بعلوّ قدره في هذه الصّناعة ووفور بضاعته منها وكأنّه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنّي واتّبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالّ على قوّة ملكته واطلاعه »[٥] وقال عنه أيضاً : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالم

(١) انظر في ترجمته : الدرر الكامنة ٢ : ٤١٥ ، وابن العماد ٦ : ١٩١ ، والبغية ٢ : ٦٨ ، والبدر الطالع ١ : ٤٠٠ ، وحسن المحاضرة ١ : ٥٣٦ .

(٢) أي كتاب ضخم ، وهو يعني كتاب « مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب » .

(٣) أي صناعة النحو .

(٤) أي الصّناعه .

(٥) ابن خلدون ، المقدّمه ٥١٦ .

بالعربية يُقال له ابن هشام أنحى من سيبويه »[1] ، وقد تعمّق ابن هشام مذاهب النحاة وتمثّلها تمثّلاً غريباً نادراً ، وهي مبثوثة في مصنّفاته مع مناقشتها وبيان الضعيف منها والسديد ، ومع إثارته ما لا يحصى من الخواطر والآراء ، صنّف المؤلفات الرائعة مع التصرّف في مناهجها والتنويع في فوائدها مّما يدلّ على اطّلاعه الواسع وعلى معرفته العظيمة بالغريب ، ومن هذه المؤلفات : قطر الندّى وبلّ الصدّى وشرحه ، شذور الذهب في معرفة كلام العرب وشرحه ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك وهو المسمّى « التوضيح » ، شرح تسهيل ابن مالك ، الجامع الصغير ، الجامع الكبير ، الإعراب عن قواعد الإعراب ، الكواكب الدرّيّة في شرح اللمّحة البدرية لأبي حيّان ، عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب مجلّدان، رفع الخَصاصة عن قرّاء الخلاصة أربع مجلدات ، التذكرة خمسة عشر جزءاً ، التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل عدّة مجلدات ، نزهة الطرف في علم الصرف ، موقد الأذهان في الألغاز النحوية ، وأشهر كتبه وأكثرها تداولاً « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » الذي اشتهر في حياته ثم أقبل الناس عليه في كلّ زمان وطارت شهرته منذ البداية إلى المغرب كما ذكر ابن خلدون وكتب عليه ابن هشام حاشية وشرحاً لشواهده .

ومنهج ابن هشام في النحو هو منهج أهل الموصل الذين نهجوا نهج المدرسة البغدادية ، فهو يوازن مثلهم بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهما من النحاة مختاراً لنفسه منها ما يتمّشى مع مقاييسه مظهراً قدرة فائقة في التوجيه والتعليل والتخريج ، وكثيراً ما يشتقّ لنفسه رأياً جديداً لم يُسْبَق إليه وخاصة في توجيهاته الإعرابية ، وهو في أغلب اختياراته يقف مع البصريين ، وكان يُجِلّ سيبويه إجلالاً بعيداً كما كان يجلّ جمهور البصريين ويُدافع عن آرائهم .

ـ فقد اختار مثلاً رأي سيبويه في أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ[2] ، وأنّ المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة ولا باللاّم المحذوفة[3] .

ـ وكان يذهب مذهب جمهور البصريين في أنّ المحذوف في مثل « تأمروني » نون الرفع لا نون الوقاية[4] ، وفي أنّ « زيدٌ » في مثل « إن زيدٌ قام » فاعل لفعل محذوف لا

---

(١) انظر الدرر الكامنه ٢ : ٤١٦ .

(٢) انظر خالد الأزهري ، التصريح على التوضيح ١ : ١٥٨ .

(٣) انظر التصريح على التوضيح ٢ : ٢٤ .

(٤) انظر ابن هشام ، المغني ٣٨٠ .

مبتدأ خلافاً للأخفش الأوسط البصري ولا فاعل مقدّم للفعل خلافاً للكوفيين[1] .

وليس معنى ما ذكرناه أنّه كان متعّصباً للبصريين أو لسيبويه وإنّما معناه أنّه كان يوافقهم في الكثير من آرائهم النحوية ولكن دون أن يوصد الأبواب أمام بعض آراء الكوفيين والبغداديين والأندلسيين حين يراها جديرة بالاتباع .

ومما تابع فيه الكوفيين :

ـ أنّ الفعل ماضٍ ومضارع فقط وأنّ الأمر فرع من المضارع المصحوب بلام الطلب في مثل لتقم حُذفت لام الطلب للتخفيف في مثل قم واقعد وتبعها حرف المضارعة[2] .

وممّا اختاره من آراء البغداديين :

ـ موافقته ابن جنّي في أنّ الجملة قد تبدل من المفرد كقول الشاعر[3] :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشّام أخرى كيف يلتقيان ؟

على تقدير أنّ جملة الاستفهام « كيف يلتقيان ؟ » بدل من كلمتي « حاجة وأخرى » والتقدير « إلى الله أشكو حاجتين تَعَذُّرَ التقائهما »[4] .

وأكثرُ الأندلسيين دوراناً في مصنّفاته ابن عصفور وابن مالك وأبو حيّان . وممّا اختاره من آراء الأول :

ـ أنّ « لن » قد تأتي للدعاء كما أتت « لا » لذلك ، والحجة فيه قول الأعشى :

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـــــــتُ لكم خالداً خلودَ الجبالِ[5]

أمّا ابن مالك فقد عُنِيَ ابن هشام بشرح مصنّفاته كالألفية والتسهيل وتابعه في جمهرة آرائه وقلّما خالفه ، وممّا وافقه فيه :

ـ أنّ « إلى » قد تأتي بمعنى « في »[6] كما في قوله تعالى : ﴿ ليجمعنّكم إلى يوم

---

(١) انظر التصريح على التوضيح ١ : ٢٧٠ ـ ٢٧١ .

(٢) انظر المغني ٢٥٠ .

(٣) ينسب البيت للفرزدق ، وليس في ديوانه .

(٤) انظر المغني ٤٧٥ .

(٥) انظر المغني ٣٧٤ ، ورواية البيت في ديوان الأعشى « لا زلتَ لهم ثم لا زلتُ لكم خالداً خلود الجبال » .

(٦) انظر المغني ١٠٥ .

القيامة ﴾[1] .

ـ وأنّ « حتى » إذا عَطَفَتَ على مجرور أُعيد الخافض فرقاً بينها وبين حتى الجارة مثل مررت بالقوم حتى بزيدٍ[2] .

وأمّا أبو حيّان فإنه كاد أن لا يوافقه في شيء .

وقد أكثر ابن هشام من الإعتراض على الزمخشري ، ومع ذلك فقد استحسن كثيراً من آرائه ، فقد ردّ مثلاً ما ذهب إليه الزمخشري من أنّ « لن » تقتضي تأبيد النفي وتوكيده وقال : « وكلاهما دعوى بلا دليل ولو كانت للتأبيد لم يُقيَّد منفيّها باليوم في قوله تعالى : ﴿ فلن أُكلّمَ اليوم إنسيًّا ﴾[3] ولكان ذكر الأبد في : ولن يتَمنَّوهُ أبداً[4] ، تكراراً والأصل عدمه »[5] ، واستحسن ما ذهب إليه الزمخشري من إفادة « أمّا » في مثل « أمّا زيدٌ فمنطلق » التوكيد ، قال : « قَلَّ من ذكَرَهُ ولم أرَ مَنْ أحْكَمَ شَرْحَه غير الزمخشري فإنّه قال : فائدةُ أمّا في الكلام أن تعطيَه فضلَ توكيد تقول زيد ذاهب ، فإذا قصدتَ توكيد ذلك وأنّه لا محالة ذاهب وأنّه بصدد الذهاب وأنّه منه عزيمة قلت : أمّا زيدٌ فذاهبٌ »[6] .

وقد أكثر ابن هشام أيضاً من تعقب ابن الحاجب في آرائه وكثيراً ما أثبت عليه السّهو والوهم والتعسّف ، وكثيراً ما نقض آراءه ، من ذلك قوله : إنّ ما ذهب إليه ابن الحاجب في قول ذي الرّمة :

حراجيجُ ما تنفكّ إلاّ مُنَاخَةً   على الخَسْفِ أو نرمي بها بلداً قَفْرا[7]

من أنّ « ما تنفك ، » ناقصة وأنّ الخبر « على الخسف » وأنّ « مناخةً » حال وأنّ « إلاّ » زائدة ، فاسد لبقاء الإشكال إذ لا يُقال « جاء زيدٌ إلاّ راكباً »[8] .

ولم يكن ابن هشام يعرض في كتبه ولا سيّما المغني آراء النحاة السابقين ويناقشها

---

(1) من الآية ٨٧ من سورة النساء .
(2) انظر المغني ١٧٢ .
(3) من آية ٢٦ من سورة مريم .
(4) من آية ٩٥ من سورة البقرة .
(5) انظر المغني ٣٧٤ .
(6) انظر المغني ٥٩ .
(7) الحرجوج : الناقة السمينة الطويلة ، الخَسْف : الذلّ « انظر القاموس المحيط ١ : ١٨٩ ، ٣ : ١٣٧ » وأراد بالخسف هنا مبيتها على غير علف .
(8) انظر المغني ١٠٢ .

ويبيّن الصحيح منها والفاسد فحسب بل كان يكثر من الاستنباطات ، ويعرض إلى جانبها الآراء المبتكرة غير المسبوقة ، وهي كثيرة جدّاً تضيق عن الحصر ولا يتّسع المقام لعرض الكثير منها ، ومنها على سبيل المثال :

ـ ذهابه إلى أنّ « عشر » في قولنا « اثني عشر » حلّت محل النون في « اثنين » وهي بذلك ليست مضافة إلى ما قبلها ولا محلّ لها من الإعراب (1) .

وكان ابن هشام شاعراً حسن الشّعر لكنّه لم ينظم كثيراً ولم يشتهر بالشّعر ، وأكثر معانيه فيما نَظَمَ مُقْتَبَسة ، ومن شعره :

ومَنْ يصطبرْ للعِلْم يظفرْ بنَيْله ... ومَنْ يخطُبِ الحسناءَ يصْبِرْ على البذْلِ
ومَنْ لا يذلّ النّفسَ في طلب العُلا ... يسيراً يَعِشْ دهراً طويلاً أخاذُلِّ

وله أيضاً :

سوء الحساب أن يؤاخَذَ الفتى ... بكلِّ شيءٍ في الحياة قد أتى

توفي بمصر في سنة ٧٦١ هـ ورثاه ابن نباتة بقوله :

سقى ابنَ هشامٍ في الثّرى نوءُ رحمة ... يجرّ على مثواه ذيلَ غمام
سأروي له من سيرة المدح مسنداً ... فما زلت أروي سيرة ابن هشام

ورثاه آخر :

تَهَنَّ جمالَ الدِين بالخُلْدِ إنّني ... لفقدك عيشي ترحة ونكال
فما لدروس غبتَ عنها طلاوة ... ولا لزمانٍ لستَ فيه جمالُ

ابن عقيل (2) :

أخذت الدراسات النحوية تنشط في مصر خاصة نشاطاً واسعاً منذ عصر ابن هشام ، كما أخذ يتكاثر واضعو (3) الشروح والحواشي على مصنّفات ابن مالك وابن هشام ، ومن أهم النحاة في مصر آنذاك عبدالله بن عبد الرحمن بن عبدالله بن محمد بن عقيل ، أبو محمد ، بهاء الدين ، الشافعيّ المذهب ، المولود في سنة ٦٩٤ هـ أو في سنة

(1) انظر الهمع ١ : ١٤ .

(2) انظر في ترجمته : الدرر الكامنة ٢ : ٣٧٢ ، وابن العماد ٦ : ٢١٤ ، والبغية ٢ : ٤٧ .

(3) واضعو الشّروح : بدون ألف بعد الواو لأنّ هذه الواو حرف هو علامة الرفع في جمع المذكر السالم الذي حذفت نونه للإضافة ، وهي غير واو الجماعة فهذه اسم لأنّها ضمير وتكون بألف بعدها للفرق بينها وبين واو الرفع .

٦٩٨ هـ أو في سنة ٧٠٠ هـ . عاش في بداية حياته في القاهرة مملقاً ثم درس فيها القراءات والفقه ودرس كذلك النحو وبرع فيه حتى عدّ نحويّ الدّيار المصرية في زمانه فأقبلت الدنيا عليه حينئذٍ ، تلقّى عن الجلال القزويني وغيره ولازم أبا حيّان الأندلسي اثنتي عشرة سنة حتى أصبح من أجلّ تلامذته وحتى صار يشهد له بالمهارة في العربية ، قال فيه أبو حيّان : « ما تحت أديم السّماء أنحى من ابن عقيل » .

كان ابن عقيل جادًّا مثابراً محصّلاً ممّا جعله إماماً مرموقاً من أئمة النحو والمعاني والبيان ، وهو إلى ذلك يتكلّم في الفقه والأصول كلاماً حسناً ، وكان قويّ النفس حادّ الخُلُق يتيه على رجال الدولة وهم يخضعون له ويعظّمونه ، كذلك كان جواداً مهيباً لا يتردّد إلى أحد ولا يخلو من كثيرٍ من النّاس يتردّدون إليه ، تصدّر للتدريس وأقرأ الطلاب النحو في جامع القلعة ، والتفسير في الجامع الطولوني وختم فيه القرآن تفسيراً في مدّة ثلاث وعشرين سنة ثم شرع مرّة أخرى من أول القرآن فمات في أثناء ذلك ، قرأ عليه السّراج البُلْقيْني وتزوّج بابنته فأولدها قاضيَ القضاة جلال الدين وأخاه بدر الدين ، ولي ابن عقيل القضاء لشهرته بالتديّن وقضى فيه نحو ثمانين يوماً وفرّق على الطلبة والفقهاء في ولايته مع قصرها نحو ستّين ألف درهم إلاّ أنّه كان غير محمود التصرفات المالية على نفسه فقد كان يبالغ في التأنّق في ملبسه ومأكله ومسكنه ومات وعليه دين وكان لا يبقي على شيء .

كان القضاة قبله قد أمروا أن لا يكتب أحدٌ حضره الموتُ وصيّةً إلاّ بإذن القاضي فأبطل ذلك وقال : إلى أن يحصل الإذن قد يموت الرجل .

ذكره الإسنوي في طبقاته ولم ينصفه ، وفي كلامه تحامل عليه لأنّ ابن عقيل كان لا ينصفه في البحث في مجلس أبي حيّان وربّما خرج عليه .

كان في ابن عقيل لثغة وكان ينظم الشّعر أحياناً ومن شعره :

قسماً « بما أوليتُمُ »[1] من فَضْلكم	للعبد عند قوارع الأيّام
ما غَاضَ ماءُ ودادِه وثنائِه	بل ضاعفتْهُ سحائبُ الإنعام

له في النحو : شرح وسيط على تسهيل ابن مالك سمّاه « المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » ، وشرح وسيط حسن مشهور على ألفية ابن مالك لكنّه اختصر في النصف الثاني منه جدًّا وقد تصدّى فيه لابن الناظم بدرّ الدين حين خالف أباه وأثبت عليه السّهو والخطأ في مخالفاته ، وصوّر فيه أيضاً آراء النحاة ومذاهبهم تصويراً واضحاً وخاصة

(١) العجيب أن يقسم ابن عقيل بغير الله .

حين يخالفهم ابن مالك وكثيراً ما كان يتوقّف في هذا الشّرح إزاء مخالفات ابن مالك لسيبويه والبصريين في بعض الآراء وينحاز لسيبويه والبصريين فيها ويمتاز هذا الشرح على العموم بوضوح العبارة وسهولتها وقربها من أذهان الناشئة وقد عني به كثيرون فكتبوا عليه حواشيَ حسنة منها : حاشية الجلال السيوطي المتوفى في سنة ٩١١ هـ واسمها « السيف الصقيل على شرح ابن عقيل » وحاشية أحمد السّجاعي المتوفى في سنة ١١٩٧ هـ وهي حاشية مختصرة ، وأشهر حواشيه وأوسعها حاشية محمد الخضري الدمياطي المتوفى في سنة ١٢٨٧ هـ .

ومن مؤلفات ابن عقيل غير النحوية : « الجامع النّفيس » في فقه الشافعية وهو مبسوط جدًّا ولم يكمله ، وكان قد شَرَعَ في كتاب مطوّل سمّاه « تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد » أو « التأسيس لمذهب ابن إدريس » ، أطال النَّفَسَ فيه وهو مع ذلك تلخيص لكتابه « الجامع النفيس » ، وشرع أيضاً في تفسير مطوّل وصل فيه إلى أثناء سورة النّساء ، وقيل إلى آخر سورة ابن عمران ، وله تفسير آخر لم يكمله سمّاه « التعليق الوجيز على كتاب الله العزيز » توفي في القاهرة في سنة ٧٦٩ هـ .

ابن الصّائغ[1] :

هو محمد بن عبد الرحمن بن عليّ الزّمرّدي شمس الدين بن الصّائغ النحوي الحنفي ، وُلد في سنة ٧٠٨ هـ ، لازم أبا حيّان فمهر في اللغة والنحو ، وأخذ الفقه عن عزّ الدين بن جَمَاعَة فبرع فيه ، كلّ ذلك مع النشاط وحدّة الذكاء ، كان ملازماً للاشتغال بالعلم كثير المعاشرة للرؤساء فاضلاً بارعاً حسن النثر والنظم كثير الاستحضار قويّ البادرة دمث الأخلاق، سرعان ما تبوّأ المناصب العليا فولي قضاء العسكر وإفتاء دار العدل ، درّس الطلاب في جامع أحمد بن طولون وفي غيره من مساجد القاهرة ، صنّف وأبدع ، ومن مؤلفاته المختلفة : شرح ألفية ابن مالك في مجلّدين وهو في غاية الحُسْن والجمع والاختصار ، الوضع الباهر في رفع أفعلَ الظّاهرَ ، رَوْضُ الأفْهَام في أقسام الاستفهام ، حاشية على مغني ابن هشام استدرك فيها عليه وافتتحها بقوله : « الحمدلله الذي لا مغنيَ سواه » وقد وصل فيها إلى أثناء الباء ، التذكرة وهي عدّة مجلدات في النحو ، المرقاه[2] في إعراب لا إله إلّا الله ، المباني في المعاني ، النهج القويم في القرآن العظيم ، الثّمر الجني في الأدب السّني ، الغَمز على الكنز ، شرح المشارق في الحديث في ستة مجلدات ، نتائج

(١) انظر في ترجمته : الدرر الكامنة ٤ : ١١٩ ، وابن العماد ٦ : ٢٤٨ ، والبغية ١ : ١٥٥ .
(٢) المرقاه بفتح الميم وكسرها الدّرجة أو السّلّم « انظر مختار الصحاح ٢٥٤ » .

الأفكار ، اختراع الفهوم لاجتماع العلوم .

قال علاء الدين عليّ بن عبد القادر المقريزي وهو زوج بنت ابن الصّائغ : رأيته في النّوم بعد موته فسألته ما فَعَلَ الله بك ؟ فأنشد :

الله يعفو عن المسيء إذا مات على تَوْبَةٍ ويرحَمُهْ

ومن شعره :

لا تفخَرَنَّ بما أوتيتَ مِنْ نِعَمٍ على سواكَ وخَفْ من مَكْرِ جَبَّار
فأنت في الأصل بالفَخَّار مُشْتَبِهٌ ما أسرعَ الكسرَ في الدنيا لفَخَّار

توفي في القاهرة في سنة ٧٧٦ هـ وخلّف ثروة واسعة .

ناظر الجيش[١] :

هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم ، محبّ الدين ، المعروف بناظر الجيش ، وُلد بحلب[٢] في سنة ٦٩٧ هـ واشتغل بالعلم فيها ، ثم قدم القاهرة ولازم أبا حيّان ومهر في العربية ، ولازم الجلال القزويني مصنِّف التلخيص وأخذه عنه ، حفظ الألفية وبعض التسهيل وكانت له في الحساب يد طولى ، ثم ولي نظر الجيش - أي وزارة الدفاع - فاق غيره في المروءة ومساعدة مَنْ يقصده ولا سيّما طلبة العلم ، وكان كثير الظَّرف والنوادر ، بلغت مرتباته في الشهر ثلاثة آلاف ، قال ابن حجر العسقلاني : « كان للنّاس عامة ولطلبة العلم خاصة في أيّامه من المكارم والأفضال ما لا يعبَّر عنه ولا يُحْصَى كثرةً حتى أنّي لم أدرك أحداً من المشايخ إلاّ ويحكي عنه في هذا الباب ما لا يحكيه الآخر ولم يزل في عزّه وجاهه ومهابته إلى أن مات وكان مع تفرّط إحسانه ومكارمه بخيلاً على الطعام جدّاً حتى حَكَى لي أحدُ مَنْ يلازمونه أنّه كان يسمعه يقول : إذا رأيتُ شخصاً يأكل طعامي أظنّ أنّه يضربني بسكّين » .

من مؤلفاته « تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد » وهو في ستّة أجزاء ولم يتمّه ، « شرح التلخيص » في المعاني والبيان ، توفي في القاهرة في سنة ٧٧٨ هـ .

---

(١) انظر في ترجمته : الدرر الكامنة ٥ : ٦١ ، وابن العماد ٦ : ٢٥٩ ، والبغية ١ : ٢٧٥ .
(٢) جاء في الدرر أنّه ولد في سنة ٦٩٧ هـ في القاهرة ، ونقلنا عن الشذرات والبغية أنّه ولد في السنة نفسها لكن في حلب وهو الصحيح .

ابن جَمَاعَة[1] :

هو محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد ، أبوعبدالله ، عزّالدين ، المعروف بابن جَمَاعَة ، أصله من حماه ووُلد سنة ٧٤٩ هـ في ينبع على شاطىء البحر الأحمر ثم انتقل إلى القاهرة فحفظ القرآن في شهرٍ وأخذ فيها على كبرعن ناظر الجيش وابن خلدون والتاج السبكي وأخيه البهاء السبكي والسّراج البُلقيني وغيرهم حتى صار المشار إليه في مصر في فنون شتّى كالفقه والتفسير والحديث والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع والمنطق ، مال لفنون المعقول فأتقنها إتقاناً بالغاً وأصبح إماماً في الحكمة والجدل ونظر في كلّ فنّ حتى في الشعوذة كما نظر في الرمل والنجوم وفي الطب والكيمياء وكذلك في الأشياء العملية كلعب الرمح ورمي النُّشّاب وضرب السيف والفروسية ، كان يقول : « أعرف خمسة عشر علماً ـ وفي رواية ثلاثين علماً ـ لا يعرف علماء عصري أسماءها » . أكثر من التصنيف وجاوزت مؤلفاته الألف فيما يُقال وجمعت أسماء كتبه في كرّاسين ولكنّ أكثرها ضاع بأيدي الطلبة ، كان له على كلّ كتاب أقرأه ـ مع أنّه كاد أن يقرىء جميع المختصرات ـ تصنيف أو أكثر ما بين حاشية ونكت وشرح بسيطٍ ووسيطٍ ووجيز ومع هذا لم يرزق ملكة في الاختصار ولا توفيقاً في حسن التصنيف لكنه كان أعجوبة دهره في حسن الإلقاء والتقرير ، تخرّج به في الأصول والمنطق والمعاني والبيان خلائق من المصريين والغرباء وطار اسمه وانتشر ذكره في الأقطار وقصده الناس من الشرق والغرب ، وصفه الجلال السيوطي بقوله : الأستاذ العلاّمة المتفنّن الشافعي الأصولي المتكلّم الجدليّ النحوي اللغوي البياني أستاذ الزمان وفخر الأوان الجامع لأشتات جميع العلوم ، وقال ابن حَجَر عنه :

وكان من العلوم بحيثُ يُقْضَى له في كلِّ فنٍّ بالجميع

ومن الطرائف ما حدّث به محبّ الدين الأقصرائي وكان ممّن لازم الشيخ عزّالدين قال : رأيتُ رجلاً تكروريًّا اسمه عثمان ورد إلى القاهرة وله عشرة بنين رجال أتى بهم إلى الشيخ عزّ الدين للاستفادة فقرأ عليه كتاباً فكان إذا قرّر له مسألة وقف ودار ثلاث دورات على هيئة الراقص ثم انحنى للشيخ على هيئة الراكع وجلس فإذا جلس قام بنوه العشرة ففعلوا مثل فعله .

كان ابن جماعة ينظم شعراً عجيباً غالبُه غير موزون ولذا كان يخفيه إلاّ عن مَنْ

---

(١) انظر في ترجمته : السّخاوي ، الضوء اللاّمع لأهل القرن التاسع ٧ : ١٧١ ، وابن العماد ٧ : ١٣٩ ، والبغية ١ : ٦٣ .

يختصُّ به ممّن لا يدري الوزن . نفق لابن جماعة سوق في الدولة المؤيدّية وكارَمَهُ السّلطان مراتٍ بجملة من الذهب ومع ذلك كان يمتنع من الاجتماع به ويفرّ إذا عرض عليه ذلك ، بل كان منجمعاً عن بني الدنيا تاركاً التعرّض للمناصب مع مهابته في النفوس ، حضر مرّة المجلس المعقود عند الملك المؤيّد شيخ للهرَويّ فلم يتكلّم مع التفاتهم إليه واستدعائهم للكلام منه بل سأله السلطان يومئذٍ عن تصنيفه في لعب الرمح فجحد أنْ يكون صنّف فيه شيئاً . كان يبرّ أصحابه ويساويهم في الجلوس ويبالغ في إكرامهم ويديم الطهارة فلا يحدّث إلّا إذ توضّأ ولا يترك أحداً يستغيب عنده أحداً ، هذا مع ما هو فيه من محبّة الفكاهة والمزاح واستحسان النادرة وكونه لا يتحاشى عن مواضع التّنزه وعن مخالطة العوام وركوب الحمار ، كان يقتصد في ملبسه ولم يحجّ ولم يتزوّج بل كانت عنده زوجة أبيه فكانت تقوم بأمر بيته وهو يبرّها ويُحسن إليها ، وكان يُعاب بالتزيّ بزيّ العجم من طول الشارب وعدم السواك حتى سقطت أسنانه لكنّه كان في آخر عمره على خير من النسك وقيام الليل وحفظ اللسان والإعراض عن الدناسات .

أقرأ الطلاب شرح الألفية لابن الناظم وكتب عليه تصنيفاً سمّاه «المسعف والمعين في شرح ابن المصنّف بدر الدين» ، وأقرأهم «التسهيل» ، كذلك أقرأهم «المطوّل» في المعاني والبيان وله عليه ثلاث حواشٍ وشرح سمّاه «المعوّل» ، وأقرأهم أيضاً غير ذلك من الكتب ، له كرّاسة سمّاها «ضوء الشمس في أحوال النفس» ترجم فيها نفسه ، وله في الأصول : شرح جمع الجوامع ، نكت على مختصر ابن الحاجب ، حاشية على شرح منهاج البيضاوي للاسنوي ، حاشية على شرح منهاج البيضاوي للجاربرديّ ، وله في النحو والصرف : حاشية على شرح التوضيح ، وحاشية على مغني اللبيب ، وثلاثة شروح على القواعد الكبرى وثلاث نكت عليها ، وثلاثة شروح على القواعد الصغرى وثلاث نكت عليها ، وكلّ هذه الكتب لابن هشام ، وله فيهما إعانة الإنسان على إحكام اللسان ، وحاشية على ألفية ابن مالك ، وحاشية على شرح الشافية للجاربرديّ ، ومختصر التسهيل المسمّى بالقوانين ، وله في المعاني والبيان : مختصر التلخيص ، حاشية على شرح التلخيص للسّبكي ، غاية الأماني في علم المعاني ، وله أيضاً مثلّث في اللغة ، ولمعة الأنوار في الطب وشرحان عليه ، ونكت على فصول أبقراط ، والجامع في الطبّ ، وفلق الصّبح في أحكام الرّمح ، وأوثق الأسباب في الرّمي بالنُّشّاب ، والأمنيّة في علم الفروسيّة ، ومنتخب نزهة الألباء ، ومختصر السيرة النبوية وغير ذلك .

مات في القاهرة في سنة ٨١٩ هـ بعد انقضاء الطاعون وكان هو في غاية الاحتراز منه

بحيث أنه لم يدخل في أيّامه الحمّام مع الناس وامتنع من مأكولاتٍ ومشروبات معيّنة فلما ارتفع الطّاعون وظَنَّ السلامة منه دخل الحمّام وتصرّف فيما كان منه احتمى منه فطُعِنَ[1] واشتد أسف الناس عليه ولم يخلف بعده مثله .

الدّماميني[2] :

هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر ، بدر الدين ، المعروف بالدماميني أو بابن الدّماميني ، المالكي النحوي الأديب ، أصل أسرته من دمامين وهي قرية قريبة من الأقصر ، وُلد في سنة ٧٦٣ هـ بالاسكندرية وتعلّم فيها ثم أقرأ النحو في مدارسها ، هبط بعد ذلك القاهرة وارتفع قدره فيها، مهر في العربية والأدب وشارك في الفقه ، ولي القضاء في الاسكندرية والقاهرة وتصدّر في الأزهر لإقراء النحو فالتفّ حوله الطلاب .

دخل دمشق وعُيِّنَ فيها لقضاء المالكية فرمي بقوادح ، عاد إلى مصر بعد أن حجَّ من دمشق واشتغل بأمور الدنيا فَعَانَى الحياكة ، ولّما نكب بحريق داره وبالديون الكثيرة هرب من الغرماء إلى الصعيد فتبعه غرماؤه واستقدموه مرغماً مهاناً إلى القاهرة .

لم يلبث بعد ذلك أن صلحت حاله فعينّ لقضاء المالكية فيها لكنّه رُمي أيضاً بقوادح ليست بعيدة عن الصحة ، حجّ مرة أخرى من القاهرة .

وأخيراً ركب البحر إلى اليمن فدرّس في جامع زبيد بَحْرَ سنةٍ ولم يُرْجَ له بها أمر فركب البحر إلى الهند وهناك صعد نجمه وأقبل عليه أهلها كثيراً وأخذوا عنه وعظمّوه وأقبلت الدنيا عليه فتفرّغ للتعليم والتصنيف إلى أن مات هناك في سنة ٨٢٧ هـ أو في سنة ٨٣٧ هـ أو في سنة ٨٣٨ هـ مسموماً من عنب ، ويُقال إنّ مَنْ سَمَّهُ لم يلبث بعده إلّا يسيراً .

ذكر المقريزي أنّه ممّن لازم ابن خلدون وأنّه كان يقول إنّه ابن خالته .

من مؤلفاته : شرح على تسهيل ابن مالك سمّاه « تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد » عوّل فيه كثيراً على شرح المرادي للتسهيل وقد ألّفه في الهند تلبية لطلب السلطان أحمد شاه ، وفي مستهلّ الشّرح بعد الإهداء كلمة عن ابن مالك ومؤلفاته، وله تعليق على

---

(١) أي أصيب بالطاعون .

(٢) انظر في ترجمته : الشوكاني ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢ : ١٥٠ ، والضوء اللامع ٧ : ١٨٤ ، وابن العماد ٧ : ١٨١ ، والبغية ١ : ٦٦ .

المغني كتبه وهو في اليمن ، وله شرح عليه ألّفه في الهند وسمّاه « تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب » ، إجابة لرغبة السلطان محمد شاه ، وهو شرح غزير المادّة كشف عن علم الدماميني بيد أنّه أسرف في تعقّب ابن هشام والتحامل عليه ممّا حمل الشُّمُنّي على الردّ عليه كثيراً في حاشيته على المغني المسمّاة « المنصف من الكلام على مغني ابن هشام » ، وللدماميني أيضاً : شرح البخاري في مجلّد غالبه في إعراب الألفاظ ، جواهر النّحور ـ أو البحور ـ في العروض وشرحه ، عين الحياة وهو مختصر كتاب حياة الحيوان للدّميري .

كان الدماميني أديباً جيّد النظْم خلّف لنا « الفواكه البدريّة » من نظمه ، و« نزول الغيث » وهو حاشية على « الغيث الذي انسجم في شرح لاميّة العجم » للصّلاح الصّفدي انتقده فيها في أماكن . وقد ظهرت طلاوة أدبه في أشعاره ومنظوماته الكثيرة في مختلف الأغراض ، ومن شعره :

رماني زماني بما سَاءَني فجاءت نُحوسٌ وغابت سُعُودُ
وأصبحتُ بين الورى بالمشيب عليلاً فليت الشّباب يعودُ

وله ملغِزاً في غزال :

إنّ مَنْ قد هويته محنتي في وقوفه
فإذا زال ربعه زال باقي حروفه

وقال وقد ولّاه ناصر الدين بن التّنسي العقود :

يا حاكماً ليس يُلْفَى نظيرُهُ في الوجود
قد زدت في الفضل حتى قلّدتني بالعقود

وقال مادحاً البرهان المحلّي التاجر :

يا سريًّا معروفُهُ ليس يُحْصَى ورئيساً زكا بفرع وأصلِ
مـذ عَلاَ في الوَرَى محلُّكَ عِزًّا قلتُ هذا هو العزيز المحلّ

لزم الدمامينيَّ في دَيْنٍ شخصٌ يُعْرَفُ بالحافظي فقال الدماميني للمؤيّد شيخ وذلك في أيّام عصيان نائب الشام وكان اسمه أيضاً الحافظي :

أيا مَلِكَ العصر ومَنْ جُودُه فَرْضٌ على الصّامتِ واللاّفظْ
أشكو إليكَ الحافظ المعتدِي بكلّ لفظٍ في الدُّجى غائظْ
وما عسى أشكو وأنت الذي صَحَّ لك البَـغْيُ من الحافظْ

ومن نظمه العلمي المشهور الذي كان يستهلّه بخطاب علماء الهند :

أيا علماء الهند لا زال فضلكم مدى الدّهر يبدو في منازل سعده
ألَمَّ بكم شخصٌ غريبٌ لتُحْسِنُوا بإرشاده عند السؤال لقصده
وها هو يبدي ما تعسَّرَ فهمه عليه لتهدوه إلى سُبْلِ رشده

ثم يورد بعد ذلك اللّغز النحويّ منظوماً .

الشُّمُنِّي[1] :

هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد بن خلف الله بن خليفة ، تقيّ الدين ، أبو العبّاس ، المعروف بالشُّمُنِّي ، القسنطيني الأصل ، المالكي ثم الحنفي ، الآتي أبوه إلى مصر ، ويعرف الأب أيضاً بالشمنّي ، وهي نسبة لمزرعة ببعض بلاد المغرب ، وُلد في سنة ٨٠١ هـ في الاسكندرية وقدم القاهرة مع أبيه .

كان عالماً ، تفقّه أولاً كأبيه لمالك وتحوّل حنفيًّا في سنة ٨٣٤ هـ ، سمع على المشايخ « التلويح والتوضيح » في أصول فقه الحنفية ، و« الهداية » في فقههم ، وشرح « المفتاح » في المعاني ، و« المطوّل » للسّعد التفتازاني ، ودرس النحو والمنطق والطبّ والعروض والفرائض والحساب والهندسة والهيئة وآداب البحث والحديث ، واستمرّ يدأب في التحصيل حتى اشتهر ، وتصدّى للإقراء في الكتب ولا سيّما الكتب الكبيرة الدقيقة كالكشّاف والبيضاوي والرّضي والمطوّل ، وقد انتفع به جماعة من الأكابر كالسيوطي والسّخاوي وغيرهما . كان إماماً عالماً مُفَنَّناً متين الدّيانة زاهداً عفيفاً متواضعاً متودّداً صبوراً حسن الصّفات سريع الإدراك قويّ الحافظة ممتعَ المحاضرة جيّد الكتابة فصيحاً رائق العبارة قادراً على التعبير عن مراده بعباراتٍ متنوعة في نثر حَسَن وربّما نَظَمَ أيضاً وكلُّ ذلك مع الشهامة والأبّهة وحُسْن الشّكل وبشاشة الوجه والتقلّل من التبّسط في الدنيا والتَّقَنُّع بخلوة في الجمالية قرب الأزهر يسكنها مع أَمَةٍ سوداء .

لم يكن له إلّا راتب يسير من مشيخته لإحدى المدارس ، رُسِمَ له بفرس من اصطبل السلطان وأُلِحَّ عليه فركبها لحظة وعجز فنزل عنها وأعادها فرجعوا بها إليه وقالوا له : إن لم تركبها فانتفِعْ بثمنها .

لم يفتِ مع سؤال الناس له في ذلك ، ولا كانت له رغبة في حضور المجالس ولم يتّفق له ذلك سوى مرّتين بعد إلحاح عليه ولم يتكلّم في المجلسين إلّا بكلماتٍ يسيرة ، وكان

---

(١) انظر في ترجمته : ابن العماد ٧ : ٣١٣ ، والبدر الطالع ١ : ١١٩ ، والضوء اللّامع ٢ : ١٧٤ ، والبغية ١ : ٣٧٥ .

طُلِبَ لقضاء الحنفية فأبَى وجاءه كاتب السّر وأخبره أنّه إن لم يجب نزل إليه السلطان فصَمَّمَ وقال الاختفاء ممكن ، فقال له : بِمَ تُجيب إذا سألك الله عن امتناعك مع تعيّنه عليك ؟ فقال : يفتح الله حينئذٍ بالجواب ، ولم يكن يُحابي في الدّين أحداً ، التمس منه بعض الشّبّان من ذوي البيوت الإذن له بالتدريس بعد أن أهدى له شيئاً فبادر لردّ الهدّية وامتنع من الإذن ، ولّما وسَّعَ الله عليه صار يواسي الطلبة وغيرهم من قدماء أصحابه ومَنْ يعلم احتياجه .

عَمَّ النفع به حتى أصبح جُلُّ الفضلاء من أهل مصر بل وغيرها من تلامذته واشتدّت الرغبة في الأخذ عنه وتزاحموا عليه وهرعوا صباحاً ومساءً إليه وامتدحه الشعراء ، وبالجملة كان محلّ إجماع لم يتدنّس بما يحطّ مقداره بل راعى لمنصب العلم حقّه ، قال عنه تلميذه السيوطي هو « شيخنا الإمام . . . الفقيه المفسّر المحدّث الأصولي المتكلّم النحوي البياني المحقّق إمام النحاة في زمانه وشيخ العلماء في أوانه شهد بنشر علومه العاكف والبادي وارتوى من بحار فُهُومه الظّمآن والصّادي ، أما التفسير فهو بحرُهُ المحيط وكشّاف دقائقه بلفظه الوجيز الفائق على الوسيط والبسيط ، وأما الحديث فالرّحلة في الرواية والدراية إليه والمعوّل في حلّ كلّ مشكلاته وفتح مقفلاته عليه ، وأمّا الفقه فلو رآه النّعمان لأنعم به عيناً . . . وأمّا الكلام فلو رآه الأشعريّ لقرّبَه وقَرَّ به وعلم أنّه نصير الدين ببراهينه وحججه المهذّبة المرتّبة . . . وأمّا النحو فلو أدركه الخليل لاتّخذه خليلاً أو يونس لأنِسَ بدرسه وشَفَى منه غليلا ، وأمّا المعاني فالمصباح ، لا يظهر له نور عند هذا الصّباح ، وماذا يفعل المفتاح مع مَنْ ألقت إليه المقاليدَ أبطالُ الكفاح ، إلى غير ذلك من علوم معدودة وفضائل مأثورة مشهودة :

هو البحرُ لا بل دونَ ما عِلْمِهِ البحرُ ... هو البدرُ لا بلْ دون طلعته البدرُ
هو النجمُ لا بل دونَه النّجمُ رتبةً ... هو الدرُّ لا بل دون منطقِهِ الدُّرُّ
هو العالِمُ المشهور في العَصْر والذي ... به بين أرباب النُّهَى افتخَرَ العَصْرُ
هو الكاملُ الأوصاف في العِلم والتُّقَى ... فطَابَ به في كلّ ما قُطْرٍ الذِّكْرُ
محاسنُهُ جَلَّتْ عن الحصر وازدهى ... بأوصافه نَظْمُ القصائدِ والنَّثْرُ »

وقال السيوطي أيضاً : « سمعتُ عليه قطعة كبيرة من المطَوّل للشيخ سعد الدين ، ومن التوضيح لابن هشام قراءة تحقيق ، وسمعتُ وقرأت عليه في الحديث . . . وكتب لي تقريظاً على شرح الألفية وجمع الجوامع تأليفي . . . ولم يزل الشيخ أطال الله عمره يودّني ويحبّني ويعظّمني ويثني عليّ كثيراً » .

ابتلاه الله بكثرة الأسقام قبل بلوغه الثلاثين في الأعضاء الباطنة وبحبس البول بالحصاة وبكثرة الرعاف وبغير ذلك فكان قلَّ أن يصحّ لكنّه لا ينقطع عن الإقراء إلّا عن مرضٍ كبير ، وكان يتحرّى ما يلائمه من أكل ونحوه إلى قبيل موته وعرض له حينئذٍ استسقاء ورمد ومات بمنزله في القاهرة في سنة ٨٧٢ هـ وفجع الناس وتأسّفوا على فقده، وخلّف ذكرين وأنثى من جاريته وألف دينار .

صنّف حاشية على المغني وشرحِهِ للدماميني وهي المسمّاة « المنصف من الكلام على مغني ابن هشام » وقد وهبها الله القبول فحرص الناس على قراءتها مع أنّها في حقيقة الأمر ليست من الحواشي الضّافيّة ، ذكر الشوكاني : أنّه لخّصها من شرح الدماميني وقال : « رأيتُ حاشيته على المغني . . . فما وجدتها مما يُرْغَبُ فيه لا بكثرة فوائد ولا بتوضيح خفيّ ولا بمباحثه مع المصنِّف بل غايتُها نقولٌ من كلام الدماميني وإنيّ لأعجَبُ من تنافس الناس في مثلها » .

وصنَّفَ أيضاً شرحاً متوسّطاً لمختصر « النّقاية » في فقه الحنفيّة وقرأه على الطّلاب مراراً ، وشرحاً لنظم « النُّخْبة » في الحديث لوالده ، وحاشية على « الشفاء » سمّاها « مزيل الخفا عن ألفاظ الشّفا » قال الشوكاني عنها إنّها في « نحو أربع كراريس وفيها تفسير ألفاظ غريبة من اللغة يقوم بذلك أدنى الطلبة إذا حضر لديه القاموس » .

أمّا تلميذه السّخاوي فقد قال : « له حاشية على المغني لخّصها من حاشية الدماميني وزاد عليها أشياء نفيسة . . . وصنّف تعليقاً لطيفاً على الشفاء في ضبط ألفاظه لخّصَهُ من شرح البرهان الحلبي وأتى بتتمّات يسيرة فيها تحقيقات دقيقة » .

وقال أيضاً : « حكى لي بعض أخصّائه من ثقات تلاميذه أنه سمعه بُعَيْد الخمسين يقول إنّه أقرأ المطوّل في المعاني والبيان بغير مطالعة اثنتي عشرة مرّة قال ذلك وقد اتفق دخول اثنين من أبناء العجم الجهالية فوجداه يُقْرِىء فيه فجلسا عنده وبحثا معه واستشكلا عليه فلم ينقطع عنهما بل أفحمهما بحيث امتلأت أعينهما من جلالته وصرّحا بعد الانفصال عنه للمشار إليه بأنّهما لم يظنّا في أبناء العرب من ينهض بذلك وبلغ الشيخ فتبسّم وقال ما تقدّم » .

وقال كذلك : « قرأتُ عليه الكثير . . . وحَضَرْتُ كثيراً من دروسه في العضد في أصول الفقه والكشاف في التفسير وغيرهما وأخذت عنه شرحه لنظم النّخبة وشرح والده لمتن النخبة . . . ووُصِفَ التقيُّ بالإمام العلّامة فخر المدرسين مفيد الطالبين مفتي المسلمين ووالِدُه بالشيخ الإمام العلّامة المحدّث المكثر المفيد . . . وكان لا يُقْدِمُ على أحد

من الأكابر فضلاً عن غيرهم وينوِّه بي في غيبتي كثيراً وقرّظ لي عدّةً من تصانيفي، بل[1] وانتقى بعضها وفي تفصيل ذلك طول » .

ومَدَحَهُ تلميذُه السيوطي بقوله :

لُذْ بِمَنْ كان للفضائل أهلا ... من قديم ومنذ قد كان طفلا
وبِمَنْ حاز سُؤدداً وارتفاعاً ... ومكاناً على السِّماك وأعلى
عالِمُ العَصْر مَنْ عَلا في حديثٍ ... وزكا في القديم فرعاً وأصلا
عَلَمُ الرُّشْدِ ذُخْرُ أهل المعاني ... كَنْزُ عِلْمٍ يوليكَ طَلاً ووَبْلا
قد تَرَقّى من العلوم مَحَلاً ... وتَبَوّا من الهداية نُزْلا
لو رآه النعمان أنعَمَ عينا ... أو رآه الخليلُ وافاه خِلّا
ذو محلٍّ مثل الهلال علاءً ... وضياءً كالبدرِ حين تَجَلّى
من يكن أصلُه الكمال فإنّ نـا ... لَ كمالاً فإنّه نَالَ أَهْلا
جمع اللهُ فيكَ كلَّ جميلٍ ... وبكَ اللهُ ضَمَّ للعِلْمِ شَمْلا

ومدحه شاعر العصر الشهاب المنصوري بقوله :

أنت الذي اختاره الباري فَزَيَّنَهُ ... بالحُسْنِ في الخَلق والإحسان في الخُلُق
كم معشرٍ كابدوا الجهلَ القبيحَ إلى ... أن عُلِّمُوا منكَ عِلْماً واضحَ الطُّرق
وَقَيْتَهُمْ بالتُّقى والعِلْمُ ما جَهِلوا ... فأنتَ يا سيّدي في الحالتين تَقِي

وقال فيه أيضاً :

غيرُ شيخ الشّيوخِ في الناسِ فَضْلهْ ... فلذا لا تزال تَشْكُرُ فَضْلَهْ
لا تَرَى غيرَ ما يسُرُّكَ منه ... جمعَ اللهُ بالمسرّاتِ شَمْلَهْ
النَّقِـيُّ النَّقيُّ ديناً وعِرْضاً ... الجليلُ الجميلُ قَدْراً وخَصْلَهْ
فكثيرٌ في الناسِ فيضُ نداهُ ... وقليلٌ أنْ تنظُرَ العينُ مِثْلَهْ

وقال السّيوطي يرثيه في قصيدة وَصَفَها بأنها من غُرَرِ القصائد التي لا نظير لها :

رُزْءٌ مُصَابٌ جميع المسلمين به ... وقلبُهُمْ منه مَكْلُومٌ ومنكَسِرُ
ما فَقْدُ شَيْخٍ شيوخ المسلمين سوى انْـ ... ـهدَام ركنٍ عظيمٍ ليس ينعمرُ
تبكيه عينُ أولي الإسلام قاطبةً ... ويَضْحَكُ الفاجرُ المسرور والغُمْرُ[2]

---

(١) لا يجوز اجتماع حرفي عطف على التوالي والصواب حذف بل لأنه لا معنى للاضراب هنا .

(٢) رجلٌ غُمرٌ بسكون الميم وضمّها أي لم يجرّب الأمور وبابه ظَرُفَ والأنثى غُمْرَة بوزن عُمْرَه « انظر مختار الصّحاح ٤٨٠ » .

من قام بالدِّين في دنياه مجتهداً ... وقام بالعلم لا يألو ويقتصِرُ
إذْ كان في كلِّ علمٍ آيةً ظهرتْ ... وما العِيانُ كمن قد جاءه الخَبَرُ
باعٌ طويلٌ يدٌ علياءُ مع قَدَمٍ ... لها رسوخٌ سِواه ما له ظَفَرُ
النَّقلُ والعقلُ حقًّا شاهدان رضاً ... بأنّه فاقَ من يأتي ومَنْ غَبَرَوا
أبَان علمَ أصولِ الدّينِ مُتَّضِحاً ... وكم جَلاَ شُبَهاً حارت بها الفِكَرُ !
محقّقٌ كاملُ الآلاتِ مجتهدٌ ... وما عسى تبلُغُ الأبياتُ والسُّطُر !
قد تَوَّجَ الفقهَ بالشرحِ المفيدِ وقد ... حَلاّه بالدُّرِّ أبحاثٌ له غُرَرُ
كلامُهُ في علوم العُرْبِ أجمعها ... مُغْني اللَّبيبَ إذا أعيَتْ به الفِكَرُ
والنَّظْمُ في الرتبة العلْيا فضيلتهُ ... يحكيه في الإنسجام القَطْرُ والنَّهَرُ
على هُدَى الأقدمين الغُرِّ منهجُهُ ... عِلْماً وقَوْلاً وفعلاً ما به نُكُرُ(1)
سَعَى إليه قضاءُ العَصْرِ يخطُبه ... فردّه خائباً زُهْداً به حَصَرُ(2)
له مكارم أخلاق يسود بها ... أكابرَ العَصْرِ إن طالوا وإن فَخَرُوا
وجُود حاتِمٍ يَجْري من أنامِلِه ... لوافِدِيهِ وإن قَلُّوا وإن كَثُرُوا
له فصاحةُ سَحْبَانٍ وشاهدُها ... إجماعُ كُلِّ الوَرَى والنَّصُّ والنَّظَرُ
لو يَحْلِفُ الخَلْقُ بالرحمن أنّ له ... كلَّ المحاسنِ والإحسانِ ما فَجَرُوا
عَمَّ الورى منه عِلْمٌ ما له مَدَدٌ ... ومن فوائده ما ليس ينحصرُ
وكلُّ أعيانِ أهلِ العصر مُرْتَفِعٌ ... بالأخذ عنه لعلياه ومُفْتَخِر
المنهلِ العذب حقّاً للورود فما ... عن غيره لَهُمْ وِرْدٌ ولا صَدَرُ
شيخُ الشيوخِ ولا أوحشتَ من سَكَنٍ ... ولا عَفَا لك رَبْعٌ زانَهُ الخَفَرُ
حياتُكَ الحقُّ في الـدّارين ثابتةٌ ... ما العالمون بأمواتٍ وإن قُبِرُوا
قطعتَ عَمْرك إمّا ناشـراً هُدىً ... أو نافعاً لفتىً قد مسَّهُ الضَّرَرُ
غرستَ دوحةَ علم للورَى فَهُمُ ... من مُسْتظِلٍّ ومن دانٍ له الثَّمَرُ
حُزْتَ العُلَى في الوَرَى عِلْماً ومَنْقَبَةً ... سِوَى الّذي لكَ عِندَ اللهِ مُدَّخَرُ
أبشِر برَوْحٍ(3) وريحانٍ ودارِ رِضاً ... ورحمةٍ وصَفَاءٍ ما به كَدَرُ
أبشر وبشراك صِدْقٌ ما بها رِيَبٌ ... كما بها يشهد التنزيل والأثَرُ

(1) النُّكُر المنكَر وقد يحرّك مثل عُسْر وعُسُر « انظر مختار الصّحاح ٦٧٩ » .

(2) الحَصَر العِيّ وهو أيضاً ضيق الصّدر وهو المراد هنا يُقال حَصِرَ صدرُه أي ضاق وبابه طرِبَ « انظر مختار الصّحاح ١٣٩ » .

(3) يقال مكان رَوْحاني بفتح الراء أي طيّب ، والرَّوح بالفتح من الاستراحة أو الراحة . والرَّوح أيضاً والرَّيحان : الرحمة والرِّزق « انظر مختار الصّحاح ٢٦١ ، ٢٦٢ » .

يثني عليك جميعُ الخَلْقِ قاطبةً   إنّ الثناءَ على هذا لمعتَبرُ
فالله يخلُفُه في نَسْلِهِ كرماً   والله أعظَمُ مَنْ يُرْجَى ويُنْتَظَرُ

خالد الأزهري[1] :

هو زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجي الأزهري الشافعي النحوي ، ويعرف بالوقّاد ، وُلد بجرجة « وتُكتب الآن جرجا » في الصعيد ، وتحوّل وهو طفل مع أبويه إلى القاهرة ، ثم حفظ القرآن ، وخدم في الأزهر وقّاداً فسقطت منه يوماً فتيلة على كراس أحد الطلبة فشتمه وعيّره بالجهل فعزّ عليه شَتْمه فترك الوقادة واشتغل بالعلم بعد أن جاوز العقد الثالث ، قرأ على الشمني والشمس السّخاوي وغيرهما في المعاني والبيان والمنطق والأصول والصرف والعربية ، وعنه أخذ ابن الحاجب النحوي. المصري ، أقرأ الطّلاب في الأزهر فنُسب إليه ، برع في العربية وشارك في غيرها ، لمع اسمه وبورك له في علمه فصنّف مؤلفات جيّدة في النحو وفي غيره أكثرها مطبوع ، ومنها في النحو : شرح على « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » لابن هشام وهو المشهور باسم «التصريح بمضمون التوضيح » ، المقدّمة الأزهرية في علم العربية ، وله شرح عليها ، شرح الآجرومية ، شرح على كتاب ابن هشام « الإعراب عن قواعد الإعراب » ، إعراب الألفية ، توفي في أثناء عودته من الحج في محافظة القليوبية قريباً من القاهرة في سنة ٩٠٥هـ.

كان الأزهري في مؤلفاته حريصاً على ذكر أوجه الخلاف في المسائل النحوية وعِلَلِهِ وأدلّة المختلفين ، كما كان ينبّه كثيراً على ما شاب كلام ابن هشام أحياناً من تناقض ، وعلى ما خالف فيه ابن هشام ابن مالك ، وعلى ما انفرد به ابن هشام من الآراء .

ومن أمثلة إفاضته في بيان الخلاف وما يسنده من علل « تخفيف النون في قراءة نافع : تأمروني[2]. وأتحاجوّني[3] » ، قال الشيخ خالد « الصحيح عند سيبويه أنّ المحذوف نون الرفع ، واختاره ابن مالك ، لأنّ نون الرفع عُهِدَ حذفها للجازم والناصب. ولتوالي الأمثال في نحو : لَتُبْلَوُنَّ[4] ، ولأنّ نون الرفع نائبة عن الضمة ،

---

(١) انظر في ترجمته : الضوء اللامع ٣ : ١٧١ ، ونجم الدين الغزّي ، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشره ١ : ١٨٨ ، وابن العماد ٨ : ٢٦ .
(٢) من الآية ٦٤ من سورة الزّمر .
(٣) من الآية ٨٠ من سورة الأنعام .
(٤) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران .

والضمّة تُحذف تخفيفاً كما في قراءة أبي عمرو نحو : يأمركم[1] . . . وقيل : المحذوف نون الوقاية لا نون الرفع ، وجزم ابن هشام به في الشذور ، وهو مذهب الأخفش والمبرّد وأبي عليّ وابن جنيّ وأكثر المتأخرين واستدلّوا له بأوجه ، أحدها : أنّ نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف ، وثانيها أنّ نون الرفع علامة الإعراب فالمحافظة عليها أولى ، وثالثها أنّ نون الرفع لعامل فلو حُذِفَت لزم وجود مؤثّر بلا أثر مع إمكانه »[2] .

السّيوطي[3] :

هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السّيوطي أو الأسيوطي ، من أسيوط بصعيد مصر ، ولُد في سنة ٨٤٩هـ وكانت أمُّه أَمَةً تركية، أمّا أبوه فمصريّ ، ولكنّ السيوطي يقول : « حدّثني من أثق به أنّه سمع والدي يذكر أنّ جدّه الأعلى كان أعجميًّا أو من الشرّق » ، نشأ يتيماً إذ توفي والده وله من العمر خمس سنوات وسبعة أشهر ، كان ذكيًّا حُفَظَةً ، حفظ القرآن وله دون ثماني سنين ثم حفظ ألفية ابن مالك وغيرها من المتون في مختلف العلوم وهو صغير ، درس منذ نعومة أظفاره على مشايخ عصره في كلّ فنّ وخاصة في العلوم الشرعية والعربية ، ذكر تلميذه شمس الدين الدّاوودي أنّ عدد شيوخه بلغ واحداً وخمسين شيخاً ، رحل في طلب العلم إلى الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب ، تمكّن من الحديث حتى عُدَّ أعلم أهل زمانه به وبغريبه ورجاله واستنباط الأحكام منه ، قرأ على السّيراثي ألفية ابن مالك حَلاًّ فما أتمّها إلاّ وقد صنّفَ فأجازه شيخه في العربية ، ثم قرأ عليه قطعة من التسهيل ، وسمع عليه الكثير من ابن المصنّف « أي من شرح ابن المصنّف بدر الدين على ألفية والده » ، ومن التوضيح وشرح الشذور والمغني ، وقرأ أيضاً على الشيخ شمس الدين محمد بن سعد بن خليل كافية ابن الحاجب وشرحها للمصنّف ، وقطعة من كتاب سيبويه ، وشافية ابن الحاجب وشرحها للجارَبَرْدي ، ومن أخصّ مشايخه وأشهرهم في النحو الشمنيّ والكافيجيّ فقد سمع عن الأوّل التوضيح والمغني وقرأ على الثاني « شرح القواعد » له ، وأشياء من مختصراته النحوية ، أصبح بعد ذلك من أهمّ النحاة في مدرسة مصر النحوية ، وأخذ يدرّس الطلاّب في القاهرة في المدرستين الشيخونية

---

(١) من الآية ٦٧ من سورة البقرة .

(٢) خالد الأزهري ، التصريح على التوضيح ١ : ١١١ .

(٣) انظر في ترجمته : الكواكب السائرة ١ : ٢٢٦ ، والبدر الطالع ١ : ٣٢٨ ، والضوء اللامع ٤ : ٦٥ .

والبيبرسيّة ، كتب ترجمته بنفسه في كتابه « حُسْن المَحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة »[1] .

يعدّ أغزر العلماء المصريين وأسرعهم تأليفاً في عصره في جميع الميادين ، قال تلميذه الدّاوودي : « عاينت الشيخ وقد كتب في يوم واحد ثلاثة كراريس تأليفاً وتحريراً » ، له مصنّفات حافلة كاملة جامعة نافعةً متقنة محرّرة معتمدة معتبرة في العلوم المتنوعة بلغت من الكثرة حدًّا عظيماً فهي تربو على الخمسمائة اشتهرت في حياته في جميع الأمصار ، لمّا بلغ أربعين سنة تجرّد للعبادة وانقطع إلى الله وأعرض عن الدنيا وأهلها كأنّه لم يعرف أحداً منهم وشرع في تحرير مؤلفاته وتَرَكَ الإفتاء والتدريس واعتذر عن عدم ذلك في كتاب ألّفه وسمّاه « التنفيس في ترك الإفتاء والتدريس » وأقام في القاهرة في حيّ الروضة لم يتحوّل عنها ولم يفتح طاقات بيته التي على النيل إلى أن مات ، وكان الأمراء والأغنياء يأتون إلى زيارته ويعرضون عليه الأموال فيردّها ، أهدى إليه الغوري عبداً وألف دينار فردّ الألف وأخذ العبد وأعتقه وقال لمندوب السّلطان : « لا تعد تأتينا قطّ بهدّية فإن الله تعالى أغنانا عن مثل ذلك » ، وكان لا يتردّد إلى السّلاطين ولا إلى غيرهم ، وكانوا يطلبونه فلا يحضر إليهم ، وكان يقول : « اتّباع السّلف في عدم تردّدهم إلى الملوك والأمراء حتى لو كان ذلك في حوائج الناس أسلم لدين المسلم ، وألّفَ كتاباً سمّاه « ما رواه الأساطين[2] في عدم التردّد إلى السلاطين » .

له شيء من الخرافة فقد ذكر خادمه محمد بن علي الحبّاك أنّ السيوطي قال له يوماً وقت القيلولة عند زاوية الشيخ الجيوشي بالقاهرة : نريد أن نصليَّ العصر في مكّة بشرط أن تكتم ذلك حتى أموت ، قال الخادم : فقلت نعم ، فأخذ بيدي وقال : غمّض عينيك فغمضتهما فرمل فيّ نحو سبع وعشرين خطوة ثم قال لي : افتح عينيك فإذا نحن بمكّة فدخلنا الحرم وطفنا وشربنا من ماء زمزم وجلسنا خلف المقام حتى صلّينا العصر وطفنا وشربنا من زمزم ، ثم قال لي : يا فلان ليس العجب من طيّ الأرض لنا وإنّما العجب من كون أحدٍ من أهل مصر المجاورين لم يعرفنا ، ثم قال لي : إن شئت أن تمضيَ معي فامْضِ وإن شئت أن تقيم حتى يأتي الحاجّ فأقم ، فقلت : بل أذهب مع سيدي ، فقال لي : غمّض عينيك فغمضتهما فهرول بي سبع خطوات ثم قال لي : افتح عينيك فإذا نحن

(١) انظر ترجمته في هذا الكتاب ١ : ٣٣٥ .
(٢) الأُسْطُوانة : السّارية والعمود ، والنون عند الخليل أصل فوزنها أُفْعُوَالَة ، وعند بعضهم زائدة والواو أصل فوزنها أُفْعُلاَنَة ، والجمع أساطين وأُسْطُوانات ، امّا أساطين العلم والأدب فهم الثقات المُبرزون فيهما ، والمفرد أسْطُون « انظر المصباح المنير ٢٧٦ ، والمعجم الوجيز ١٧ » .

بالقرب من زاوية الجيوشي بمصر ، ثم ركب الشيخ حمارته وذهبنا إلى بيته في جامع ابن طولون .

كان من أساتذته شمس الدين السّخاوي المتوفى في سنة٩٠٢هـ،وقد تحامل الأستاذ على تلميذه فقال عنه :«أخذ من التصانيف المتقدّمة التي لا عهد لكثير من العصريين بها في فنون فغيَّر فيها يسيراً وقدّم وأخّر ونَسَبَها لنفسه وهَوَّل في مقدّماتها بما يتوهّم منه الجاهل شيئاً ممّا لا يوفي ببعضه ، وأوّل ما أبرز جزءاً له في تحريم المنطق جرّده من مصنّف لابن تيمية واستعان بي في أكثره . . . وغير ذلك ، كلّ هذا مع أنّه لم يصل ولا كاد ، ولذا قيل : إنّه تزبّب قبل أن يتحصرم ، وأطلق لسانه وقلمه في شيوخه فمَنْ فوقهم . . . ونقص السّيّد الجرجاني والرّضي في النحو بما لم يُبْدِ مستنداً فيه مقبولاً . . . فقد نَسَبَ إلى السّيّد قوله : إنّ الحرف لا معنى له أصلاً لا في نفسه ولا في غيره ، ولمّا قيل له إنّ كلام السّيد ناطق بتكذيبك فيما نسبتّه إليه فأعطنا مستندك فيما زعمته قال : إنني لم أرَ له كلاماً ولكنني لمّا كنت بمكة نقل لي بعض الفضلاء في المسألة ما حكيتُه فقلّدتُه فيه . . . وهذا عجيب ممّن يتصدّى للتصنيف كيف يقلّد في مثل هذا . . . وقال : إنّ من قرأ الرضيّ ونحوه لم يترقّ إلى درجة أن يُسَمَّى مشاركاً في النحو » .

كان السيوطي عظيم الاعتزاز بنفسه فقد أخبر أنّه يحفظ مائتي ألف حديث ، وقال : لو وَجَدْتُ أكثر لحفظته ، وقال أيضاً مفتخراً : « لقد كملت عندي آلات الاجتهاد بحمدالله تعالى . . . ولو شئت أن أكتب في كلّ مسألة مصنَّفاً بأقوالها وأدلّتها النقلية والقياسية ونقوضها وأجوبتها والمقارنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك » وقال : « إنّ العلماء الموجودين يرتّبون له من الأسئلة ألوفاً فيكتب عليها أجوبة على طريقة الاجتهاد وإنّه يرتّب لهم من الأسئلة بعدد العشر فلا ينهضون » وقال : « رُزقت التبحّر في سبعة علوم : التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبديع على طريقة العرب والبلغاء لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة والذي أعتقده أنّ الذي وصلتُ إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه . . . لم يصل إليه ولا وَقَفَ عليه أحد من أشياخي فضلاً عمّن هو دونهم » ولكنّه أردف قائلاً : « ودون هذه السّبعة في المعرفة أصول الفقه والجدل والتصريف ودونها الإنشاء والترسُّل والفرائض ودونها القراءات ولم آخذها عن شيخ ودونها الطبّ ، وأمّا علم الحساب فأعسر شيء عليّ وأبعده عن ذهني وإذا نظرتُ في مسألة تتعلّق به فكأنّما أحاول جبلاً أحمله » ، وقد علّق الشمس السّخاوي على ذلك بقوله : « إن ما اعتَرَفَ به عن نفسه في الحساب . . . أدلّ دليل على بلادته وبُعْدِ فهمه لتصريح أئمة الفنّ

بأنّه فنُّ ذكاء . . . ودعواه الاجتهاد ليستر خطأه » ثم نَقَلَ سؤالَ بعضِهم للسّيوطي : « أعلِمْني عن آلات الاجتهاد أما بقي أحد يعرفها ؟ فقال له : نعم بقي من له مشاركة فيها لا على وجه الاجتماع في واحد بل مُفَرَّقاً فقال له : فاذكرهم لي ونحن نجمعهم لك ونتكلّم معهم فإن اعترف كلّ واحدٍ منهم لكَ بعلمه وتميُّزِكَ فيه أمكَنَ أن نوافقك في دعواك فسكَتَ ولم يبدِ شيئاً » ، كذلك ذكر السّخاوي أنّ تصانيف السيوطي زادت على ثلاثمائة كتاب ثم أضاف مهوّناً من شأنها : « رأيت منها ما هو في ورقة وأمّا ما هو دون كراسة فكثير » ، وقال بعد أن نَسَبَ إليه تهمة اختلاسها من التصانيف السّابقة « وليتهُ إذ اختلس لم يمسخها ، ولو نسخها على وجهها لكان أنفع وفيها ممّا هو لغيره الكثير » وأضاف : « كلّ ذلك مع كثرة ما يقع له من التحريف والتصحيف وما ينشأ من عدم فهم المراد لكونه لم يُزاحم الفضلاء في دروسهم ولا جلس بينهم في مسائلهم وتعريسهم[1] بل استبدَّ بأخذه من بطون الدفاتر والكتب واعتمد ما لا يرتضيه من الإتقان صحب ، وقد قام عليه الناس كافّة لمّا ادّعى الاجتهاد . . . وبالجملة فهو سريع الكتابة لم أزل أعرفه بالهوس ومزيد الترفّع حتى على أمّه بحيث كانت تزيد في التشكّي منه ، ولا زال أمره في تزايد من ذلك . . . وقد ساعده السّلطان حتى استقرّ في مشيخة البيبرسيّة وخمد من ثَمّ بل جمد بحيث رام سَتْرَ نفسه بقوله : تركت الإقراء والإفتاء وأقبلتُ على الله » .

وقد دافع الشوكاني المتوفى في سنة ١٢٥٠هـ عن السيوطي وردّ هذا التحامل بقوله : « لم يسلم السيوطي من حاسدٍ لفضله وجاحدٍ لمناقبه ، فإنّ السّخاوي وهو من أقرانه ترجَمَهُ ترجَمَةً مَظْلَمَةٍ غالبُها ثلبٌ فظيع وسبٌّ شنيع وانتقاصٌ وغمطٌ لمناقبه تصريحاً وتلويحاً ولا جرم فذلك دأبه في جميع الفضلاء من أقرانه وقد تنافس هو والسيوطي منافسة أوجبت تأليف السّيوطي لرسالة سمّاها الكاوي لدماغ السّخاوي[2] ، فليعرف المطّلع على ترجمة هذا الفاضل - يعني السيوطي - في الضوء اللامع أنّها صدرت من خصمٍ له غير مقبول عليه » .

وأضاف الشّوكاني : « لا يخفى على المنصف ما في هذا المذكور من التحامل على هذا الإمام فإنّ ما اعترف به من صعوبة علم الحساب عليه لا يدلّ على ما ذكره من عدم

---

(١) يقال عَرَّسَ إذا نزل المسافر ليستريح نَزْلَةً ثم يرتحل ، وعَرَّسَ القومُ في المنزل تعريساً إذا نزلوا في أيّ وقتٍ كان من ليل أو نهار « انظر المصباح المنير ٤٠١ - ٤٠٢ » .

(٢) وسمّاها السخاوي نفسه في ترجمته للسيوطي في كتابه « الضوء اللامع » « الكاوي في الردّ على السّخاوي » .

الذّكاء ، فإنّ هذا الفنّ لا يفتح فيه على ذكيّ إلّا نادراً كما نشاهده الآن في أهل عصرنا ، وكذلك سكوته عند قول القائل له : نجمع لك أهل كلّ فنّ من فنون الاجتهاد فإنّ هذا كلام خارج عن الإنصاف لأنّ ربّ الفنون الكثيرة لا يبلغ في تحقيق كلّ واحد منها ما يبلغه مَنْ هو مشتغلٌ به على انفراده وهذا معلوم لكل أحد ، وكذا قوله إنّه . . . أخذ كذا ليس بعيب فإنّ هذا ما زال دأب المصنّفين يأتي الآخِر فيأخذ مِنْ كتب مَنْ قبله فيختصر أو يوضّح أو يعترض أو نحو ذلك من الأغراض التي هي الباعثة على التصنيف ومَنْ ذاك الذي يعمد إلى فنّ قد صنّف فيه مَنْ قبله فلا يأخذ من كلامه ، وقوله إنّه رأى بعضها في ورقة لا يخالف ما حكاه السّيوطي من ذكر عدد مصنّفاته فإنّه لم يقل إنّها زادت على ثلاثمائة مجلّد بل قال إنّها زادت على ثلاثمائة كتاب وهذا الاسم يصدق على الورقة وما فوقها ، وقوله : إنّه كثير التصحيف والتحريف مجرّد دعوى عاطلة عن البرهان فهذه مؤلفاته على ظهر البسيطة محرّرة أحسن تحرير ومتقنة أبلغ إتقان ، وعلى كلّ حال فهو غير مقبول عليه لما هو معروف من قول أئمة الجرح والتعديل بعدم قبول الأقران في بعضهم بعضاً مع ظهور أدنى منافسة فكيف بمثل المنافسة بين هذين الرجلين التي أفضت إلى تأليف بعضهم في بعض ، فإنّ أقلّ من هذا يوجب عدم القبول ، والسخاوي وإن كان إماماً غير مدفوع لكنّه كثير التحامل على أكابر أقرانه ، فإنّه لا يقيم لهم وزناً بل لا يَسْلَمُ غالبُهم من الحطّ منه ، وإنّما يعظّم شيوخه وتلامذته ومَنْ لم يعرفه أو مَنْ كان من غير مصره أو يرجو خيره أو يخاف شرّه . . . وقد جرت عادة الله سبحانه كما يدلّ عليه الاستقراء برفعِ شأنِ من عُودِيَ لسبب علمه وتصريحه بالحقّ ، وانتشارِ محاسنه بعد موته وارتفاع ذكره وانتفاع الناس بعلمه ، وهكذا كان أمر السيوطي فإنّ مؤلفاته انتشرت في الأقطار وسارت بها الركبان إلى الأنجاد والأغوار ورفع الله له من الذّكر الحسن والثناء الجميل ما لم يكن لأحد من معاصريه والعاقبة للمتّقين » .

ومن مؤلفات الجلال السيوطي النفيسة كتاب « الإتقان في علوم القرآن » ، وله مع الجلال المحلّي التفسير المشهور المعروف بتفسير الجلالين ، وله أيضاً واحد من أشهر كتب التراجم وأكثرها تداولاً وهو « بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة » ، ومن أجود كتب السيوطي اللغوية « المزهر في علوم اللغة وأنواعها » ومن أفضل كتبه النحويه « الأشباه والنظائر » الذي طبّق فيه على فروع العربية المنهج الذي اتخذه الفقهاء في مصنّفاتهم للأشباه والنظائر في فروع الفقه ، و« الاقتراح » وهو كتاب صغير في علم أصول النحو وجَدَلِهِ لخّص فيه تلك الأصول وأبان طرق الجدل فيها ، وقد اعتمد فيه كثيراً على كتابَيْ « لمع الأدلة » و« الإغراب في جدل الإعراب » وكلاهما لابن الأنباري ، وتناول فيه السّماع

والاجماع والقياس واستصحاب[1] الحال والتعارض بين الأدلّة والترجيح بين مذهبي البصريين والكوفيين مستضيئاً في كلّ ذلك بعلم أصول الفقه ، وله في النحو أيضاً شرح على مغني ابن هشام سمّاه « الفتح القريب على مغني اللبيب » ، وشرح لشواهد المغني ، وشرح لألفية ابن مالك سمّاه « البهجة المضيّة في شرح الألفية » ، و« النكت » وهي تعليقات على ألفية ابن مالك والكافية والشافية لابن الحاجب والشذور ونزهة الطرف لابن هشام ، و« التوشيح على التوضيح » و« السيف الصقيل في حواشي ابن عقيل » و« حاشية على شرح الشّذور » ، وأشهر كتبه النحوية « جمع الجوامع وشرحه همع الهوامع » وهو شامل لآراء النحاة من مختلف المدارس ، ومع كلّ رأي حججه ، وقد جمعها من نحو مائة مصنّف لعلّ أهمّها « ارتشاف الضرَب » لأبي حيّان الأندلسي ، وهو يستقصي فيه آراء النحاة حتى عصره استقصاءً دقيقاً ، أمّا آراؤه النحوية فيه وفي سائر كتبه النحوية فهي في جمهورها اختيارات من آراء سابقيه ، وهو بذلك يجري في اتجاه مدرسته التي كان أفرادها من المصريين ما يزالون يتخيّرون من الآراء النحوية ما تستقيم حججه وبراهينه عندهم ، وله وراء ذلك تحقيقات خاصة لا بأس بها .

ومن مختاراته :

ـ ما ذكره من أنّه سُمع من العرب « وَجَدْني » في « وَجَدْنَني » ، وأنّ النحاة اختلفوا أيّ النونين المحذوفة : نون الوقاية أو نون النسوة، فقال سيبويه : نون الإناث واختار قوله ابن مالك ، وقال المبرّد وابن جني وأبو حيّان : نون الوقاية لأنّ الأولى ضمير فاعل فلا تحذف ، واختار السيوطي رأيهم[2] .

ـ واختار رأي الكوفيين في أنّ المبتدأ والخبر مترافعان كلّ منهما يرفع صاحبه[3] .

---

(1) الاستصحاب هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل وهو من الأدلّة المعتبرة ومن أمثلته استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب ، أمّا الاستحسان فهو ضرب من الاتّساع والتصرّف ومنه تركك الأخفّ إلى الأثقل من غير ضرورة نحو الفتوى فإنهم قلبوا الياء فيها واواً من غير علّة قويّة بل لأنّهم ارادوا الفرق بين الاسم والصفة مع أنّ الاسم قد شارك الصفة في ألفاظ كثيرة ولم يفرقوا بينهما فيها ومن ذلك قولهم في تكسير « حَسّن » حِسّان وهو كجبل وجبال ، إلّا أنّ الفرق في فتوى كان عن استحسان لا عن ضرورة علّة لأنّه لو كان واجباً لجاء في جميع الباب ، وقد اختلف العلماء في الأخذ بالاستحسان ، فأخذ به بعضهم ، وتركه آخرون لأنّ دلالته ضعيفة غير مستحكمة « انظر السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ٧٢ ، ٧٥ » .

(2) انظر الهمع ١ : ٦٥ .

(3) انظر الهمع ١ : ٩٥ .

ـ وكان الجمهور يذهب في مثل « لا أبا لك » إلى أنّ أبا مضافة إلى المجرور باللام الزائدة ، وذهب أبو عليّ الفارسي وتابعه السيوطي إلى أنّ أبا مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور باللام هو خبر لا ، قال السيوطي : « وإنّما اخترت رأي أبي عليّ لسلامته من التأويل والزيادة والحذف وكلّها خلاف الأصل »[1] .

ـ وتابع السيوطي الفارابي في أنّ ربّ تأتي للتقليل غالباً وللتكثير نادراً[2] .

ومن تحقيقاته :

ـ تعليقه على ما ذهب إليه ابن مالك من أنّ النداء بالهمزة قليل ، فقد ذكر أنّه وقف على أكثر من ثلاثمائة شاهد لها وأنّه لذلك أفردها بتأليف خاص[3] .

ـ ما ذكره في باب « كاد » قال : « زعم قوم أنّ نفي كاد إثبات للخبر وإثباتها نفي له ، وشاع ذلك على الألسنة . . . والتحقيق أنّها كسائر الأفعال نفيها نفي وإثباتها إثبات إلاّ أنّ معناها المقاربة لا وقوع الفعل، فنفيها نفي لمقاربة الفعل ، ويلزم منه نفي الفعل ضرورة أنّ مَنْ لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل ، وإثباتها إثبات لمقاربة الفعل ولا يلزم من مقاربته وقوعه ، فقولك كاد زيدٌ يقوم معناه قارب القيام ولم يقم ، ومنه : يكاد زيتها يضيء[4] ، أي يقارب الإضاءة»[5] .

للسيوطي شعر كثير ، أكثره متوسّط ، وجيّده كثير ، وغالبه في الفوائد العلمية والأحكام الشرعية ، ومن شعره قوله في الإمام الشافعي :

إنّ ابن إدريس حقًّا ... بالعلم أولى وأحرى
لأنّه من قريش ... وصاحب البيت أدرى

وقوله :

أيّها السائل قوماً ... ما لهم في الخير مذهب
أترك الناس جميعاً ... وإلى ربّك فارغب

وقوله :

إنّي عزمتُ وما عزم بمنخرم ... ما لم يساعده تقدير من الباري

(١) الهمع ١ : ١٤٥ .

(٢) انظر الهمع ٢ : ٢٥ .

(٣) انظر الهمع ١ : ١٧٣ .

(٤) من الآية ٣٥ من سورة النّور .

(٥) الهمع ١ : ١٣٢ .

أن لا أُصاحب إلّا من خبرتهم دهراً مقيماً وأزماناً بأسفار
ولا أجالس إلّا عالماً فطناً أو صالحاً أو صديقاً لا بإكثار
ولا أُسائل شخصاً حاجة أبداً إلّا استعارة أجزاءٍ وأسفار
ولا أُذيع ولا للعالِم الفطن الصـديق ما يحتوي مكنون أسراري
ولا أُصاحب عاميًّا وإن شهدوا بأنّه صالح معدوم أنظار
ولست أُحْدِث فعلاً غير مفترضٍ أو مستحبٍ ولم يدخل بإنكار
ما لم أقم مستخير الله متّكلاً وتابعاً ما أتى فيها من آثار

وقوله متشكّياً :

طوبى لمن مات فاستراحا ونال من ربّه فلاحا
ما نحن إلّا في قوم سوء أذاهُمُ قد بدا ولاحَا

توفي في سنة ٩١١ هـ في منزله بالروضة بالقاهرة بعد أن تمرَّض سبعة أيّام بورم شديد في ذراعه الأيسر وقد استكمل من العمر إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشر يوماً وكان له مشهد عظيم ، وصُلي عليه بدمشق بالجامع الأموي صلاة الغائب بعد شهر ونصف من وفاته ، قيل : أخذ الغاسل قميصه وقبّعته[1] فاشترى بعض الناس قميصه من الغاسل بخمسة دنانير وباع قبّعته بثلاثة دنانير .

الأشموني[2] :

هو أبو الحسن نور الدين عليّ بن محمد بن عيسى بن يوسف المعروف بالأشموني ، أصله من أُشمون لكنّه وُلد في سنة ٨٣٨ هـ بقناطر السّباع وهما بلدان بمصر ، توطّن القاهرة متزهّداً مكبًّا على العلم ، حفظ القرآن وألفية ابن مالك ، أخذ النحو عن الكافيجي والقراءات عن ابن الجزري ، تصدّى للإقراء فانتفع به الطلبة ونبه ذكره بين الدارسين ، تولّى القضاء ، وصفه ابن العماد بقوله : « الشافعي الفقيه الإمام العالم العامل الصّدر الكامل المقرىء الأصولي . . . كان متقشّفاً في مأكله وملبسه وفرشه » وقال عنه السّخاوي : « راج أمره ورجح على[3] السّيوطي مع اشتراكهما في الحمق ، غير أنّ ذلك ـ يعني السيوطي ـ أرجح »[4] .

---

(١) القُبّعَة بتشديد الباء وفتحها خِرْقَةٌ تَقِي الرأسَ الشمس والمطر « انظر المعجم الوجيز ٤٨٨ » .

(٢) انظر في ترجمته : الضوء اللامع ٦ : ٥ ، وشذرات الذهب ٨ : ١٦٤ .

(٣) يعني في العلم . (٤) يعني في الحمق .

نظم المنهاج في الفقه وشَرَحه ، ونظَمَ جمع الجوامع في الأصول نظماً قرّظه السّخاوي ثم شرح ما نَظَمَه ، وشَرَحَ قطعة من التسهيل ، وله شرح مشهور متداول على ألفية ابن مالك سمّاه « منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك » تمثّلَ فيه الكتب[1] التي سبقته ونقل فيه التعريفات المتنوعة وعَرَضَ الآراء المختلفة وما يسندها من علل وبراهين ، وأكثر من استمداد كلّ ذلك من تسهيل ابن مالك ومغني ابن هشام وشرح المرادي للألفية على وجه الخصوص ، وكثيراً ما كان يختار لنفسه من آراء النحاة الرأي الصحيح عنده مصرّحاً بذلك ، وقد اعتاد أيضاً في هذا الشرح على أن يقابل آراء ابن مالك في الألفية على آرائه في التسهيل ، وكذلك على آراء سائر النحاة من مختلف المدارس السابقة ، وقد يعارض ابن مالك في بعض آرائه ، ثم يفصح عن رأيه الخاصّ مبيّناً وجهة نظره .

ومن أمثلة مخالفاته لابن مالك : مخالفته له فيما ذهب إليه من أنّ المضارع حين يتصّل بنون النسوة يصبح مبنياً بلا خلاف ، فقد قال : « وليس الأمر كما قال ، فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسّهيلي إلى أنّه معرب بإعراب مقدّر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشَّبَه بالفعل الماضي »[2] .

ولم يكن الأشموني واسع الاطلاع على الشواهد الشعرية ، لذلك عَرَضَت له أوهام شتّى واعترت شرحه بعض الهنات في متون هذه الشواهد أو في نسبتها ، من ذلك أنّه ساق قول الشاعر :

ويسقط بينها المَرَئِيُّ لغواً[3] كما ألغيتَ في الدّية الحُوارا[4]

شاهداً في باب النسب ، ونسبه إلى ذي الرّمة ، وبيّن أنّ محلّ الشاهد هو قول الشاعر : « المَرَئِي » بفتح الميم والرّاء نسبة إلى امرىء القيس وهو بيت أي فخذ من قبيلة تميم ، وليس الشاعر الجاهليّ المعروف .

---

(١) كنت أوّل من نبّه صراحة في رسالتي للماجستير عن الأشموني وشرحه للألفية في عام ١٩٧٣م إلى أنّ هذا الشرح المشهور المتداول الذي رُزق الأشموني من أجله سمعة علمية فائقة ما زالت تدوّي حتى الآن يكاد يكون منقولاً بحروفه من شرح العالم المغربي المصري المرادي لألفية ابن مالك وهو الشّرح الأقلّ شهرة ، وقد سُقتُ على ما زعمته البراهين ودلّلت عليه بالنصوص ، ثم توالى مَنْ قالوا بذلك ، وللكتب حظوظ كما للرجال ، فسبحان مقّسم الحظوظ فيهما .

(٢) شرح الأشموني ١ : ٥٧ .

(٣) أي مُلْغَى .

(٤) الحُوار : هو ولد الناقة منذ الوضع إلى أن يفطم ، وإلغاؤه أي عدم حُسْبانه في الديه

والحقيقة أنّ هذا البيت لجرير وليس لذي الرّمة كما توهّم الأشموني وقد قاله مع بيت قبله في هجاء هذا الفخذ ، ولكنّ الأشموني لم يذكر البيت الذي سبقه على ما هو الأنسب وعلى ما جرى عليه كثير من المصنّفين[1] ، والبيتان هما :

يَعُدُّ الناسبون إلى تميم بيوت[2] المجد أربعةً كبارا
ويخرج منهمُ المَرئِيُّ لَغْواً كما ألغيتَ في الدِّية الحُوارا

ولو ذكر الأشموني البيت السابق ربّما تجنّب ما وقع فيه أيضاً من التحريف في ألفاظ البيت الثاني[3] ، أو على الأقل لاتضّح مرجع الضمير عنده في « بينها » .

ولم تكن أخطاء الأشموني مقصورة على الشواهد وروايتها ونسبتها ونحو ذلك ، بل أخطأ أيضاً في بعض مسائل التصريف ، من ذلك ما ذكره[4] من أنّ عُشَيَّان تصغيرٌ شاذٌّ لعِشاء بكسر العين وهو خطأ تبعه فيه جميع من جاء بعده من المؤلفين ، والصواب أنّ لفظ عُشَيَّان تصغير عَشِيٍّ كما في جميع كتب الصرف القديمة وكتب اللغة أيضاً ، وأنّ كلمة عِشاء بكسر العين لم تصغّر شذوذاً أبداً بل تصغيرها عُشَيَّة على القياس المطّرد في مثلها ، ويبدو أنّ منشأ الخطأ هو قرن لفظ مغرب بعَشِيّ في عبارة ابن هشام في التوضيح حيث قال : « ومغرباً وعَشِيًّا على مغربان وعُشيّان » فحرّف النسّاخ عَشِيًّا إلى عِشاء ، ويؤكد هذا التحريف الصوابُ الموجود في نسختين مخطوطتين في مكتبة الأزهر للتوضيح إحداهما مخطوطة في سنة ٧٣٠هـ والأخرى في سنة ١١٠٠هـ، توفي الأشموني في القاهرة في سنة ٩٢٩ هـ .

ابن قاسم العبّادي[5] :

هو شهاب الدين أحمد بن قاسم الصّباغ العبّادي المصري الشافعي الأزهري ، أحد

(١) أنشد البيتين معاً الفخر الرازي في تفسيره عند كلامه على قوله تعالى ﴿ لا يؤاخذكم الله باللّغو في أيمانكم ﴾ « من آية ٢٢٥ من سورة البقرة » ونسبهما إلى جرير ، وأوردهما كذلك معاً صاحب الأغاني في ترجمة جرير على هذا الوجه من النسبة ، وذكر الشيخ أحمد الحملاوي البيتين معاً في كتابه شذا العَرف في فنّ الصّرف في باب النسب ونسبهما إلى جرير وقال إنّه الصّواب ، ولعلّه استضاء فيها ذكر بالرّازي وأبي الفرج ، واللّغو في الآية بمعنى الملغى كما هو في البيت ، والرازي نسبة إلى الريّ على غير مقاس ، توفي في هراة في سنة ٦٠٦هـ وهو من أهمّ المفسّرين ، وله كتاب مشهور في التفسير اسمه « مفاتح الغيب » وهو مطبوع ويُعرف بتفسير الفخر الرازي .

(٢) المراد بالبيوت الأفخاذ .

(٣) انظر شرح الأشموني ٤ : ١٩٢ . (٤) انظر شرح الأشموني ٤ : ١٥٩ .

(٥) انظر في ترجمته : شذرات الذهب ٨ : ٤٣٤ ، والزركلي ، الأعلام ١ : ١٨٩ ، وكحالة ، معجم المؤلفين

ابرز النحاة في مصر في العصر العثماني ، أخذ عن الناصر اللقاني ، وعن محقق عصره بمصر الشهاب البرلّسي المعروف بعميره وغيرهما ، وأخذ عنه الشيخ محمد بن داود المقدسي وغيره ، اشتهر بالتحقيق ، وصفه ابن العماد بقوله « الإمام العلامة الفهامة . . . برع وساد وفاق الأقران وسارت بتحريراته الرّكبان وتشنّفت من فرائد فوائده الآذان » ، له مصنّفات في مختلف الفنون غاية في الدّقة ، منها في النحو : حاشية على شرح ابن الناظم لألفيّة والده ، وله حاشية مشهورة مطبوعة في مجلّدين على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه للسّبكي سمّاها « الآيات البيّنات » ، وشرح الورقات لإمام الحرمين ، وحاشية اسمها « الحواشي والنكات والفوائد المحررّات على مختصر السّعد في المعاني والبيان » ، توفي في المدينة المنوّرة عائداً من الحجّ في سنة ٩٩٤ هـ ، وقيل : إنه مات بمكة مجاوراً في سنة ٩٩٢ هـ .

الشّنواني[1] :

هو أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي بن وفاء الشنواني الشافعي ، نحويّ تونسيّ الأصل مصريّ المولد والدار ، من الشّراح وأصحاب الحواشي البارزين في العصر العثماني ، وُلد بشنوان من المنوفية بمصر ونُسب إليها ، تلقّى العلم في الأزهر عن ابن قاسم العبّادي وغيره ، كان فيه شغف بالاطلاع ورغبة في حفظ الشعر وميل لتتبّع مذاهب النحاة وشواهدهم ، له كتب كثيرة كلّها شروح وحواشٍ في مختلف العلوم ، ومن مؤلفاته النحوية : حاشية على شرح القطر لابن هشام ، وحاشية على شرح الشذور ، وحاشية على التوضيح ، وكلاهما لابن هشام أيضاً ، وحاشية على شرح الفاكهي لمتن القطر سمّاها « مُجيب الندا إلى شرح قطر النّدى وبلّ الصدى » ، وحاشية على الشرح المسمّى « موصّل الطّلاب إلى قواعد الإعراب » لخالد الأزهري على كتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » لابن هشام ، وقد سمّى حاشيته هذه « هداية أولي الألباب إلى موصّل الطّلاب إلى قواعد الإعراب » ، وحاشية على شرح « المقدّمة الأزهرية في علم العربية » لخالد الأزهري أيضاً ، والمناهل الكافية في شرح الشافية وهي في علم الصّرف ، والدرّة

= ٢ : ٤٨ ، وحاجي خليفة ، كشف الظنون ١٥٢ ، ٤٧٦ ، ٥٩٦ ، ١١٣٩ ، ١٣٧٣ ، ٢٠٠٦ ، والبغدادي ، إيضاح المكنون ١ : ٤٢٣ ، ٢ : ١٣٦ ، ٤٤٨ .

(١) انظر في ترجمته : المحبّي ، خلاصة الأثر ١ : ٧٩ ، وحاجي خليفه ، كشف الظنون ١٠٦٨ ، ١١١٧ ، ١٧٩٧ ، ١٧٩٨ ، والبغدادي ، إيضاح المكنون ٢ : ٣٨ ، ٢٢٥ ، ٥٩٠ ، والبغدادي ، هديّة العارفين ١ : ٢٣٩ .

الشنوانية على شرح الآجرومية في علم العربية، توفي في القاهرة في سنة ١٠١٩هـ في الستّين من عمره .

الدّنوشري[1] :

هو الفقيه المصري عبدالله بن عبد الرحمن بن علي بن محمد الدنوشري الشافعي ، أصله من دنوشر وهي قرية قريبة من المحلّة الكبرى بشمال مصر ، لذلك نُسب إليها ، وهو واحد من العارفين باللغة والنحو ومن أشهر الشرّاح وأصحاب الحواشي الذين كثروا في مصر في العصر العثماني ، وُلد بالقاهرة وتلقّى العلم عن الرّملي والعلقمي وابن قاسم العبّادي وغيرهم ، ارتحل إلى بلاد الروم وأقام فيها مدّة ثم عاد إلى القاهرة وانتفع به الناس في الأزهر ، وأهمّ مصنّفاته النحوية : تقرير على حاشية التصريح لخالد الأزهري على شرح التوضيح لابن هشام على ألفية ابن مالك ، كان يقول النظم ، وأكثر نظمه في المسائل النحوية ، ومنظوماته مسرودة بكثرة في كتب المتأخرين وشروحهم وحواشيهم وتقريراتهم النحوية ، توفي في القاهرة في سنة ١٠٢٥ هـ .

يسٰن الحمصي[2] :

هو ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عُلَيْم الحمصي ، الشهير بالعُلَيْمي ، شيخ عصره في علوم العربية ، وُلد بحمص ، ونشأ واشتهر وتوفي بمصر في سنة ١٠٦١هـ، وكان قد ارتحل إليها مع أبيه صغيراً ، تلقّى العلم في القاهرة عن الغنيمي والدنوشري وغيرهما ، ثم برع في علوم متنوعة وألّف فيها ، وهو صاحب التعليقات المشهورة على حاشية التصريح للشيخ خالد ، ومن مصنّفاته النحوية وغير النحوية : حاشية على شرح ابن هشام لمتنه قطر الندى وبلّ الصدى ، وحاشية على شرح الفاكهي لمتن القطر ، وحاشية على شرح التلخيص المختصر للسّعد التفتازاني ، وحاشية على شرح عصام الدين الاسفراييني على السّمرقندية في الاستعارات ، وحاشية في أصول الفقه ، وأخرى في التوحيد .

---

(١) انظر في ترجمته : المحبّي ، خلاصة الأثر ٣ : ٥٣ ، وكشف الظنون ٨٧٩ ، ٩٠١ ، وإيضاح المكنون ١ : ٣٨٦ ، وهديّة العارفين ١ : ٤٧٤ ، وكحاله ، معجم المؤلفين ٦ : ٧٠ واسمه فيه « الدنشوري » .

(٢) انظر في ترجمته : المحبّي ، خلاصة الأثر ٤ : ٤٩١ ، وسركيس ، معجم المطبوعات ١٩٤٠ ، ١٩٤٦ ، وقد سمّاه أوّلاً « ياسمين » ثم سمّاه « ياسين » .

الحِفْني (١) :

هو جمال الدين أبو الفضل يوسف بن سالم بن أحمد الحِفْني ، فاضل عالم شاعر ، من فقهاء الشافعية ، وُلد بحِفْنَة وهي قرية بجوار بُلْبيس ، ثم سكن القاهرة ، تلقّى في الأزهر عن مشايخ عصره ، نبغ واشتهر بالأدب والشّعر ، له مقامتان ، ورسالة في علم الأدب وشرحها ، وديوان شعر ، وله حواشٍ وشروح في مختلف العلوم منها حاشية على مختصر السّعد في البلاغة ، وحاشية على شرح « آداب البحث » للمنلا حنفي ، وحاشية على شرح إيساغوجي في المنطق لزكريا الأنصاري ، ورسالة في الفصد والحجامة ، وحاشية على فتح ربّ البرّية بشرح الخزرجية في العروض والقوافي ، ورسالة في معنى لفظي الواحد والأحد ، وأحسن مصنّفاته النحوية حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، وقد تعقّبها الصبّان فيما بعد في حاشيته على شرح الأشموني وفنّد كثيراً من محتوياتها ، توفي في القاهرة في سنة ١١٧٨ هـ وقيل في سنة ١١٧٦ هـ .

السُّجاعي (٢) :

هو أحمد بن أحمد بن محمد السُّجاعي الأزهري ، فقيه شافعيّ مصريّ ، نسبته إلى السُّجاعية من غربية مصر ، يعدّ من أعلام الأزهر وعلمائه الكثيرين الذين بذلوا جهوداً محمودة في خدمة العلم وعُنوا بالقواعد النحوية وزاولوا تدريسها والتصنيف فيها ولهم مؤلفات قيّمة يهتدي بها الباحثون والدّارسون وكلّها شروح وحواشٍ ورسائلُ ومتونٌ منظومة في علوم الدين والأدب والتصوّف والمنطق والفلك ، من ذلك : رسالة اسمها « الدرر في إعراب أوائل السّور » و« شرح معلّقة امرىء القيس » و« شرح لاميّة السموأل » و« حاشية على شرح القطر لابن هشام » و« حاشية على شرح ابن عقيل للألفية » و« منظومة في الاستعارات » والمؤلّفات الأربعة الأخيرة مطبوعة ، توفي في القاهرة في سنة ١١٩٧ هـ .

الكفراوي (٣) :

هو حسن بن علي الكفراوي الأزهري ، فقيه نحويّ محدّث ، وُلد في كَفْر الشيخ

(١) انظر في ترجمته : الجبرتي ، عجائب الآثار ١ : ٢٦٣ ، والمرادي ، سلك الدّرر ٤ : ٢٤١ ، والبغدادي ، هديّة العارفين ٢ : ٥٦٩ ، والبغدادي ، إيضاح المكنون ١ : ٢ ، ٧١ ، ١٢٠ ، ١٥٣ ، ٤٩٨ ،

(٢) انظر في ترجمته : معجم المطبوعات ١٠٠٥ ، وخطط مبارك ١٢ : ٩ .

(٣) انظر في ترجمته : خطط مبارك ١٥ : ٧ ، والجبرتي ، عجائب الآثار ٢ : ١٦٥ ، ومعجم المطبوعات ١٥٦٣ ، ١٥٦٤ .

حجازي بالقرب من المحلّة الكبرى بمصر ، قرأ القرآن وحفظ المتون في المحلّة ثم انتقل إلى القاهرة وأخذ فيها عن السُّجاعي وعمر الطحلاوي ومحمد الحِفني وعلي الصعيدي وغيرهم من شيوخ الوقت ، تصدّر ودرّس وأفتى واشتهر ذكره وتداخل في الدعاوى وفَصَلَ في الخصومات وأقبل عليه الناس بالهدايا ونما أمره وتجمّل بالملابس وركب البغال ، تردّد إلى الأمير محمد بك أبي الذهب قبل استقلاله بالإمارة فأحبّه وحضر دروسه في رمضان بمسجد الحسين ، ولّما بَنَى أبو الذهب جامعه بجوار الأزهر كان هو المتعيّن فيه بوظيفة رئاسة التدريس والإفتاء ومشيخة الشافعية ، له شرح مشهور للآجرومية في النحو ، و« إعراب الآجرومية » ، وله أيضاً « الدرّ المنظوم بحلّ المهمّات في الختوم » و« رسالة في أحكام المتحيّرة » وكلاهما في الفقه الشافعيّ ، توفي في القاهرة في سنة ١٢٠٢ هـ وصلّي عليه في الأزهر في مشهد حافل ودُفن بتربة المجاورين .

الصبّان[1] :

هو أبو العرفان محمد بن علي الصّبان المصري الشافعي ثم الحنفي ، عالم أديب مشارك في اللغة والنحو والبلاغة والعروض والمنطق والسّيرة والحديث ومصطلحه والهيئة وغير ذلك ، وُلد بالقاهرة ونشأ فقيراً ، ولم ينشب أن حفظ القرآن والمتون واجتهد في طلب العلوم وتلقّى عن أشياخ عصره كالمدابغي والبليدي والأجهوري والعدوي ودرس الكتب القيّمة في حياة هؤلاء الأشياخ فبرع في العلوم العقلية والنقلية واشتهر بالتحقيق والمناظرة والجدل ، وشاع ذكره وفضله بين العلماء في مصر والشام ، والتفّ حوله الخلائق الكثيرون حتى أصبح أكثر أصحاب الشروح والحواشي شهرة في العصر العثماني ، صنّف المؤلفات القيّمة والكتب النافعة في النحو وغيره من العلوم ، وأشهر مؤلفاته على الإطلاق حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك التي سارت بها الركبان واحتفى بها العلماء وعلّقوا عليها تقارير أهمّها : تقرير الانبابي وتقرير الحامدي وتقرير الرفاعي ، وقد قال في مقدّمتها : « إنّه سيلخّص في الحاشية زُبَدَ ما كتبه على هذا الشرح أعلامُ النحو السابقون مع تنبيهه على كثير ممّا وقع لهم من أسقام الأفهام وأوهام الأذهان ومع جَلْبِهِ فرائد من بنات فكره تقرّبها عين الناظر » ، وهذه الحاشية تحمل مادّة واسعة من آراء النحاة وخلافاتهم أكمل بها الصّبان ما ذكره الأشموني في شرحه ، كما تحمل الشيء الكثير من الاعتراضات

---

(١) انظر في ترجمته : الجبرتي ، عجائب الآثار ٢ : ٢٢٧ ، وعلي مبارك ، الخطط التوفيقية ٣ : ٨٤ ، وجرجي زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ٣ : ٢٨٩ ، ومعجم المطبوعات ١١٩٤ ، وفنديك ، إكتفاء القنوع بما هو مطبوع ٢٦٠ ، ٤٧٦ .

والأجوبة ، وأكثر من عارضهم الصّبان في حاشيته « الحِفْني » الذي كانت له أيضاً حاشية على شرح الأشموني كما ذكرنا في ترجمته قبل قليل ، وكان يُكنّيّ عنه دائماً بكلمة « البعض » .

ومع علم الصّبان الغزير في النحو الذي نثره في أنحاء هذه الحاشية فقد وقع في بعض شواهدها أسير الخطأ والخلط ممّا يدلّ على عدم إلمامه الواسع بالشواهد ورواياتها ومتونها ومعانيها ونسبتها ، ومن أمثلة ذلك تعليقه على شاهد ساقه الأشموني في باب النسب على الوجه الآتي :

ويسقط بينها المَرْئِيُّ لَغْواً كما ألغيتَ في الدِّية الحُوَارا

فقد علق الصّبان عليه قائلاً : « قال البعض ليس بنظم وانظر ما ضبطُهُ وما معناه فإني لم أقف عليه »[1] ، ثم قال بعد ذلك « لكن وُجِدَ في بعض النّسخ على وجه كونه نظماً من بحر الوافر ، ولفظه :

ويسقط منهما المَرْئِيُّ لَقْواً كماء العنْب في الدبة الحواء

بضمير التثنية في منهما وضبط لَقْواً كغَزْوٍ وسكون نون العنب وتخفيف باء الدبة وواو الحواء ، وفي كثيرٍ من النّسخ إسقاطه ـ يعني الشاهد ـ كما قدّمناه في القولة قبله »[1] .

ولو كان الصّبّان على دراية عميقة بالأدب واطّلاع واسع على الشواهد لما وقع في الحيرة والعماية والشكّ والتردّد ، ولمّا عرّض نفسه للسّقوط في الخطأ والخلط ، ولعرف جميع ما يأتي :

١ ـ أنّ صحة هذا البيت هي :

ويخرج منهُمُ المَرْئِيُّ لَغْواً كما ألغيتَ في الدِّية الحُوارا

٢ ـ وأنّ الأشموني ذكره محرّفاً .

٣ ـ وأنّ مَنْ نَقَلَ هو عن نسخهم قد حرّفوه أيضاً تحريفاً شديداً .

٤ ـ وأنّ قبل هذا الشاهد قول الشاعر :

يَعُدُّ الناسبون إلى تميمٍ بيوت[2] المجد أربعة كبارا

٥ ـ وأنّ قائل البيتين جرير ، وأنّ صاحب الأغاني قد أوردهما معاً في ترجمته[3] ونسبهما

---

(١) حاشية الصّبّان ٤ : ١٩٢ . (٢) المراد بالبيوت الأفخاذ .

(٣) وفعل مثل ذلك الفخر الرازي في تفسيره « مفاتح الغيب » عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ لا يؤاخذكم الله باللّغو في أيمانكم ﴾ « من آية ٢٢٥ من سورة البقرة » .

صراحة إليه .

٦ ـ وأنّ الشاهد ليس لذي الرّمة كما ذكر الأشموني بعد أن ساقه وحده محرّفاً .

٧ ـ وأنّ المرثيّ منسوب إلى امرىء القيس مراداً به بيت خاص أي فخذ معيّن من قبيلة تميم كان جرير يقصد بالبيتين إلى هجائه وليس منسوباً إلى الشاعر الجاهليّ المعروف .

٨ ـ وأنّ معنى لغواً في البيت مُلْغىً ، وأنّ معنى الحُوار ولد الناقة منذ الوضع إلى أن يُفطَم ، وأنّ إلغاءه بمعنى عدم حُسْبَانه في الدّية .

ممّا لا يضطرّه للقول عن هذا الشاهد « انظر ما ضبطه وما معناه فإنّي لم أقف عليه » .

وقد وقع الصبّان أيضاً في بعض الأخطاء الصرفيّة ، من ذلك[1] تصغيره « حسّان » من الحُسْن على « حُسَيْن » نقلاً عن الدماميني والصواب « حُسَيْسِين »[2] .

ومن مؤلفات الصبّان الأخرى : حاشية على شرح العصام على متن السمرقندية في البلاغة ، والرسالة البيانية ، وحاشية على شرح الملّوي الصغير على متن السلّم في المنطق ، وحاشية طويلة في جزأين على مختصر السّعد التفتازاني في المعاني والبيان والبديع ، والرسالة الكبرى في البسملة ، وتقرير على مقدّمة جمع الجوامع في أصول الفقه ، وكتاب في علم الهيئة ، وشرح على منظومته المسمّاة بالكافية الشافية في علمي العروض والقافية ، وإسعاف الراغبين في سيرة المصطفى وأهل بيته الطّاهرين ، وإتحاف أهل الإسلام بما يتعلّق بالمصطفى وأهل بيته الكرام . وللصبّان شعر كثير مبثوث في جميع الكتب التي ترجمت له وهو شعر متنوع الأغراض يدلّ على أنه لم يكن ناظماً ممتازاً للعلوم فحسب ، بل كان أيضاً شاعراً ينظم في الأغراض الفنية ولا سيّما الغزل ـ الذي كاد يكون عنده مكشوفاً ـ شعراً حَسَناً . ولم يقلّل من حسن شعره ما كثر فيه من المحسّنات البديعية المتكلّفة على عادة شعراء ذلك العصر ، وما كان فيه من مصطلحات علمية لا تخطئها العين ، بالإضافة إلى ما يلمح فيه من لمسات التصوف ، بل كان شعره مع كلّ ذلك في المقدّمة من شعر ذلك العصر . توفي الصبّان في القاهرة وصُلّي عليه في الأزهر في مشهدٍ مهيب في سنة ١٢٠٦هـ .

---

(١) انظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني ٤ : ١٦٠ .

(٢) إذا كانت النون في فَعْلَان تحتمل الزيادة والأصاله عُمِلَ في كلّ احتمال بما يناسبه نحو حسّان ، فإذا قدّر من الحُسْن فهو فَعّال وتصغيره حُسَيْسِين ، وإذا قدّر من الحَسّ وهو القتل فهو فَعْلَان وتصغيره حُسَيْسَان ، ونحو شيطان ، فإن أخذ من شَطَنَ بمعنى بَعُدَ فهو فَيْعَال وتصغيره شُيَيْطِين ، وإن أخذ من شَاطَ أي احترق فهو فَعْلَان وتصغيره شُيَيْطَان .

الدّسوقي[1] :

هو الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدّسوقي المالكي ، من أهل دسوق « بلد بشمال مصر » ، وهو من علماء الديار المصرية في العربية وسائر العلوم في أواخر العصر العثماني ، تعلّم وأقام في القاهرة ، أقرأ النحو للطلاّب في الأزهر ، له حاشية مطوّلة مشهورة متداولة على مغني ابن هشام ، وهي في جزأين كبيرين ، وتضمُّ عَتَادَ الشروح والحواشي التي وُضعت على المغني منذ أُلِّف ، وفيها أيضاً مباحث لغوية وأصولية مختلفة ، وله كتاب « الحدود الفقهية » و« حاشية على الشرح الكبير للدّردير على مختصر خليل » وكلاهما في الفقه المالكي ، وحاشية في مجلّدين على شرح السّعد التفتازاني على التلخيص ، وجميع ما ذكرناه من مؤلفاته مطبوع ، وله أيضاً حاشية مخطوطة على شرح محمد السّنوسي لمقدّمته« أمّ البراهين » في التوحيد ، توفي في القاهرة في سنة ١٢٣٠ هـ .

الأمير[2] :

هو الشيخ محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السّنباوي الأزهري المعروف بالأمير ، عالم بالعربية ، من فقهاء المالكية ، مفسّر مشارك في سائر العلوم ، وُلد في سنبو في مصر وتعلّم في الأزهر ، اشتهر بالأمير لأنّ جدّه كانت له إمرة في الصعيد ، أصله من المغرب ، أكثر كتبه شروح وحواشٍ ، وأشهرها : حاشية على مغني اللبيب لابن هشام في مجلدين ، وحاشية على شرح ابن هشام لشذوره ، وله أيضاً : الإكليل في شرح مختصر خليل ، حاشية على شرح الشيخ خالد على الأزهرية ، تفسير المعوّذتين ، تفسير سورة القدر ، انشراح الصدر في بيان ليلة القدر ، حاشية على شرح عبد السّلام لجوهرة التوحيد، توفي في القاهرة في سنة ١٢٣٢ هـ .

العطّار[3] :

هو الشيخ حسن بن محمد بن محمود العطّار الشافعي الأزهري المغربيّ الأصل ،

---

(١) انظر في ترجمته : الجبرتي ، عجائب الآثار ٤ : ٢٣١ ، وجرجي زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ٤ : ٢٥٦ ، ومعجم المطبوعات ٨٧٥ .

(٢) انظر في ترجمته : علي مبارك ، الخطط التوفيقية ١٢ : ٥٤ ، وعجائب الآثار ٤ : ٢٨٤ ، ومعجم المطبوعات ٤٧٣ .

(٣) انظر في ترجمته : الجبرتي ، عجائب الآثار ٤ : ٢٣٣ ، والبغدادي ، هديّة العارفين ١ : ٣٠١ ، ومعجم المطبوعات ١٣٣٥ ، وجرجي زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ٤ : ٢٥٧ .

يُكنّى بأبي السّعادات ، وُلد بالقاهرة في سنة ١١٨٠ هـ أو بعدها بقليل أو في سنة ١١٩٠ هـ ونشأ بها ، عالم أديب شاعر مشارك في الأصول والنحو والمعاني والبيان والمنطق والطبّ والفلك والهندسة ، كان أبوه عطّاراً فتبع أباه في تجارته أول الأمر ثم انصرف إلى الأدب والعلم ، جدّ في التحصيل على كبار المشايخ في عصره كالشيخ الأمير ، فلمّا وقع الاضطراب حين دخل الفرنسيون القاهرة فرّ إلى الصعيد ثم عاد إليها بعد أن حصل الأمن واتّصل بأناس من الفرنسيين فكان يستفيد منهم الفنون المستعملة في بلادهم ويفيدهم اللغة العربية ، رحل إلى الشام وأقام بها زمناً ثم أقام مدّة طويلة في ألبانيا ثم عاد إلى مصر ، تولى إنشاء جريدة الوقائع المصرية الرسمية في بدء صدورها ثم تولى مشيخة الأزهر في سنة ١٢٤٦هـ وبقي فيها إلى أن توفي، له تآليف كثيرة في علوم متنوعة منها: حاشية على جمع الجوامع في أصول الفقه الشافعي ، حاشية مختصرة على شرح المقدمة الأزهرية في النحو لخالد الأزهري ، حاشية على مقولات الشيخ أحمد السجاعي ، حاشية على متن السمرقندية في البلاغة ، حاشية على شرح إيساغوجي للأبهري في المنطق ، ديوان شعر ، كتاب في الإنشاء والمراسلات ، توفي في القاهرة في سنة ١٢٥٠ هـ .

الخضري[١] :

هو الشيخ محمد بن مصطفى بن حسن الدِّمياطي المعروف بالخضري ، فقيه شافعي ميقاتي مفسّر أصولي بياني ناظم عالم بالعربية ، دخل الأزهر فمرض بالصمم فعاد إلى بلده دِمياط واشتغل فيها بالعلوم الشرعية والفلسفية واستخرج طريقة لمخاطبته بأحرف إشاريّة بالأصابع فتعلّمها منه أصحابه فكانوا يخاطبونه بها، مولده في دِمياط في سنة ١٢١٣هـ ووفاته فيها أيضاً وهي مدينة كبيرة في شمال مصر ، يعدّ من أشهر المشتغلين بالنحو في مصر لعهده ، له حاشية مطوّلة حسنة على شرح ابن عقيل تعدّ أهمّ حواشيه على الإطلاق ، بل هي أهمّ الحواشي النحوية التي أُلّفت بمصر في زمانه ، وهي تمتاز بالوضوح وغزارة المادّة والإفاضة في بيان الخلافات النحوية وفي عرض آراء النحاة ولا سيّما المتأخرين منهم وفي نقل ما حشدوه في شروحهم وحواشيهم من اعتراضات وأجوبة وحجج وأدلّة ، وله أيضاً « شرح اللمعة» في الميقات ،ورسالة في « مبادىء علم التفسير » ، وكتاب في أصول الفقه ، ومنظومة في متشابه القرآن ، وحاشية على شرح الملّوي على متن السمرقندية في البلاغة ، توفي في سنة ١٢٨٧ هـ عن أربعة وسبعين عاماً ، وقيل في سنة ١٢٨٨ هـ .

***

(١) انظر في ترجمته : معجم المطبوعات ٨٨٦ ، وهدية العارفين ٢ : ٣٧٩ ، وإيضاح المكنون ١ : ١٢٠ ، ٢ : ٤١٢ .

بعد هذه التراجم المستفيضة للمشتغلين بالنحو من علماء المدرسة المصرية لا بدّ من التذكير بما قلناه في بداية كلامنا عن هذه المدرسة وهو أنّ دراسات النحاة في مصر والشام في أوائل عهد المدرسة المصرية كانت شبيهة بدراسات النحويين في المدرستين البغدادية والأندلسية اتجه بها المصريون إلى النظر في المسائل والمدارسة في الفروع وذلك على الغالب ، بعيداً عن إقامة القواعد الكلية والقوانين العامة التي كانت قد أُقيمت واستقرّت على أيدي نحاة المدرستين السابقتين البصرية والكوفية ، ولم تكن مواقفهم تعدو ترجيح رأي ، أو تأييد فريق ، أو مخالفة آخر ، أو توسّطاً بين متنازعين ، ولم تكن إضافاتهم لتزيد عن إضافة فرعٍ صغيرٍ أو تشقيق مسألة قائمة .

أمّا الدرس النحويّ المصريّ المتأخّر ولا سيّما في العصر العثماني فإنّه قد دار أيضاً في هذا الإطار من الاشتغال بمسائل المتقدمين والإحياء لتراثهم والترجيح لبعض الآراء مع التعليق عليها بالشرح أو التدوين وذلك بمعزلٍ عن محاولة إقامة قواعد جديدة أو تأسيس قوانين مستحدثة ، ولكنّ نحاة المدرسة المصرية في هذا الوقت المتأخر تزيّدوا على مَنْ قبلهم من أهل بلدهم بالإكثار من الجدل في الفروع والدوران حولها وتشقيقها وتحكيك ألفاظها ومحاكمة مدلولاتها . وعندما انتهى العصر العثماني وأطلّ العصر الحديث على الحياة العربية الثقافية ، أُنشئت في مصر مدرسة « دار العلوم » العليا لتكون مرآة لاتجاه جديد في تصنيف النحو بدأ يعمّ مصر ، وهو الاتجاه الذي يقصد إلى تصنيف النحو تصنيفاً يرمي إلى تيسير درسه على الناشئة ، والأمر على كلّ حال يمثّل وجهة جديدة تختلف عن وجهات المدارس النحوية ونحاتها الذين عرضنا لهم ولدراساتهم ومصنّفاتهم بتوسّع فيما مضى .

المؤلّفات النحوية

سنتحدّث فيما يأتي عن بعض المؤلفات النحوية في العصور المتعاقبة من حيث نظام كلّ منها واتجاهه وطريقته ومنهجه في التأليف مع الإشارة السريعة إلى بعض محتوياته عند قيام المقتضي فنقول بادىء ذي بدء إنّ القواعد النحوية هي نتيجة لجهودٍ متماسكة متلاحقة بذَلَتْها طبقات النحاة ـ البصريين والكوفيين خاصة ـ التي بدأت بأبي الأسود الدؤلي المتوفى في سنة ٦٩ هـ وانتهت بطبقة ثَعْلَب الكوفي المتوفى في سنة ٢٦١ هـ والمبرّد البصري المتوفى في سنة ٢٨٥ هـ ، وكانت جهود هذه الطبقات متدرّجة يكمل بعضها بعضاً ، فمن علمائها مَنْ عَلَّلَ النحو ، ومنهم من وضع أسس القياس فيه ، ومنهم من بدأ المراحل الأولى من التأليف ، ومنهم من تولىّ الشرح والتكميل والتهذيب حتى وصَل علم النحو إلى صورته الكاملة في نحو قرنين ونصف قرن من الزمان .

وقد بدأ التأليف في الطبقة الثانية البصريّة ، واستمرّ يتدرّج في أشكالٍ متعدّدة وبأساليب مختلفة ، ولو كانت جميع هذه المؤلفات في شتّى أوضاعها بين أيدينا الآن لاستطعنا أن نعرف تدرّج التأليف النحويّ على وجهٍ دقيق ، ولكن كثيراً منها قد ضاع بما تَوَالَى من أحداث الزمن ، وكان الضّياعُ نصيبَ أوّل المؤلفات في هذا العلم ، وهو ما وَضَعَهُ عيسى بن عمر المتوفى في سنة ١٤٩ هـ ، فإنّهم يَرْوُون أنّه وضع كتابين هما الإكمال والجامع ، وفيهما قال الخليل بن أحمد :

ذهب النحو جميعاً كلُّه ... غيرَ ما أَلَّفَ عيسى بنُ عمر
ذاك إكمال وهذا جامعٌ ... وهما للنّاس شمسٌ وقمر

وأوّل كتاب شامل في النحو للمتقدمين وصل إلينا هو كتاب سيبويه المتوفى في سنة ١٨٠ هـ ، وآخر كتاب شامل لهم بعده وصل إلينا هو كتاب المفصّل للزمخشري المتوفى في سنة ٥٣٨ هـ الذي يعدّ آخر المتقدمين .

وبين عصري هذين الكتابين أكثر من ثلاثة قرون ظهر فيها كثير من المصنّفات النحوّية لهؤلاء المتقدمين ، منها كتب كبيرة أو دون ذلك في النحو والصرف ، أو رسائل

صغيرة فيهما أو في بعض مباحثهما مثل : رسالة للكسائي المتوفى في سنة ١٨٩ هـ في لحن العامة ، والمذكّر والمؤنّث للفراء المتوفى في سنة ٢٠٧ هـ ، وإصلاح المنطق لابن السّكّيت المتوفى في سنة ٢٤٣ هـ ، وكتاب المقتضب للمبرّد المتوفى في سنة ٢٨٥ هـ ، والشواذ لثعلب المتوفى في سنة ٢٩١ هـ ، وكتاب الأصول لابن السرّاج المتوفى في سنة ٣١٦ هـ ، والمقصور والممدود لابن ولّاد المتوفى في سنة ٣٣٢ هـ ، وكتاب الإيضاح لأبي عليّ الفارسي المتوفى في سنة ٣٧٧ هـ ، وكتاب التكملة له أيضاً ، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه المتوفى في سنة ٣٩٠ هـ ، وملحة الإعراب للحريري المتوفى في سنة ٥١٦ هـ .

ومنها كتب جاءت البحوث النحوية والصرفية في ثناياها أو في بعض فصولها مثل : كتاب الكامل للمبرّد ، وكتاب الأمالي للزّجّاجي المتوفى في سنة ٣٣٧ هـ ، وكتاب الخصائص لابن جني المتوفى في سنة ٣٩٢ هـ ،وكتاب سرّ الصناعة له أيضاً، وغير ذلك .

ويجيء بعد مفصّل الزمخشري كتب المحدثين كابن الحاجب المتوفى في سنة ٦٤٦ هـ وهي : الكافية في النحو ، والشافية في الصرف ، ثم تجيء الألفيات وهي : ألفية ابن معطي المتوفى في سنة ٦٢٨ هـ ، ثم ألفية ابن مالك المتوفى في سنة ٦٧٢ هـ ، والأخيرة هي محور الدرس والتحصيل في وقتنا الحاضر ، ثم تجيء كتب أخرى تجمع شمل القواعد النحوية في أساليب مختلفة مثل كتب ابن هشام الأنصاري المتوفى في سنة ٧٦١ هـ ، وجلال الدين السيوطي المتوفى في سنة ٩١١ هـ .

وفي المشهور ممّا هو بين أيدينا من هذه المؤلّفات صور لتدرّج التأليف في علم النحو ، وسنورد عرضاً متراوحاً بين البسط والإيجاز لهذه الكتب لنتبيّن من خلاله اتجاهها ونظامها وطريقتها ومنهجها وإلى حدٍّ ما مادتها العلمية ومحتوياتها .

كتاب سيبويه :

ذاعت شهرة سيبويه في عالم النحو ،وكان كتابُه دعامةَ هذا العلم ، وظلَّ حقبة طويلة من الزّمن مرجع النحاة وقبله الدّارسين ومحور البحث والشّرح ، وكانت دراسته دليل البراعة وميزان التحصيل ، ولم يكن يحسب العالم عالماً في النحو إلّا إذا درس كتاب سيبويه كلّه ، قال أبو عليّ الفارسي : « جئتُ إلى أبي بكر السّرّاج لأسمع منه الكتاب ، وحملت إليه ما حملت ، فلمّا انتصف الكتابُ عَسُرَ عليَّ في تمامه ، فانقطعت عنه لتمكُّني من الكتاب ، فقلت لنفسي بعد مدّة: إن سرتُ إلى فارس وسُئِلتُ عن تمامه فإن قلتُ نعم ، كذبت ، وإن قلت لا ، سقطت الرواية والرِّحلة[1] » .

(١) انظر ياقوت ، معجم الأدباء ٧ : ٢٥٢ - ٢٥٣ .

وقد أصبحت كلمة الكتاب علماً عليه بالغلبة عند النحويين ، فكان يُقال بالبصرة قرأ فلان الكتاب فيُعلم أنّه كتاب سيبويه ، وقرأ نصفَ الكتاب فلا يُشَكّ أنه كتاب سيبويه[1] ، وكان المبرّد إذا أراد مريدٌ أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له : هل ركبت البحر ؟ تعظيماً له واستصعاباً لما فيه[2] .

وقد خجل العلماء حيناً من وضع كتاب جديد بعده ، قال المازني : « من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ »[3] ، وقال الزمخشري :

ألا صلّى الإله صلاةَ صِدْقٍ على عمرو بن عثمان بنِ قَنْبَرْ
فإنّ كتابه لم يُغْنِ عنه بنو قلم ولا أبناءُ مِنْبَرْ[4]

وحدّث أبو الطيّب اللغوي عن محمد بن عبد الواحد قال : أخبرنا ثَعْلَب عن سلمة قال : مات الفراء ـ وهو كوفي كما نعلم ـ وتحت رأسه كتاب سيبويه[5] .

وقد عظم شأن الكتاب فكانت له المكانة العليا في عصره وفي العصور التي تلته فسّمي إكباراً له قرآن النحو ، قال الجاحظ : أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيّات وزير المعتصم ، ففكّرت في شيءٍ أهديه لـه فلم أجد شيئاً أشرفَ من كتاب سيبويه ، فلمّا وصلت إليه قلتُ له : لم أجد شيئاً أُهديه لك مثلَ هذا الكتاب ، وقد اشتريته من[6] ميراث الفراء ، فقال : والله ما أهديتَ إليَّ شيئاً أحبَّ إليَّ منه[7] ، ويُقال في رواية أخرى للقصّة إنّ الجاحظ لمّا وصل إلى ابن الزّيات بكتاب سيبويه ، أعلمه به قبل إحضاره ، فقال له ابن الزيات : أوَ ظننتَ أنّ خزائننا خالية من هذا الكتاب ؟ فقال الجاحظ : ما ظننت ذلك ، ولكنها ـ أي هذه النسخة ـ بخطّ الفراء ومقابلة الكسائي وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ ـ يعني نفسه ـ فقال ابن الزيات : هذه أجلُّ نسخةٍ توجَدُ وأعزّها ، فأحْضَرَهَا له فسُرَّ بها ووقعت منه أجمل[8] موقع . وذكر صاعد بن أحمد الجيّاني الأندلسي كتاب سيبويه فقال : « لا أعرف كتاباً أُلّفَ في علم من العلوم قديمها وحديثها

(١) انظر الأنباري ، نزهة الألباء ٦٣ .
(٢) انظر نزهة الألباء ٦٣ ، والسيوطي ، بغية الوعاة ٢ : ٢٢٩ .
(٣) انظر نزهة الألباء ٦٣ .
(٤) انظر البغية ٢ : ٢٣٠ .
(٥) انظر ابا الطيب اللغوي ، مراتب النحويين ٨٧ .
(٦) أي تركة الفرّاء بعد موته .
(٧) انظر معجم الأدباء ١٦ : ١٢٣ .
(٨) انظر ابن خلكان ، وفيات الأعيان ٣ : ٤٦٣ .

فاشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفنّ غيرَ ثلاثة كتب : أحدها المِجَسْطِيُّ لبَطْلَيْمُوسَ في علم هيئة الأفلاك ، والثاني كتاب أرِسْطَاطَاليس في علم المنطق ، والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي فإنّ كلّ واحد من هذه لم يشذّ عنه من أصول فنّه شيء إلّا ما لا خَطَر له »[1] .

تلك كانت نظرة الأقدمين إلى كتاب سيبويه وهي نظرة التقدير والتعظيم ، ولم يقتصر إجلال الكتاب على المعجبين بسيبويه بل كان خصومه في تقديره والارتفاع به كالمحبّين .

وتاريخ تأليف الكتاب مجهول ، ولم تذكر كلّ كتب التاريخ أنّ الكتاب ظهر في حياة مؤلّفه ، والذي ذكره المؤرخون أنّ الكتاب ظهر بعد وفاة سيبويه ، وأنّ الذي نقله عنه ورواه للناس تلميذه الأخفش المتوفى في سنة ٢١٥ هـ ،وأنّه الناقل والراوي الوحيد له، ويرى أحد الباحثين أنّ كثيراً من الناس كان يعلم بتأليف سيبويه المتوفى في سنة ١٨٠ هـ للكتاب ، وهو يرجّح أنّ بعض أجزاء الكتاب وبعض ما استشهد به سيبويه من الشّعر كان معروفاً لبعض الناس بدليل أنّ الأصمعي مثلاً المتوفى في سنة ٢١٣ ، وجّـهَ بعض هذا الشّعر توجيهاً غير توجيه سيبويه له على ما سنذكر بعد قليل ، فالذي كان مجهولاً ـ كما يقول هذا الباحث ـ هو الكتاب كاملاً أمّا بعضه فكان معروفاً عند العلماء ولو أنّ أمر الكتاب كان مجهولاً بالكلّية كما يظنّ البعض ولم يكن أحدٌ يعلم أنّ سيبويه قد ألّف كتاباً لكان من الميسور الشكّ في نسبته إلى مؤلفه وهو ما لم يذكره مؤرّخ بل الإجماع منعقد على أنّ هذا الكتاب لسيبويه ، ويضيف الباحث قائلاً : إنّ عدم ظهور الكتاب كاملاً طول حياة المؤلّف يجعل من حقّنا أن نستنبط أنّ سيبويه ظَلّ إلى آخر أيّام حياته يراجع مؤلَّفَه يزيد فيه وينقص ويقدّم ويؤخّر فعاجلته المنيّة قبل أن ينتهي من ذلك ، ويمضي الباحث فيقول : إنّ هذا الاستنباط يؤيّده أنّ الكتاب خالٍ من مقدّمة يقدّمه صاحبه بها للناس ويذكر فيها غرضه وخطّته ، وهو خالٍ أيضاً من خاتمة تنبىء بانتهاء المؤلّف من فكرته ، بل انّ المؤلّف لم يضع لكتابه اسماً يميّزه كما هو المألوف ، ممّا يدلّ على أنّ سيبويه قد مات[2] من غير أن يضع الكتاب في ثوبه النهائي ، ويرى هذا الباحث أيضاً أنّ سيبويه قد استغرق في تأليف

(١) انظر معجم الأدباء ١٦ : ١١٧ .

(٢) مات سيبويه فجأة ، وهو بالقطع لم يتوقّع الموت المفاجىء كي يُتِمَّ كتابه وينشرَهُ قبل الموت ، لأنّه شابّ من جهة ، ولأنّه لم يتوقع هزيمته أمام الكسائي في المناظرة الشهيرة من جهة أخرى ، وهو لم يتوقع أيضاً أن يكون موته بالنزيف المفاجىء في المعدة المعروف في زماننا بنزيف القرحة ، وهو مرض قاتل فوراً كما يعرف الأطباء الآن .

كتابه وقتاً طويلاً وأنّه قد بدأه في وقت مبكّر فكان يقيّد ما يسمعه من أساتذته وما يراه فيما ألّف قبله من الكتب ويجمع المتفرّق ويؤلّف من المتناثر مجموعاً كاملاً وربّما كان يعرض ما يكتبه على الأخفش الذي كان تلميذه ، ويرى كذلك أنّ الكتاب قد ظهر للناس بعد موت سيبويه بقليل بدليل أنّ يونس أستاذ سيبويه راجع الكتاب بعد ظهوره وأقرّ بصدق ما رواه سيبويه عنه ، ويونس هذا مات بعد عامين من وفاة تلميذه سيبويه ، كما أنّ الكسائي المتوفى في سنة ١٨٣ هـ بعد ثلاثة أعوام من وفاة سيبويه قرأ الكتاب على الأخفش سرّاً[(١)] .

وقد اهتمّ النحاة بهذا الكتاب الذي عُدَّ أعجوبة الدّهر منذ أُلِّف ، وعُنِيَ كثير منهم بشرحه والتعليق عليه ، فَشَرَحَهُ عليّ بن سليمان المعروف بالأخفش الأصغر المتوفى في سنة ٣١٥هـ ، وشرحه أبو سعيد السِّيرافي المتوفى في سنة ٣٦٨ هـ شرحاً أعجب به المعاصرون له حتى حسده أبو عليّ الفارسي المتوفى في سنة ٣٧٧ هـ على هذا الشرح لظهور مزاياه على تعليقته التي علّقها على الكتاب ، وشرحه أبو الحسن عليّ بن سليمان الرّمّاني المتوفى في سنة ٣٨٤ هـ ، وأبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى في سنة ٥٣٨ هـ ، وأبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المتوفى في سنة ٦٤٦ هـ وغيرهم .

ومن العلماء مَنْ أعاد تنظيم مسائل كتاب سيبويه وترتيبها ، ومن هؤلاء ابن السّرّاج المتوفى في سنة ٣١٦ هـ الذي ألّف كتاب الأصول فجمع فيه أصول علم العربية وضمّنه مسائل كتاب سيبويه مع ترتيبها أحسن ترتيب ثم شرح هذه المسائل شرحاً طيّباً .

وشَرَحَ شواهدَ كتاب سيبويه أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد المتوفى في سنة ٢٨٥ هـ ، والأعلم يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري المتوفى في سنة ٤٧٦ هـ ، وعبدالله بن الحسين أبو البقاء العُكْبَري المتوفى في سنة ٦١٦ هـ وغيرهم .

وقد جَمَعَ سيبويه في كتابه ما تَفَرَّق من أقوال مَنْ تقدَّمَهُ من العلماء كالأخفش الأكبر والخليل ويونس وأبي زيد الأنصاري وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم في النحو الذي كان يطلق في ذلك الحين على الصّرف أيضاً ، وأكثرهم نقلاً عنه أستاذه الخليل بن أحمد الذي أنابه في رواية الفنّ عنه ، فكان كتاب سيبويه معرضاً لآراء الخليل ، ولذا كان كثيراً ما يقول فيه سألت الخليل ، وإذا أضمر وقال سألته أو حدّثني أو قال لي فإنّه يعني الخليل ، وذلك مستفيض في الكتاب .

وقد كثر نقل سيبويه عن يونس أيضاً ، ونقل عنه أحياناً أبواباً برّمتها لأنّه كان يطمئن إليه ويثق فيه ، فقد نقل عنه مثلاً بابين في التصغير ثم قال : «وجميع ما ذكرتُ لكَ

(١) انظر الدكتور أحمد أحمد بدوي ، سيبويه : حياته وكتابه ٢٦ - ٢٨ .

في هذا الباب وما أذكر لك في الباب الذي يليه قول يونس » ، وكثيراً ما كان يسأله للتّثبّت ممّا سمعه من غيره .

أمّا أبو زيد الأنصاري فقد كان يقصده حين يقول : « حدّثني من أثق بعربيّته » ، وأما أبو عمرو بن العلاء فقد كان يحكي أقواله ويوازن بينها وبين أقوال الخليل ويونس .

ولم يكن سيبويه ليتعصّب للخليل ويفضّله دائماً على سائر أساتذته لأنّا رأيناه يقول في بعض المسائل التي اختُلِفَ فيها « وقول يونس أقوى » . ولقد كان من عادة سيبويه أن يحكي في كتابه أقوال من ينقل عنهم إذا تعارضت وأن يوازن بينها ثم يحكم بالترجيح ، وإلى جانب هذا جرت عادته أيضاً على أن يعرض ما استخرجه بنفسه من القواعد اعتماداً على سماعه المباشر من العرب الخلّص مع التصريح بذلك تصريحاً واضحاً .

أمّا مصادر سيبويه في الكتاب فقد كانت من البصريين وحدهم ولم يأخذ إلاّ عن الرؤاسي من الكوفيين ناقلاً عن كتابه « الفيصل » .

وهكذا كوّن سيبويه كتابه من أقوال العلماء وممّا استنبطه هو بنفسه ، فكان الكتاب جماع الفنّ شاملاً كلّ ما يحتاج إليه طالبه مع الترتيب والتبويب .

ولم يكن سيبويه في كتابه جمّاعاً لآراء السّابقين فحسب بل كانت له كما ذكرنا قبل قليل شخصية قوية ظهرت في ابتداع بعض القواعد ، وفي ترتيب الكتاب حاوياً عناصر الفنّ كلّها ، وفي تبويبه واضعاً كلّ شيء وما يتّصل به معه ، وفي حسن التعليل للقواعد ، وجودة الترجيح عند الاختلاف ، وفي استخراج الفروع من القياس الذي امتلأ به الكتاب ، فكثيراً ما كان يقول والقياس كذا أو والقياس يأباه ، وفي الحرص على الاعتزاز بالشواهد الوثيقة لدعم الأحكام التي يقرّرها ، فقد عني بهذه الشواهد لتثبيت قواعده وقوانينه عناية عظمى ، واعتمد في الكتاب على مصدرين رئيسين لها هما القرآن الكريم ، وكلام العرب وأشعارهم[1] وأرجازهم وحكَمُهم وأمثالهم ، فبذل جهده في تخيّر شواهد

---

(١) كان النحاة القدماء يستشهدون آنذاك على قواعدهم وأحكامهم بأشعار الجاهليين والمخضرمين ، وقد اختلفوا في الاسلاميين فالأكثرون على جواز الاحتجاج بأشعارهم ، وكان أبو عمرو وابن أبي اسحاق وغيرهما يلحّنون الفرزدق وجريراً والكميت وذا الرّمة ومن على شاكلتهم من الإسلاميين ويعدّونهم من المولّدين الذين لا يجوز الاحتجاج بأشعارهم ، يروى أنّ ابن أبي اسحاق سمع الفرزدق يقول :

وعَضُّ زمانٍ يا بنَ مروانَ لم يَدَعْ
من المال إلاّ مُسْحَتاً أو مُجَرَّفُ

فرأى أنّ « مُجَرَّف » في رفعها لا تناسب « مسحتاً » في نصبها فإعترض على الفرزدق فهجاه هذا بقوله : =

كتابه من المصدر الثاني فأخَذَهَا عن الجاهليين كزهير والنابغة وعن المخضرمين كحسّان والحطيئة ، وعن شعراء الأمويين كجرير والفرزدق والكميت وعمر بن أبي ربيعة وابن قيس الرقيّات وجميل بثينة والأخطل ، وأخذ أيضاً عن مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية كرؤبة المتوفى في سنة ١٤٥ هـ وابن ميّادة المتوفى في سنة ١٤٩ هـ وابن هَرْمَةَ المتوفى في سنة ١٧٦ هـ ، ولم يتعدّ هؤلاء إلى مَنْ بعدهم من المحدثين ، وإنّه ليمكن القول أمام هذا كلّه باطمئنان إنّ شواهد كتاب سيبويه من كلام العرب وأشعارهم وأرجازهم وحكمهم وأمثالهم هي في حقيقة الأمر أصحّ الشواهد وأوثق الأدلة .

أمّا الحديث الشّريف فإنّ سيبويه لم يكن يستدلّ به إلّا نادراً شأن أسلافه ومعاصريه وذلك لإنعدام الثقة في نقله بلفظه الوارد عن الرسول بسبب تصريح العلماء بجواز الرواية بالمعنى ، ولو أنّ هؤلاء وثقوا بلفظه لجرى عندهم مجرى القرآن الكريم في الاحتجاج[1] ، لهذا لم تتجاوز شواهد الحديث في كتاب سيبويه الخمسة ، حتى هذه الخمسة يصوّر الأستاذ النّفّاخ احتجاج سيبويه بها بقوله : « ما أعرف في دارسي الكتاب ولا فيمن تناولوا مسألة

فلو كان عبدُ الله مولىً هجوتُه ⁂ ولكنّ عبدَ الله مَوْلَى مَوَاليا

فاعترض عبد الله بن أبي اسحاق على قوله « مَوْلَى مَوَالِياً » أيضاً وقال بل هو « مَوْلَى مَوَالٍ » .

وسمع ابن أبي اسحاق أيضاً قول الفرزدق في مديحه يزيد بن عبد الملك :

مستقبلينَ شَمَالَ الشّام تضربنا ⁂ بحاصبٍ كنديف القطن منثورِ

على عمائمنا يُلْقَى ، وأَرْحُلِنا ⁂ على زواحفَ تُزْجَى ، مُخُّها رِيرِ

فقال ابن أبي اسحاق : إنّما هي ريرٌ ، وخالفه يونس فقال : إنّ ما قاله الفرزدق جائز حسن ، فلمّا ألحوا على الفرزدق قال « على زواحف تُزْجيها محاسيرُ » فترك الناس هذا ورجعوا إلى الأوّل . « انظر الزُّبيدي ٣٢ ، ونزهة الألباء ١٩ ـ ٢٠ » ولكن الثقات يجمعون على أنّ الاحتجاج بالفرزدق وطبقته ومن جاء بعده من المحدثين الذين ينتسبون إلى العرب جائز على أن لا يتجاوز الأمر مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، روى ابن قتيبة عن الأصمعي أنّه قال « ساقة الشّعراء ابن ميّادة وابن هَرْمَة ورؤبه » ، وجميع هؤلاء من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية .

الشَّمال بفتح الشين : الريح التي تهبُّ من ناحية الشِّمال بكسر الشين ، وجملة تضربنا حال من الشّمال ، والحاصب ما تناثر من دقاق البَرَد والثلج ، والزّواحف الإبل التي أعيت من السّفر ، والإزجاء السّوق ، والرّير والرّار المخ الذي ذاب في العظم وفسد من الهزال كأنّه ماء ، ومحاسير جمع محسور وهو المجهَد المتعَب ، وساقَةُ الشعراء : آخر من يحتجّ به منهم . وقد روي بيت الفرزدق الأول « وعَضُّ زمانٍ » « وعَضَّ زمانٌ » أيضاً .

(١) صار ترك الاحتجاج بالحديث سنّة جارية بعد سيبويه في المتقدّمين والمتأخرين ، لم يخالفها غير ابن خروف وابن مالك ثم الرضي الذي أضاف إلى الحديث كلام أهل البيت وفي مقدّمتهم عليّ بن أبي طالب ، وقد أنكر ابن الضّائع وأبو حيّان على ابن مالك احتجاجه بالحديث ، وللشاطبي تفصيل قيّم في هذا الموضوع أشرنا إليه. =

الاحتجاج بالحديث في أحكام النحو مَنْ أنْبَهَ على احتجاج سيبويه ببعض الأحاديث ، ولعلّ مردّ ذلك إلى أنّ سيبويه نفسه لم يحكها بما يُشْعِرُ أنّها من الحديث »[1] .

وقد بلغ ما ذكره سيبويه في الكتاب من آي القرآن أكثر من ثلاثمائة آية ، قال المازني معتذراً عن ترك تعليم الذميّ الكتاب في نظير أجر كبير بلغ مائة دينار « إنّ هذا الكتاب يشتمل على ثلاثمائة وكذا آية من كتاب الله تعالى ولست أرى أن أمكّنَ منها ذمّيّاً غِيرَةً على كتاب الله وحَمِيَّةً له »[2] ، وأكثر هذه الآيات ساقها سيبويه للاستدلال من ناحية الاستعمال العربي على الحكم النحوي الذي يقرّره ، وقد يذكر إلى جانب هذه الآيات بعض الأبيات استئناساً لناحية المعنى ، وقد يذكر آيات أخرى عندما يكون ظاهرها مخالفاً للحكم الذي ذكره سيبويه لتخريجها على ما يوافق هذا الحكم .

والشواهد النثرية في الكتاب هي المعين الذي لا ينضب في الاستشهاد لكثرتها ، ويدخل فيها الأمثال السّائرة التي كان سيبويه يسمعها من العلماء الذين يتلقّى عنهم أو يأخذها مشافهة من العرب .

أمّا شواهد الكتاب الشعرية فقد بلغت ألفاً وخمسين بيتاً ، وفيها أبيات حكاها سيبويه على وجهين من الرواية ، وربّما اقتصر من البيت على شطر أو بعض شطر ، وقد اتّفق أنّ أكثر ما جاء به من ذلك كان أعجازَ أبياتٍ أو صدوراً مقفّاة ، ولم يكن سيبويه يُعْنَى كثيراً بنسبة الشّعر[3] إلى قائليه ، يستوي في هذا ما استشهد به الذين حَكَى عنهم وما استشهد به هو ابتداءً ، ويبدو أنّ السبب في هذا هو أنّ بعضَ هذا الشّعر قد رُوِيَ لشاعرين أو أكثر ، وأنَّ بعضَه الآخر منحول لا يعرف قائله لأنّه قدم العهدُ به ، لذلك اعتمد سيبويه على شيوخه فيما استشهدوا به ونَسَبَ الإنشاد إليهم ، فهو يقول : أنشدنا ـ يعني الخليل ـ ، ويقول : أنشدنا يونس ، وقد اعتمد على نفسه فيما سمعه بأذنه فهو يقول : أنشدني أعرابي فصيح ، ولم يتّخذ أحدٌ من المتقدّمين إغفاله النّسبة[4] سبيلاً للطّعن

= في ترجمته .

(١) أحمد راتب النفّاخ ، فهرس شواهد سيبويه ٧ .

(٢) انظر نزهة الألباء ١٨٣ .

(٣) عزا سيبويه في متن كتابه بعض أبيات الكتاب لأصحابها ، وعز الأعلم في شرحه لشواهد الكتاب بعضها ، كما عزا أحياناً البيتَ إلى غير من عُزِيَ إليه في متن الكتاب ، أو حَكَى في نسبته قولاً آخر .

(٤) قال البغدادي المتوفى في سنة ١٠٩٣هـ « زعم بعض الذين ينظرون في الشعر أنّ في كتاب سيبويه أبياتاً لا تُعرف فيُقال له : لسنا ننكر أن تكون أنت لا تعرفها ولا أهل زمانك » وقال أيضاً عن الشواهد المجهولة القائل إذا أوردها عالم ثقة كسيبويه « إنّ الشاهد المجهول قائله وتتمته إن صَدَرَ من ثقةٍ يُعْتَمَدُ عليه قُبِلَ وإلاّ =

عليه ولا ادّعى أنه أتى بشعرٍ منكر مع أنّه أخرج كتابه للنّاس والعلماء كثير ونُظِرَ فيه وفُتِّش والعناية بعلم النحو وتهذيبه أكيدة ولعلّ مردّ ذلك أنّ هؤلاء المتقدّمين كانوا آنذاك على علم بالنسبة لقرب العهد ، قال الجرمي المتوفى في سنة ٢٢٥هـ: «نظرتُ في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً فأمّا الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتُّها[١] وأمّا الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها »[٢] ، وفي رواية أخرى قال الجرمي : « في كتاب سيبويه ألف[٣] وخمسون بيتاً سألته عنها فعرف[٤] ألفاً ولم يعرف خمسين »[٥] ، ويروى مثلُ هذا الخبر عن المازني المتوفى في سنة ٢٤٧هـ ،وهما متعاصران، وهذه الروايات كلّها تعني أنّ النّسبة حادثة إمّا من سيبويه أو من الجرمي أو من المازني في حياة سيبويه أو بعده ، ولكنّ هذه النّسبة الصادرة من أحدهم لم تُسَجَّل مع الألف كلّها في كتاب سيبويه المطبوع في بولاق[٦] والمتداول بين أيدينا ، ولا نعرف سبباً لذكر القائل في بعض الأبيات من هذه الألف في الكتاب المطبوع الآن دون بعضها الآخر من بقيّة الألف المعروفة القائل على حدّ قول الجرمي أو المازني ، ولوذُكِرَ القائل الذي عُرِفَ مع ألف بيت كما قال الجرمي أو المازني لكان ذلك تحديداً دقيقاً وإعلاناً كافياً عن الخمسين المجهولة سيريح الباحثين فيما بعد من التنقيب والتعقّب لتمييز الخمسين المجهولة القائل من الألف التي عُرِفَ قائلها إذ ليس وراء المعلوم إلاّ المجهول .

وفيما يأتي بعض الأبيات التي لم ينسبها سيبويه في كتابه :

= فلا ولهذا كانت أبيات سيبويه أصحّ الشواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أنّ فيها أبياتاً عديدة جُهِلَ قائلوها وما عيب بها ناقلوها « الخزانة ١ : ٨ ، ١٧٨ » .

(١) أي ذكرتُ أسماءهم ، وهذا يعني أنّ الألف شاهد التي عَرّفَ الجرمي قائليها إنّما هي من نسبة الجرمي نفسه .

(٢) انظر البغدادي ، خزانة الأدب ١ : ٨ .

(٣) قال الأستاذ النّفّاخ « يظهر أنّ بين أصول الكتاب القديمة اختلافاً في عدّة الأبيات وأنّ بعضها ربّما انفرد بشواهد أخلّ بها غيره ، يصدّق ذلك أنّ في مطبوعة الكتاب أبياتاً غير قليلة لم يذكرها الأعلم في شرحه ، وإذا كان من المحتمل أن يكون بعض ذلك ـ ولا سيّما ما كان منه من مشطور الرّجز ـ قد اشتبه عليه كما اشتبه على غيره من شرّاح هذه الشواهد بمنثور الكلام فأغفله فإنّ فيها ما لا يمكن حمل إغفاله إلاّ على أنّ نسخته من الكتاب كانت خلواً منه » وأضاف « على أنّي لا أستبعد أن يكون الأصل الذي نشر عنه الكتاب أتمّ أصوله في هذا الباب وذلك أنّ عدّة الشواهد فيه ـ وقد بلغت في إحصائي سبعة وأربعين بيتاً وألف بيت بإلغاء المكرّر ـ يقارب ما أثر عن الجرمي في تعداد شواهده في كلمته المشهورة . . . والخلاف بين العددين يسير يمكن حمله على تجوّز الجرمي في التعبير» « أحمد راتب النّفّاخ ، فهرس شواهد سيبويه ٩ » .

(٤) وهذا يعني أنّ الألف شاهد التي عرف سيبويه قائليها إنّما هي من نسبة سيبويه نفسه .

(٥) انظر البغية ٢ : ٢٢٩ .

(٦) وكذلك لم تُسَجّل في نسخة سيبويه التي حقّقها عبد السّلام هارون رحمه الله .

- استغفرُ الله ذنباً لستُ مُحْصِيَهُ   ربَّ العباد إليه الوجه[1] والعملُ
« الكتاب ١ : ١٧ »
- إنَّ عَلَيَّ اللهَ أن تبايِعَا   تؤخَذَ كَرْهاً أو تجيء[2] طائعاً
« الكتاب ١ : ٧٨ »
- فلا تَلْحَني فيها فإنّ بحبّها   أخاكَ مصابُ القلب جَمٌّ بلابلُهْ[3]
« الكتاب ١ : ٢٨٠ »
- لا أَبَ وابناً مثلُ مروانَ وابنِهِ   إذا هو بالمجد ارتدى[4] وتأزّرا
« الكتاب ١ : ٣٤٩ »
- لقد رأيتُ عَجَباً مُذ أمْسَا   عجائزاً مثلَ السَّعَالي خَمْسَا[5]
« الكتاب ٢ : ٤٤ »

على كل حال لقد اهتدى محمد بن محمود الشُّنقيطي المتوفى في سنة ١٣٢٢هـ إلى اسم قائل شطرِ بيتٍ من الأبيات الخمسين وهو :

أفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قبيلا[6]   « الكتاب ٢ : ١٥١ »

فذكر أنّ قائله امرؤ القيس ، وأنّه عجزُ صدُره :

قالت فُطَيْمَةُ حَلِّ شِعْرَكَ مدْحَه

ثم تَمَّ على يد الأستاذ عبد السّلام هارون معرفة بعضها أخيراً ، قال الأستاذ هارون في مقدمته على كتاب سيبويه « ص ٣٣ » : « قد عثرتُ إلى الآن على نسبة شواهد أخرى من المجهولة القائل . . . وسأشير إلى جميع ما عرفتُهُ من ذلك في فهارس الكتاب » وقال

---

(١) المراد بالوجه القصد والمراد .

(٢) أراد بقوله « الله » القسم ، والمعنى إنّ عَلَيَّ والله .

(٣) أي لا تلمني في حبّ هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها واستولى عليه حبّها فالعذل لا يصرفني عنها ، ويقال لَحَيْتُ الرّجلَ إذا لمته ، والجمّ الكثير ، والبلابل الأحزان وشُغْل البال ، واحِدُها بَلْبَال .

(٤) مدح الشاعر مروانَ بن الحكم وابنه عبد الملك وجعلها لشهرة مجدهما كاللاّبِسَيْنِ له وجعل الخبر عن احدهما وهو يعنيها اختصاراً لعلم السّامع .

(٥) العجائز جمع عجوز ولا تقل عجوزه ، والسّعلاة أنثى الغول أو ساحرة الجنّ ، والشاهد هو إعراب « أمس » مع منعها من الصّرف للعلمية والعدل عن الأمس ، ومُذْ ترفع ما بعدها ، وتخفضه كما هنا .

(٦) جاءت نسبة هذا الشطر في متن الكتاب إلى شاعر اسمه « مقنّع » ، ولم ينسبه الأعلم ، وقد ذكره البغدادي على أنّه من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل .

أيضاً في المقدّمة نفسها « ص ٥٨ » : « أمكنني الإهتداء إلى نسبة بعض الأبيات الخمسين التي لم يُعْرَف لها قائل » ، ومن ذلك :

- يمرّون بالدّهنا خِفافاً عيابُهم ويَخْرُجْنَ من دارِينَ بُجْرَ الحقائبِ(١)

« الكتاب ١ : ١١٥ »

نسبه الأستاذ هارون إلى أعشى همدان ، وقال إنّه يُرْوَى أيضاً للأحوص ، وأنّ الجوهري رواه لجرير :

- وذكَرَتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مائها وَعَتَكُ البَوْلِ على أنسائِها(٢)

« الكتاب ١ : ١٥١ »

قال عنه الاستاذ هارون : لم يُنسب في مخطوطات سيبويه ، ولم ينسبه الشنتمري كذلك ، ونُسِبَ في معجم البلدان إلى أبي وجزة الفقعسيّ ، فيضاف هذا إلى ماعرفتُ نسبَته من الخمسين :

- إنّي بحبلِكَ واصلٌ حَبْلِي وبريشِ نَبْلِكَ رائشٌ نَبْلِي(٣)

« الكتاب ١ : ١٦٤ »

نَسَبَه الأستاذ هارون إلى امرىء القيس أو النَّمِر بن تَوْلَب(٤) :

---

(١) وصف الشاعر تجاراً وقيل لصوصاً ، الدهنا رملة من بلاد تميم تمدّ وتقصر ، وهم يمرّون بها وقد صفرت عيابهم من المتاع ثم يعودون من دارين وهو موضع في البحرين وحقائبهم بُجْر أي ممتلئة جمع بجراء ، والعيبة : ما يجعل فيه الثياب ، والحقيبة وعاء يجعل فيه الرجل زاده ويحتقبه الراكب خلفه في سفره ، وبعد هذا البيت في سيبويه :

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورِهم فندلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثعالب

أي يغتنمون فرصة انشغال الناس عنهم فيسلبونهم وذلك على أنّهم لصوص ، أو ينتهزون فرصة انشغال الناس عن منازعتهم في الكسب وذلك على أنّهم تجار ، وندلاً بمعنى أندُلْ أي اختَطِفْ ، وزريق اسم قبيلة ، ويقال في المثل « أكسب من ثعلب » لأنّه يدّخر لنفسه ويأتي على ما يعدو عليه من حيوان إذا أمكنه .

(٢) تَقْتُدَ : اسم مكان ، عَتَكُ البول : أن يضرب للحمرة ، والأنْساء : جمع نَسًا وهو عرق يستبطن الفخذ والسّاق ، وإذا قلّ ورود الإبل للماء خثر بولها وغلظ واشتدّت صفرته ، ونصب الشاعر « بَرْدَ » على البدل من « تَقْتُدَ » لاشتمال الذُّكْر عليها .

(٣) رَاشَ السّهْمَ يريشه أي ركّب فيه الرّيش ، والنّبْل : السّهام ، لا واحد له من لفظه ، يقول الشاعر لها :

أمري من أمركِ وهواي من هواكِ

والشّطْران مَثَلان ضربهما للمودّة والمواصلة ، وقد عبَّر في البيت بالمذكّر وهو يقصد محبوبته .

(٤) شاعر مخضرم ، توفي في نحو سنة ١٤ هـ .

- هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا ... أو عبدَ ربٍّ أخا عَوْنِ بن مِخْرَاقِ[1]

« الكتاب ١ : ١٧١ »

قال الأستاذ هارون : إنّ هذا البيت من الخمسين ، ونُسِبَ إلى جابر بن رألان السّنبسي ، وإلى جرير ، وإلى تأبّط شرّاً ، وقيل : إنّه مصنوع :

- وما لكم والفَرْطَ لا تَقْرَبونَهُ ... وقد خِلْتُهُ أدنى مَرَدٍّ لعاقِلِ[2]

« الكتاب ١ : ٣٠٨ »

قال الأستاذ هارون : لم ينسبه الأعلم ، وقد وجدتُ نسبته إلى عبد مناف بن ربع الهذلي .

ولقد ارتضى جمهور العلماء الألف الباقية المعروف قائلوها سواء منها ما نُسب إلى قائله فعلاً وما لم ينسب إليه .

وقليلٌ من العلماء اعترض على بعض الأبيات المنسوبة لقائليها بما يؤدّي إلى عدم صحة الاحتجاج بها على ما ساقها سيبويه دليلاً عليه لتحريف أو تصحيف رأى هؤلاء العلماء أنّه خفي على سيبويه في روايته للشاهد .

وقليل من العلماء أيضاً تعقّب بعض الأبيات غير المنسوبة لقائليها وعدّها مفتعلة مصنوعة . وهناك بعض الأبيات المزيدة على شواهد سيبويه ، وهي أبيات قليلة العدد أنشدها في بعض الأبواب بعضُ العلماء ممّن أقرءوا الكتاب أو نظروا فيه ، وهي لم تذكر في أصل الكتاب مع شواهد سيبويه ، وإنّما هي موجودة في نسخ هؤلاء العلماء من الكتاب ، وقد شرحها الأعلم ناسباً كلّ شاهد زائد في الباب المذكور فيه لمن أنشده من هؤلاء العلماء الذين زادوه على شواهد الكتاب في خلال نظرهم فيه وإقرائهم له .

وممّا طَعَنَ فيه بعضُ العلماء من أبيات الكتاب المنسوبة للقائل طعناً يقْضي بعدم صحّة استدلال سيبويه بها وذلك بسبب ما يعتقدونه من التحريف الوارد في كلمتين من

---

(١) الاستفهام في البيت للحثّ ، وباعث أي مرسل ، ودينار وعبد ربّ : رجلان ، وأراد الشاعر عبد ربّه ولكنّه ترك الإضافة وهو يريدها ، وأخا عون بدل أو نعت ، ويجوز أن يكون نصبه على النّداء ، والشاهد فيه نَصْبُ « عبد ربّ » حملاً على موضع دينار .

(٢) الفَرْط : طريق بتهامه ، خِلْتُه أي علمته ، العاقل : المتحصّن في المعقل ، يقول الشاعر : قد عجزتم أن تقربوا هذا المكان ولو قربتموه لمنعتكم منه وقتلتكم ، وهو يعني أيضاً أنّ هذا المكان يردّ عن المتحصّن فيه أعداءه .

كلماتها وهما « يزيدُ » و« لِيُبْكَ » قول الشاعر :

لِيُبْكَ يـزيـدُ ضـارعٌ لِخُصُـومَـةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمّا تُـطِيحُ الـطَّوائِحُ[1]

« الكتاب ١ : ١٤٥ ، ١٨٣ »

فقد ذكره سيبويه برفع « يزيدُ » وبناء « يُبْكَ » للمجهول في باب « ما يُحْذَفُ منه الفعلُ لكثرته[2] في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل »[3] واحتجّ به على أنّ رافع « ضارعٌ » فعل مبني للمعلوم محذوف للعلم به من سابقه المبنيّ للمجهول ، فكأنّه قال : لِيُبْكَ يزيدُ لِيَبْكِهِ ضارعٌ ، وقد تعقّبَ الأصمعيُّ رواية سيبويه البيت وقال : إنّ الصواب نصب يزيدَ مفعولاً به مقدّماً بالفعل المذكور قبله مع جعل هذا الفعل المذكور مبنيًّا للمعلوم لا للمجهول وجعل ضارعٌ فاعلاً مؤخّراً به لا بالفعل المحذوف ويكون التقدير لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ ، وقد نقل ابنُ قتيبة عن الأصمعي هذا التغيير لحركة يزيد من الرفع إلى النصب ولصورة الفعل المذكور من المجهول للمعلوم في أواخر مقدّمة كتابه « الشّعر والشعراء » ، وتبعهما أبو هلال العسكري فنقل ذلك في كتابه « التصحيف والتحريف »[4] ، لكن العلماء الآخرين أجازوا رواية سيبويه برفع يزيدُ وبناء الفعل المذكور لِيُبْكَ للمجهول ورفع ضارعٌ بفعل محذوف مبنيّ للمعلوم يفسّره الفعل المذكور المبني للمجهول ، واقتفى سيبويه في الاستدلال بالبيت على هذا الوجه في « باب الفاعل » الزمخشريُّ في المفصّل ، وابنُ الحاجب في الكافية ، وابنُ هشام في التوضيح ، والأشموني في شرحه للألفية .

ومن الأبيات التي قيل إنّها مصنوعة :

حَذِرٌ أموراً لا تضير وآمِنٌ ما ليس مُنْجِيَهُ من الأقدار

« الكتاب ١ : ٥٨ »

---

(١) هذا البيت من قصيدة في رثاء يزيد بن نهشل ، وقد نسبه سيبويه في الكتاب إلى الحارث بن نَهيك ، ونسبة الأعلم في شرح شواهد الكتاب إلى لبيد ، ونسبه الزمخشري إلى مزرّد بن ضرار الغطفاني ، ونسبه السِّيرافي إلى الحارث بن ضرار النَّهشلي ، وأكثر العلماء على أنّه لنهشل بن حرّيّ ، يزيدُ : ممنوع من الصرف في البيت للعلمية ووزن الفعل ، ضارع : ذليل خاضع ، الخصومة : أي بسبب خصومة ظُلِمَ فيها فالمرثيّ الممدوح ينصره ويؤيّده ، مختبِط : طالب حاجة ومعروف ، ممّا تطيح : أي بسبب ما تُذْهِبُ وتُهْلِكُ ، الطّوائح : المُهْلِكات ، والمعنى يبكي عليه اثنان مظلوم وطالب حاجةٍ ومعروفٍ بسبب ما أهلكته المصائب والكوارث من ماله .

(٢) لكثرته : أي لكثرة الحذف .

(٣) حتى صار بمنزلة المثل : أي حتى صار الحذف في كلامهم بمنزلة المثل السائر في الكثرة والاطّراد .

(٤) تصحيف الكلمة : كتابتها أو قراءتها على غير صحّتها لاشتباه في الحروف ، والفعل صَحّفَ الكلمةَ يُصَحِّفُها

استشهد سيبويه في الكتاب بهذا البيت على عمل « فَعِلٌ » التي هي من صيغ المبالغة ، وتبعه في الاحتجاج ابن يعيش في شرح المفصّل والرضي في شرح الكافية وغيرهما ، لكن روي أنّ أبان بن عبد الحميد اللاحقي [1] قال : « سألني سيبويه عن شاهد في تعدي فَعِلٌ فعملتُ له هذا البيت » [2] ، وقد أورد النقّاد هذه الرواية في مجال الطعن على سيبويه في احتجاجه بهذا البيت المصنوع ، وقد تصدّى للدفاع عن احتجاج سيبويه بهذا البيت كثير من العلماء ، فقال الأعلم في شرحه لهذا الشاهد « وإن كان هذا صحيحاً فلا يضرّ ذلك سيبويه لأنّ القياس [3] يعضده » [4] ، وقال هارون بن موسى : « إنّما أراد اللّاحقي بقوله فعملت له هذا البيت ، فرويته له » [5] وقال ابن يعيش : « إنّ سيبويه رواه عن بعض العرب وهو ثقة لا سبيل إلى ردّ ما رواه » [6] ، وقال الأشموني « والقدح فيه من وضع الحاسدين » [7] .

ومن الأبيات التي ذهب المبرّد في كامله إلى أن سيبويه احتجّ [8] بها مع أنّها مصنوعة بيتان هما :

هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمِرونَهُ ... إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمرِ [9] مُعْظَما [10]

ولم يَرْتَفِقِ [11] والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ ... جميعاً ، وأيدي المعتفين رواهِقُهْ [10]

متعدٍّ ، ويقال : تَصَحَّفَتِ الكلمةُ أي حَدَثَ بها تحريف ، والفعل لازم . وتحريف الكلام : تغييره وصرفه عن معانيه ، وفعله حرَّف الشيءَ يُحَرِّفُه متعدٍ ، وتحرَّفَتِ الكلمةُ أي حدث بها تغيير ، والفعل لازم .

(١) هو من شعراء هارون الرشيد ، وهو شاعر بصريّ مطبوع ، لكنه مطعون في دينه .

(٢) انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ٦ : ٧٢ ، وذكر ابن يعيش أنّ هذا البيت ينسب أيضاً لابن المقفّع ، وتبعه على ذلك عبد السلام هارون في كتابه « معجم شواهد العربية » ١ : ١٨٩ .

(٣) أي القاعدة .

(٤) الأعلم ، شرحه لشواهد سيبويه ١ : ٥٨ .

(٥) انظر عبد القادر البغدادي ، خزانة الأدب ٣ : ٤٥٦ .

(٦) ابن يعيش ، شرح المفصّل ٦ : ٧٣ .

(٧) الأشموني ، شرحه للألفية ٢ : ٢٩٨ .

(٨) احتج سيبويه بالبيتين على اجتماع النون في الآمِرونَه ومحتضرونَه مع الضمير المتّصل للضرورة الشعرية والأصل أن لا يجتمعا كما لا يجتمع التنوين مع الضمير المتّصل المضاف إليه في قولنا « ضاربكَ » ، وليس أحد من النحويين المفتّشين يجيز مثل هذه الضرورة كما يقول المبرّد .

(٩) هكذا في سيبويه ومعناه الأمر الحادث العظيم ، وفي الكامل « يوماً من الأمر » بدلاً من « محدثِ الأمر » .

(١٠) انظر المبرّد ، الكامل ١ : ٣٦٤ .

(١١) لم يرتفق : لم يتكيء على مرفقه ويده كما يقول محقّقا الكامل محمد أبو الفضل إبراهيم والسيّد شحاته ، وفسّره =

والحقّ أن سيبويه قد اعترف[1] صراحة بأنّهما مصنوعان ، فلا وجه إذاً لاعتراض المبرّد عليه .

أمّا الأبيات المزيدة على شواهد سيبويه التي تناولها الأعلم أيضاً ببيان معناها وموطن الشاهد فيها على غرار ما فعله في شرحه لأبيات الكتاب ، والتي عزاها الأعلم لمنشدها من العلماء في الباب المتحدَّث فيه ، فقد بلغت أحد عشر بيتاً أكثرها من إنشاد الأخفش فالمازني فالمبرّد وزياداتهم .

وممّا أنشده وزاده الأخفش في نسخته من الكتاب على شواهد سيبويه في الكتاب :

وما مثله في الناس إلّا مُمَلَّكاً أبو أمّه حيٌّ أبوه يقاربه[2]

« الكتاب ١ : ١٤ »

وقد عزاه الأعلم للفرزدق وهو همّام بن غالب الشاعر الإسلامي الذي يحتّج به المتوفى في سنة ١١٠هـ .

وممّا أنشده وزاده الأخفش أيضاً :

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِي بما لاقَتْ لَبُونُ بني زياد[3]

« الكتاب ١ : ١٥ »

الأعلم بأنّه لم يكن رفيقاً وديعاً ، المعتفين : طلاب المعروف والسائلون ، رواهِقُه : دانية منه ، ومعنى البيت كما يقول الأعلم : غشيه المعتفون واحتضره الناس جميعاً للعطاء فجلس لهم جلوس متصرّف متبذّل غير مرتفق متودّع .

(١) انظر سيبويه ، الكتاب ١ : ٩٦ .

(٢) هو من شواهد البلاغة يذكر شاهداً للتعقيد اللفظي ، وهو من قصيدة في مدح إبراهيم بن هشام المخزومي خال الخليفة هشام بن عبد الملك بن مروان ، وقد وقع في هذا البيت من الفصل بين ما لا يحسن فصله لضرورة الشّعر ، ويرى ابن جني أنّ مراد الشاعر بهذا البيت معروف ، وأنّه فيه غير معذور ، ومعنى البيت : ما مثل هذا الممدوح وهو ابراهيم بن هشام خال هشام بن عبد الملك بن مروان في النّاس حيّ يقاربه في فضائله إلّا مَلِكٌ أبو أمّه أي أبو أمّ الملِك أبوه أي أبو هذا الممدوح ، وحاصل المعنى أنّه لا يشبهه إلّا ابن أخته الذي هو الخليفة هشام بن عبد الملك بن مروان ، وهذا ما يسمّونه التعقيد للخلل في النظم وتأليف الكلام .

(٣) تَنْمِي : تشيع وأصله من نَمَى الشيءُ يَنْمِي إذا ارتفع وزاد ، اللّبون من الشاه والإبل : ذات اللّبَن ، بنو زياد : هم الربيع وعمارة وقيس وأنس وهم بنو زياد بن سفيان العبسي ، وأمّهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ، والمراد لبون الربيع بن زياد ، وقد وصف الشاعر قيس بن زهير بالبيت وما بعده ما كان فعله بأمّ الربيع وكان الشاعر قد أعار الربيع درعاً فمطله بها فمرّت به أم الربيع على راحلتها فأخذ الشاعر بزمام الراحلة وذهب بها مرتهناً لها بالدرع فقالت له العجوز : يا قيس أين غرب عقلك ؟ أترى بن زياد مصالحيك أبداً وقد ذهبت

وقد عزاه الأعلم للشاعر المخضرم قيس بن زهير الذي يحتّج به المتوفى في سنة ١٠هـ .

وممّا أنشده وزاده المازني في نسخته من الكتاب على شواهد سيبويه فيه :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها   وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

« الكتاب ١ : ١٠٨ »

وقد عزاه الأعلم للمخَبَّل السَّعْدِي وهو ربيعة بن مالك من بني تميم ، من مخضرمي الجاهلية والإسلام الذين يحتّج بهم ، قيل : توفيّ في خلافة عمر أو عثمان ، ولا تُعرف سنة وفاته بالضبط .

ومما أنشده وزاده الزّجاج في نسخته من الكتاب على شواهد سيبويه في الكتاب وذلك نقلاً عن المبرّد :

ثأرنا بها قتلى[1] وما في دمائها   وفاءٌ وهنَّ الشافياتُ الحوائم[2]

« الكتاب ١ : ٩٤ »

وقد عزاه الأعلم للفرزدق .

وقد أطبق الثقات كما ذكرنا سابقاً على أنّ سيبويه لم يحتّج في كتابه إلّا بأشعار من يحتجّ بشعرهم وهم الجاهليون والمخضرمون والإسلاميون والمحدثون من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، ولم يتجاوزهم إلى غيرهم من المحدثين ، ولقد كان ذلك ديدنه في تعليمه ودراسته وحجاجه ، لذلك كان من المفروض أن يحتجّ في كتابه بشعر بشّار بن برد المتوفى في سنة ١٦٧هـ لأنّه من مخضرمي الدولتين ولكنّه لم يفعل، ولذلك قصّة ، فقد روي أنّ سيبويه لم يحتجّ بشعر بشّار في الكتاب لأنّه عاب عليه أكثر من مرّة كلماتٍ له في أبيات متعددة ، وممّا عابه عليه قوله يصف سفينة :

تُلَاعِبُ نِينَانَ البحور وربّما   دأبت نفوسُ القوم من جريهاتجري

بأمّهم يميناً وشمالاً فقال الناس ما شاءوا و« إنّ حسبك من شرّ سماعُه» ؟ فخلّ سبيلها وذهبت كلمتها مثلاً ، والشاهد في البيت إسكان الياء في الفعل « يأتيك » في حال الجزم حملاً له على الفعل الصحيح وهي لغة لبعض العرب الذين يجرون الفعل المعتلّ مجرى الفعل السالم في جميع أحواله ، فاستعمل الشاعر هنا هذه اللغة للضرورة الشعرية .

(١) قتلى : أي لقتلانا .

(٢) الشاهد إضافة الشافيات وفيها الألف واللام إلى الحوائم ، ومعنى البيت : ثأرنا بقتلانا فجعلنا دماء مَنْ قَتَلْنَا بهم قَوَداً لهم، وليس فيها مع ذلك وفاء لدمائنا وإن كانت شفاء لغيرنا ووفاء بدمه ، والحوائم التي تحوم حول الماء عطشاً ، ضربها مثلاً لطلبة الدم .

قال سيبويه : لم أسمع بالمفرد نون ولا بالجمع نينان . وحين بلغ عيبُه هذا بشّاراً قال يهجوه :

أَسِبْوَيْهِ يا بن الفارسيّة ما الذي ... تحدَّثْتَ عن شَتْمِي ، وما كنت تَنْبذُ ؟
أَظَلْتَ تُغَنِّيْ سادراً في مَسَاءَتِي ... وأُمُّكَ بالمصرين تعْطِي وتأخُذُ[1]

فتوقّى سيبويه شرّه بعدئذٍ ، وكان إذا سُئل عن شيء فأجاب عنه ووجد له من شعر بشّار شاهداً احتجّ به ولكن في أثناء الدرس[2] فقط استكفافاً لشرّه ، ولعلّ بشّاراً أراد أن يحمل سيبويه على الاختجاج بشعره في كتابه أيضاً فغيّر « نِينَانَ البحور » وجعلها « تيّار البحور » مع أنّ جمع « نون » على « نِينَانٍ » قد أثبته فيما بعد صاحبا القاموس[3] واللّسان[4]. وذكرا أنّ معناه الحوت ، وحكى السّيد المرتَضَى في شرح القاموس تخطئة سيبويه لبشّار ثم قال : واستعمله المتنبيّ وغلّطوه أيضاً .

وقد تضمَّنَ كتاب سيبويه أبواباً متعدّدة عالجت جميع المسائل النحوية ، وهو خالٍ من المقدّمة ومن الخاتمة كما سبق أن ذكرنا ، وليس فيه تقسيم أو ترتيب كالذي نجده في كتب النحو التي جاءت بعده ، والإسراف في عناوين أبوابه جاوز الحدّ فلقد بلغت عشرين وثمانمائة مع الغموض الذي لا يُفْصِحُ عن المقصود لأوّل وهلة ، ومع التداخل في كثير من الأبواب ، وهو جزءان ، وفي الجزء الأول تعرّض سيبويه للموضوعات الآتية على الترتيب :

الكلم وأقسامه ، اللازم والمتعدّي ، ما ينصب مفعولين أو أكثر ، ضمير الشان ، التنازع في العمل ، الاشتغال ، الإلغاء ، البدل ، عمل اسم الفاعل ، عمل المصدر ، الصّفة المشبَّهة ، المصدر[5] ، أسماء الأفعال ، حذف العامل ، التحذير ، المفعول معه ، المفعول المطلق ، المفعول لأجله ، الحال ، الظّرف ، الجرّ ، التوابع ، النعت السّببي ، عَلَم الجنس ، المبتدأ ، إنّ وأخواتها ، كم ، النداء ، النّدبة ، الاختصاص ، الترخيم ، لا التي لنفي الجنس ، الاستثناء ، الضمير ، أيّ ، الفعل المضارع ، النواصب والجوازم ، إنّ وأنّ المشدّدتين ، إنْ وأنْ المخففتين ، أم ، أو .

---

(١) أيّ هجاء أبلغ من حذف المفعول في الفعلين تُعْطِي وتأخذ ؟ ! .
(٢) لم يُثْبِتْ سيبويه في كتابه أيّة شواهد لبشّار .
(٣) الفيروزابادي ، القاموس المحيط ٤ : ٢٧٦ .
(٤) ابن منظور ، لسان العرب ١٣ : ٤٢٧ .
(٥) أي أوزان المصادر .

وفي الجزء الثاني عالج الموضوعات الآتية على الترتيب :

ما ينصرف وما لا ينصرف ، الإضافة وهو باب النسبة ، التثنية ، الجمع ، الإضافة لياء المتكلم ، التصغير ، حروف القسم ، حذف تنوين العَلَم إذا وُصِفَ بابن ، النون الثقيلة والنون الخفيفة ، الفعل المضعّف ، المقصور والممدود ، العدد ، بناء الأفعال أي صيغها ، الإمالة ، همزة الوصل ، التقاء السّاكنين ، الوقف ، حروف الزوائد ، الإعلال والإبدال ، الإدغام .

ولم يتضمّن الكتاب في أكثر الأحوال الاصطلاحات النحوية أو العبارات الاصطلاحية التي نعرفها الآن ، لأنّ هذه الاصطلاحات والعبارات لم تكن قد استقرّت في زمن سيبويه ، يدلّنا على ذلك أنّ سيبويه لم يسمّ أسماء الإشارة بهذا الاسم الذي نعرفه في زماننا بل دعاها الأسماء المبهمة ، كما كان يسمّي البناء على السكون جزماً ويسمّي المقصور منقوصاً ، وغير ذلك كثير .

أمّا عناوينه الطويلة التي كان يضعها للأبواب والتي يغلب عليها أن لا تكون مفهومة عندنا فإنّه ينبغي لنا أن نعود إلى صلب الموضوع في الكتاب لنفهم معناها وندرك المراد بها ، وفيما يأتي أمثلة من عناوين أبوابه توضّح ما نقول :

ــ « باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول » . أي الفعل اللازم .

ــ « باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأول » . أي المفعولين اللّذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، مثل : أعطيتُ زيداً درهماً .

ــ « باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر » . أي المفعولين اللّذين أصلهما المبتدأ والخبر ، مثل : ظننتُ الطالب مجتهداً .

ــ « باب من الفعل[1] سُمّيَ الفعلُ فيه بأسماء[2] لم تؤخَذ من أمثلة الفعل الحادث » . أي اسم فعل الأمر ، مثل : رويدَ زيداً[3] ، وحيّهَلِ[4] الثريدَ .

---

(١) أي فعل الأمر نحو أَمْهِلْ وأَقْبِلْ .

(٢) هي رويدَ وحيّهلَ .

(٣) أي امْهِلْ زيداً .

(٤) أي أقْبِلْ بالثّريد وهاته .

ــ « باب ما ينتصب من المصادر لأنّه عذر لوقوع الأمر » . أي المفعول لأجله أو المفعول له مثل : فعلتُ ذاك حذارَ الشرّ .

أمّا الطريقة التي اتّبعها سيبويه في عرض موضوعاته فقد كانت مقرونة بالأمثلة[1] الإيضاحية التي يبدأ بها الباب في كثيرٍ من الإحيان ، وكان يسوق أيضاً في خلال الشرّح طائفة أخرى منها ويقرن ذلك بالشواهد ، وقد أصبح كثير من شواهده وأمثلته شائعاً بين النحاة فساقوه في كتبهم ، وأخذه اللّاحق منهم عن السابق .

ولكتاب سيبويه غرض معيّن هو جمع القواعد النحوية والصّرفية ، لذلك لم يقتصر على ذكر قواعد النحو فحسب بل شمل قواعد الصّرف أيضاً ففيه أبواب لأوزان الكلمة وأنواع الاشتقاق والتثنية والجمع والإعلال والإبدال والتصغير والنّسب وغير ذلك من أبواب التصريف .

والكتاب مقسّم إلى أبواب كثيرة جدًّا ، كلّ باب منها يعالج ناحية من نواحي القواعد ، وقد جرت عادة سيبويه فيه بأن يهجم على صميم الموضوعات ، لذلك نراه مثلاً يشرع في الحديث المباشر عن أقسام الكلمة دون تمهيد أو تقديم .

ويخالف ترتيب أبواب الكتاب وفصوله النهج الذي اتّبعه المؤلفون المتأخرون ، فهو لا يأتي مثلاً بالمرفوعات كلّها على حدّة ثم بالمنصوبات ثم بالمجرورات فالمجزومات كما فعل ابن هشام الأنصاري مثلاً في كتابه « شذور الذهب » ، وهو لا يرتّب هذه الأبواب والفصول على النحو الذي رتّبها فيه ابنٌ مالك ومن اقتدى به ، بل نجدها جميعاً في كتاب سيبويه وقد اختلط بعضها وامتزج ببعض على نحوٍ غير ملحوق تقريباً .

ولمّا كان لكلّ عصر طبيعته المتّسقة معه فإنّ ترتيب الكتاب جاء على غير المألوف في كتبنا النحوية المتداولة الآن بين أيدينا ، فسيبويه لا يسير في ترتيب أبوابه وفصوله على الطريقة المنطقية الدقيقة ، فهو يقدّم أبواباً من حقّها أن تتأخّر ويؤخرّ أبواباً من حقّها أن تتقدّم ويضع فصولاً في غير موضعها الطبيعي ، وهو يذكر الباب العام ثم يعقد لكلّ مسألة من مسائله تقريباً باباً خاصًّا يعالجها ، فهو يعنون مثلاً للتصغير ويذكر صيغه المختلفة ثم يعقد أبواباً للمسائل الجزئية فيه فتجد باباً لتصغير ما يكون على خمسة أحرف وآخر لتصغير المضاعف وأبواباً أخرى لفروع التصغير المختلفة .

(١) يقول سيبويه مثلاً في أوّل أبواب الكتاب « فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فالاسم رجلٌ وفَرَسٌ وحائطٌ ... الخ » (سيبويه ، الكتاب ١ :٢) .

وكان سيبويه يذكر مسائل في فصول نضعها نحن الآن تحت عنوانات أخرى ، فهو يورد مثلاً تحت باب الفاعل فصلاً للفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول ، وفصلاً آخر للفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول ، وفصلاً ثالثاً للفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين ، بينما نحن الآن نضع ذلك كلّه في باب واحد تحت عنوان « الفعل اللازم والمتعدّي » .

وكان سيبويه لا يسلك دائماً مسائل الباب الواحد في سلسلة متّصلة متتابعة بل يذكر بعضها في موضع وبعضها الآخر في موضع ثانٍ بعد أن يفصل بينهما في كثير من الأحيان بأبواب أخرى ، وكان يذكر هذه المسائل هنا وهناك لمناسبات تستدعيها وليس اعتباطاً ، ولعلّه معذور في ذلك لأنّ ترتيب أبواب النحو الترتيب النهائي لم يكن قد تَمَّ بعد، ولأنّ سيبويه من جهة أخرى لم يمتدّ به العمر ليتمكّن من وضع كتابه في وضعه النهائي .

وكان يذكر القاعدة وأمثلتها ويمزج ذلك بالتعليلات المنطقية مع بيان وجه القياس فيما يذكره من القواعد ومع عرض الآراء المختلفة في الموضوع الواحد ، كما كان يفرض فروضاً ويضع لها أحكاماً .

ولم يكتب سيبويه كتابه من فراغ ، فشأن الكتاب كشأن غيره من الكتب الواسعة اللاّحقة لا بدّ أن يعتمد على مصادر سبقته ، لهذا نقول إنّه من غير المعقول أن يظهر كتاب شامل في النحو والصرف ككتاب سيبويه من غير أن يكون قد سبقته محاولات اقتبس منها وسار على هداها ، لذلك قيل إنّ سيبويه قد اقتبس ممّن سبقه ولا سيما من عيسى بن عمر الذي ألّف كتابين في النحو والصرف سمّاهما الإكمال والجامع ، غير أنّ هذين الكتابين لم يبقيا وعفّى على آثارهما كتابُ سيبويه ، فكتاب سيبويه في حقيقة الأمر ثمرة لكلّ الجهود التي قام بها العلماء والمؤلّفون منذ بدأ أبو الأسود الدؤلي هذا النحو ، فجمع سيبويه ما تفرّق في كتبهم وما احتجّوا به من شعر ورتّبه وأضاف إليه ما سمعه بنفسه، يدلّ على ذلك قول ثَعْلَب « اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه »[1] ، وليس معنى هذا أنّ واحداً وأربعين إنساناً اشتركوا فعلاً مع سيبويه في تأليف كتابه، ولكنّ معناه أنّ سيبويه قد انتفع بعلم مَنْ سبَقَهُ واستفاد من نتائج أبحاثهم وقد كانوا كثيرين .

ولقد سبق أن قلنا إنّ الناس قد دهشوا عند ظهور الكتاب فجأة على صورته الرائعة الغريبة من سيبويه الشّاب ، وتَسَرَّبَ إلى نفوسهم الظنّ في أمانته العلمية ، قال يونس :

(١) انظر إنباه الرواة ٢ : ٣٤٧ .

« أظنّ هذا الغلام كذب على الخليل » فقيل له : وقد رَوَى عنك أيضاً ، فاستحضر الكتابَ ورأى ما نقله عنه صحيحاً ، فقال : إنّه صدق في جميع ما قال[1] . ولكن يبدو أنّه ما زال هناك من يشكّك في كتاب سيبويه ويستند في شكّه إلى ما ذكره ابن خلّكان[2] في ترجمة عيسى بن عمر ، قال ابن خلكان : روي أنّ سيبويه أخذ عن عيسى بن عمر النحو ، وأنّ لعيسى الكتاب الذي سمّاه الجامع ، ويُقال إنّ سيبويه أخذ هذا الكتاب وبَسَطَه وحشّى عليه من كلام الخليل وغيره ، ولمّا كمل بالبحث والتحشية نَسَبَهُ إلى نفسه[3] . وأضاف ابن خلّكان : « والذي يدلّ على صحّة هذا القول أنّ سيبويه لمّا فارق عيسى بن عمر ولازم الخليل بن أحمد سأله الخليل عن مصنّفات عيسى فقال له سيبويه : صنّفَ نيّفاً وسبعين مصنّفاً في النحو وإنّ بعض أهل اليسار جمعها وأتت عنده عليها آفة فذهبت ولم يبق منها في الوجود سوى كتابين أحدهما اسمه الإكمال وهو بأرض فارس عند فلان والآخر الجامع وهو هذا الكتاب الذي أشْتَغِلُ فيه وأسألك عن غوامضه ، فأطرق الخليل ثم رفع رأسه وقال رحم الله عيسى ثم أنشد :

ذهب النحوُ جميعاً كلُّه ... غير ما أحدَثَ عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامعٌ ... فهما للنّاس شمس وقمر »[3]

ويرى الدكتور أحمد بدوي أنّ هذه القصّة بعيدة عن الحقّ والصحّة ، فلا يمكن أن ينسب للخليل وسيبويه مثل هذا وهما من هما في النحو والعربية ، ولكن ليس معنى هذا أنّ سيبويه لم ينتفع بكتابي عيسى بن عمر بل قد انتفع بهما وبغيرهما شأنه في ذلك شأن كلّ مؤلّف محترم حتى عصرنا الحاضر يريد أن يؤلّف كتاباً قيّماً ، فمن المحتم عليه أن يرجع إلى ما سبقه من الكتب يستفيد بنتائجها وتجاربها ولا يعدّ ذلك عيباً في المؤلّف أو نقصاً في كتابه بل إنّه ليعدّ الكتاب ناقصاً والمؤلّف مقصِّراً إذا لم يرجع إلى الكتب المؤلّفة قبله[1] .

والحقّ أنّ الكتاب مجهود علميّ رائع يدلّ على دقّة سيبويه في معرفة القواعد النحوية ، وهو صورة ممتازة لجهوده وجهود الطبقات التي سبقته ، وقد قام بجمعها وتنظيمها على الأسلوب الذي ارتآه ، ومن ثَمَّ فإنّه لا ينبغي لنا أن نشكّ في أنّ سيبويه هو

---

(١) انظر نزهة الألباء ٦٢ .

(٢) وقد ذكر القفطي في ترجمته لسيبويه نحو ما قاله ابن خلّكان في ترجمة عيسى بن عمر « انظر إنباه الرواة ٢ : ٣٤٧ » .

(٣) أنظر وفيات الأعيان ٣ : ٤٨٦ ـ ٤٨٧ .

(٤) انظر الدكتور أحمد أحمد بدوي ، سيبويه : حياته وكتابه ٣٦ .

الذي صَنَعَه ما دمنا نتقبَّل التأليف على هذه الأوضاع والصور ، وهي أن يدوّن المؤلِّف ما تلقّاه عن أساتذته وما وصل إليه أئمة عصره ومَنْ سبقوهم ، وأن يجمع متفرّق الآراء ، ومختلف الشواهد ، ويخرج من كلّ ذلك كتاباً يكون له فيه على الأقلّ فضل التنظيم وحسن العرض والإحاطة بما عرف من المباحث عند العلماء .

وكتاب سيبويه صورة من كلّ هذا تتمثّل فيه الأوضاع والبحوث النحوية منذ نشأتها إلى عصره إذ كان كلّ واحد من العلماء في هذه الفترة يأخذ عن أستاذه مشافهة ثم يأخذ تلاميذه عنه ، كذلك كانت الحقائق العلمية تنال منهم عناية وتمحيصاً ويرويها بعضهم عن بعض ، ولم يكن لتدوينها على هيئة كتاب نصيب كبير قبل سيبويه .

أمّا ما قيل عن عيسى بن عمر من أنّه ألّف كتابين أو أكثر وأنّ سيبويه قد أخذ كلّ ما في جامعه وإكماله وأضاف إليه ما تلقّاه عن أستاذه الخليل واستعان بكلّ ذلك على تدوين كتابه ، فقد أنصف الباحثون سيبويه من هذه التهمة على ما ذكرنا قبل قليل ودفعوها عنه ، على أنّه لو كانت آراء النحاة قبل سيبويه قد وصلت إلينا جميعاً مدوّنة لاستطعنا أن نتبيّن حقيقة ذلك على وجه اليقين ، وأن نعرف ما يمكن أن ينسب منها إلى سيبويه وحده ، وما كان لغيره ممّن سبقوه ومن أخذ عنهم .

وأيًّا ما كان الأمر فإنّ ما تضمّنه كتاب سيبويه يمكن أن يُعَدَّ خلاصة وافية ألّمت بجميع مسائل النحو ، وقد وُضِعَتْ هذه الخلاصة بطريقة يتجلّى فيها الأسلوب العلمي لعرض المسائل في تلك العصور ، وهي تدلّ على فضل سيبويه وعلى عنايته هو ومن سبقوه بالبحث وتتبّع الخصائص التي اشتملت عليها لغة العرب .

وليس ينقص من منزلة الكتاب العليا ولا يغضّ من شأن صاحبه مآخذ بعض العلماء أو انتقادهم أو تغليطهم لبعض مسائل سيبويه أو أساليبه فيه ، من ذلك ما قاله ثَعْلَب الكوفي « يقول سيبويه في كتابه : حاشا حرف خفض يخفض ما بعده كما تخفض حتى ، وفيها معنى الاستثناء » وهذا خطأ في الأسلوب ، وقد ردّ عليه الزجّاج البغدادي بأنّ هذه هي عبارة سيبويه في كتابه فعلاً ، ولكنّ العبارة صحيحة ، إذ ذهب سيبويه في التذكير إلى الحرف وفي التأنيث إلى الكلمة ، لكنّ ثعلب قال : الأجود أن يُحْمَل الكلام على وجه واحد ، فردّ عليه الزجّاج بقوله : « ليس لقائلٍ أن يقول : لو حمل الكلام على وجه واحد في الاثنين كان أجود ، لأنّ كلًّا جيّد » ثم ساق على الوجهين شواهد من القرآن الكريم[1] .

---

(١) أنظر الدكتور بدوي ، سيبويه : حياته وكتابه ٤٥ - ٤٦ .

ومن هذه المآخذ أنّ الفراء الكوفي كان يقول : إنّ سيبويه لا يدري حدّ التعجّب ، ولعلّ مردّ هذا القول إلى ما لاحظه الفرّاء من أنّ سيبويه لم يستوفِ حقًّا باب التعجب وفروعه المختلفة[1] .

وروي أيضاً أنّ أبا بكر الزُّبيدي ألّف كتاباً سمّاه « كتاب الاستدراك على كتاب سيبويه »[2] انتقد فيه مسائل مهمّة من الكتاب[1] .

كذلك أفرد المبرّد كتاباً في القدح في كتاب سيبويه والغضّ منه سمّاه « مسائل الغلط » مع أنّهما بصريّان ، ولكنّ النحويّ البغداديّ عبيدالله بن محمد بن أبي بُرْدَةَ القَصْرِيّ[3] ، ألّف كتاباً سمّاه « الانتصار لسيبويه على أبي العباس في كتاب الغلط »[4] .

على أنّ أحداً من هؤلاء ومن غيرهم من الناظرين في الكتاب على كثرتهم لم يأتِ ضدّ سيبويه بشيءٍ مهمّ ، ولم يعثر في كتابه على عثرات ذات قيمة لا في أسلوبه ولا في قواعده مع أ . من المؤلّفات الضافية على الرغم من أنّه باكورة المصنّفات المعروفة في النحو ، اللهّم إلاّ غلطة واحدة ـ إن صحّ التعبير ـ تلقّفها ابن الطّراوة ، ولم تسلم له أيضاً ، وقد ذكرناها من قبل ، وذكرنا ردّ ابن هشام الأنصاري عليها كذلك .

وكتاب سيبويه على كلّ حال كتاب موضوع للعلماء وحدهم ، وهو من أجل ذلك يتّسم بالدّقة ، فكلّ كلمة فيه موضوعة لمعنى ، وهو يشبه على الرغم من ضخامته المتون في إيجازها ، لهذا رأينا العلماء يضعون عليه كثيراً من الشروح ، ولكنّ هذا لا يعني أنّه كان موجزاً إيجازاً شديداً مخلاً كإيجاز بعض متون المتأخرين ، لأنّ سيبويه كان يلتزم فيه دائماً مع الإيجاز جانب التفصيل والتوضيح لما يتنـاوله حتى يستوفيَهُ ، وقد ساعده على التفصيل والتوضيح في إطار من الإيجاز السّليم تجزئته الموضوع إلى أبواب كثيرة يستوفي في كلّ بابٍ منها مسألة فيذكر قاعدتها وأمثلتها ويفرّعها ويفرض لها فروضاً يضع لها أحكاماً ويذكر فيها الآراء المختلفة .

---

(١) انظر الهامش السابق .

(٢) طبع هذا الكتاب في روما في سنة ١٨٩٠هـ بعناية المستشرق الإيطالي جويدي .

(٣) نسبة إلى قصر الزيت بالبصرة ، وهو معاصر للسّيرافي المتوفى في سنة ٣٦٨هـ وللرّماني المتوفى في سنة ٣٨٤ ، ولا تُدْرَى سنة وفاته بالضبط .

(٤) انظر معجم الأدباء ١٢ : ٥٩ ، وذكر ياقوت أيضاً في معجم الأدباء ٤ : ٢٠٣ أنّ كتاباً اسمه « الانتصار لسيبويه فيما ذكره المبرّد » قد ألّفه النحوي المصري أبو العباس أحمد بن محمد بن ولّاد المتوفى في سنة ٣٣٢هـ ، وسمّاه السيوطي في البغية ١ : ٣٦٨ « انتصار سيبويه على المبرّد » ونسبه لابن ولّاد ، وسمّاه القِفْطي في الإنباه ١ : ٩٩ « الانتصار لسيبويه من المبرّد » ونسبه كذلك لابن ولّاد المذكور .

أمّا عبارات الكتاب فقد كان فيها القدر الكبير من الغموض والإبهام الذي يحتاج معه القارىء إلى إعمال الرويّة والتأنّي لفهم غرض المؤلّف من أسلوبه العلميّ الدقيق الذي يرمي به عادة إلى التفهيم لا إلى التأثير كشأن الأسلوب الخطابيّ المعروف ، من هنا يمكن القول إنّك لا تستطيع أن تقرأه إلّا وأنت متريّث على مهل لما في أكثر صفحاته من غموض الإبانة وصعوبة الدلالة ودقة المعنى وعمق المفهوم . ولقد ظهرت شخصية سيبويه العلمية المستقلّة في كتابه واضحة قويّة ، فهو لا يعدّ جمّاعاً لا غير بسبب استفادته الواسعة من الكتب المؤلّفة قبله ، ومن أخذه الكثير عن أساتذته كما ذكرنا ، بل يعدّ أيضاً ذا شخصيّة مبتكِرة مستقلّة أظهرها أسلوبه المتميّز ، فالمعلومات قد يجمعها المرء من هنا ومن هناك ، ولكنّ وضع هذه المعلومات في أسلوبٍ خاصّ وطريقة خاصة من طرق التعبير هو ما يميّز شخصاً من آخر ، فالمعلومات خارجة عن الرّجل ، أمّا الأسلوب فهو الرّجل نفسه ، فشخصيّة سيبويه المستقلّة المتميّزة واضحة كلّ الوضوح في أسلوبه الذي صاغ به معلوماته التي ابتكرها وتلك التي أخذها من جميع المصادر المعروفة في ذلك الحين .

أمّا ما يقوله بعض المؤرّخين من أنّ كتاب سيبويه معقود بلفظ الخليل فهو لا يخلو من تحامل ، ذلك أنّ الكتاب ماثل بين أيدينا وهو معقود قطعاً بلفظ سيبويه ، أمّا ما نقله عن الخليل أو غيره فقد نسبه سيبويه إلى المنقول عنه في صراحة أو ما يشبه الصراحة ، وأمّا تبويب الكتاب وتقسيمه وترتيبه فإنّها جميعاً من صنع سيبويه ، ولا نستطيع أن نعرف إلى أيّ مدى استفاد من تبويب الكتب التي سبقته لأنّها لم تصل إلينا .

وتبدو شخصيّة سيبويه المستقلّة أيضاً من كثرة الاستنباط وحسن التعليل والبرهنة والتفريع في الكتاب ، إذ لا تكاد صفحة منه تخلو من استنباط يسوقه أو تعليل يأتي به أو برهان يقدّمه أو تفريع يذكر أحكامه المختلفة ممّا يدلّ على عبقرية ممتازة وشخصّة قويّة لا تكتفي بمجرّد النقل والتقليد ، فشخصيّة سيبويه واضحة إذاً في كتابه كلّ الوضوح ، فالكتاب كتاب سيبويه كتبه بقلمه وصاغ أسلوبه بفكره وأقام ما فيه من استنباط وتعليل وبرهنة وتفريع .

ولقد انتشر الكتاب في كلّ صقع ، فانتقل من البصرة إلى الكوفة فبغداد فالشام ومصر فالأندلس ، وقد جدّ أهل الأندلس وتحمّلوا المشاقّ والأخطار في ارتحالهم من بلادهم إلى المشرق للحصول على نسخة منه ، ثم أقبلوا عليه واحتفوا به ربما أكثر ممّا احتفى به المشارقة من قبل ، فكان له منذ ابتداء النهضة العلمية في الأندلس المكانة الأولى عند أهلها ، وقد ذكرنا أسماء بعض أعلامهم الذين استطاعوا نقله من المشرق ، وبعد نقله

تكاثرت نسخه في الأندلس وشغف به الأندلسيون والمغاربة وتنافسوا في استظهاره ، وكان حفظه عندهم شارة النبوغ في العربية .

ويعدّ حمدون النحويّ القيروانيّ المتوفى بعد المائتين أقدم من حفظ كتاب سيبويه ، كما يعدّ خلف بن يوسف الشَّنْتَريني[1] وأبو بكر الخُشَني[2] وابن الطراوة وابن خروف وابن الباذش وابن الضّائع من أشهر من قاموا بحفظه وتدريسه وشرحه والتعليق عليه من نحاة المدرسة الأندلسية وهم كثيرون ، وكانت شروح هؤلاء بخاصّة وتعليقاتهم في غاية النّفاسة ، وفي كثرة الاشتغال بكتاب سيبويه على ما أوضحنا في هذا المبحث أبلغ دليل على ما لاقاه هذا الكتاب في الأندلس من الإجلال وحسن التقدير حتى انّهم كانوا يتنافسون في حفظه عن ظهر قلب ، بل لقد قام بعضهم باختصاره للطلبة المبتدئين على نحو ما فعل ذلك أبو حيّان الأندلسي مثلاً في القرن الثامن .

وإنّه ليمكن القول في نهاية المطاف بأنّ كتاب سيبويه يعدّ في حقيقة الأمر السّجلّ الكامل لقواعد النحو ، وقف العلماء عنده ولم يزيدوا عليه ، وكلّ مَنْ جاء بعد سيبويه من المتقدّمين جعل الكتابَ أساس دراسته ووقف بها عند حدّ شرح شواهده أو شرحه أو اختصاره أو تنظيمه ، ولم يزد المتأخرون بعدهم إلاّ أن وضعوا الاصطلاحات التي كانت تنقصه ، وإلاّ أن رتّبوا أبواب القواعد ترتيباً جديداً ، ثم جاءت طبقة ثالثة اكتفت في القواعد بذكرها من غير أن تقرنها بعللها وأسبابها ، وظلّ الأمر يتدرّج حتى انتهى إلى المختصرات والمتون التي احتاجت إلى شروح مطوّلة ، ثم احتاجت هذه الشروح إلى حواشٍ وتقريرات ، وحتى هذه السلسلة من التواليف اعتمدت على الكتاب وأقوال صاحبه كواحد من أهمّ مصادرها .

كتاب المفصّل للزّمخشري

الزمخشري المتوفى في سنة ٥٣٨ هـ علم من أعلام الثقافة العربية والإسلامية ، له آثار جليلة في شتّى نواحيها : في التفسير والحديث واللغة والأدب والنحو والبلاغة وغيرها ،

(١) نسبة إلى شَنْتَرين على بعد ٦٧ كيلومتراً من لشبونه ، نحويّ شاعر ، توفي بقرطبة في سنة ٥٣٢ هـ ، من آثاره ديوان شعر . «انظر في ترجمته كشف الظنون ٧٦٣ ، ومعجم المؤلفين ٤ : ١٠٨» .

(٢) هو أبو بكر محمد بن مسعود الخُشَني الجيّاني الأندلسي ، عالم بالعربية والقراءات ، من أهل جيّان ، استوطن غرناطة وولي الخطبة بجامعها ، يقال له ابن أبي الرُّكب ، توفي في سنة ٥٤٤ هـ «انظر في ترجمته الأعلام ٧ : ٣١٦» .

وكتابه « المفصَّل » له شأن كبير في علم النحو ، وقد نال عناية كبرى في الدرس والشّرح ، فقد شرحه ابن الحاجب شرحاً سمّاه « الإيضاح » ، وشرحه العُكْبَري وابن مالك وابن يعيش وكثيرون غيرهم ، وشَرْحُ ابن يعيش هو أكثر شروحه ذيوعاً وتداولاً بين الدارسين ، وهو واحد من أهم المصادر التي يعتمد عليها الباحثون في النحو .

وقد جاء في مقدّمة المفصّل ما يلي : « لقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب ، إلى معرفة كلام العرب ، وما بي من الشّفقة والحدب ، على أشياعي من حفدة الأدب ، لإنشاء كتاب في الإعراب ، محيط بكافّة الأبواب ، مرتّب ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السّعي ، ويملأ سجالهم بأهون السّقي ، فأنشأت هذا الكتابَ المترجَمَ بكتاب المفصّل في صنعة الإعراب ، مقسوماً أربعة أقسام : القسم الأوّل في الأسماء ، القسم الثاني في الأفعال ، القسم الثالث في الحروف ، القسم الرابع في المشترك من أحوالها ، وصنّفت كلاً من هذه الأقسام تصنيفاً ، وفصّلت كلّ صنف منها تفصيلاً حتى رجع كلّ شيء إلى نصابه واستقرّ في مركزه » .

وقد حقّق الزمخشري ما قال ، فالكتاب مرتّب ترتيباً تأليفيّاً يجمع دائماً بين المتجانس من الموضوعات ممّا لم يتوافر على الوجه الأكمل في كتاب سيبويه ، وهو يمثّل مرحلة من مراحل التدرّج في إخراج علم النحو ، وقد ألمّ صاحبه بما في كتاب سيبويه ولكن في نظام علميّ أوضح ، وبأسلوب أقرب إلى ما نعرفه الآن من تقسيم وتعبير واصطلاحات في هذا العلم ، وقد سار في موضوعاته وأقسامه الأربعة على التفصيل الآتي .

١ ـ القسم الأول وهو قسم الأسماء ويتضمّن ما يأتي :

معنى الكلمة والكلام ، أصناف الاسم ، اسم الجنس ، العَلَم ، الاسم والكنية واللّقب ، المفرد والمركّب ، المنقول والمرتجل ، الاسم المعرب ، ما يُسْتَوْفى فيه حركات الإعراب والتنوين وما يمنع من الصرف والجرّ ، وجوه إعراب الاسم ، المرفوعات : الفاعل ، المبتدأ والخبر ، خبر إنّ وأخواتها ، خبر لا التي لنفس الجنس ، المنصوبات : المفعول المطلق ، المفعول به ، المنصوب باللازم إضماره ، ومنه المنادى ، وما يقصد به الاختصاص ، والمنصوب على التحذير ، وما أضمر عامله على شريطة التفسير أي الاشتغال ، الترخيم ، المفعول فيه ، المفعول معه ، المفعول له ، الحال ، التمييز ، الاستثناء ، المجرورات : الاضافة ، التوابع : التأكيد ، الصفة ، البدل ، عطف البيان ، من أصناف الاسم المبني : المضمرات ، أسماء الإشارة ، الموصولات ، أسماء الأفعال والأصوات ، الظّروف ، المركّبات ، الكنايات ، المثنّى ، المجموع بأنواعه ، النكرة والمعرفة ، المذكر

والمؤنث ، المصغّر ، المنسوب ، العدد ، المقصور والممدود ، الأسماء المتّصلة بالأفعال أي المشتقّات وهي ثمانية : المصدر ، اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبّهة ، اسم التفضيل ، أسماء الزّمان والمكان ، اسم الآلة ، المجرّد والمزيد من الأسماء .

٢ ـ القسم الثاني وهو قسم الأفعال ويتضمّن ما يأتي :

أقسام الفعل ، وجوه إعراب المضارع ، المرفوع ، المنصوب ومواضع نصبه ، المجزوم ومواضع الجزم ، المتعدّيَ وغيرَ المتعدّي ، المبنيُّ للمفعول ، أفعال القلوب ، الأفعال الناقصة ، أفعال المقاربة ، فعلي المدح والذم ، فعلي التعجب ، المجرّد والمزيد من الأفعال .

٣ ـ القسم الثالث وهو قسم الحروف ويتضمّن ما يأتي :

حروف[1] الإضافة ، الحروف المشبّهة بالفعل أي إنّ وأخواتها ، حروف العطف ، حروف النفي ، حروف الاستثناء ، حرفي الخطاب أي الكاف والتاء ، حروف الصّلة أي الحروف الزائدة ، حرفي التفسير وهما أي وأنْ ، الحرفين المصدريّين ما وأنْ ، حروف التّحضيض ، حرف التقريب قد ، حروف الاستقبال ، حرفَي الاستفهام الهمزة وهل ، حرفَي الشرط إن ولو ، اقتران الجواب بالفاء ، حرف التعليل كي ، حرف الرّدع كلّا ، اللّامات وهي سبعة أنواع : لام التعريف ، ولام جواب القسم ، واللّام الموطئة ، ولام جواب لو ولولا ، ولام الأمر ، ولام الابتداء ، واللّام الفارقة بين إن المخفّفة والنافية ، تاء التأنيث الساكنة ، التنوين وهو خمسة أضرب ، النون المؤكّدة ، هاء السّكت ، شين الوقف ، حرف الإنكار .

٤ ـ القسم الرابع وهو القسم المشترك ويتضمّن ما يأتي :

الإمالة ، الوقف ، القسم ، تخفيف الهمزة ، التقاء الساكنين ، حكم أوائل الكلمة ، همزة الوصل ، زيادة الحروف ، أحرف الزيادة ، إبدال الحروف ، الاعتلال ، الإدغام .

هذه هي مباحث المفصّل ، ونحن نرى فيها نظاماً يجمع المتجانس من الموضوعات ممّا لم يكن على وجهه الكامل دائماً في كتاب سيبويه ، ونلاحظ فيها كذلك وجود أغلب المصطلحات النحوية المستعملة الآن والدائرة في الكتب التي بين أيدينا ، والكتاب فوق

---

(١) يسمّيها الكوفيون حروف الإضافة وحروف الخفض ، ويسمّيها البصريون حروف الإضافة وحروف الجرّ ، والمقصود بالإضافة أنّها تضيف الفعل إلى الاسم أي تربطه به .

هذا سهل واضحٌ في عبارته وفي أسلوبه العلمي ، وليس في الكتب التي بينه وبين كتاب سيبويه مما وصل إلينا كتابٌ مثله عالج المباحث النحوية علاجاً كاملاً شاملاً ، وإنّما أكثرها مؤلّفات في موضوعات نحوية خاصة ، أو في موضوعات صرفية هي أقرب إلى الصّبغة اللغوية ، أو هي بحوث نحوية تجيء في ثنايا الموضوعات الأدبية ، وفي خلال شرح القصائد أو المقطوعات أو غيرها ، فكتاب المفصّل من أجل ذلك يعدّ مرحلة جديدة تامّة النمّو وحلقة مستقلّة متميّزة في سلسلة المصنّفات النحوية .

شرحا الرّضي الاستراباذي[1] على كافية ابن الحاجب في النحو وعلى شافيته في الصرّف .

جاء ابن الحاجب بعد الزمخشري بأكثر من مائة وثلاثين عاماً ، وله في النحو والصرف كتابان هما : الكافية في النحو ، والشافية في الصرف ، وهما ذائعان بين كتب هذين العلمين ، وقد عني بشرحهما كثير من العلماء ، والبحوث التي تضمّنتها الكافية تسير في اصطلاحاتها وفي نهجها العام وفي ترتيبها بطريقة تشبه في كثير من النواحي ما اتبعه الزمخشري في كتابه « المفصّل » ، أمّا الشافية فإنّ ما فيها من المباحث يسير في مادته وطريقته على منهج يقرب ممّا نجده الآن في كتب الصرف المعروفة ، وهي تضمّ أيضاً إلى جانب مباحثها الصّرفية بحوثاً في مخارج الحروف وصفاتها وفي الخطّ أي الرسّم الإملائي ، وهي كالكافية كلاهما على شكل متن موجز على الطريقة التي اتّبعت فيها بعد في تأليف المتون ، ومن أهمّ شروح الشافية شرح رضيّ الدين محمدبن الحسن الاستراباذي المتوفى في سنة ٦٨٨ هـ ، وشرح الجَارَبَرْدِي أحمد بن الحسن المتوفى في سنة ٧٤٦هـ ، ومن أهمّ شروح الكافية شرح الرضي أيضاً ، وقد جمع هذا الشرح بين دفّتيه قواعد النحو وأسرار هذه القواعد بابتكار يدلّ على تعمّق الشارح في هذا العلم وإحاطة لا مثيل لها به حتى أنّه لم يدع باباً إلاّ قضى وطر العلماء منه ، هذا من ناحية التأليف ، أمّا من ناحية الفنّ فإنّ الاستراباذي لم يكن في شرحه جمّاعاً وإنّما كان الفيصل ، تستحكم الفكرة عنده فيبرزها مدعومة بالدليل النقلي والنظري غيرمتحيّز إلى مذهب خاصّ من المذاهب، فهو قد يرتضي مذهب الكوفيين أحياناً إذا صحّت لديه حكمته ، وهو يرتضي مذهب البصريين على الغالب لأنّه كان في الجملة بصريّ الاتجاه ، على أنّه قد يبدو له ابتكار جديد يخرج به على

(١) استراباذ بلدة من أعمال طبرستان .

كلّ النحاة وعماده فيه استقلال الرأي ورجاحة الحجّة ، وفي شرحه أمثلة كثيرة من هذا الطرّاز ، نعم قد يتحاشى الخروج على الإجماع مع لمحه أسباب الخروج عنه ، فقد انقدح عنده مثلاً استحسان ادعاء البناء للمضارع المجزوم لولا إجماعهم فقال : « ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة لَحَسُنَ ادّعاء كون المضارع المسمّى مجزوماً مبنيًّا على السكون »[1] .

بقي أن نعرف مسلكه في شرح للكافية من حيث الاستشهاد ، وهذا أمر جدير بالنظر لأنّ الشاهد في علم النحو هو النحو ، ومن المعروف أنّ الشاهد إمّا نثر أو نظم ، وليس كلّ نثر أو نظم ممّا يصحّ في علم النحو الاعتماد عليه ، وقد تضمّن شرح الرضي شواهد نثرية مستفيضة من القرآن الكريم وكلام العرب المحتّج بهم والحديث الشريف وكلام عليّ بن أبي طالب وشواهد شعرية ، أمّا القرآن وكلام العرب فكثر ما احتّج به منهما وهو في ذلك موافق للنحاة القدامى والمتأخرين قبله ، وأمّا الحديث فقد استدلّ به كثيراً حتى على غير القواعد النحوية ، وقلّما تقرأ باباً في شرح الرضي للكافية إلاّ رأيت الحديث فيه ، أمّا كلام الإمام عليّ فإنّ الكتاب ممتلىء به مع نسبته في بعض الأحيان إلى نهج البلاغة ، وقد اعتمد في ثقته بكلام عليّ على ما اشتهر عنه الفصاحة ، لذلك احتّج به في عدّة أبواب ، وهو في هذا غير مسبوق ، وأمّا الشعر فقد دعم الرضيُّ شرحَه بالشواهد الشعرية أيضاً فذكر في كتابه سبعة وخمسين وتسعمائة شاهد شعريّ ، والمستقرىء لها يتبينّ أن أكثرها للجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ممّن يحتّج بكلامهم ، وكان مصدر أشعاره الكثيرة أيضاً التي لم يعرف قائلها إمّا كتاب سيبويه في أبياته الخمسين المجهولة القائل وهي في كلّ الأحوال وبدون شكّ ليست لمحدثين ، وإمّا مَنْ جاء بعد سيبويه إلى الرضي من الشعراء المحدثين الذين منع العلماء الثقات الاحتجاج بهم .

وقد ساق الرضيّ شيئاً من الشّعر لمناسبات معنوية لا علاقة لها بالقواعد النحوية وهذا على كل حال يرينا سعة اطّلاعه في الأدب بما لم يتح كثيراً لنحويّ غيره .

على أنّه إن كان هناك شيء من المؤاخذة في أشعار الرضي التي احتّج بها على القواعد فهو ينصرف إلى استشهاده الكثير بشعر المحدثين الذين لا يعتدّ النحاة بهم في قواعدهم ولا يقبلون أشعارهم أساساً للقوانين النحوية . من ذلك استشهاده في « باب الفاعل » بقول أشجع السلمي[2] :

(١) الرّضي ، شرحه على الكافيه ٢ : ٢٢٣ .

(٢) هو شاعر عباسيّ عاصر الرشيد .

كأن لم يمت حيٌّ سواك ولم تقم على أحد إلاّ عليك النوائح

وفي باب « المبتدأ والخبر » بقول أبي نواس :

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمّ والحزن

ولا ريب أنّ احتجاجه بالمحدثين يعدّ إحدى الهنات الملاحظة عليه ، ولكن يبقى شرح الرضي على الكافية برهان حقّ على عبقرية صاحبه على الرغم من هذا الاحتجاج ، ومن إكثاره تعقّب ابن الحاجب بشيءٍ من التشهير ، ومن تناقضه أحياناً في بعض المسائل ، كما أنّ هذه الهنات جميعاً تتلاشى تجاه المحاسن التي انطوى عليها الشرح .

وقد تمَّ تأليف هذا الشرح كما قال الرضي في ختامه سنة ست وثمانين وستمائة ، وللسيّد الشريف الجرجاني تعليقات عليه جمعت بين الوجازة والإفادة ، وقد نال هذا الشرح الإعجاب منذ شعّ نوره في المشرق ، ومن العجيب أن يطول الأمد على وصوله إلى مصر ، فهو لم يدخلها إلاّ بعد ابن هشام الأنصاري المتوفى في سنة ٧٦١هـ ، قال البقاعي إبراهيم بن عمر المتوفى في سنة ٨٨٥هـ في كتابه «مناسبات القرآن» : « ولم يُنْقَل الشرحُ من العجم إلى الدّيار المصرية إلاّ بعد أبي حيّان وابن هشام » ، ولم تتداوله الأيدي العامة بعد نقله إلى مصر ، حتى العلماء لم يطّلع عليه منهم إلاّ القليل ، فالأشموني مثلاً المتوفى في سنة ٩٢٩هـ لم يذكر الرضي مرّة واحدة في شرحه مع أنّه أَوْلَعُ المؤلفين بجمع المعلومات وذكرها في شرحه ، وممّا لا شكّ فيه أنّ مصر حرمت من شرح الرضي طويلاً إذ كان أكثر ما اعتمدت الدراسات النحوية في مصر عليه هي مؤلفات ابن الناظم وابن هشام وابن عقيل والأشموني ، وهي جميعاً خالية من أيّة جزئية علميّة لها اتّصال بالرضي .

ومن أحسن ما نختتم به الكلام عن شرح الرضي لكافية ابن الحاجب قول الجلال السيوطي « لم يؤلّف عليها - يعني الكافية - بل ولا في غالب كتب النحو مثله - أي مثل شرح الرضي - جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل ، وقد أكبَّ الناسُ عليه وتداولوه ، واعتمده شيوخ هذا العصر ومَنْ قَبْلَهُم في مصنّفاتهم ودروسهم ، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة ، واختيارات جمّة ، ومذاهب ينفرد بها »[1] .

من كتب ابن مالك :

من أهم الكتب التي ألّفها ابن مالك المتوفى في سنة ٦٧٢هـ في النحو والصرّف ألفيته

---

(١) السيوطي ، بغية الوعاة ١ : ٥٦٧ .

المسماة « الخلاصة » ومنظومته المعروفة باسم « لاميّة الأفعال » ، وكلا الكتابين وخاصة الأول ذائع متداول بين الدارسين في وقتنا الحاضر ، وقد نالت الخلاصة عناية كبيرة ممّن تصدّوا للتعليق عليها بالشروح والحواشي ولا سيّما ابن عقيل والأشموني وابن هشام في شروحهم لها ، والخضري والصبّان والشيخ خالد في حواشيهم على هذه الشروح ، وتمتاز « الخلاصة » بأنّها أوضحت جميع المباحث النحوية بإيجاز وأوردت كلّ ما يتّصل بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات ، وما يتّصل بالفعل وإعرابه ، وبالتصغير والنسب والوقف والإمالة ، وبالاعلال والابدال والادغام ، ثم جاءت شروحها وحواشي هذه الشروح فاستوفت التفاصيل وأتت بالشواهد ، وأمّا « لامية الأفعال » فهي نظم موجز أوضح فيه ابن مالك الأفعال والمشتقّات وما يتّصل بها ، وقد شرح اللامية كثيرون منهم الشيخ بَحْرَق اليمني المتوفى في سنة ٩٣٠هـ، وكتَبَ الشيخ أحمد الرفاعي المتوفى في سنة١٣٢٥هـ حاشية على هذا الشرح وهما أكثر شروحها وحواشيها شهرة وتداولاً بين الدارسين ، وتتضمّن اللامية المباحث الآتية : أبنية الفعل المجرّد وتصاريفه ، أحكام اتصال الفعل الماضي بتاء الضمير أو نونه ، أبنية الفعل المزيد ، فعل ما لم يُسَمَّ فاعله ، فعل الأمر ، أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين ، أبنية المصادر ، مفعل بكسر العين وفتحها ، مفعلة بفتح الميم والعين ، اسم الآلة .

شرح ابن الناظم

يغلب على الظنّ أنّ شرح ابن الناظم المتوفى في سنة ٦٨٦هـ هو أوّل شرح على الألفية مهّد السبيل لمن شرحوها بعده ، وقد أكثر شارحو الألفية بعد ابن الناظم من النقل عنه ، وبسطوا ما في شرحه في شروحهم حتى أصبح لفظ الشّارح علماً بالغلبة على ابن الناظم إذا أطلق هذا اللفظ في هذه الشروح ، وعرف عن ابن الناظم أنّه كان يتعقّب والده كثيراً ، نرى أمثلة واضحة لذلك في أبواب المفعول المطلق والتنازع والصفة المشبهة خاصة ، وربّما حمله التعقّب على اقتراح بيت آخر في النظم بدل بيت الناظم كما حدث في باب التنازع ، إلّا أنّ شرّاح الألفية بعده كابن هشام وابن عقيل والأشموني تصدّوا للردّ عليه والدفاع عن الناظم ممّا جعل حملاته عليه طائشة .

وقد وردت في شرح ابن الناظم بعض شواهد محرّفة نقلها عنه مَنْ بعده دون رويّة أو تمحيص ، من ذلك : احتجاجه في باب « نعم وبئس » للكوفيين القائلين باسميّتها بقول الراجز :

صَبَّحَكَ اللهُ بخيرٍ باكرٍ[1]   بنِعْمَ طَيْرٍ وشباب فاخر

وصحة الشطر الثاني « بِنُعْمِ عَيْنٍ وشباب فاخر » كما في لسان العرب والقاموس المحيط ، وعلى هذا ليس في البيت شاهد على رأي الكوفيين ، والغريب أن الأشموني اقتفى أثر ابن الناظم في الاحتجاج بهذا البيت للكوفيين ولم يتنبّه لما فيه من التحريف ، واقتفى أثرهما أيضاً الصبّان ، وكذلك غيرهما من النحاة . ويلاحظ على ابن الناظم أيضاً أنّه ربّما ساق شعر المحدثين مستدلاً به كقول أبي العلاء المعرّي :

يذيبُ الرعبُ منه كلّ عَضْبٍ   فلولا الغِمْدُ يمسكه لسالا

ثم إنّ شرحه مغلق ولهذا كثرت الحواشي عليه ، فقد حشّى عليه ابن جماعة والعيني وزكريّا الأنصاري وابن قاسم العبّادي والسيوطي وغيرهم . ولابن الناظم أيضاً شرح على كافية أبيه الشافية .

من كتب ابن هشام الأنصاري

خلّف ابن هشام الذي ظهر بعد ابن مالك بنحو مائة عام مؤلفاتٍ كثيرة في النحو أشهرها : قطر الندى وبلّ الصدّى ، وشذور الذهب في معرفة كلام العرب ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، والكتاب الأول مقدّمة في النحو على هيئة متن ألَمَّ فيها المؤلّف بأبواب النحو في إيجازٍ وترتيب خاص ثم شرحها ، والكتاب الثاني على هذا النّهج أيضاً فهو متن وشرح للمؤلّف ، والكتابان متقاربان في الموضوعات وفي طريقتهما المبتكرة في ترتيبها على نحو غير مألوف ولا مسبوق ، فقد ذُكِرَتْ فيهما المرفوعاتُ مجتمعة تَلَتْها المنصوباتُ ثم المجرورات ، ومن قبل ذلك ومن بعده أبواب متفرقة في الفعل والتوابع وغيرهما ، والكتابان على كلّ حال يسيران بالمتعلّم سيراً متدرّجاً سهل المأخذ.

أمّا الكتاب الثالث فهو إيضاح لألفية ابن مالك قريب التناول بعيد عمّا جاء في بعض شروح الألفية كشرح ابن الناظم من اختصار أو التواء في العبارة أو غموض وخفاء في المعنى ، قال في مقدّمته « إنّ كتاب الخلاصة الألفية في علم العربية كتاب صغر حجماً وغزر علماً غير أنّه لإفراط الإيجاز قد كاد يعدّ من الألغاز ، وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه

(١) أي سريع عاجل .

وتـوضيح يسايره ويباريه ، أحلّ به ألفاظه وأوضّح معانيه وأحلّل به تراكيبه وأنقّح مبانيه وأعذب به موارده وأعقل به شوارده ، ولا أخلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل ، وربّما أُشير فيه إلى خلافٍ أو نقد أو تدليل ، ولم آل جهداً في توضيحه وتهذيبه ، وربّما خالفته في تفضيله وترتيبه » .

وهذا يدلّ على أنّ ابن هشام قد توخّى في التوضيح شرح الألفية ، مع استكمال ما فاتها من الأقسام ومن الانسجام في ترتيب المعلومات ومن التنسيق في ضمّ القواعد المتصّلة بعضها ببعض ، وقد ظهر هذا كلّه جليّاً في باب التصريف .

وقد حَشّى على هذا المصنَّف الشيخ خالد الأزهري حاشية سمّاها « التصريح على التوضيح » ، وعلّق على الحاشية الشيخ ياسين العليمي الحمصي تعليقات طُبعت مع الحاشية والشرّح .

والكتاب الرابع وهو « مغني اللبيب » كتابٌ قيّم له شأن عظيم في الكتب النحوية ، ويمتاز بالطريقة التي اتّبعها مؤلّفه في ترتيب المباحث وتنظيم الموضوعات النحوية وإيضاحها ، فقد حصر بحوثه في ثمانية أبواب : الأول في تفسير حروف المعاني وذكر أحكامها ، والثاني في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها ، والثالث في ذكر أحكام ما يتردّد بين المفردات والجمل وهو الظرف والجار والمجرور ، والرابع في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها ، والخامس في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها ، والسادس في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها ، والسّابع في كيفيّة الإعراب ، والثامن في ذكر أمور كلّية يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصّور الجزئية ، وذكر في مقدّمته المواطن التي كانت موضع اعتراضه على كتب النحاة والتي عمل على اجتنابها فقال : « واعلم أنني تأمّلتُ كتب الإعراب فإذا السببُ الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور أحدها كثرة التكرار فإنّها لم توضع لإفادة القوانين الكلية بل للكلام على الصور الجزئية ، فتراهم يتكلّمون على التركيب المعينّ بكلام ، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام . . . فجمعت هذه المسائل ونحوها مقرّرة محرّرة في الباب الرابع من هذا الكتاب فعليك بمراجعته فإنك تجد به كنزاً واسعاً تنفق منه ومنهلاً سائغاً ترده وتصدر عنه ، والأمر الثاني إيراد ما لا يتعلّق بالإعراب كالكلام في اشتقاق اسم أهو من السّمة كما يقول الكوفيون أم من السموّ كما يقول البصريون ؟ والاحتجاج لكلٍّ من الفريقين ، وترجيح الراجح من القولين ، وكالكلام على ألفه لِمَ حذفت من البسملة خطًّا ؟ وعلى باء الجرّ ولامه لم كسرتا لفظاً ؟ وكالكلام على ألف ذا الإشارية أزائدة هي كما يقول الكوفيون

أم منقلبة عن ياء هي عين واللّام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون ؟ . . . والثالث إعراب الواضحات . . . وقد تجنّبت هذين الأمرين وأتيت مكانهما بما يتبصَّر به الناظر ويتمرَّنُ به الخاطر من إيراد النظائر القرآنية والشواهد الشعرية وبعض ما اتفق في المجالس النحوية » .

هذه هي بعض الملاحظات على كتب النحو أبداها ابن هشام وعمل في « مغنيه » على اجتنابها ، ولو أنّ النحاة من بعده ساروا على نهجه في « المغني » في التهذيب والتجديد لكان لعلم النحو الآن في مسائله وبحوثه المتشعّبة نظامٌ آخر ، فقد نهج ابن هشام في كتابه هذا سبيلاً لم يُسْبَق إليه وهو السبيل الذي أتاح له ألّا يدع فرعاً من الفروع إلّا عرض له بإبداع مع عدم تكرار فأوفى في ذلك على الغاية ، ونحا في إيضاح موضوعاتِهِ منحى ينمّ عن ابتكار في الاتجاه مع السّير في الوقت نفسه على نهج السّابقين الأوّلين من علماء اللغة والنحو كابن جنّي ، ووازن كثيراً في مسائله بين المذاهب النحوية مع الميل على وجه الإجمال إلى البصريين ، وأكثرَ في خلاله من نقد النحاة ومن تعقّب العلماء في أعاريب مشتهرة ، وأفاض في الاحتجاج بالقرآن الكريم وبالشواهد الشعرية ، قال ابن خلدون : « وصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصّلة وتكلّم على الحروف والمفردات والجمل ، وحذف ما في الصّناعة من المتكرر في أكثر أبوابها ، وسمّاه بالمغني في الإعراب ، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلّها ، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرها فوقفنا منه على علمٍ جمّ يشهد بعلوّ قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها وكأنّه ينحو في طريقته منحاه أهلَ الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيءٍ عجيب دالّ على قوّة ملكته واطّلاعه »[1] .

وممّا يجدر التنويه به أنّ ابن هشام لم يقف في المغني عند المسائل النحوية فحسب ، بل تناول فيه أيضاً بعض المسائل البلاغية ، يقول موضّحاً هذا « ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جرياً على عادتهم وأُنْشِدَ متمثّلاً :

وهل أنا إلّا من غَزِيَّةَ إنْ غَوَتْ   غويْتُ وإن ترشُد غزيّةُ أرشدِ[2]

بل لأني وضعتُ الكتابَ لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً »[3] ، ويُرْوَى أنه

---

(١) ابن خلدون ، المقدّمة ٥١٦ .

(٢) البيت لدريد بن الصِّمَّة المتوفى في سنة ٨هـ من مرثية له في أخيه عبدالله المقتول ،وغَزيّة رهط دريد .

(٣) ابن هشام ، المغني ٨٥٣ ، يريد ابن هشام أنّ ما ذكره من المسائل البلاغية ليس اقتفاءً لغيره ولا تقليداً

قيل لابن هشام : هلاّ فسرت القرآن أو أعربته ، فقال : « أغناني المغني[1] » . وقد تبارى العلماء في شرح « المغني » منذ ظهر وعنوا بالتعليق عليه وإعراب شواهده ، فقد شرحه ابن الصّائغ إلى أثناء الباء الموحّدة وسمّى شرحه « تنزيه السّلف عن تمويه الخلف » ، وعلّق عليه الدّماميني في أثناء إقامته بمصر ثم شَرَحَهُ بتوسّع بعد سفره إلى الهند في خلال إقامته هناك وسَمّى شرحه « تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب » وفي هذا الشّرح اعتراضات كثيرة على المغني تعقّبها الشمنيّ في حاشيته على شرح الدّماميني هذا وهي الحاشية المسمّاة « المنصف من الكلام على مغني ابن هشام » ، ولكلٍّ من الأمير والدّسوقي حاشية تامّة عليه، وللسيوطي حاشية وصل فيها إلى «حتى»، وللأبياري أخرى سمّاها « القصر المبني على حواشي المغني » وصل فيها إلى أوّل الباب الثاني .

شرح ابن عقيل للألفية

يمتاز شرح ابن عقيل المتوفى في سنة ٧٦٩هـ بالسّهولة، فلا يحتاج الطالب الشّادي في تفهمّه إلى موقّف ، وليس من المبالغة أن يُقال إنّ هذا الشرح هو الذي يرشد المتعلمين إلى معرفة المراد من الألفية على وجه موجز لأنّ عناية الشّارح اتجهت إلى ايضاحها وبيان المقصود منها على نحو ميسّر .

وشرح ابن عقيل شرح حسن متوسّط في النصف الأول ومختصر في النصف الثاني ، وتتجلّى فيه مواءمة مصنّفه للناظم واهتمامه بإبراز آرائه وانسجامه معه في كثير من المواقف ، ولهذا دفع هجوم ابنه عليه كثيراً ، فهو يقول مثلاً في باب المفعول المطلق : « وقول ابن المصنّف . . . ليس بصحيح »[2] ، ولكنّه كان في الوقت نفسه يحرص على تصوير آراء النحّاة بدقّة وتفصيل ، خاصة حين يختلف ابن مالك معهم ، وإذا خالف ابن مالك سيبويه والبصريين وقد كان يفعل ذلك غير قليل فإنّ ابن عقيل كان يتوقّف إزاء مخالفاته لهم وينحاز لسيبويه والبصريين حين يرى الصواب إلى جانبهم .

وقد اهتمّ العلماء بهذا الشرح وكتبوا عليه الحواشي ، ومنها : حاشية « إرشاد النبيل

للسّابقين من النحاة - حتى يحتاج إلى الاعتذار بإنشاد هذا البيت ، وإنّما لإفادة دارسي التفسير ودارسي النحو معاً .

(١) انظر جرجي زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ٣ : ١٤٣ .

(٢) ابن عقيل ، شرحه للألفية ١ : ٤٧٧ .

إلى ألفية ابن مالك وشرحها لابن عقيل » لابن الميّت ، وحاشية لعطية الأجهوري ، وأخرى للسّجاعي ، ورابعة للخضري ، والأخيرتان مشهورتان متداولتان .

همع الهوامع على جمع الجوامع للسّيوطي

جلال الدين السّيوطي المتوفى في سنة ٩١١هـ مؤلّف له أثر كبير في علوم مختلفة، ومن كتبه المشهورة في النحو كتاب « جمع الجوامع » وشرحه المسمّى « همع الهوامع »[١] ، وقد ألَمَّ هذا الكتاب بأطراف المباحث النحوية وأوجه الخلاف في مسائلها ، وحرص مؤلّفه على أن يحشد فيه جميع ما حوته كتب النحو من آراء كما صرّح بذلك في مقدمته حين قال : « وبعد فإنّ لنا تأليفاً في العربية جمع أدناها وأقصاها ، وكتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلاّ أحصاها ، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل ، وجموعاً قصرّت عنه جموع الأواخر والأوائل ، حشدت فيه ما يقرّ الأعين ويشنّف المسامع ، وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع ، وجمعته من نحو مائة مصنّف فلا غرو أن لقّبته جمع الجوامع ، وقد كنتُ أريد أن أضع عليه شرحاً واسعاً كثير النقول ، طويل الذّيول ، جامعاً للشواهد والتعاليل ، معتنياً بالانتقاد للأدلّة والأقاويل ، منبّهاً على الضوابط والقواعد ، والتقاسيم والمقاصد ، فرأيت الزمان أضيق من ذلك ، ورغبة أهله قليلة فيما هنالك ، مع إلحاح الطلاب عليَّ في شرح يرشدهم إلى مقاصده ، ويطلعهم على غرائبه وشوارده ، فتخيّرتُ لهم هذه العجالة الكافلة بحلّ مبانيه ، وتوضيح معانيه ، وتفكيك نظامه ، وتعليل أحكامه »[٢] .

وقد قسَّمَ السيوطي كتابه هذا إلى مقدّمة وسبعة كتب ، فالمقدّمة تضمّنت تعريف الكلمة وأقسامها ، والإعراب والبناء ، وأنواع الإعراب في الأسماء والأفعال ، والنكرة والمعرفة ، وأنواع المعارف .

أمّا الكتب السبعة فقد تضمّنت ما يأتي :

الكتاب الأول في العمد وهي المرفوعات ، والثاني في الفضلات وهي المنصوبات ، والثالث في المجرورات وما حمل عليها وهي المجزومات ، والرابع في العوامل ، والخامس

---

(١) يقال هَمَعَ الدّمعُ والماءُ أي سال ، وهَمَعَ الطَّلُّ إذا سقط على الشّجرة ، ويقال سحابٌ هَمِعٌ بكسر الميم أي ماطر « انظر مختار الصحاح ٦٩٩ » .

(٢) السيوطي ، الهمع ١ : ٢ .

في التوابع ، والسادس في الأبنية ، والسابع في التصريف ، ثم خاتمة في الخطّ أي في الرسم الإملائي .

شرح الأشموني للألفية

يعدّ شرح الأشموني المتوفى في سنة ٩٢٩هـ أغزر شروح الألفية مادّة على كثرة هذه الشروح واختلاف مشارب أصحابها ، بل إنّه يعدّ من أكثر كتب النحو جمعاً واستيفاءً لمذاهب النحاة وتعليلاتهم وشواهدهم مع البسط والتفصيل ، ولا غرابة في أن يجمع الأشموني في شرحه ما جمع ، فأمامه من شروح الألفية شرح ابن الناظم وشرح المرادي وشرح ابن عقيل وشرح الشاطبي وتوضيح ابن هشام ، وأمامه من شروح الكافية وشروح التسهيل الكثير ، وأمامه مغني اللبيب وكذلك سائر كتب السّابقين ، وما عليه وقد رام أن يكون شرحه موسوعة إلّا أن يضمّ كلّ شيء إلى نظيره ويضعه في موطنه ، وإذا أنعمنا النظر في شرح الأشموني وكانت الأصول المذكورة وغيرها بين أيدينا فإنّه يسهل علينا أن نرجع كلّ شيء في شرحه إلى مصدره ، وقد أحسن الأشموني في بعض الأحيان فنسب القول إلى صاحبه أو مصدره ، فقد صرّح مثلاً باسم الشاطبي واسم المرادي وبالمغني والتوضيح ، وكثيراً ما كان يصرّح بلفظ الشارح ويقصد به ابن الناظم ، ولكن ذلك قليل جدًّا من الأشموني إذا قيس بإغفاله النّسبة إلى صاحب الكلام ، فقد نقل كثيراً من كلام المغني مع قليل من التغيير إمّا بنقص يسير جداً أو زيادة لا تذكر أو تقديم أو تأخير ربّما أذهب شيئاً من المطلوب دون أن ينسب نقوله إلى المصدر الأصلي ، ونقل أكثر من ذلك بكثير من شرح المرادي للألفية ، ولتهافته على نقل ما حوته الكتب السابقة فقد كتب بعض المعلومات في موطنٍ غيرُهُ أنسَبُ بالكتابة فيه وحمله هذا الصّنيع على تكرارها ثانياً وثالثاً .

ويتميّز شرح الأشموني بأنّه يسوق في ثنايا الموضوعات طائفة من التنبيهات التي تتضمّن كثيراً من الفوائد والفرائد والشوارد ، وتشتمل على مسائل لها شأن في إتمام الشرح واستيعاب أطراف المسائل ، ولكنّ بعض هذه التنبيهات شَابَهُ عدم الدقة في ترتيبها من حيث رعاية ارتباطها بالمقصود ، وهي لو اتّسقت في الترتيب على المعنى المقصود من بيت الألفية المشروح لحسنت وضعاً ولكانت الثمرة منها أشهى .

وقد سلك الأشموني في شواهده مسلك السابقين عليه فكانت خليطاً من القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وشعر العرب ، ونثرهم مثلاً كان أو غير مثل ، وفي الاحتجاج بالحديث كان الأشموني تابعاً لابن مالك فاحتجّ به مثله ، وأمّا الشعر فكثير في

شرح الأشموني وهو مقلّد فيه مَنْ أخذه منهم ، وقد ساعده تأخّره الزمني على جمع مقدار كبير من الشواهد الشعرية من مختلف المؤلفات قبله ممّا جعل شرحه متميّزاً بزيادة الشواهد الشعرية فيه عن مثلها في غيره من المصنّفات النحوية زيادة يُرهِقُ الطالبَ حفظُها والإحاطةُ بقائليها وبالقصائد التي تضمّنتها ومناسباتها ونحو ذلك من مقتضيات الوقوف على جليّة الحال في الشواهد .

وجمهرة شواهد الأشموني الشعرية كانت للشعراء المعتّد بهم غير أنّ قليلاً من هذه الجمهرة قد ناله التحريف أو التصحيف ، وبعض شواهده كان لشعراء محدثين لا يعتدّ بهم النحاة وذلك مثل قول أبي نواس :

غيرُ مأسوف على زمنٍ ينقضي بالهمّ والحزن

فقد قلّد الأشموني في الاحتجاج به الرضي الاسترابادي .

وقول أبي العلاء المعرّي :

يذيب الرعبُ منه كلّ غضبٌ فلولا الغمد يمسكه لسالا

فقد جَارَى الأشموني في الاحتجاج به ابن الناظم .

أمّا ما وقع فيه التحريف أو التصحيف من شعر الشعراء القدامى الذين يحتجّ بهم ، فقد كان التحريف أو التصحيف في بعضه مؤدياً إلى عدم صحة استشهاد الأشموني به على الحقيقة النحوية التي يتحدث عنها ، وكان في بعضه الآخر خالياً من الضرر في ناحية الاستشهاد النحويّ به ، ومن الثاني استشهاده بقول الراعي النميري :

لم يتركوا لعظامه لحماً ولا لفؤاده معقولا[1]

مع أنّ صحّة البيت :

حتى إذا لم يتركوا لعظامه لحماً ولا لفؤاده معقولا[1]

واستشهاده بقول الأعشى في معلقته :

لن تزالوا[2] كذلكم ثم لا زلـ ـــتَ لهم خالداً خلود الجبال

وصحة البيت :

لن يزالوا[2] كذلكم ثم لا زلـ ـــتَ لهم خالداً خلود الجبال

---

(١) الفرق بين الروايتين واضح في زيادة الكلام ونقصه وفي عدد التفعيلات العروضيّة وترتيبها في الشطرين .

(٢) وعندي أنّ ذلك ليس من الأشموني على الغالب بل ربّما كان خطأً أو سبق نظرٍ أو جهلاً من الناسخ .

ومن الأول استشهاده على أنّ الفعل المضارع ينصب شذوذاً بأن المصدرية الواقعة بعد العلم بقول جرير :

نَرْضَى عن الله إنّ الناس قد علموا ألاّ[1] يدانِيَنَا من خلقه بشر

مع أنّ صحّة رواية البيت « أن لن يفاخرّنا » بنصب الفعل المضارع بلن ، فطاش الاحتجاج للنصب بأن بعد العلم ، وبراعة التحريف في البيت ظاهرة في استبدال الفعل الناقص بالصحيح واستبدال لا النافية بلن النافية ومن ثَمَّ جعل الناصب أن المدغمة في لا وليس لن . على كل حال لقد رزق هذا الشرح القبول بين العلماء فعلّق عليه كثيرون ، ومن حواشيه حاشية المدابغي ، وحاشية الأسقاطي ، وحاشية الحِفْني ، وحاشية الصبّان وهي أشهر هذه الحواشي جميعاً .

حاشية الصبّان

ظهرت بعد عصر السّيوطي والأشموني كتب متنوعة في النحو كان أكثرها شروحاً أو حواشيَ أو تعليقات على ما سبقها من مؤلفات، ومن أهمّ هذه الكتب حاشية الصبّان المتوفى في سنة ١٢٠٦هـ على شرح الأشموني، وقد رسم الصّبان في مقدّمة حاشيته الخُطّة التي سيتّبعها فيها وبينّ أنّها تقوم على ثلاثة عناصر هي : تلخيص زبدة ما كتبه السابقون قبله على شرح الأشموني ، وتنبيهه على ما وقع لهم من أسقام الأفهام ، وتعليقه بما فتح به الله عليه فاهتدى إليه .

وقد أسرف الصبّان في حاشيته في التحامل على الحِفْني بشدّة وعنف ، وكان يرمز إليه بلفظ « البعض » وأسرف في التشهير به حتى في الهنات الهيِّنات متجاوزاً العرف التقليدي في ردّ العلماء بعضهم على بعض ، وكثيراً ما تندّر به وبكتابته بعبارات نابية مثل « ولغفلة البعض » ومثل « وللبعض هنا كلام حقيق بالطرّح » ومثل « ولقد ظهر لك إن كان عندك أدنى تنبُّه أنّه لم يخطىء إلاّ ابن أخت خالته » ومثل « وقول البعض لا يعتمد عليه وحده لكثرة تساهله كما لا يخفى على ممارس حاشيتنا » .

أمّا ما تضمّنته حاشية الصبّان من مبتكراته واجتهاداته التي أشار إليها في مقدّمة حاشيته فقد كان فيها بحقّ السابق المجلّي في الكثير ، لكنّه لم يَسْلَم في القليل من مبتكراته واجتهاداته من التثريب واللّوم في عدّة أمور منها ما يتّصل بالناحية العلمية ، ومنها ما يتّصل

---

(١) لا النافية المدغمة في أنْ حاجز غير حصين لا يمنع أنْ من نصب المضارع بعدها .

بالاستطراد إلى غير النحو ، ومنها ما يتصل بالخطأ في شرح الشواهد. ومن الأول عدم معرفته اصطلاح المذهب الكوفي في تسمية المنصرف بالمُجْرَى وغير المنصرف بغير المُجْرَى . والثاني كثيرواضح في استطراده المتكرر إلى علوم أخرى كالمنطق والبلاغة والعروض واللغويات وغير ذلك . ويبدو الثالث واضحاً أيضاً فيما وقع من الصبّان من كثرة الحدس والتخمين في شطرٍ من شواهد الأشموني ، فقد كان أحياناً يفسّر البيت بما يبدو له دون تنقيب عن أصله ، أو كان يقف دون بيانه معتذراً ، وقد يردّد الاحتمالات التي يُسْتَغْرَبُ التعرّض لها ، ومن هذا كلّه شرحه لقول الفرزدق :

كلاهما حينَ جَدَّ السَّيْرُ بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابِ[1]

بما يفيد أنّه في وصف[2] فرسين ، والحقيقة أنّه للتندر في ابنة جرير وبعلها .

وشرحه لقول ابن ميّادة :

يحدو ثمانيَ مُولَعاً بِلَقَاحِهَا حتى هَمَمْنَ بزَيْغَةِ الإِرْتَاجِ[3]

بما يفيد أنّ النياق طربت من حداء صاحبها فهو يقول « من شدّة طربهنّ في الحدو هممن أي قصدن بميلهنّ عن الإرتاج » ، والحقيقة أنّ البيت في وصف حمار وحش اشتدّ شبقه على الأُتن .

وتعليقه على قول المعطّل الهذلي :

رُوَيْدَ عليًّا جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ إلينا ولكنْ بَعْضُهُمْ مُتَمَايِنُ[4]

(١) وفي رواية « حينَ جَدَّ الجَرْيُ » ، أقلعا : تَوَقَّفَا ، رابٍ : منتفخ من السّير أو الجري ، والمفروض كما تقضي بذلك القاعدة أن تُنَوَّن كلمة « رابٍ » لأنّ هذا التنوين الذي هو نون ساكنة تنطق ولا تكتب عوضٌ عن الضمّة المقدّرة على الياء في حالة الرفع للثّقل وهي الياء التي حُذفت لالتقاء السّاكنين وهما الياء نفسها وتنوين العوض ، ولكنّ الشاعر لم ينوّن انسجاماً مع حركة الرويّ في القصيدة كلّها .

(٢) فَعَل ذلك غيره قبله وبعده،ويبدو أنّه قد تبع سابقيه كالعيني والسيوطي في هذا التفسير وتبعه فيه لاحقوه كالأمير .

(٣) يحدو من الحدو ، وهو سوق الإبل والغناء لها ، والشاهد في ثمانيَ حيث منع صرفه للضرورة الشعرية ، مولَعاً : بفتح اللام أي مُغْرَماً من أُولِعَ بالشيء إذا أُغْرِم به، اللَّقاح : بفتح اللام ماء الفحل وهو المراد هنا ، وأمّا اللِّقاح بكسر اللام فهو جمع لَقحه أو لَقُوح وهي الناقة التي تُحْلَبُ وليس مراداً هنا ، والزَّيغة بفتح الزاي الميلة ، الإرتاج من أَرْتَجَتِ النَّاقةُ إذا أَغْلَقَتْ رحمها على الماء .

(٤) رواية سيبويه والأعلم « ولكنْ بُغْضُهُمْ متماين » بالغين ، وقد وصف الشاعر قطيعةً كانت بين قومه الهذليين وبين كنانة ووحشةً اشتدّ أمرها على ما كان بينهم من القرابة والأخوّة ، رويد عليّاً : أي أمهله ، وعليّ حيٌّ من كنانة بن خريمة بن مدركة ، والشاعر من هذيل بن مدركة ، فيقول « أمهلهم حتى يؤوبوا إلينا بودّهم

بقوله : « لم أرَ من تكلّم على هذا البيت » مع أنّ البيت من شواهد[1] سيبويه ، ومن شواهد شرح ابن يعيش للمفصّل[2] ، وصفوة القول أنّ حاشية الصبّان مفيدة علميًّا فحسب ، لكن لا يعتمد عليها في شواهد النحو .

ويرجعوا عمّا هم عليه من قطيعتهم وبغضهم ، فقطيعتهم لنا على غير أصل وبغضهم إيّانا شيء لا حقيقة له ، جُدَّ : قُطِعَ وهو بالبناء للمجهول وما حرف زائد ، ثديُّ : نائب فاعل ، وذلك كناية عن انقطاع الصلة والقرابة ، والمتباين المتكاذب والذي ليست له حقيقة مأخوذ من المين وهو الكذب .

(١) انظر سيبويه ، الكتاب ١ : ١٢٤ .

(٢) انظر ابن يعيش ، شرحه للمفصل ٤ : ٤٠ .

كلمة في المصنّفات النحوية
وفي التأليف والدّرس النحوي

لقد اتّضح لنا من الحديث الذي تقدّم عن بعض الكتب النحوية والصّرفية المهمّة في العصور المتعاقبة أنّ المادّة العلمية التي تضمّنتها كتب النحو والصرف في مراحلها المختلفة قد سارت متدرّجة في نموّها واكتمالها ، وأنّ العلماء قد سلكوا في ترتيبها طرقاً مختلفة لكنّها جميعاً ترمي إلى غاية واحدة هي البحث في الكلمة من حيث ضبط آخرها ، وفي العوامل التي ينشأ عنها هذا الضبط ، وفي صوغ الكلمات واشتقاقها ، وفي الجملة وأنواعها .

أمّا الطريقة والمنهج فقد سارا عبر التاريخ على نظم وأساليب مختلفة ، فقد كانت كتب المتقدّمين توضع متضمّنة ما اهتدوا إليه من حقائق نحوية دون التجاء إلى متنٍ وشرح ، ومن هؤلاء المتقدّمين مَن كان يلجأ إلى نظام الأمالي النحوية يضمّنه أنواعاً كثيرة من فنون اللّغة والأدب .

وقد تضمنت الكتب النحوية القديمة شُعَباً متعدّدة متجانسة أو متقاربة حيناً ومتباعدة أحياناً امتزج بعضها ببعض وقُصِدَ منها إلى استيفاء كلّ بحثٍ من جميع نواحيه بذكر جميع ما يتّصل به ولو كان على سبيل الاستطراد أو لأدنى ملابسة كما يُقال ، ومن هذه الشُّعَب التي تضمّنها كل كتاب من هذه الكتب : القواعد والقوانين النحوية ، ووجوه الخلاف بين طوائف النحاة وبين نحاة كلّ طائفة ، والعلل والتأويلات والعوامل النحوية ، والشواهد وإعرابها وتوجيهها ، واللهجات وما يتّصل منها بالنحو ، والبحث في أصول بعض الكلمات ممّا يدخل في حقيقة الأمر في نطاق فقه اللغة .

وبعد أن اكتمل وضع علم النحو وتمّت مسائله جاء فريق من العلماء فلم يجدوا موضعاً للمزيد فاتّجهوا إلى شرح كتب المتقدّمين وتجلية ما عسى أن يكون فيها ممّا يتعاصىَ على أفهام مَنْ بَعُدَ العهدُ بينهم وبين العصور التي أُلّفت فيها هذه الكتب .

ثم جاء فريق آخر رأوا أن يتّبعوا طريقة التدرّج في التأليف لكي يقرّبوا الحقائق إلى

أذهان المتعلمين في مراحلهم المختلفة وليسهّلوا عليهم حفظها فألّفوا المتون المنظومة والمنثورة كما فعل ابن مالك في ألفيته المشهورة وفي منظومته لاميّة الأفعال ، وابن آجرّوم محمد بن داود الصّنهاجي في مقدّمته المشهورة المعروفة بالآجرومية ، وكما فعل كثير من العلماء في النحو وفي غيره من فروع الثقافة العربية والإسلامية .

ولقد كان وضع الحقائق العلمية على هذه الصورة المصغّرة المضغوطة مدعاة إلى غموضها والتواء عباراتها في بعض الأحيان ، وقد يكون إلى جانب ذلك بُعْدٌ عن استيفاء الشروط والجزئيات التي ترتبط بالقاعدة أو التي يتطلّبها إتمام البحث ، ونأيٌ عن الإحاطة بوجوه الخلاف التفصيلية في أكثر المسائل ، لهذا لم يكن بدّ من وضع الشروح لهذه المتون ، فقام بذلك فريقٌ من العلماء ، وكان لهم في النظام الذي اتّبعوه طريقتان : إحداهما أن يكون الشرح مستقلاً عن المتن كما في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، والثانية أن يندمج الاثنان وتتكوّن منهما عبارات متداخلة متصلة كما في شرح الأشموني على الألفية المذكورة .

وقد ذاع هذا النّظام وهو نظام المتون والشّروح منذ عصر المماليك في أواسط القرن السابع الهجري ، وما تزال الكتب التي أُلّفت على هذه الطريقة مستعملة إلى الآن في كثير من علوم اللغة العربية وغيرها .

وفي القرن العاشر الهجري ظهر نهج آخر في التأليف وهو نظام الحواشي والتقارير ، أمّا الحواشي فهي إيضاح لبعض عبارات الشروح ومسائلها يجلّي ما في عباراتها من غموض ، أو يكمل ما فيها من نقص في الحقائق والشروط التي لم يستوفها الشرح ، وأمّا التقارير فهي تعليقات على الحواشي لإبداء ملاحظات أو إتمام نقص أو نحو ذلك .

ومنشأ الحواشي والتقريرات هو أنّ نظام التعليم كان أساسه تدريس كتاب أو إقراءه على حدّ تعبيرهم ، فكان المدرّس يعالج المباحث التي يتضمّنها المتن والشرح ، فإذا صادف غموضاً أو قصوراً أو نقصاً كتبَ على حاشية الكتاب ما يعالج به ذلك ، ثم يجيء مَنْ ينشرون الكتاب فيطبعونه مع الشرح وأحياناً يجعلون الشرح على هامش الكتاب والحاشية في الصّلب وأحياناً يكون العكس ، وذلك حسب ما يقتضيه النظام الوضعي في إخراج الكتاب ، وحسب كمّية الحاشية من جهة ، والمتن والشرح من جهة أخرى ، فإذا تصدّى أحد المدرّسين لتدريس هذه المجموعة التي تتألّف من متن وشرح وحاشية أضاف إليها ما يعنّ له من تقريرات تطبع مع هذه المجموعة في بعض أطراف الكتاب أو في ناحية بارزة منه على حسب مقدارها . وقد يكون لهذا النظام في التأليف بعض الفوائد من ناحية التدرّج في

التحصيل العلمي ، فالمبتدىء يقنع بدراسة المتن وبتفهّم ما تضمّن من حقائق موجزة ثم ينتقل إلى الشرح وهو أوسع وأوفى ثم يرقى إلى الحاشية والتقريرات ليستوفي ما فيها من تمحيص وزيادات ليست في الشرّح .

وإلى جانب هذا كان حفظ المتن عن ظهر قلب عوناً على الإلمام بالحقائق العلمية وسهولة استحضارها والإجابة عن دقائقها .

ولكنّ هذا النظام المعتمد على المتون والشروح والحواشي والتقريرات له ـ في رأي البعض ـ نقائصه وصعابه ، ذلك أنّ المتون في معظم أوضاعها تجيء مكدّسة المعاني مختزلة الألفاظ ، وبعضها نظم يشوبه في الغالب قصور العبارة والتواؤها وغموضها ، وعلى ذلك يتشعّب جهد المتعلّم بين تحصيل الحقائق وتذليل ما في المتن من صعاب وإزالة ما فيه من غموض وإتمام ما فيه من نقص ، وقد يكون العَنَاء الذي يُبذل في ذلك مستنفداً الزمن كان المتعلّم في غنى عن إضاعته لو أنّه استقى المعلومات بطريقةٍ مباشرة من عبارات تامّة وافية واضحة .

أمّا مَنْ يفضّلون هذا النظام فإنّهم يرون أنّ لطريقتهم هذه غاية تعليمية تتحقق به ويقولون إنّ معالجة العبارات والنقاش في تأويل مبناها والصّبر على الوصول إلى معناها والدّوران حولها لتفهّم مقاصدها بطرق مختلفة والحرص على تعرّف نقصها وتذليل صعابها وتجلية غموضها وتحكيك ألفاظها ، كلّ هذا له فائدة عظمى في شحذ الفكر وتكوين ملكة الفهم وتنميتها من خلال المران على حلّ المعضلات اللفظية وعلى الجدل العلمي .

ويردّ الفريق الأوّل عليهم بأنّ المجال فسيح للظفّر بهذه الغاية في ميدان الحقائق العلمية نفسها ولا سيّما في علم النحو فإنّه حافل بكثير من وجوه الخلاف بين البصريين والكوفيين وغيرهم ، وممتلىء بآراء متعدّدة في التأويل والتوجيه وفي العوامل وفي العلل النحوية وفي غير ذلك ، وفي كلّ هذا ما يغني إذا أردنا أن نفتح للمتعلّمين باباً للتّمرين على البحث والجدل وأن نُوجِدَ لهم ميداناً للنّقاش اللفظي والحوار في توجيه الكلمات وتأويل العبارات ، ففي ميدان الحقائق العلمية متّسع لهذا الحوار الذي يدور حول العبارات والمعاني معاً ، هذا إذا أردنا أن نجعل من الكتب التي يُقْصَدُ منها إلى شرح الحقائق النحوية أو غيرها ميداناً للجدل اللفظي الذي ينمّي ما يسمّى ملكة الفهم .

وأيّا ما كان الأمر فإنّ تراث المصنّفات النحوية الموروث يمثّل مجموع آثار المتقدّمين وآثار المتأخّرين حتى عصرنا الحاضر ، وهي على كلّ حال ثمار طيّبة ـ أيّا كان شكل التأليف

فيها ـ أفادت وما تزال تفيد ، وحصيلة ضخمة لجهود أصحابها المحمودة .

أمّا في عصرنا الحديث فقد ظهرت طائفة من الكتب الجديدة حاول مؤلفوها أن يعرضوا فيها القواعد النحوية على نهج جديد في الوضع وفي الأسلوب وفي الطريقة ، وتتصدّر الكتب المدرسية هذه الطائفة من الكتب التي اتجهت همّة أصحابها وعنايتهم بالدّرجة الأولى إلى تيسير النحو وتذليل صعوباته وتقريب تناوله من الدارسين .

إنّ سنّة التدرّج والرقيّ تجعل أملنا قويًّا في تجديد يتغلغل في الكتب النحوية التقليدية فيجمع ما تفرّق من عناصرها ، وينظّم ما تناثر من مسائلها ، ويضمّ الأشباه والنظائر ، ويؤلّف بين الحقائق التي تندرج تحت الموضوع الواحد .

وإنّ تصفية القواعد والقوانين النحوية من الخلاف والجدل أجدى وأدعى إلى القصد إليها من أيسر السبُل ، وإلى حصرها في دائرة قريبة المنال ، وبذلك يصبح استخدامها استخداماً عمليًّا تطبيقيًّا سهلاً هيّناً .

أمّا الخلاف بين النحاة فالأجدى أن تجمع مسائله وتستوفى مذاهبه ودقائقه في كتاب خاصّ قائم بذاته على مثال ما فعل ابن الأنباري في كتابه « الإنصاف في مسائل الخلاف » ، وتجمع هذه المسائل بكلّ فروعها وتُضَمَّن آراء جميع النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين ومغاربة وأندلسيين وغيرهم على طريقة علمية منظمة واضحة سلسة استعداداً لدراستها دراسة متخصصة عميقة شاملة مقرونة بالنقد والتمحيص .

وأمّا العلل والتأويلات النحوية فإنّ البحث المستقلّ فيها يفسح المجال للتمحيص والترجيح ، ولوزن هذه التعليلات النحوية التي يتعرّض لها النحاة في خلال شرحهم للقواعد النحوية وفي خلال بحثهم النظري عن الأسباب والعوامل التي تُنسب لها وجوه الإعراب بميزان صحيح ، ولإبداء الرأي في خصائص العلل وبيان ما إذا كان أساسها منطقيًّا أو لغويًّا وذلك في ضوء البحوث الحديثة في علم اللغة .

وأمّا العوامل فإنّه ينبغي أن يُعاد النظر فيها على أساس من الأهداف العملية للقواعد النحوية مع الاستضاءة برأي ابن مضاء ونحوه في نظرية العامل .

وأمّا الشواهد فقد أفردت بالفعل في كتب مستقلّة وضعها بعض العلماء بناء على ورودها في كتب خاصة من كتب النحو مثل شرح شواهد المغني للسّيوطي ، وشرح شواهد ابن عقيل لعبد المنعم الجرجاوي ، وشرح أبيات المفصّل[1] للنّعساني ، ومثل شواهد

(١) وهو المسمّى « المفضّل في شرح أبيات المفصّل » لمحمد بدر الدين النّعساني الحلبي .

الكافية المجموعة والمشروحة في خزانة الأدب للبغدادي ، والدرّر اللوامع على همع الهوامع وهي شرح لشواهد همْع السيوطي صَنْعَةُ الشنقيطي ، وغير ذلك ، ومن الممكن أن تجمع هذه الشواهد مرّة أخرى وتُرْسَمَ لها خطّة تجعل دراستها منظّمة ترمي إلى البحث فيما ورد على ألسنة الشعراء من عبارات وصيغ وطرائق في ضبط الكلمات ممّا يجري على غير المطّرد وعلى المطّرد .

وقد بدأ الألوسي بناحية من هذه النواحي في كتابه « الضّرائر » الذي جمع فيه أنواع الضرورات الشعرّية ورتّبها على نظام خاص .

فإذا عُنِينَا بهذه النواحي وأثبتناها في مؤلّف واحد يضمّها جميعاً ، أو في مؤلفات يتضمّن كلٌّ منها نوعاً خاصًّا كان ذلك أدعى إلى التعمّق الدّراسي .

ونستطيع أن نمزج هذا بنوع من الدراسات الأدبية والتاريخية تلقي ضوءاً على الشّعراء الذين وردت الشواهد في شعرهم ، وعلى ما كان لبيئاتهم وقبائلهم من اتجاهات لغوية في النطق أو أساليب التعبير ممّا يفسّر الظواهر التي ذكرها النحاة ، وبذلك تصبح دراسة الشواهد النحوية شاملة وافية تجعل الدارس يصل النتائج بأسبابها والفروع بأصولها . وأمّا اللهجات العربية فإنّ من القواعد النحوية والأوجه الإعرابية ما يرجع إليها ، وإنّ جمع هذه القواعد والأوجه مع ما يتّصل بها من لهجاتٍ في كتب مستقلّة وتوجيه العناية للبحث فيها ودراستها يجعل هذه الدراسة متماسكة منظّمة ويبعث على النظر فيها بطريقة علمية فيصبح ذلك حلقة من سلسلة البحث الشّامل في لهجات العرب خاصة وفي علم اللهجات عامة ممّا يعود بأعظم الأثر على اللغة وعلى القواعد على حدّ سواء .

وأمّا البحث في أصول بعض الكلمات فقد تعرَّض النحاة لشيءٍ من هذا في مواضع[1] متفرّقة من بحوثهم النحوية ، وهذا في الواقع من الدراسات اللغوية الخالصة

(١) من هذا ذهاب الكوفيين إلى أنّ اللاّم الأولى في لعلّ أصلية وذهاب البصريين إلى أنّها زائدة ، وذهاب الكوفيين إلى أنّ السّين التي تدخل على المضارع أصلها سوف وذهاب البصريين إلى أنّها راس بأصلها ، وذهاب الكوفيين إلى أنّ كم مركّبة وأنّ أصلها ما زيدت عليها الكاف وحذفت منها الألف وذهاب البصريين إلى أنّها مفردة موضوعة للعدد ، وذهاب بعضهم إلى أنّ لمّا مركّبة من لم الجازمة وما الزائدة وذهاب بعضهم إلى أنّها بسيطة ، وذهاب البصريين إلى أنّ أصل مهما الشرطية هو «ماما» الأولى شرطية والثانية زائدة فثقل اجتماعهما فأبدلت الألف الأولى هاء وذهاب الكوفيين إلى أنّ أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن وهو الشرط وذهاب أبي حيّان الأندلسي إلى أنّها بسيطة لأنّه لم يقم على التركيب دليل ، وغير هذا كثير مبثوث في المصنّفات النحوية .

التي يُساعد على تفهّمها في عمق ودقّة امتزاجها بالمقارنات اللغوية وبالبحث في الأصول السامية ، وهذان من فروع الدراسات العلمية التي عُنِيَ بها المستشرقون بخاصة ونشطت في العصور الحديثة وأصبح لها شأن في مناهج الدراسات اللغوية في الجامعات الأوروبيةوفي معاهد الدراسات الشرقية .

هذه هي بعض البحوث التي تعرّض لها النحاة في مصنّفاتهم في خلال معالجاتهم للمسائل النحوية ، سردوها سرداً متفرّقاً ، أو مزجوا بعضها ببعض ودوّنوها على هامش بحوثهم إمّا بطريق الأصالة وإمّا على سبيل الاستطراد .

والذي نريدُ أن تتّجه العناية إلى تحقيقه هو إفراد كلّ شعبة من هذه البحوث في كتب خاصة لتنال حظّها من الدرس العميق والبحث الشّامل ، وبذلك تبرز مستقلّة وتنال مكانتها بين الدراسات العالية ويهتّم بها من يقصدون إلى التخصّص والدرس المستفيض ويصبح كلّ ذلك عوناً على دراسة أصول اللغة العربية ومقارنتها بغيرها دراسة نجني منها أطيب الثمر .

ثبت المصادر والمراجع

١ ـ أخبار النحويين البصريين ، السِّيرافي ، تحقيق فريتس كرنكو ، بيروت ١٩٣٦
٢ ـ الأشباه والنظائر ، السيوطي ، تحقيق طه سعد ، القاهرة ١٩٧٥ .
٣ ـ إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس ، تحقيق د . زهير زاهد ، ط ٢ ، مصر ١٩٨٥ .
٤ ـ الأعلام ، الزركلي ، ط٣ ، بيروت ١٩٦٩ .
٥ ـ الأغاني ، الأصبهاني ، ط٣ ، بيروت من سنة ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٦٤ .
٦ ـ الاقتراح في أصول النحو ، السيوطي ، ط٢ ، حيدر آباد بالهند ١٣٥٩ .
٧ ـ اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ، إدوارد فنديك ، مطبعة دار الهلال بالقاهرة ١٨٩٦ .
٨ ـ إنباه الرّواة على أنباه النحاة ، القِفطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ .
٩ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٤ بمطبعة السعادة بمصر ١٩٦١ .
١٠ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٥ بمطبعة السعادة بمصر ١٩٦٧ .
١١ ـ الإيضاح العضدي ، أبو عليّ الفارسي ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، القاهرة ١٩٦٩ .
١٢ ـ الإيضاح في علل النحو ، الزّجاجي ، تحقيق د . مازن المبارك ، دار العروبة بالقاهرة ١٩٥٩ .
١٣ ـ إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظنون ، إسماعيل باشا البغدادي ، استانبول ١٩٤٥ .
١٤ ـ البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع ، الشّوكاني ، مطبعة السعادة بمصر

. ١٣٤٨

١٥ - بغية الملتمس في تاريخ رجل أهل الأندلس ، الضّبّي ، دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٩٦٧ .

١٦ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السّيوطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ١٩٦٤ .

١٧ - البيان والتبيين ، الجاحظ ، تحقيق عبد السّلام هارون ، ط٢ ، الخانجي بمصر ١٩٦٠ .

١٨ - تاريخ آداب العرب ، مصطفى صادق الرافعي ، القاهرة ١٩١١ .

١٩ - تاريخ آداب اللغة العربية ، جرجي زيدان ، دار الهلال بالقاهرة ١٩١٤ .

٢٠ - تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، تحقيق محمد حامد الفقي ، الخانجي بمصر ١٣٤٩ .

٢١ - تاريخ الفلسفة في الإسلام ، دي بور ، ترجمة د . أبو ريدة ، ط٤ ، القاهرة ١٩٥٧ .

٢٢ - التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ١٩٦٨ .

٢٣ - التفاحة ، أبو جعفر النّحاس ، تحقيق كوركيس عوّاد ، بغداد ، بدون تاريخ .

٢٤ - تفسير الجلالين ، الجلال السيوطي والجلال المحلّي ، مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٦٦ .

٢٥ - التكملة لكتاب الصّلة ، ابن الأبار ، تحقيق عزّت العطّار الحسيني ، القاهرة ١٩٥٥ م .

٢٦ - الجمل ، الزّجاجي ، تحقيق ابن أبي شنب ، باريس ١٩٥٧ .

٢٧ - حاشية الأمير على مغني اللبيب ، القاهرة ١٣٧٢ .

٢٨ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٤٠ .

٢٩ - حاشية الصبّان على شرح الأشموني ، عيسى البابي الحلبي بمصر ، بدون تاريخ .

٣٠ - الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب ، د . عبد الكريم الأسعد ، دار العلوم بالرياض ١٩٨٩ .

٣١ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، السيوطي ، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ١٩٦٧ .

٣٢ - خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، البغدادي ، تحقيق عبد السّلام هارون ،

دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٩٦٧ .
٣٣ ـ الخصائص ، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجّار ، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ .
٣٤ ـ خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ، د . عفيف دمشقية ، بيروت ، دار العلم للملايين ١٩٨٠ .
٣٥ ـ الخطط التوفيقية الجديدة ، علي مبارك ، وزارة الثقافة بمصر ١٩٧٠ .
٣٦ ـ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، المحبّي ، دار صادر ، بيروت ، نسخة مصوّرة عن طبعة المطبعة الوهبّية بمصر ١٢٨٤ .
٣٧ ـ دائرة المعارف الإسلامية ، دار الشعب بالقاهرة ، بدون تاريخ .
٣٨ ـ دراسات في علم اللغة ، د . كمال بشر ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧١ .
٣٩ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد جاد الحقّ ، دار الكتب الحديثة بمصر ١٩٦٦ .
٤٠ ـ الدرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، أحمد الأمين الشنقيطي ، مطبعة كردستان بالقاهرة ١٣٢٨ .
٤١ ـ دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمد رشيد رضا ، القاهرة ١٣٧٢ .
٤٢ ـ الردّ على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تحقيق د . شوقي ضيف ، دار الفكر العربي بالقاهرة ١٩٤٧ .
٤٣ ـ أبو زكريا الفراء ، د . أحمد مكي الأنصاري ، القاهرة ١٩٦٤ .
٤٤ ـ سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، المرادي ، مكتبة المثنى ، بغداد ، بدون تاريخ .
٤٥ ـ سيبويه إمام النحاة ، علي النجدي ناصف ، مصر ١٩٥٣ .
٤٦ ـ سيبويه ، حياته وكتابه ، د . أحمد أحمد بدوي ، القاهرة ، بدون تاريخ .
٤٧ ـ سيبويه والقراءات ، د . أحمد مكّي الأنصاري ، مصر ١٩٧٢ .
٤٨ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد الحنبلي ، مكتبة القدسي ، القاهرة ١٣٥١ .
٤٩ ـ شرح الأشموني على الألفية ، عيسى البابي الحلبي بمصر ، بدون تاريخ .
٥٠ ـ شرح الألفية ، ابن الناظم ، النجف بالعراق ١٣٤٢ .
٥١ ـ شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري ، عيسى البابي الحلبي بمصر ، بدون

تاريخ .
٥٢ ـ شرح شافية ابن الحاجب ، الرّضى الاستراباذي ، تحقيق محمد الزفزاف وآخرين ، القاهرة ١٣٥٦ .
٥٣ ـ شرح شذور الذهب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط١٠ مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٥ .
٥٤ ـ شرح شواهد سيبويه ، الأعلم الشنتمري ، ط بولاق ١٣١٧ .
٥٥ ـ شرح شواهد المغني ، السيوطي ، تحقيق الشنقيطي ، المطبعة البهيّة بمصر ١٣٢٢ .
٥٦ ـ شرح ابن عقيل للألفية ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٧ ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٣ .
٥٧ ـ شرح كافية ابن الحاجب ، الرضي الاستراباذي ، استانبول ١٣٢٥ .
٥٨ ـ شرح المفصّل ، ابن يعيش ، المطبعة المنيرّية بالقاهرة ، بدون تاريخ .
٥٩ ـ الصّاحبي ، ابن فارس ، تحقيق السّيد أحمد صقر ، عيسى البابي الحلبي بمصر ١٩٧٧ .
٦٠ ـ الصحاح ، الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط٢ ١٩٨٢ .
٦١ ـ ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، ط٧ ، مكتبة النهضة المصرية ، بدون تاريخ .
٦٢ ـ الضوء اللاّمع لأهل القرن التاسع ، السّخاوي ، مكتبة القدسي بمصر ١٣٥٣ .
٦٣ ـ طبقات النحويين واللغويين ، الزُّبيدي ، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ، الخانجي بمصر ١٩٥٤ .
٦٤ ـ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، الجبرتي ، دار الفارس ، بيروت ، بدون تاريخ .
٦٥ ـ أبو عليّ الفارسي ، د . عبد الفتاح شلبي ، القاهرة ، دار نهضة مصر ١٣٨٨ .
٦٦ ـ عيون الأخبار في الأدب والمحاضرات ، ابن قتيبة الدّينوري ، دار الكتب المصرية ١٩٣٠ .
٦٧ ـ الفهرست ، ابن النديم ، المطبعة الرحمانية بمصر ، بدون تاريخ .
٦٨ ـ فهرس شواهد سيبويه ، أحمد راتب النّفّاخ ، دار الإرشاد ببيروت ١٩٧٠ .
٦٩ ـ في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، ط٢ ، دمشق ، مطبعة الجامعة السورية

. ١٩٥٧
٧٠ ـ القاموس المحيط ، الفيروزابادي ، ط٢ ، مصطفى البابي الحلبي بمصر . ١٩٥٢
٧١ ـ القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٦٨ .
٧٢ ـ القواعد النحوية : مادتها وطريقتها ، عبد الحميد حسن ، مكتبة الأنجلو المصرية . ١٩٥٢
٧٣ ـ الكامل ، المبرّد ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم والسيد شحاتة ، مكتبة نهضة مصر ١٩٥٦ .
٧٤ ـ الكتاب ، سيبويه ، ط بولاق ١٣١٧ ، وطبعة دار القلم بمصر ١٩٦٦ بتحقيق عبد السلام هارون .
٧٥ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة ، استانبول . ١٩٤٣
٧٦ ـ الكواكب السّائرة بأعيان المائة العاشرة ، نجم الدين الغزّي ، تحقيق جبرائيل جبّور ، بيروت ١٩٤٥ .
٧٧ ـ لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ .
٧٨ ـ مجالس ثعلب ، ثعلب ، تحقيق عبد السّلام هارون ، ط٣ ، دار المعارف بالقاهرة . ١٩٦٩
٧٩ ـ مجالس العلماء ، الزجّاجي ، تحقيق عبد السّلام هارون ، الكويت ١٩٦٢ .
٨٠ ـ مختار الصحاح ، الرازي ، تحقيق محمود خاطر بك ، المطبعة الأميرية بالقاهرة . ١٩٢٢
٨١ ـ المدارس النحوية ، د . شوقي ضيف ، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٨ .
٨٢ ـ مدرسة البصرة النحوية ، د . عبد الرحمن السّيّد ، العراق ١٩٦٨ .
٨٣ ـ مدرسة الكوفة ، د . مهدي المخزومي ، مصطفى البابي الحلبي بمصر . ١٩٥٨
٨٤ ـ مراتب النحويين ، أبو الطيّب اللّغوي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر ١٩٥٥ .
٨٥ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه ، عيسى البابي الحلبي بمصر بدون تاريخ .
٨٦ ـ المصباح المنير ، المُقري الفيوّمي ، تحقيق د. عبد العظيم الشنّاوي ، دار المعارف

بمصر ١٩٧٧ .
٨٧ ـ معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، تحقيق مرجليوث ، ط٢ ، دار المأمون بالقاهرة ١٩٢٣ .
٨٨ ـ معجم شواهد العربية ، عبد السّلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٢ .
٨٩ ـ معجم المؤلفين ، عمر رضا كحّالة ، دمشق ١٩٦١ .
٩٠ ـ معجم المطبوعات العربية والمعرّبة ، يوسف إليان سركيس ، القاهرة ١٩٢٨ .
٩١ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الشعب بالقاهرة ١٣٧٨ .
٩٢ ـ مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د . مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، ط٥ ، دار الفكر ببيروت ١٩٧٩ ، وتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني بالقاهرة ، بدون تاريخ .
٩٣ ـ مفتاح السعادة ومصباح السّيادة ، طاش كبري زاده ، تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبي النّور ، دار الكتب الحديثة بمصر ، بدون تاريخ .
٩٤ ـ المقتضب ، المبرّد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٣٨٦ .
٩٥ ـ المقدّمة : ابن خلدون ، دار الشعب بالقاهرة ، بدون تاريخ .
٩٦ ـ من تاريخ النحو ، سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .
٩٧ ـ المنصف شرح تصريف المازني ، ابن جنّي ، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤ .
٩٨ ـ نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ١٩٦٧ .
٩٩ ـ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، ط٢ ، القاهرة ١٩٦٩ .
١٠٠ ـ النّشر في القراءات العشر ، محمد بن الجزري ، تحقيق علي الضّباع ، القاهرة ، مصطفى محمد ، بدون تاريخ .
١٠١ ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، أحمد بن محمد المقري التلمساني ، تحقيق د . إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ .
١٠٢ هدّية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين ، اسماعيل باشا البغدادي ، استانبول

. ١٩٥٥
١٠٣ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، بيروت ، دار المعرفة ، بدون تاريخ .
١٠٤ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان ، ابن خلّكان ، تحقيق د . إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ١٩٧٨ .

فهرس الموضوعات

